الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران – السانية –

كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية

قسم الحضارة الإسلامية

الوَقْفُ القُرْآنِي وأَثَرُهُ في التَّفْسِير

مذكّرة لنيل شهادة الماجستير في اللّغة والدّراسات القرآنية

إعداد :

الطالب منصوري توفيق

إشراف :

الدكتور محمّد زعراط

السنة الجامعية : 1427 – 1428 هـ/ 2006 – 2007م

الإهـــــــداء

إلى والدتي العزيزة – رحمها الله برحمته الواسعة –

إلى والدي العزيز الغالي – أطال الله عمره –

إلى شيخي الأوّل وأستاذي مفتي وهران المغفور له العلاّمة

الشيخ أحمد الأطرش السنوسي – رحمه الله برحمته الواسعة –

إلى ذوي الحقوق عليّ رعاية وتربية وتعليما

إلى كلّ هؤلاء أهدي هذا العمل رجاء من الله ﷻ أن يكتبه لي ولسائر من ذكرت

يوم أن ألقاه آمين.

شكـــــر وتقديـــــــــــر

أشكر الله تعالى على توفيقه لي في هذه المرحلة من الدراسة

وأتوجه بالشكر والتقدير و العرفان إلى المشرف على البحث أستاذ التعليم العالي

الدكتور محمد زعراط على مجهوداته ونصائحه.

ولا يفوتني تسجيل شكري ودعائي لجميع أساتذتي، ومشايخي ، الذين أفادوني كثيرا،

وإلى جميع إخواني وزملائي من أعارني منهم كتابا أو أبدى تشجيعا

فلهم منّي كلّ شكر وتقدير

جزى الله الجميع خيرا.

قال الله تعالى:

﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝٣

عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ ۝٤ ﴾ [الرحمن :1-4].

قال أبو جعفر النحاس (ت 338 هـ): " فمن التّبيين تفصيل الحروف، والوقف

على ما تمّ معناه منها ".

القطع والائتناف أو الوقف والابتداء ص19.

المقدّمـــــة

الحمد لله رب العالمين، والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمّد وآله وصحبه أجمعين، **وبعد** فإنّ القرآن العظيم هو كلام ربّ العالمين، أنزله هدى ورحمة للنّاس، فهو نور يضيء الظلمات وروح ينير الحياة.

ومنذ نزوله، والدراسات حوله تنمو وتتشعب، والعلـــوم تزيـــد وتتوســـع وإن تعددت وجهات نظر الباحثين إليه، وتباينت مشاربهم منه، واختلفت في ذلك مذاهبهم.

والهدف من ذلك كلّه هو الحفاظ عليه من اللحـــن والخطـــأ، أو التصـــحيف والتحريف، والسعي إلى بيان أوجه إعجازه وشرح مراده.

ومن هذه العلوم : علم الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ، فقد أمر ربنا رسوله محمّد ﷺ وأمّته بقوله تعالى ﴿ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلاً ﴾[المزّمل : 04]، والوقف داخل فيه.

فهو يحتل جانبا مهما في تلاوة القرآن الكريم، و يوضح المواضع التي يجـــب أن يقف القارئ عليها بما يتفق مع وجوه التفسير واستقامة المعنى وصحة اللغة، وما تقتضـــيه علومها ؛ فلا يخرج القارئ على وجه غير مناسب من التفسير والمعنى.

وعليه فمن لم يهتم بهذا العلم، فقد يقف قبل تمام المعنى ولا يصل ما وقف عليـــه بما بعده حتى ينتهي إلى ما يصح أن يقف عنده، وحينئذ لا يفهم ما يقرأه، بل ربما يفهـــم

خلاف المراد من كلام الله تعالى إذا وقف على غير موطن وقف، وهذا كلّه فساد عظيم وخطر جسيم لا تصح به القراءة.

فبمعرفة هذا العلم تحصل للقارئ تمام المعرفة بالقرآن، فيتمكن من إدراك معانيه واستنباط أحكامه، ومعرفة إعرابه.

ولقد استوقفتني عند قراءة القرآن في المصحف المطبوع برواية حفص عن عاصم علامات مختلفة موجودة فوق كلمات قرآنية معيّنة، حسبت في بداية الأمر أنّها من الرسم العثماني، ولا يفوتني بالذات ما كان يأمرني به معلم القرآن الذي حفظت عنده القرآن في الصغر عند كتابتي القدر المقرر للحفظ في اللوح أن أكتب علامة الوقف (ص) في المواضع التي رسمت فيها في المصحف وكأنّها توقيفية لا يجوز مخالفتها، إذ كنت ملزما باتباعها أثناء العرض عليه.

فعلامة الوقف المرسومة في المصحف المغربي برواية ورش عن نافع وهي علامة (ص)، وعلامات الوقف الأخرى المرسومة في المصاحف المطبوعة برواية حفص عن عاصم كعلامة (م) ، وعلامة (لا) وغيرها.

- ما معناها ؟ من الذي وضعها ؟
- على أي أساس وضعت ؟ لماذا وضعت فوق هذه الكلمة، و لم توضع فوق أخرى ؟
- لماذا اختلفت هذه العلامات على نفس الكلمة عند تغيّر موقعها في الجملة ؟
- لماذا التزم في المصحف المغربي علامة وقف واحدة بخلاف المصاحف الأخرى التي رسمت فيها علامات متعددة ؟

فوجود هذه العلامات المرسومة في المصاحف مهم جدا، إذ إنّها تكشف النقاب على وجوه المعاني القرآنية، لأنّ القارئ ينبغي له مراعاة المعاني، و يبدأ ويقف على حسب ما يقتضيه المعنى واللفظ، ولا يتأتى له ذلك إلاّ بتدبر واهتمام بالمعاني، فالنظر في الوقوف معين على التدبر.

ولّما كان علم الوقف والابتداء ممثلا بهذه العلامات المضبوطة بهذه المنزلة الجليلة، لما له من أثر في بيان المعنى المراد، ورغبة في الاستزادة في دراسة العلوم المتعلّقة بالكتاب المجيد، والجدّ في تحصيلها، فقد وقع اختياري لموضوع : **الوقف القرآني وأثره في التفسير**، للأسباب التالية :

1. مكانة هذا العلم من علوم القرآن، وخطورة أثره، وهذا لتعلّقه بالمصدر الإسلامي الأوّل وهو القرآن الكريم.
2. الرغبة في خدمة القرآن العظيم، والعيش بين معانيه، و الزيادة من خلال ذلك فهما وعلما في كتاب الله ﷻ.
3. جمع بعض ما يتعلّق بهذا الموضوع في مكان واحد بحيث يسهل مأخذه ويقرب على طالبه.
4. بيان الصلة الوثيقة بين الوقف والمعنى.

ومن خلال العنوان السابق، يتضّح أنّ البحث له جانبان يستمد منهما مادّته ومصادره.

أمّا الجانب الأوّل، فهو نظري يرجع إلى جهود علماء القراءات عموما، وعلماء الوقف خصوصا، وآراؤهم ومصطلحاتهم الموجودة في كتبهم، والاستفادة منها في المصاحف المطبوعة.

أمّا الجانب الآخر، فهو جانب تطبيقي تمثيلي، يعتمد فيه على التفسير، لأنّ معرفة علم الوقف والابتداء من تمام معرفة معاني القرآن.

وعلى هذين الرافدين الكبيرين يقوم البحث، الذي خصصت له ثلاث فصول، فصل نظري، وفصلان تطبيقيان فجاءت خطّته كالتالي :

الفصل الأول : علم الوقف والابتداء

فقد تضمّن أربع مباحث، تناولت في المبحث الأوّل تعريف الوقف والابتداء في اللغة والاصطلاح، ثمّ بيّنت الفرق بين الوقف والسّكت والقطع عند القرّاء الأوائل والمتأخرين.

وبيّنت كذلك أهمية الوقف وعلاقته بالتجويد والترتيل والقراءات والتفسير.

وخصصت المبحث الثاني لبيان نشأة علم الوقف والابتداء والمؤلفات فيه من عصر التدوين إلى عصرنا الحالي.

وكذا بحثت في هذا المبحث مسألة حكم الوقف على رؤوس الآي، وعرضت مذاهب العلماء في ذلك مع بيان أدلة كل فريق منهم.

وتطرقت في المبحث الثالث لبيان مصطلحات الوقف والابتداء في كتب الوقف والابتداء، واخترت لذلك أشهر الكتب وهي كتاب ابن الأنباري والداني والسجاوندي والأشموني.

وقمت بموازنة لهذه المصطلحات، وبيان علل تقسيمات العلماء لها.

أمّا المبحث الأخير، فقد خصصته للحديث عن مصطلحات الوقف في المصاحف المطبوعة المعتمدة من طرف لجان تصحيح المصاحف، مثل المصحف المصري، ومصحف المجمّع ملك فهد لطباعة المصحف الشريف، والمصحف المغربي، وقد بيّنت مدى استفادة هذه المصاحف من المصطلحات الموضوعة من طرف علماء الوقف والابتداء في كتبهم.

الفصل الثاني : أثر الوقف على علامات المصحف في التفسير

تضمن أربعة مباحث كذلك، وهي ووقف المعانقة، والوقف الجائز مستوي الطرفين، والوقف الجائز مع أولوية الوصل، والوقف الجائز مع أولوية الوقف.

وأفردت لكل نوع من هذه الأنواع السابقة مبحثا خاصا به، معرّفا له ومبيّنا علامته في المصحف، وممثلا له بنماذج من القرآن الكريم مع بيان موضع الوقف وأثره في التفسير، وذاكرا أقوال علماء الوقف على الموضع المدروس، ومناقشتها مبيّنا كلّ رأي على ضوء ما جاء في التفسير.

وقد حاولت تجنب إعادة بحث موضع ظهرت فيه علّة الوقف تفاديا للتكرار، فبحث كل مواطن الوقف مما لا يحيط به هذا البحث.

الفصل الثالث : أثر الوقف على كلاّ وبلى وبعض أسماء الإشارة في التفسير

وقد تضمن ثلاث مباحث، تناولت في المبحث الأول معنى كلاّ في القرآن الكريم، واختلاف العلماء فيها، وذكرت تقسيمات العلماء لها وسرت على تقسيم مكي بن أبي طالب مستقرئا لكلّ مواضعها في القرآن عند التمثيل.

أمّا المبحث الثاني فخصصته للحديث عن معنى بلى في القرآن الكريم، وعرضت فيه كلّ مواضعها عند التمثيل حيث سرت على تقسيم الزركشي.

أمّا المبحث الأخير فتعرضت فيه للوقف على بعض أسماء الإشارة مثل : ذلـــك، وكذلك، وهذا.

أمّا **الخاتمة** فقد احتوت على أهم نتائج البحث والمقترحات التي انتهى إليها.

وقد شكلت كتب القراءات عموما، ومقدّمات كتب الوقف والابتداء المطبوعة خصوصا، وكتب علوم القرآن المصادر الرئيسة للفصل الأوّل.

أمّا الفصل الثاني والثالث فقد كانت كتب التفسير، ومعاني القرآن، وإعرابـــه، وكتب الوقف والابتداء المصادر الأساسية لهما.

وقد راعيت عند الكتابة ما يلي :

1- التزمت عند إيراد الآيات القرآنية رواية حفص عن عاصم، فعزوت الآيات إلى مواضعها من المصحف مع الضبط والتّشكيل، وذكر اسم السّورة ورقم الآية حسب ما هو مثبت في المصحف المطبوع برواية حفص عن عاصم في مجمّع الملك فهد لطباعـــة المصحف الشريف.

2- وضعت اسم السورة ورقم الآية في نص المتن بين معقـــوفتين هكـــذا [ ]، لتجنب تكثير الهوامش.

3- تخريج الأحاديث والآثار تخريجا مختصرا من مصادر السنة المعتمدة.

4- ترجمت للأعلام معتمدا على كتب التراجم والتاريخ.

5- التزمت بالتوثيق العلمي لما أورده في جميع البحث بذكر اســـم المصـــدر أو المرجع بالجزء والصفحة، إلاّ في تخريج الأحاديث حيث أذكر اسم الكتاب والباب ورقم الحديث والجزء الموجود فيه والصفحة.

6- زوّدت البحث بالفهارس العلمية التي تساعد القارئ للوصول إلى ما يريده من الموضوعات، وهي كالتالي :

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث والآثار والأقوال.

- فهرس الأعلام.
- فهرس الأبيات الشعرية.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس محتويات البحث.

هذا : فإن وفقت فذلك من فضل الله عليّ وكرمه، وإن كانت الأخرى فحسبي أنني بشر أصيب وأخطئ.

وأسأل الله جلاّ وعلا أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم، وأن يرزقني فيه القبول وجميع أساتذتي والمسلمين جميعا إنّه سميع مجيب.

الفصل الأوّل

علم الوقف والابتداء

ويشمل :

المبحث الأوّل : تعريف الوقف والابتداء في اللغة والاصطلاح وأهميته وعلاقته بالتجويد والترتيل والقراءات والتفسير.

المبحث الثاني : نشأته والمؤلفات فيه وحكم الوقف على رؤوس الآي.

المبحث الثالث : مصطلحات الوقف وأقسامه في كتب الوقف والابتداء.

المبحث الرابع : مصطلحات الوقف وأقسامه في المصاحف القرآنية المطبوعة.

الفصل الأوّل : علم الوقف والابتداء

إنّ أشرف العلوم وأفضلها ما كان فيه خدمة لكتاب الله بالإيضاح والبيان، ومن هذه العلوم : علم الوقف والابتداء، فهو علم مهم، وفن جليل.

وهو حلية التلاوة، وزينة القارئ، وبلاغ التالي، وفهم للمستمع، وفخر للعالم..وهو علم يحتاج إليه جميع المسلمين، لأنّهم لا بدّ لهم من قراءة القرآن الذي أنزله الله تعالى.

ولّما كان هذا العلم بهذه المنزلة الرفيعة، وكان مما ينبغي للقارىء أن يهتّم بمعرفته، ويصرف في إتقانه أكبر همّته، اهتّم به العلماء، فجمعوا مسائله في تصانيفهم منذ بزع عصر التدوين إلى يومنا هذا.

المبحث الأوّل : تعريف الوقف والابتداء و أهميته وعلاقته بالتجويد والترتيل والقراءات والتفسير

أولا : تعريف الوقف في اللّغة والاصطلاح

1- تعريفه في اللغة :

الوقف مصدر : وَقَفَ يَقِفُ وَقْفاً ووُقُوفاً، فهو واقف.

قال ابن فارس[1] :" الواو والقاف والفاء أصل واحد يدل على تمكث في شيء ثمّ يقال عليه". [2]

قال في أساس البلاغة : " وقف : وَقَفْتُهُ وقفًا فوقف وُقُوفاً ووقف وَقْفةً وله

(1) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب الرازي اللغوي، إمام في علوم شتى، (ت 385هـ).ابن خلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، حققه إحسان عباس، دار صادر، بيروت لبنان، ج1ص118.

(2) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرّازي، **معجم مقاييس اللّغة**، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى1420 هـ/1999م، بيروت لبنان، ج2ص 642.

وَقَفَات، وهذا مواقف من مواقفك". [1]

ووقف يقف وقوفا وموقفا بالمكان : دام قائما، وهو خلاف الجلوس.

قال امرؤ القيس[2] :

قِفَا نبكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ بسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وكذا وقف الدّابة : جعلها تقف .

ولا يقال في شيء : أوقَفْتُ، إلاّ أنّهم يقولون للذي يكون في شيء ثمّ يترع عنه قد أوقف، أي : أقلع .

قال الطرماح[3] :

قَلَّ في شَطِّ نهرَوَانَ اغْتِمَاضِي ودَعَانِي هَوَى العُيُونِ المِرَاضِ

جَامِحاً في غَوَايَتِي، ثمّ أَوْقَفْتُ رِضاً بالتُّقَى، وذُو البرِّ رَاضِي[4]

وحكى أبو عمرو[5] : ثمّ أوقفتُ أي سكتُّ، وكلّ شيء تمسك عنه تقول أوقَفْتُ. [6]

وقد وردت مادة (**وقف**) في أربعة مواضع من القرآن الكريم :

- في قوله تعالى ﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ ﴾[الأنعام : 27].
- وقوله تعالى ﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡ ﴾[الأنعام : 30].
- وقوله تعالى ﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوۡقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمۡ ﴾ [سبأ : 31].

---

(1) جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، **أساس البلاغة**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة الجزائر، ص740.

(2) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي من بني آكل المرار، أشهر شعراء العرب، وأحد أصحاب المعلقات (ت نحو 130-180ق هـ). ابن قتيبة، **الشعر والشعراء**، تحقيق مفيد قميحة ومحمد الأمين الضناوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية 1426هـ/2005م، بيروت لبنان، ص41-47.

(3) الطرماح بن حكيم بن الحكم، من طيء، شاعر إسلامي فحل، ولد ونشأ في الشام، وانتقل إلى الكوفة (ت نحو120هـ). **الشعر والشعراء** لابن قتيبة ص358-361.

(4) ينظر : **لسان العرب** لابن منظور ج 6ص477، **معجم مقاييس اللغة** لابن فارس ج2ص643.

(5) أبو عمرو بن العلاء التميمي المازني البصري، زبان بن عمار، من أئمة اللغة البصريين، وأحد القراء السبعة، توفي في الكوفة سنة154هـ/770م، وقيل غير ذلك. **غاية النهاية في طبقات القراء** لابن الجزري ج1ص288.

(6) **لسان العرب** لابن منظور ج 6ص477.

- وقوله تعالى﴿ وَقِفُوهُمۡۖ إِنَّهُم مَّسۡـُٔولُونَ ﴾ [الصافات : 24] .

وهي تدل على : الحبس وسكون الحركة[1] ؛ وكثر ورودها في الحديث النبوي، ومن ذلك ما روي عنه ﷺ : " **ولا يَمُرُ بآيَةِ عَذَابٍ إلاّ وَقَفَ يَتَعَوَّذ** "[2] .بمعنى قطع القراءة.

2- تعريفه في الاصطلاح :

تعددت تعاريف أصحاب هذا الفنّ للوقف، والناظر فيها يخلص إلى أنّها تجتمع في معنى واحد إمّا بالزيادة أو النقصان، وسأذكر بعض التعاريف بحسب التسلسل الزمني لوفيات أصحابها. [3]

تعريف شمس الدين ابن الجزري (ت833 هـ) : [4]

عرّفه بقوله : " الوقف عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة إمّا بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله لا بنية الإعراض ". [5]

تعريف شهاب الدين القسطلاني (ت923 هـ) :[6]

الوقف : " هو قطع النطق عند آخر اللفظ، وهو مجاز من قطع السير، وكأنّ

---

(1) مقدمة تحقيق **المكتفى في الوقف والابتدا** لأبي عمرو الداني ص48، لـ : يوسف المرعشلي نقلا عن **معجم ألفاظ القرآن** ج2ص874.

(2) رواه الترمذي، كتاب الصلاة، باب ما جاء في التسبيح في الركوع والسجود، ح رقم : 262. **سنن الترمذي** ج2ص48، والنسائي، كتاب الافتتاح، باب تعوذ القارئ إذا مرّ بآية عذاب. **سنن النسائي** ج2ص176، وكذا في كتاب التطبيق، باب نوع آخر. **سنن النسائي** ج2ص223.

(3) بدأت التعاريف بقول ابن الجزري من القرن الثامن لأني بعد البحث لم أجد تعريفا من عالم متقدم في علم الوقف والابتداء بالرغم من أنّه وصل إلينا كتابات في هذا الفن، ولعلّ أوّلها على الإطلاق فيما أعلم : إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر بن الأنباري (ت328هـ).

(4) أبو الخير شمس الدين العمري الدمشقي ثمّ الشيرازي الشافعي الشهير بابن الجزري، شيخ الإقراء في زمانه (751هـ/833هـ). ابن عماد الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت لبنان، ج7ص204.

(5) أبو الخير ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، قدّم له علي محمد الضباع، خرّج آياته زكريّا عميرات، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية 1423هـ/2002م، بيروت لبنان، ج1ص189.

(6) أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، مقرئ، محدّث، (851/923هـ). **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** لابن عماد الحنبلي ج8ص121.

لسانه عامل في الحروف ثمّ قطع عمله فيها ".[1]

تعريف زكريا الأنصاري (ت926 هـ) :[2]

عرّف الأنصاري الوقف بتعريفين فقال : " الوقف يطلق على معنيين : أحدهما القطع الذي يسكت القارئ عنده، وثانيهما المواضع التي نصّ عليها القرّاء، فكلّ موضع منها يسمّى وقفا وإن لم يقف القارئ عنده، ومعنى قولنا هذا وقف : أي موضع يوقف عنده، وليس المراد أنّ كل موضع من ذلك يجب الوقف عنده ". [3]

تعريف أحمد الأشموني من علماء القرن الحادي عشر الهجري :[4]

عرّفه بقوله : " قطع الصوت آخر الكلمة زمنا ما، أو هو قطع الكلمة عمّا بعدها ". [5]

شرح التعريفات :

وهكذا يلحظ القارئ من خلال التعريفات السابقة أنّها أجمعت على كلمة القطع، فهي واردة في كل تعريف، غير أنّ في بعضها مآخذ أُجْمِلُهَا فيما يلي :

إنّ الناظر في تعريف القسطلاني يجد تعريفه تعريفا جامعا غير مانع، فأمّا كونه جامعا فلأنّه يشمل جميع أنواع الوقف التي ذكرها العلماء : الاختياري، والاختباري،

---

(1) شهاب الدين القسطلاني، **لطائف الإشارات لفنون القراءات**، تحقيق وتعليق عامر السيّد عثمان وعبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى 1392هـ/1972م، القاهرة مصر، ج1ص248. وهو نفس التعريف الذي عرّفه به الصفاقسي(ت1118هـ) في كتابه : **تنبيه الغافلين** ص120.

(2) أبو يحي زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي المصري الشافعي، القاضي المفسّر الحافظ، (ت926هـ). السخاوي، **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، تحقيق عبد اللطيف حسن عبد الرحمن،دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1424هـ/2003م، بيروت لبنان، ج3ص208.

(3) زكريا الأنصاري، **المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء**، علّق عليه شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1422هـ/2002م، بيروت لبنان، ص11.

(4) أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، من علماء القرن الحادي عشر الهجري، لم أعثر على ترجمة له في كتب التراجم، وهو لا يعرف بغير هذا الكتاب، وهو غير الأشموني صاحب شرح الألفية واسمه علي بن محمد الأشموني(ت918هـ). الزركلي، **الأعلام**، دار العلم للملايين، الطبعة الثامنة 1989م، بيروت لبنان، ج5ص10.

(5) أحمد الأشموني، **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا**، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1422هـ،بيروت لبنان، ص24.

والاضطراري[1]، أمّا كونه غير مانع فلأنّه أدخل كُلا من السّكت والقطع[2] في التعريف.

أمّا الأشموني فتردد في تعريفه حيث ذكر تعريفين، وعلى كلّ واحد منهما ملاحظات ؛ ففي التعريف الأوّل وهو قوله : " قطع الصوت آخر الكلمة زمنا ما " لم يبيّن هل هذا الوقف يكون بتنفس أم بدون تنفس ؟ إذ الوقف ينبغي أن يكون بتنفس لفترة وجيزة، أمّا التعريف الثاني وهو قوله : " هو قطع الكلمة عمّا بعدها " فهو غير مانع لأنّه يشمل كلا من الوقف والقطع، والفارق بينهما أنّ الوقف يكون مع نية استئناف القراءة والقطع يكون مع عدم نية استئنافها.

أمّا الأنصاري فيتضح من تعريفه أنّ الوقف يراد به مرة السّكوت على آخر الكلمة، وهذا يكون بسبب التّنفس، وهذا له أحكامه وكيفية الوقوف عليه ؛ ويراد به مرّة أخرى صلاحية الكلمة للوقف عليها، ويكون ذلك بسبب انتهاء العبارة ويعتمد في ذلك على إتمام المعنى، وعلى هذا الإطلاق يحمل قول بعضهم في قوله تعالى ﴿ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ۝٢٤ أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ ﴾[النمل : 24-25]، وقف[3] على قراءة من قرأ : " ﴿ أَلاَ ﴾بفتح الهمزة وتخفيف اللاّم،وهي قراءة الكسائي[*] من السّبعة، ورُوَيْس[**] وأبي جعفر[***] من العشرة ؛ وليس بوقف على قراءة من قرأ :

---

(1) الوقف الاختباري هو الذي يطلب من القارئ بقصد الامتحان، ومتعلقه الرسم العثماني لبيان المقطوع من الموصول والثابت من المحذوف، أمّا الاضطراري فهو الذي يعرض للقارىء بسبب ضرورة ألجأته إلى الوقف كضيق النفس أو العطاس، والاختياري وهو الذي يقصده القارئ باختياره من غير عروض لسبب من الأسباب المتقدمة. عبد الفتاح المرصفي، **هداية القاري لكلام الباري**، دار الفجر الإسلامية، الطبعة الأولى 1421هـ/2001م، المدينة المنورة السعودية،ج1ص368-369.

(2) سيأتي تعريف السكت والقطع والفروق بينهما وبين الوقف بين المتقدمين والمتأخرين من العلماء لاحقا.

(3) أبو عمرو الداني، **المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل**، دراسة وتحقيق يوسف المرعشلي ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1407هـ/1987م، بيروت لبنان، ص429.

(*) أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدي، إمام انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بن حمزة، (ت 189هـ). **غاية النهاية** لابن الجزري ج1ص535.

(**) أبو عبد الله محمّد بن المتوكل اللؤلؤي البصري، مقرئ، حافظ، ضابط مشهور يروي عن يعقوب الحضرمي، (ت 238 هـ). **المصدر نفسه** ج2ص234.

(***) أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني القارئ، أحد القراء العشرة، تابعي مشهور كبير القدر، (ت 130هـ)، وقيل غير ذلك.**المصدر نفسه** ج2ص382.

﴿ أَلاَ ﴾ بفتح الهمزة وتشديد اللام، وهي قراءة الباقين ". [1]

أمّا ابن الجزري فالوقف عنده يكون من تنفس القارئ، سواء كانت الكلمة صالحة للوقف عليها أم غير صالحة كما اشترطه في كتابه حيث قال في آخر باب الوقف : " فلو تنفس القارئ آخر سورة لصاحب السكت، أو على ﴿ عِوَجَا ﴾[الكهف: 01]، ﴿ مَّرْقَدِنَا ﴾[يس : 52] لحفص[*] لم يكن ساكتا ولا واقفا، إذ الوقف يشترط فيه التنفس مع المهلة.

والسّكت لا يكون معه تنفس فاعلم ذلك ". [2]

التعريف المختار:

لا يخرج التعريف المختار عن تعريف ابن الجزري وهو ما ذهب إليه بعض العلماء المحدثون [3] مع اختلاف يسير في العبارة، فأقول **الوقف هو :**

قطع الصوت على آخر الكلمة زمنا يسيرا بتنفس مع نية استئناف القراءة.

شرح التعريف:

خرج بقيد آخر الكلمة : الوقف على وسط الكلمة، و فيما اتصل رسمه نحو: ﴿ إِنَّمَا ﴾[البقرة : 12] الموصولة، فلا يصح الوقف على وسط الكلمة، ولا على (إنّ)

---

(1) ينظر : ابن مجاهد، **السبعة في القراءات** ، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة، القاهرة مصر، ص480،وأحمد الدمياطي الشهير بالبنّاء، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، وضع حواشيه أنس مهرة، دار الكتب العلمية، 1422هـ/2001م، بيروت لبنان، ص427.

(*) أبو عمر الدوري حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان البغدادي النحوي الضرير، إمام في القراءة، (ت246هـ).**غاية النهاية** لابن الجزري ج1ص255.

(2) أبو الخير ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، قدّم له علي محمد الضباع، خرّج آياته زكريّا عميرات، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية 1423هـ/2002م، بيروت لبنان، ج1ص191-192.

(3) محمود خليل الحصري، **معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء**، مكتبة السنّة، الطبعة الأولى 1423هـ/ 2002م، القاهرة مصر، ص182.

لأنّ هذه الكلمة موصولة بـــ (ما)، فلا يوقف إلاّ على نهاية الألف في﴿ إِنَّمَا ﴾، وخرج بقيد التنفس : السّكت، فإنّه قطع الصوت زمنا دون زمن الوقف من غير تنفس، وخرج بقيد استئناف القراءة : القطع والمراد به الانتهاء كالقطع على حزب أو ورد ونحوهما ممّـــا يشعر بالانتهاء عن القراءة.

واستئناف القراءة يكون : بأن يبتدئ بقراءة الكلمة الموقوف عليها، أو بقراءة ما قبلها ليستقيم المعنى، أو يبتدىء بالكلمة التي بعدها.

والنّاس مختلفون في تعيين مواضع الوقف، فمنهم من جعله على انتهاء الـــنّفس، ومنهم من جعله على رؤوس الآي، والصواب أنّها تتعلّق بالمعاني، لأنّها أصل، والأنفاس تابعة لها، فقد يأتي وقف في وسط الآية، والأغلب مجيئها في أواخرها.[1]

وليس المراد أنّ كلّ موضع من ذلك يجب الوقف عنده، بل المراد أنّه يصلح عنده ذلك.

3- تعريف الابتداء في اللّغة والاصطلاح

الابتداء في اللغة من الفعل : ابتدأ، و ابتدأ، بدأ، يبدأ هم بمعنى واحد. [2]

قال ابن فارس : " الباء والدّال والهمزة من افتتاح الشيء ". [3]

وبدأ الشيء فعله ابتداء أي : قدّمه في الفعل كأبدأه رباعيا ؛ والبـــدء : فعـــل الشيء أوّل. [4]

وقد وردت مادة (**بدأ**) بصيغة الماضي في القرآن الكريم ست مرات :

- في قوله تعالى ﴿ كَمَا بَدَأَكُمۡ تَعُودُونَ ﴾[الأعراف : 29].
- في قوله تعالى ﴿ وَهُم بَدَءُوكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٍۚ ﴾[التوبة : 13].
- في قولـــه تعالى ﴿ فَبَدَأَ بِأَوۡعِيَتِهِمۡ قَبۡلَ وِعَآءِ أَخِيهِ ثُمَّ ٱسۡتَخۡرَجَهَا مِن وِعَآءِ

(1) زكريا الأنصاري، **المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء**، علّق عليه شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1422هـ/2002م، بيروت لبنان ص11-12.

(2) **تاج العروس** للزبيدي ج1ص43 وما بعدها.

(3) **معجم مقاييس اللغة** لابن فارس الرازي ج1ص112.

(4) **لسان العرب** لابن منظور الإفريقي ج1ص171.

أَخِيهِ ﴾ [يوسف : 76].

- في قوله تعالى ﴿ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ﴾[الأنبياء : 104].
- في قوله تعالى ﴿ قُلْ سِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأَخِرَةَ ﴾[العنكبوت : 20].
- في قوله تعالى ﴿ وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَـٰنِ مِن طِينٍ ﴾[السجدة : 07].

أمّا في عرف القرّاء هو : " **الشروع في القراءة ابتداء أو بعد قطع أو وقف**" [1] ؛ ولا يكون الابتداء إلاّ اختياريا، أي لا يجوز الابتداء إلاّ بكلمة مستقلة بالمعنى عمّا قبلها.

قد يكون الوقف أحيانا اضطراريا كانقطاع النّفس، أو العطاس ؛ أمّا الابتداء فلا يكون إلاّ بمحض الإرادة، لذلك يتعيّن على القارئ أن يحسن الابتداء، فإن كان بعد قطع أتى بالاستعاذة والبسملة إذا ابتدأ من أوائل السّور، وإذا كان من أثنائها فللقارىء التخيير[2]، وإذا كان بعد وقف فلا يحتاج لذلك، لأنّ القارئ في هذه الحالة يعتبر مستمرا في قراءته، وإن وقف ليريح نفسه ثمّ يستأنف.

ولا يجوز الابتداء إلاّ بما يفي بالغرض المقصود من الكلام، ولا يوهم خلاف المعنى المراد، فإن أخلّ بالغرض المقصود أو أوهم خلاف المراد كان قبيحا يجب على القارئ أن يتجنبه، ويتحرز منه.[3]

فإذا كان القارئ يقرأ قوله تعالى ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَـٰوَٰتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾[البقرة :29]، و لم يسعه الوقف على﴿ سَمَـٰوَٰتٍ ﴾ لقلّة نَفَسِهِ فوقف على قوله ﴿ فَسَوَّىٰهُن ﴾ ؛ فإذا أراد أن يبتدأ بما يفي بالمقصود، فعليه أن يبتدأ بقوله تعالى ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ ﴾ ؛ فإذا ابتدأ بقوله

---

(1) ينظر : **هداية القاري إلى تجويد كلام الباري** لعبد الفتّاح المرصفي ج1ص392، **التبيين في أحكام تلاوة الكتاب المبين** لعبد اللطيف فايز دريان ص505، **النبع الريان في تجويد كلام الرحمن** لمحمد آل مطر ص272.

(2) ينظر : **التيسير في القراءات السبع** لأبي عمرو الداني ص26، **النجوم الطوالع** للمارغيني ص19-20.

(3) **معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء** لمحمود خليل الحصري ص69.

تعالى ﴿ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾ كان هذا الابتداء مخلا بالغرض لأنّها متعلقة بما قبلها لفظا ومعنى، والابتداء بها يجعلها غير ذات معنى.

وكذلك الابتداء بقوله ﷻ ﴿ وَإِيَّاكُمۡ أَن تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمۡ ﴾[الممتحنة : 01]، فهو يوهم التحذير من الإيمان بالله ﷻ.

فيجب على القارئ حال قراءته أن يكون يقظا، متفهما ما يقرأ، ملاحظا معاني الآيات، ومواقع الجمل، حتّى لا يقع في محظور، من وقف ناقص أو ابتداء شنيع.

4- الفرق بين الوقف والسكت والقطع

تتقارب هذه المصطلحات الثلاثة تقاربا شديدا في المعنى اللغوي العام، ومن ثَـمَّ لم يفرَّق بين مدلولاتها في الاستعمال، حيث يوجد اشتراك بين معاني الأفعال (وقف، سكت، قطع). [1]

ويبدو أنّ القراء الأوائل كانوا لا يبالون بالفروق بين هذه الأفعال في مجال القراءة، لكن المتأخرين منهم لاحظوا الفروق الدقيقة الموجودة بين مدلولاتها، فأفردوا لكل لفظة منها معنى خاصا.

ومن الأدلة على اتحاد مدلولاتها عند المتقدمين من القرّاء ما يلي :

1- ما ذكره السيوطي[2] بقوله : " وصحّ عن الشعبي (*) أنّه قال : إذا قرأت ﴿ كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٍ ﴾[الرحمن:26]، فلا تسكت حتى تقرأ ﴿ وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ ﴾[الرحمن:27] " [3]، أراد بقوله فلا تسكت أي : لا تقف لعدم الفرق بينهما عنده.

---

(1) ينظر في فعل سكت : **تاج العروس** للزبيدي ج1ص553، **لسان العرب** لابن منظور ج3ص307، وفي فعل قطع : **تاج العروس** ج5ص470، **لسان العرب** لابن منظور ج5ص283.

(2) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، محدث مؤرخ أديب مصنف متفنن (849 /911هـ). **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** لابن عماد الحنبلي ج8ص51.

(*) أبو عمرو عامر بن شراحيل الشعبي، ثقة مشهور، فقيه فاضل، مات بعد المائة وله ثمانون سنة. ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، تحقيق خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، الطبعة الثانية 1417هـ/1997م، بيروت لبنان، ج1ص369.

(3) جلال الدين السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، المكتبة الثقافية 1973م، بيروت لبنان، ج1ص83.

2- ما ذكره أبو عمرو الداني[1] بقوله : " وقد كان جماعة من الأئمة السّالفين والقرّاء الماضين يستحبون القطع عليهنّ – أي رؤوس الآي – وإن تعلّق كلام بعضهنّ ببعض" [2]، أراد بذلك الوقف وعبّر عنه بالقطع.

3- ما رواه أبو عمرو الداني بسنده أنّ النبيّ ﷺ كان إذا قرأ يقطع قراءته آية آية، يقول ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ ثمّ يقف، ثمّ يقول ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ثمّ يقف.. [3]، فاستعمل القطع والوقف بمعنى واحد.

4- تسمية الأئمة ما ثبت عن رسول الله ﷺ بين تكبيرة الإحرام وقراءة الفاتحة في الصلاة بالسّكتة [4] مع أنّها سكتة طويلة أكثر من سكتة التّنفس التي تعتبر هي الوقف في اصطلاح المتأخرين.

كلّ هذه الأدلة والشواهد تدل على أنّ القطع والوقف والسّكت عند المتقدمين من القرّاء بمعنى واحد.

أمّا عند المتأخرين فقد تباين ما بينها من المعاني، وأصبح لكل واحد منها معنى خاصا به.

---

(1) أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد الداني الأموي القرطبي، مقرىء محدّث (371/444هـ). **معرفة القراء الكبار** للذهبي ج2ص773، **غاية النهاية** لابن الجزري ج1ص503.

(2) أبو عمرو الداني، **المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل**، دراسة وتحقيق يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1407هـ/1987م، بيروت لبنان، ص145.

(3) **المكتفى في الوقف والابتدا** لأبي عمرو الداني ص147، وسيأتي تخريجه قريبا.

(4) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: " كان رسول الله ﷺ إذا كبّر في الصلاة سكت هنيهة قبل القراءة، فقلت : يا رسول الله بأبي أنت وأمي أرأيت سكوتك بين التّكبير والقراءة ما تقول؟ قال : أقول : اللهمّ باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب، اللهمّ نقّني من خطاياي كما ينقّى الثوب الأبيض من الدنّس، اللهمّ اغسلني من خطاياي بالثلج والماء والبرد " رواه البخاري، كتاب الآذان، باب ما يقوله بعد التكبير، ح رقم :85. **صحيح البخاري** ج1ص522، ورواه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة، ح رقم :147. **صحيح مسلم** ج1ص350-351، ورواه مسلم أيضا في كتاب الجنائز، باب الدعاء للميت في الصلاة، ح رقم : 85. **صحيح مسلم** ج1ص522.

(5) ينظر : **النشر في القراءات العشر** لابن الجزري ج1ص188، **الإتقان في علوم القرآن** للسيوطي ج1ص87.

قال ابن الجزري : " وأمّا عند المتأخرين وغيرهم من المحقّقين، فإنّ القطع عندهم عبارة عن قطع القراءة رأسا، فهو كالانتهاء، فالقارئ به كالمعرض عن القراءة والمنتقل منها إلى حالة أخرى سوى القراءة كالذي يقطع على حزب أو وِرْدٍ أو عشر ".[1]

وأمّا الوقف : فهو قطع الصوت على آخر الكلمة زمنا يسيرا بتنفس مع نية استئناف القراءة كما مرّ معنا في التعريف.

والسّكت عبارة عن قطع الصّوت زمنا هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس .[2]

وقد تحقق السّكوت في الثلاثة، إلاّ أنّ المتأخرين خصّصوا كلاّ منها بحالة معينة من السّكوت.

فيتلخص ممّا سبق :

- أنّ القطع هو إعراض عن القراءة بالكلية، ولا يكون إلاّ على أواخر السّور أو على رؤوس الآي.
- يقدّر زمان الوقف بقدر التّنفس.
- أنّ زمان الوقف أطول من زمان السّكت لعدم التّنفس.[3]

ثانيا : أهمية الوقف والابتداء

لابد لقارئ القرآن الكريم أن يقف لانقطاع نَفَسِه، وحيث وقف مختارا فعليه أن يختار الوقف الذي لا يُخل بالمعنى، ووقفه إمّا اضطرار، أو وقف اختيار.

فوقف الاختيار يكون بحسب المعنى، وأمّا وقف الاضطرار فلاحرج على القارئ فيه، لكنّ عليه أن يستأنف ويحسن الابتداء ويتخير حسن الوقف، فبذلك تظهر المعاني

---

(1) **الإتقان في علوم القرآن** للسيوطي ج1ص88.

(2) وقد اختلف أئمة القراءة في مدة السكت على أقوال نقلها ابن الجزري في كتابه : **النشر في القراءات العشر** ص190 وما بعدها

ويتبين إعجاز القرآن الكريم.

ولقد دلت الأدلة على أهمية مراعاة الوقف والابتداء ؛ وثبت اعتناء السّلف بذلك، قال ﷻ ﴿ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلاً ﴾[المزّمل : 04]؛ فهذا أمر من الله تعالى وندب بترتيل القرآن، ومراعاة الوقف داخلة فيه.

قال ابن عباس ﷺ في قوله ﴿ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلاً ﴾ : " بيّنه تبيينا "[1] ؛ وقال الحسن[2]: " اقرأه قراءة بيّنة، وقال مجاهد [*]: بعضه على بعض على تؤدة، وقال أيضا : ترسل فيه ترسلا ".[3]

وذكره بمعناه ابن كثير[4] بقوله : " اقرأه قراءة على تمهل، فإنّه يكون عونا على فهم القرآن وتدبره ".[5]

قال الله ﷻ ﴿ ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ﴾ [الرحمن : 01-04]، وقد علّق عليها النحاس [6] بقوله : " فمن التّبيين تفصيل الحروف والوقف على ما تمّ معناه منها "[7].

---

(1) السيوطي، **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، دار الكتب العلمية،الطبعة الثانية1414هـ/ 2004م، بيروت لبنان، ج6ص442.

(2) الحسن بن أبي الحسن البصري الأنصاري مولاهم، اسم أبيه : يسار، ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيرا ويدلّس، (ت 110هـ)، وقد قارب التسعين. **تقريب التهذيب** لابن حجر ج1ص166.

(*) أبو الحجاج المكي مجاهد بن جبر، أحد الأعلام من التابعين والأئمة المفسرين، (ت 103هـ)، وقيل : 104هـ. **غاية النهاية** لابن الجزري ج2ص41.

(3) ابن جرير الطبري، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، ضبط وتعليق محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى1421هـ/2001م، بيروت لبنان، ج29ص151.

(4) أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، مفسر محدث مؤرخ، فقيه، (701-774هـ). **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** لابن عماد الحنبلي ج6ص231.

(5) ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثامنة 1406هـ/1986م،بيروت لبنان، ج7ص142.

(6) أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل المصري، مفسّر أديب، (ت338هـ). جمال الدين القفطي، **إنباه الرواة على أنباه الرواة**، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت لبنان،ج1ص136.

(7) أبو جعفر النحاس، **القطع والائتناف**، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1423هـ /2002م،بيروت لبنان، ص19.

وقد حكى النحاس وأبا عمرو الداني وغيرهما إجماع العلماء على أهمية مراعاة الوقف والابتداء[1]، واستدلوا على ذلك بقول عبد الله بن عمر ﷺ : " ﴿ **لَقَدْ عِشْنَا بُرْهَةً من دَهْرِنَا وإنّ أحَدَنا لَيُؤْتَى الإيمانَ قبلَ القُرآن، وتَنْزِلُ السُّورَةُ على محمَّدٍ ﷺ فَنَتَعلَّمُ حَلالَهَا وحرَامَهَا وما يَنْبَغِي أَنْ يُوقف عِنْدهُ منهَا، كَمَا تَتَعَلَمُونَ أَنْتُم اليَوْمَ القُرْآنَ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ الْيَوْمَ رجالاً يُؤْتَى أَحَدَهُم القُرآنَ قَبْلَ الإيمَان، فَيَقْرَأُ مَا بَيْنَ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتِمَتِهِ مَا يَدْرِي مَا آمره ولا زاجره، ولا مَا يَنْبَغِي أن يُوقَفَ عِنْدَهُ مِنْهُ** ﴾". [2]

والشّاهد فيه قوله ﷺ ﴿ **ومَا يَنْبَغِي أَنْ يُوقَفَ عِنْدَهُ مِنْه** ﴾، وبه استدلّ النحاس، والداني، وغيرهم من علماء القراءات والوقف.

وعبارة الداني : " ففي قول ابن عمر دليل على أنّ تعليم ذلك توقيف من رسول الله ﷺ وأنّه إجماع من الصحابة ﷺ ". [3]

وعارض في الاستدلال به ملا القاري[4] في شرحه للجزرية بقوله : " ولا يخفى أنّ قوله ﴿ **وما ينبغي أن يوقف عنده منه** ﴾ لا يبعد أن يراد بها الآيات المتشابهة في معناها، فليس الحديث نصا على الوقف المصطلح عليه". [5]

يحتمل الحديث المعنيان كليهما من جهة اللّفظ، ولكن قوى الاحتمال الأوّل ما سبق من كلام الأئمة في الاستدلال به على مراعاة الوقف.

قال الصفاقسي[1] : "ولهذا اعتنى بعلمه وتعليمه والعمل به المتقدمون والمتأخرون والمتأخرون

---

(1) ينظر : **القطع والائتناف** لابن النحاس ص28، و**المكتفى** للداني ص135، و**النشر في القراءات العشر** لابن الجزري ج1ص177.

(2) رواه الحاكم في المستدرك، كتاب الإيمان، ح رقم :101، وقال : صحيح على شرط الشيخين. **المستدرك** ج1ص91، والبيهقي في كتاب الصلاة، باب البيان أنّه إنّما قيل يؤمهم أقرؤهم. **السنن الكبرى** ج3ص120، وابن النحاس بسنده في **القطع والائتناف** ص 27، والداني بسنده كذلك في **المكتفى** ص134.

(3) **المكتفى** للداني ص134-135، وهو نفس ما ذكره ابن النحاس في **القطع والائتناف** ص27-28.

(4) أبو الحسن علي بن سلطان بن محمد القاري الهروي ثم المكي، فقيه مقرىء مفسر، (930-1014هـ). **الأعلام** لخير الدين الزركلي ج5ص12.

(5) ملاّ القاري، **المنح الفكرية في شرح المقدّمة الجزرية**، تحقيق أسامة عطايا، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة الأولى 1427هـ/2006م، دمشق سوريا، ص259.

وألفوا فيه الدواوين المطوّلة والمتوسطة والمختصرة ما لا يعد كثرة ؛ ومن لا يلتفت لهذا، ويقف أين شاء، فقد خرق الإجماع". (2)

وممّا يدل على أهميته إنكار النبي ﷺ على الرجل الذي قال عنده : ﴿ **مَنْ يُطِعْ اللهَ ورَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدْ، وَمَنْ يَعْصِهِمَا** ﴾ ثمّ وقف، حيث قال له ﷺ : **بِئْسَ الخَطِيبُ أَنْتَ فَقُمْ** " (3) ؛ وقد قال له النبي ﷺ ذلك لقبح لفظه في وقفه، إذ خلط الإيمان بالكفر في إيجاب الرشد لهما، وكان حقه أن يقول واصلا : **وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَقَدْ غَوَى**، أو يقف على : **فَقَدْ رَشَدْ**، ثمّ يستأنف بعد ذلك : **وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَقَدْ غَوَى** ؛ وهذا دليل واضح على وجوب مراعاة محل الوقف لأهميته وتعلقه بالمعنى.

قال النحاس : " فإذا كان هذا مكروها في الخطب وفي الكلام الذي يكلم به بعض الناس بعضا، كان في كتاب الله ﷻ أشد كراهة، وكان المنع من رسول الله ﷺ في الكلام بذلك أوكد". (4)

وروى أبو عمرو الداني بسنده : " عن ميمون بن مهران التابعي(*) قال : إنّي لأقشعر من قراءة أقوام يرى أحدهم حتما عليه ألا يقصر عن العشر – أي عشر آيات – ؛ إنّما كانت القراء تقرأ القصص إن طالت أو قصرت، يقرأ أحدهم اليوم ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ [البقرة : 11]، ويقوم في الركعة الثانية فيقرأ ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ ﴾ [البقرة : 12]". (5)

---

(6) أبو الحسن علي بن محمد النوري الصفاقسي، مقرىء فقيه، (1053-1118هـ). **الأعلام** ج5ص14.

(1) **تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عمّا يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين** للصفاقسي ص120.

(2) رواه مسلم، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، ح رقم : 48. **صحيح مسلم** ج2ص497، ورواه النسائي، كتاب النكاح، باب ما يكره من الخطبة. **سنن النسائي** ج6ص90، ورواه أبو داود، كتاب الصلاة، باب الرجل يخطب على قوس، ح رقم : 1099. **سنن أبي داود** ج2ص286، وكذا في كتاب الأدب، باب بدون تسمية، ح رقم :2981. **سنن أبي داود** ج4ص296-297.

(3) **القطع والائتناف** لأبي جعفر النحاس ص28.

(*) أبو أيوب ميمون بن مهران الجزري، أصله كوفي، نزل الرقة، ثقة فقيه، ولي الجزيرة لعمر بن عبد العزيز، (ت 117هـ). **تقريب التهذيب** لابن حجر ج2ص296.

(4) **المكتفى** للداني ص135.

ثمّ علّق عليه بقوله : " فهذا يبيّن أنّ الصحابة ﷺ كانوا يجتنبون في قراءتهم القطع على الكلام الذي يتّصل بعضه ببعض ويتعلّق آخره بأوّله، لأنّ ميمون بن مهران إنّما حكى ذلك عنهم إذ هو من كبار التّابعين، وقد لقي جماعة منهم". (1)

واشتهر اعتناء السّلف الصّالح بهذا العلم حتّى عدّ ابن الجزري ذلك متواترا عنهم، وكانوا يعتنون بذلك حال الإقراء فقال : " وصحّ بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السّلف الصّالح كأبي جعفر يزيد بن القعقاع إمام أهل المدينة الذي هو من أعيان التّابعين وصاحبه الإمام نافع (*) بن أبي نعيم وأبي عمرو بن العلاء ويعقوب(**) الحضرمي، وعاصم بن أبي النجود(***) وغيرهم من الأئمة ". (2)

وقال في موضع آخر : " ومن ثمّ اشترط كثير من أئمة الخلف على المجيز أن لا يجيز أحدا إلاّ بعد معرفته الوقف والابتداء، وكان أئمتنا يوقفوننا عند كل حرف ويشيرون فيه إلينا بالأصابع سنّة أخذوها كذلك عن شيوخهم ". (3)

وهذا الكلام من عالم صرف حياته لخدمة القرآن كابن الجزري له وجاهته، وهو يؤكد التّشدّد في عدم إجازة الحافظ إذا أخلّ بمعرفة الوقف والابتداء لأهميته.

وقد حظّ العلماء على تعلّم الوقف والابتداء والعمل به، وبيّنوا عظيم فضيلته، وذلك مذكور في مقدّمات كثير من كتب الوقف والابتداء، وفي كثير من كتب التّجويد، ومُضمَنٌ في كتب علوم القرآن.

ومن ذلك ما ذكره ابن الأنباري(4) بقوله : " من تمام معرفة إعراب القرآن

---

(1) **المكتفى** للداني ص135-136.

(*) أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أحد القراء السبعة، اشتهر في المدينة وانتهت إليه رئاسة القراءة فيها، (ت 169هـ). **غاية النهاية** ج2ص330.

(**) أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله الحضرمي، أحد القراء العشرة، إمام البصرة، ومقرئها، (ت 205 هـ). **المصدر نفسه** ج2ص386.

(***) أبو النَجُود عاصم بن بهدلة أبو بكر الأسدي، شيخ الإقراء بالكوفة، أحد القراء السبعة، (ت127هـ)، وقيل غير ذلك. **المصدر نفسه** ج1ص346.

(2) **النشر في القراءات العشر** لابن الجزري ج1ص177.

(3) **المصدر نفسه** ج1ص178.

(4) أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن الأنباري، لغوي أديب مؤرخ، (ت577هـ). **إنباه الرواة**

ومعانيه وغريبه معرفة الوقف والابتداء فيه، فينبغي للقارئ أن يعرف الوقف التّام والوقف الكافي الذي ليس بتمام والوقف القبيح الذي ليس بتام ولا كاف". (1)

وقول الصفاقسي : " ومعرفة الوقف والابتداء متأكد غاية التأكيد إذ لا يتبيّن معنى كلام الله ولا يتم على أكمل وجه إلاّ بذلك ". (2)

ومما تقدم يتّضح لنا أنّ الوقف كان محل عناية رسول الله ﷺ ، وصحابته ﷺ، ومن أتى بعدهم من الأئمة والعلماء.

ثالثا : علاقته بالتجويد والترتيل والقراءات والتفسير

1- علاقته بالتجويد والترتيل والقراءات

ذكر ابن الجزري وغيره عن علي بن أبي طالب ﷺ أنّه سئل عن قوله تعالى ﴿ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلاً ﴾[المزمّل : 04]، فقال : " الترتيل : تجويد الحروف ومعرفة الوقوف"(3)، وقال الصفاقسي : " قال ابن مسعود ﷺ : الوقف منازل القرآن ". (4)

وسواء صحت الروايتين، أم لم تصح ؛ فإنّ معرفة الوقف والابتداء من لوازم التّجويد والتّرتيل، وذلك لأنّ القارئ يحتاج لضيق نَفَسِه أو غيره إلى أماكن الاستراحة أثناء التّلاوة، وأماكن الاستراحة هي أماكن الوقف، وإذا كان الأمر كذلك فمراعاة قواعد التّرتيل تفرض على القارئ أن يختار هذه الأماكن قصدا ويحرص على حسن

للقفطي ج2ص169، **الأعلام** لخير الدين الزركلي ج3ص327.

(1) ابن الأنباري، **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله** ﷻ، تحقيق محي الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية 1391هـ/1971م دمشق سوريا، ج1ص108.

(2) **تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين** للصفاقسي ص120.

(3) **النشر في القراءات العشر** لابن الجزري ج1ص177، **الإتقان في علوم القرآن** للسيوطي ج1ص83، **التمهيد في علم التجويد** لابن الجزري ص60.

(4) **تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين** للصفاقسي ص121.

الانتهاء و الابتداء معا، ثمّ إذا كانت قواعد التّرتيل تفرض عليه اختيار أماكن الوقف، فإنّ قواعد التجويد تفرض عليه كذلك الوقوف على هذه الأماكن بكيفية صحيحة.

ومن ثمّ نجد كتب التّجويد تعقد للوقف بابين : باب الوقف والابتداء، وباب الوقف على أواخر الكلم[1]، ففي الباب الأوّل يبحث عن أحكام الوقف من حيث مكانه، وفي الباب الثاني تعالج أحكام الوقف من حيث كيفيته[2] ؛ فعلاقة الوقف بالتّرتيل من حيث مكانه، لأنّ حسن التّرتيل يقتضي حسن اختيار الأماكن الجيّدة للوقف كما سبق، وعلاقته بالقراءات من جهة أنّ اختلاف القراءات يؤثر في اختيار الأماكن الصالحة للوقف، فالوقف بهذين الاعتبارين من لوازم التّرتيل والتّجويد والقراءات.

وقد وضّح ابن الجزري هذه العلاقة بقوله : " للوقف حالتان : الأولى معرفة ما يوقف عليه وما يبتدأ به، والثانية كيف يوقف وكيف يبتدأ، وهذه تتعلق بالقراءات". [3]

ومعناه أنّ القارئ أمام ضرورتين، ضرورة اختيار المكان المناسب للوقف، وضرورة وقوفه على نفس المكان بكيفية صحيحة، فالضّرورة الأولى تتعلّق بقواعد التّرتيل، والضّرورة الثانية تتعلق بقواعد التّجويد، ومن هنا كان الوقف متعلقا بالتّجويد والتّرتيل والقراءات التي هي المجال التطبيقي.

ولبيان وجه الضّرورة الأولى قال ابن الجزري : " لما لم يكن القارئ أن يقرأ السّورة أو القصّة في نَفَسٍ واحد، و لم يجز التّنفس بين كلمتين حالة الوصل، بل ذلك كالتّنفس في أثناء الكلمة وجب حينئذ اختيار مكان التّنفس والاستراحة، وتعيّن ارتضاء ابتداء بعد التّنفس والاستراحة، وتحتّم أن لا يكون ذلك مما يخلّ بالمعنى ولا يخلّ

(1) ينظر : **التيسير** للداني ص54، **الوافي في شرح الشاطبية** لعبد الفتاح القاضي ص173، **النجوم الطوالع** للمارغيني ص121، **التبيين في أحكام تلاوة الكتاب المبين** للدريان ص359و457، **النبع الريان في تجويد كلام الرحمن** لآل مطر ص229 وغيرها من كتب التجويد.

(2) إنّ الأوجه التي يقف بها القراء غالبا خمسة : الإسكان، والروم، والإشمام، والحذف، والإبدال. ينظر في تعريفها : **الإضاءة في بيان أصول القراءة** لعلي محمد الضباع ص45 وما بعدها.

(3) **النشر في القراءات العشر** لابن الجزري ج1ص177.

بالفهم " [1] ؛ وعن الضّرورة الثّانية قال كذلك : "ولا أعلم سببا لبلوغ نهاية الإتقان والتّجويد، ووصول غاية التصحيح والتّشديد، مثل رياضة الألسن، والتكرار على اللفظ المتلقّى من فم المحسن...".[2]

ويمثّل لتأثير اختلاف القراءة على الوقف قوله ﷻ ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾[البقرة : 125]، حيث قرأ : " نافع وابن عامر(*) بفتح الخاء، والباقون بكسرها ".[3]

فقراءة الفتح فعلا ماضيا فهي كلام مسوق للإخبار، معطوف على قوله ﷻ ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا ﴾، وفيه وجهان : أحدها أنّه معطوف على ﴿ جَعَلْنَا ﴾ المخفوض بـ ﴿ إذ ﴾ ؛ فيكون الكلام جملة واحدة، والثّاني أنّه معطوف على مجموع قوله ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا ﴾ فيحتاج إلى تقدير ﴿ إذ ﴾ أي : وإذ اتخذوا، فيكون الكلام جملتين[4] ؛ وأيّا كان الأمر فالوقف على ﴿ وَأَمْنًا ﴾ على قراءة الفتح غير تام لتعلق ما بعده بما قبله من جهة اللفظ والمعنى .

قال القرطبي[5] : " أي جعلنا البيت مثابة واتخذوه مصلى أو وإذ جعلنا البيت مثابة وإذ اتخذوا ".[6]

وأمّا بالنّسبة لقراءة الكسر بالأمر، فإنّه كلام مستأنف جديد لا علاقة له بما قبله

---

(4) **المصدر نفسه** ج1ص177.

(5) **المصدر نفسه** ج1ص169.

(*) أبو عمران عبد الله بن عامر بن زيد بن تميم بن ربيعة بن عامر بن عبد الله بن عمران اليُحصبي، إمام أهل الشام في القراءة، (ت118هـ). **غاية النهاية** لابن الجزري ج1ص386.

(1) ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة، القاهرة مصر، ص170، **وإتحاف فضلاء البشر** للبناء ص192.

(2) **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** للسمين الحلبي ج1ص364.

(3) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي، من كبار المفسرين(ت 671هـ). **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** لابن عماد الحنبلي ج5ص335.

(4) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، راجعه وعلّق عليه محمد إبراهيم الحفناوي، دار الحديث، الطبعة الثانية 1416هـ/1996م، القاهرة مصر، ج2ص118.

كما قال أبو البقاء[1] ؛ ولذلك فإنّ الوقف على ﴿ وَأَمِنَا ﴾ وقف تام، لعدم ارتباطه بما بعده لا من جهة اللّفظ، ولا من جهة المعنى.

وحجة قراءة الكسر ما روي في التّفسير أنّ : " عمر بن الخطاب ﷺ قال : يا رسول الله لو اتّخذنا من مقام إبراهيم مصلى، فنزلت" [2]، يعني ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾ .

2- علاقته بالتفسير

يعد علم الوقف والابتداء من العلوم المهمّة، به تعرف معاني القرآن الكريم من خلال معرفة مواطن الوقف والابتداء، وينفتح بتعلمه وإعمال الفكر فيه من مقاصد القرآن ومعانيه شيء عظيم.

قال السّخاوي [3]: " ففي معرفة الوقف والابتداء الذي دوّنه العلماء تبيين معاني القرآن العظيم، وتعريف مقاصده، وإظهار فوائده، وبه يتهيأ الغوص على درره وفرائده ". [4]

إنّ الوقف والابتداء يثري المعاني مع قلّة الكلام، بل الوقف يعيّن معنى، والوصل يفيد معنى آخر، فتتعدّد المعاني واللّفظ واحد.

وأكّد القسطلاني ذلك بقوله : " ولا مرية أنّ بمعرفتهما، أي : الوقف والابتداء، تظهر معاني التّنزيل، وتعرف مقاصده،..... ، وبه يعرف الفرق بين المعنيين المختلفين، والنّقيضين المتباينين، والحكمين المتغايرين". [5]

مثال ذلك قوله ﷻ ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا و

---

(5) نقله السمين الحلبي في **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ج1ص364.

(1) ابن الجوزي، **زاد المسير في علم التفسير**، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1422هـ/2001م، بيروت لبنان ج1ص109.

(2) أبو الحسن علم الدين علي بن محمد بن عبد الصمد الهمذاني المصري السخاوي الشافعي، عالم بالقراءات والتفسير واللغة، (558-643هـ). **إنباه الرواة** للقفطي ج2ص311، **الأعلام** للزركلي ج4ص332.

(3) علم الدين السخاوي، **جمال القراء وكمال الإقراء**، تحقيق عبد الكريم الزبيدي، دار البلاغة، الطبعة الأولى،1413هـ/1993م، بيروت لبنان ج2ص387.

(4) **لطائف الإشارات لفنون القراءات** للقسطلاني ج1ص249.

عَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ﴾ [البقرة : 274-275]، فالآيتان بينهما من التّرابط ما لا يخفى، فالآية الأولى بيان للذين ينفقون أموالهم في طاعة الله وجزائهم، والآية الثّانية بيان للذين يأكلون الربا وجزائهم.

ولمّا كانت الآيتان مفصولتان في الحكم والمعنى، وجب لذلك الفصل بينهما في التّلاوة، وحينئذ يجب الوقف على قوله ﷻ ﴿ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾، وهو رأس آية، ويكون قوله تعالى بعدها ﴿ ٱلَّذِين يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ مستأنفا، وليس صفة لمن تقدّم ذكرهم، وإنّما هو معنى مستأنف لحالة أخرى، مناقضة لحال أولئك الذين مدحهم الله وأثنى عليهم.

والوصل يوهم معنى غير مراد شرعا، فيكون محظورا لأنّه لا يتعلّق بما قبله لا في اللفظ ولا في المعنى، فبالوقف حصل الفرق بين المعنيين المتضادين المتنافيين، وبه يستطيع المجوّد لكتاب الله أن يفسّر القرآن ويجلي محاسن معانيه.

ومما يؤثّر فيه الوقف بين المعنيين، كما يظهر ذلك جليا في قوله ﷻ ﴿ يُعَلِّمُون ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ ﴾[البقرة : 102] ؛ فمن وقف على قوله تعالى ﴿ يُعَلِّمُون ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ ﴾، واستأنف بقوله تعالى ﴿ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ ﴾ ؛ تكون ﴿ مَا ﴾ عنده بمعنى النفي، أي نفي إنزال السحر،ومن جعلها بمعنى : (الذي) وصلها بما قبلها، ويكون المعنى أنّ الشّياطين يعلّمون النّاس السّحر، ويعلّموهم الذي أنزل على الملكين.

وهذا المعنيان مذكوران في التفسير[1]، واختار ابن الجزري النفي بقوله :"وبالنفي أقول ".[2]

(1) ينظر : **جامع البيان** للطبري ج2ص519، **زاد المسير في علم التفسير** لابن الجوزي ج1ص94.

(2) ابن الجزري، **التمهيد في علم التجويد**، تحقيق غانم قدوري حمد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى1421هـ/ 2001م، بيروت لبنان، ص185.

وكذلك قوله تعالى ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا ﴾[الفرقان : 32].

قال القرطبي : " وقد قيل : إنّ قوله ﴿ كَذَٰلِكَ ﴾ من كلام المشركين، أي لولا نزّل عليه القرآن جملة واحدة كذلك، أي كالتّوراة والإنجيل، فيتمّ الوقف على ﴿ كَذَٰلِكَ ﴾ ثمّ يبتدأ ﴿ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ﴾.

ويجوز أن يكون الوقف على قوله ﴿ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗ ﴾ ثمّ يبتدأ ﴿ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ﴾ على معنى أنزلناه عليك كذلك متفرّقا لنثبت به فؤادك ". (1)

قال ابن الأنباري : " والوجه الأوّل أجود وأحسن، والقول الثاني قد جاء به التفسير". (2)

وبهذا يتبيّن أنّ في معرفة الوقف والابتداء تفريقا بين المعاني، فينبغي لقارئ القرآن إذا قرأه أن يتفهم ما يقرأه، حيث يكون وقفه عند كلام مستغن عمّا بعده، وأن يكون ابتداؤه حسنا.

ولصلة علم الوقف بالتفسير ، تكلّم علماء الوقف والابتداء على جميع الآيات والجمل القرآنية، وبيّنوا ما يصلح الوقف عليه، ومنعوا الوقف في أماكن بعينها، ووضعوا لذلك ضوابط ، وذكروا أنواع الوقف وبيّنوها، وحرّروا الكلام على المعاني مستمدين من التّفسير ومعتمدين على العربية، وكما بنى المفسّرون كلامهم على ذلك، بنى علماء الوقف والابتداء وأفادوا من التّفاسير وأضافوا فوائد كثيرة، ونقل عنهم كبار المفسّرين، كما يوجد من نقل القرطبي وغيره من كتاب ابن الأنباري في الوقف والابتداء. (3)

---

(1) **الجامع لأحكام القرآن** للقرطبي ج13ص33.

(2) **إيضاح الوقف والابتداء** لابن الأنباري ج2ص805.

(3) ينظر على سبيل المثال : **الجامع لأحكام القرآن** للقرطبي ج13ص33عند تفسير الآية:23 من سورة الفرقان، **تفسير القرآن العظيم** لابن كثير ج2ص8-9 عند تفسير الآية : 07 من سورة آل عمران.

المبحث الثاني : نشأة علم الوقف والابتداء والمؤلفات فيه وحكم الوقف على رؤوس الآي

أولا: نشأة علم الوقف والابتداء

بدأ اهتمام قراء القرآن الكريم بالوقف والابتداء منذ فجر الإسلام، بل في المدرسة الأولى التي تتلمذ فيها الصحابة ﷺ على النبي ﷺ ، حيث كان الرسول ﷺ يتعمّد الوقف على مواضع مخصوصة من القرآن الكريم ؛ وهذا ما سمّاه العلماء فيما بعد بوقف السنّة[1]، وذلك في عشرة مواضع من القرآن الكريم[2] :

الموضع الأوّل والثاني : ﴿ فَٱسْتَبِقُوا ٱلْخَيْرَٰتِ ﴾[البقرة : 148، المائدة : 48].

الثالث : ﴿ قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران : 95]·

الرابع : ﴿ سُبْحَـٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ﴾[المائدة : 116]·

الخامس : ﴿ قُلْ هَـٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[يوسف : 108]·

السادس : ﴿ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾[الرعد : 17]·

السابع : ﴿ وَٱلْأَنْعَـٰمَ خَلَقَهَا ﴾[النحل : 05]·

الثامن : ﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا ﴾[السجدة : 18]·

التاسع : ﴿ فَحَشَرَ ﴾[النازعات : 23]·

العاشر : ﴿ لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴾[القدر : 03]·[3]

واهتم الصحابة ﷺ عند قراءة القرآن بمراعاة الوقف والابتداء، وتناقلوا مسائل

---

(1) ويسمى كذلك وقف جبريل، ووقف الإتباع لأنّ الرسول ﷺ كان يتحرّى الوقف في هذه المواضع دائما.

(2) **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا** للأشموني ص23-24.

(3) قال محمود خليل الحصري : ولكن مع التنقيب البالغ، والبحث الفاحص في شتى الأسفار ومختلف المراجع لم أعثر على أثر صحيح، أو ضعيف يدل على أنّ الوقف على جميع هذه المواضع أو بعضها من السنة العملية، أو القولية. ينظر : **معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء** ص12-13.

هذا العلم مشافهة، وكانوا يتعلمونه كما يتعلمون القراءة.

ولقد مرّ معنا ما ذكره الصّحابة ﷺ أنّهم كانوا يتعلّمون السّورة، وحلالها وحرامها، وما ينبغي أن يوقف عنده منها، وممّا يدل على ذلك أنّ بعض كتب التّفسير نقلت لنا بعض أقوالهم في هذا العلم، إمّا نصا أو إشارة، ومما ورد عنهم ما يلي:

1- قوله ﷻ ﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴾[آل عمران : 83].

قال السيوطي : " وأخرج ابن المنذر (*)وابن أبي حاتم (**)من طريق عكرمة(***) عن ابن عباس ﴿ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ ﴾ قال : هذه مفصولة ﴿ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾ ". (1)

2- قوله ﷻ ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَـٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[النساء : 83].

فقد روى الطبري(1)عن ابن عباس في قوله ﷻ ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَـٰنَ ﴾ : " فانقطع الكلام ، وقوله ﴿ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ فهو في أوّل الآية يخبر عن المنافقين، قال ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ﴾ إلاّ

(*) أبو بكر محمّد إبراهيم بن المنذر النيسابوري، إمام مجتهد، فقيه، مفسّر، محدّث، (ت 318هـ). جلال الدين السيوطي، **طبقات المفسرين**، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ص77-78، و أحمد بن محمد الأدنروي، **طبقات المفسرين**، تحقيق سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى 1417هـ/1997م، المدينة النبوية السعودية، ص54-55.

(**) أبو محمّد التميمي عبد الرحمن بن أبي حاتم، فقيه، مفسّر، محدّث، وكان من الصالحين، (ت327هـ). **طبقات المفسرين** للسيوطي ص52، و**طبقات المفسرين** لأحمد بن محمد الأدنروي ص65.

(***) عكرمة بن عبد الله، مولى ابن عباس، ثقة ثبت، عالم بالتفسير، أصله بربري، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، (ت 107هـ). **تقريب التهذيب** لابن حجر ج2ص35.

(1) **الدر المنثور في التفسير بالمأثور** للسيوطي ج2ص85.

قليلا، يعني بالقليل : المؤمنين". [2]

3-قوله ﷻ ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ ۖ وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴾[الحديد : 19].

قال الطبري : " عن ابن عباس في قوله ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ ﴾ هذه مفصولة ﴿ وَٱلشُّهَدَآءِ عِندَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ ﴾ ؛ وعن أبي الضّحى(*) ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ ﴾، ثمّ استأنف الكلام، فقال ﴿ وَٱلشُّهَدَآءِ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ ؛ وعن الضّحاك(**) ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ ﴾ هذه مفصولة، سمّاهم الله صدّيقين بأنّهم آمنوا بالله وصدّقوا رسله، ثمّ قال ﴿ وَٱلشُّهَدَآءِ عِندَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ ﴾ : هذه مفصولة ". [3]

واستمر السّلف الصّالح من التابعين كذلك يتناقلون مسائل هذا العلم مشافهة وممّا ورد من أقوالهم :

1- في قوله ﷻ ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ۖ فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتْ حَمْلاً خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِۦ ۖ فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا

---

(2) أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، إمام في التفسير والقراءات والحديث والفقه والتاريخ، (224-310هـ). **إنباه الرواة** للقفطي ج3ص89، **طبقات المفسرين** للسيوطي ص82، **طبقات المفسرين** للأدنروي ص48.

(3) **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** للطبري ج5ص218.

(*) أبو الضحى الكوفي، مسلم بن صُبيح الهمذاني، العطّار، مشهور بكنيته، ثقة فاضل، (ت 100هـ). **تقريب التهذيب** لابن حجر ج2ص252.

(**) أبو القاسم أو أبو محمد الخرساني الضحاك بن مزاحم الهلالي، كثير الإرسال، (ت بعد 100هـ). **المصدر نفسه** ج1ص355.

(1) **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** للطبري ج27ص268.

لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[الأعراف : 189-190].

روى الطبري بسنده : " عن ابن عيينة (***) قال : سمعت صدقة (****) يحدّث عن السدّي (*)، قال : هذا من الموصول والمفصول ؛ قوله ﴿ جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ﴾ في شأن آدم وحواء، ثمّ قال الله ﷻ ﴿ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ قال : عمّا يشرك المشركون، ولم يَعْنِهِمَا ". (1)

وزاد السيوطي : " وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن السّدي في قوله ﷻ ﴿ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ هذه فصل بين آدم خاصة في آلهة العرب ؛ وأخرج ابن أبي حاتم عن أبي حاتم (**) عن أبي مالك (***) في الآية قال : هذه مفصولة، أطاعه في الولد ﴿ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ هذه لقوم محمّد". (2)

2- في قوله ﷻ ﴿ كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾[الذاريات : 17].

قال الطبري : " حُدِّثْتُ عن الحسين (****) قال : سمعت أبا معاذ (*****) يقول : أخبرنا عبيد، قال : سمعت الضّحاك يقول في قوله ﷻ ﴿ كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا

(***) أبو محمّد سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، الكوفي ثمّ المكي، ثقة حافظ، إمام حجة، (ت 198هـ). **تقريب التهذيب** ج1ص303.

(****) صدقة بن يسار الجزري، ثقة، مكي، (ت132هـ). **المصدر نفسه** ج1ص350.

(*) أبو محمّد إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السّدي، الكوفي، كان عالما بالتفسير، ورمي بالتشيع، (ت 127هـ). **طبقات المفسرين** للأدنروي ص15، **تقريب التهذيب** ج1ص83.

(1) **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** للطبري ج9ص177.

(**) أبو حاتم سهل بن محمّد بن عثمان بن يزيد السجستاني، إمام البصرة في النحو والقراءة واللغة والعروض، (ت 255هـ). **غاية النهاية** لابن الجزري ج1ص320.

(***) أبو مالك غزوان الغفاري، الكوفي، مشهور بكنيته، ثقة. **تقريب التهذيب** لابن حجر ج2ص111.

(2) **الدر المنثور في التفسير بالمأثور** للسيوطي ج3ص279.

(****) الحسين بن الفرج الخياط البغدادي، شيخ لا يعبأ بروايته، قال فيه ابن معين : كذّاب، صاحب سكر. محمّد صبحي حلاّق، **رجال تفسير الطبري جرحا وتعديلا من تحقيق : جامع البيان** لأحمد شاكر ومحمود شاكر، دار ابن حزم، الطبعة الأولى 1420هـ/1999م، بيروت لبنان ص144.

يَهۡجَعُونَ ﴾ : قال الله ﷻ ﴿ إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ ﴾ إلى ﴿ مُحۡسِنِين ﴾ كانوا قليلا، يقول : المحسنون كانوا قليلا، هذه مفصولة، ثمّ استأنف فقال ﴿ مِّنَ ٱلَّيۡلِ مَا يَهۡجَعُونَ ﴾ ".[1]

يظهر من خلال هذه الروايات الواردة أنّهم استعملوا عبارات القطع، والاستئناف، والمقطوع، والموصول، والمفصول، وهي تشير كلّها إلى الوقف والابتداء.

ثمّ انتقل هذا العلم من طور الرّواية بالمشافهة إلى طور التّدوين، فبدأ العلماء بالتّأليف فيه، وأوّل من ألّف فيه : شيبة بن نصاح المدني الكوفي (ت 130هـ)حيث قال ابن الجزري : " وهو أوّل من ألّف في الوقوف ".[2]

ثانيا: المؤلفات فيه

سأذكر المؤلفات في هذا العلم من بداية التأليف حتّ زماننا هذا مرتبا لها حسب تاريخ وفيات أصحابها، ومستفيدا مما ذكره : يوسف عبد الرحمن المرعشلي في تحقيقه لكتاب **المكتفى** [3]، ومحمد بن عبد الله بن محمد العيدي في تحقيقه لكتاب **علل الوقوف**[4]، وهي:

في القرن الثاني الهجري :

1- **كتاب الوقف والابتداء**[5] : لضرار بن صرد، المقرىء الكوفي، (ت : 129هـ).

(*****) أبو معاذ الفضل بن خالد النحوي المروزي، ثقة، ذكره ابن حبان في الثقات. **المصدر نفسه** ص531.

(3) **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** للطبري ج26ص233.

(1) **غاية النهاية في طبقات القراء** لابن الجزري ج1ص330.

(2) مقدمة تحقيق : **المكتفى** للداني ص60-71.

(3) مقدمة تحقيق : **علل الوقوف** للسجاوندي ج1ص24-42.

(4) ابن النديم، **الفهرست**، اعتنى بها وعلق عليها إبراهيم رمضان،دار المعرفة، الطبعة الثانية1417هـ/1997م، بيروت لبنان، ص55.

2- **كتاب الوقوف**[1] : لشيبة بن نصاح المدني الكوفي، (ت : 130هـ).

3- **الوقف والابتداء**[2] : لأبي عمرو المازني البصري، وهو أحد القراء السبعة، (ت : 154هـ).

3- **الوقف والابتداء**[3] : لحمزة بن حبيب الزيّات الكوفي، أحد القراء السبعة، (ت : 156هـ).

4- **وقف التمام**[4] : لنافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي، القارئ المدني، أحد القراء السبعة المشهورين، (ت169هـ).

5- **الوقف والابتداء**[5] : لمحمد بن أبي سارة الكوفي، الرؤاسي، أستاذ الكسائي الكسائي والفراء، (ت170هـ).

6- **الوقف والابتداء**[6] : للرؤاسي أيضا.

7- **مقطوع القرآن وموصوله**[7] : لأبي الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي الكوفي، الكسائي، إمام في اللغة والنحو، وأحد القراء السبعة (ت 179هـ).

في القرن الثالث الهجري :

8- **الوقف والابتداء**[8] : ليحي بن المبارك بن المغيرة العدوي، المعروف باليزيدي، أبي محمد المقرىء النحوي اللغوي البصري، (ت202هـ).

9- **وقف التمام**[1] : ليعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله الحضرمي البصري، النحوي اللغوي البصري، أحد القراء العشرة، (ت205هـ).

---

(5) **غاية النهاية في طبقات القراء** لابن الجزري ج1ص330.

(6) **المكتفى** للداني ص60، **علل الوقوف** للسجاوندي ج1ص25.

(1) ينظر : **الفهرست** لابن النديم ص55، **المكتفى** للداني ص60، **علل الوقوف** للسجاوندي ج1ص25.

(2) **الفهرست** لابن النديم ص55.

(3) **المصدر نفسه** ص89.

(4) **المصدر نفسه** ص89، حيث قال ابن النديم : وله من الكتب : كتاب الوقف والابتداء الكبير، وكتاب الوقف والابتداء الصغير.

(5) **المصدر نفسه** ص90.

(6) **المكتفى** ص61، ذكره محقق الكتاب عن : **معجم الأدباء** لياقوت الحموي ج20ص30-31، وزاد محقق كتاب **علل الوقوف** للسجاوندي : **معجم المؤلفين** لعمر كحالة ج13ص220-221.

10- **الوقف والابتداء**[2] : لأبي زكرياء يحي بن زياد بن عبد الله بن المنظور، المعروف بالفراء، الأديب النحوي اللغوي صاحب الكسائي، (ت207هـ).

11- **الوقف والابتداء**[3] : لأبي عبيدة معمر بن المثنى، البصري الأديب اللغوي النحوي، (ت210هـ).

12- **وقف التمام**[4] : لأبي الحسن سعيد بن مسعدة البصري النحوي، الأخفش الأوسط، (ت215هـ).

13- **وقف التمام**[5] : لأبي موسى عيسى بن ميناء بن وردان المدني المقرئ الملّقب بقالون، (ت215هـ).

14- **الوقف والابتداء**[6] : لأبي محمد خلف بن هشام البزار الأسدي، أحد القراء العشرة، (ت231هـ).

15- **الوقف والابتداء**[7] : لأبي جعفر محمد بن سعدان الضرير، المقرىء الكوفي، (ت231هـ).

16- **وقف التمام**[8] : لأبي الحسن روح بن عبد المؤمن الهذلي، مقرئ نحوي مشهور، (ت234هـ).

17- **الوقف والابتداء**[9] : لأبي عبد الرحمن عبد الله بن يحي بن المبارك العدوي البغدادي، المعروف باليزيدي، النّحوي اللّغوي المقرئ، (ت237هـ).

18- **الوقف والابتداء**[1] : لأبي عمرو حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان، الأزدي الدوري، المقرئ النّحوي البغدادي، (ت240هـ).

---

(7) **الفهرست** لابن النديم ص56.

(8) **المصدر نفسه** ص92،55.

(1) **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا** ص15.

(2) **الفهرست** لابن النديم ص56، 75.

(3) **المصدر نفسه** ص56.

(4) **المصدر نفسه** ص56.

(5) **المصدر نفسه** ص56.

(6) **المصدر نفسه** ص55.

(7) **المصدر نفسه** ص56.

19- **وقف التمام**[2] : لأبي المنذر نصير بن يوسف بن أبي نصر الرازي ثم البغدادي، النحوي، (ت240هـ).

20- **الوقف والابتداء**[3] : لأبي الوليد هشام بن عمار بن نصير بن أبان بن ميسرة السّلمي الدّمشقي، المحدّث الخطيب القاضي، (ت245هـ).

21- **المقاطع و المبادئ**[4] : لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني، البصري اللغوي، (ت248هـ).

22- **الوقف**[5] : لأبي العباس الفضل بن محمد الأنصاري، المتوفى في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري ؛ وهذا الكتاب رد على المقاطع والمبادئ لأبي حاتم السّجستاني.

23- **الوقف والابتداء**[6] : لأبي عبد الله محمد بن عيسى بن إبراهيم الأصبهاني، المقرئ اللغوي، (ت253هـ).

24- **الوقف والابتداء**[7] : لأبي حنيفة أحمد بن داود الدّينوري، المفسّر المؤرّخ، (ت282هـ).

25- **الوقف والابتداء**[8] : لأبي بكر محمد بن عثمان بن مسبح الشّيباني، البغدادي، الجعدي، العلم بالعربية والقراءات، (ت288هـ).

26- **الوقف والابتداء**[9] : لأبي العباس أحمد بن يحي بن يزيد الشيباني، الملّقب بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، (ت291هـ).

---

(8) **المصدر نفسه** ص55.

(9) **المصدر نفسه** ص56.

(1) **الفهرست** لابن النديم ص55، و**المكتفى** للداني ص62.

(2) **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا** ص14، **معرفة القراء الكبار** للذهبي ج1ص436.

(3) **المكتفى** للداني ص63، **علل الوقوف** للسجاوندي ج1ص29، قال محقق **المكتفى** : " يوجد منه نسخة مخطوطة في المتحف البريطاني1 : 1579 ".

(4) **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا** ص14.

(5) **المصدر نفسه** ص16.

(6) **الفهرست** لابن النديم ص55.

(7) **المصدر نفسه** ص100.

27- **الوقف والابتداء**[1] : لأبي أيوب سليمان بن يحي الضبي، المقرىء، (ت291هـ).

28- **الوقف والابتداء**[2]: لأبي الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن كيسان، النحوي اللغوي، (ت299هـ).

في القرن الرابع الهجري :

29-**الوقف والابتداء**[3] : لأبي إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، المفسر النحوي اللغوي، (ت311هـ).

30- **الوقف والابتداء**[4] : لأبي بكر بن مجاهد أحمد بن موسى بن العباس، كبير العلماء بالقراءات وأوّل من سبّعها، (ت334هـ).

31- **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل**[5] : لأبي بكر محمد بن بن القاسم بن بشار ابن الأنباري، النحوي، الأديب، المقرئ، (ت328هـ).

32- **الوقف والابتداء**[6] : لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عباد المكي، المقرئ المقرئ النحوي، (ت334هـ).

33- **القطع والائتناف أو الوقف والابتداء**[7] : لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المعروف بابن النحاس، النحوي المصري، (ت338هـ) .

34- **الوقف والابتداء** : لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن أوس، المقرئ.

---

(8) **المصدر نفسه** ص55.

(1) **الفهرست** لابن النديم 55، 109.

(2) **المكتفى** ص64، ذكره محقق الكتاب من : **كشف الظنون** لحاجي خليفة ج2ص1470، ولكني لم أجده.

(3) **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا** ص14.

(4) **غاية النهاية في طبقات القراء** لابن الجزري ج2ص330، وطبع الكتاب بتحقيق : محي الدين عبد الرحمن رمضان، ضمن منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة1391هـ.

(5) **إنباه الرواة** للقفطي ج3ص313.

(6) طبع بتحقيق : أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى1423هـ/2002م، بيروت لبنان. وذكر محقق المكتفى ص64 أنّه طبع بتحقيق : أحمد خطاب العمر، ضمن منشورات وزارة الأوقاف العراقية، سلسلة إحياء التراث الاسلامي، الطبعة الأولى1398هـ/1978م، مطبعة العاني، بغداد، العراق.

قال ابن الجزري : " وألّف كتابا في الوقف والابتداء قسّم فيه الوقف إلى حسن وكاف وتام، رأيته وقد أحسن فيه، أظنّه بقي إلى حدود الأربعين وثلاثمائة ".[1]

35- **كتاب الوقوف**[2]: لأبي بكر أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة، البغدادي المعروف بوكيع، (350هـ).

36- **الوقف والابتداء**[3] : لأبي بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن بن مقسم العطار، النحوي اللغوي المقرئ، (ت354هـ).

37- **الوقف والابتداء**[4] : لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السّيرافي، السّيرافي، النّحوي، المشهور بالقاضي البغدادي، (ت368هـ) .

38- **الوقف والابتداء**[5] : لأبي الفتح عثمان بن جني، (ت392هـ).

في القرن الخامس الهجري :

39- **وقوف النبي ﷺ في القرآن**[6] : لأبي عبد الله محمد بن عيسى البريلي البريلي

الأندلسي المعروف بالمغربي، (ت400هـ).

40- **الإبانة في الوقف والابتداء**[7] : لأبي الفضل محمد بن جعفر بن عبد الكريم الخزاعي الجرجاني، (ت408هـ).

41- **الهداية في الوقف**[1] : لمكي بن أبي طالب القيسي الأندلسي، إمام الأندلس وعالمها وشيخ القراء فيها، (ت437هـ).

---

(7) **غاية النهاية في طبقات القراء** لابن الجزري ج1ص107. وذكر محقق كتاب المكتفى يوسف المرعشلي أنّه يوجد منه نسخة مخطوطة بتركيا، مكتبة شهيد علي رقم (31)نقلا عن بروكلمان، **ترجمة تاريخ الأدب** ج4ص5.

(1) **الفهرست** لابن النديم ص51.

(2) **المصدر نفسه** ص52.

(3) **المصدر نفسه** ص87.

(4) **المصدر نفسه** ص115.

(5) **كشف الظنون** لحاجي خليفة ج2ص810.

(6) يوجد منه نسخة مخطوطة في خزانة القرويين بفاس رقم : (1054) بقلم أندلسي جيد. مقدمة تحقيق **المكتفى** للداني ص65.

42- **الوقف**[2] : لمكي بن أبي طالب، وهي قصيدة رائية تقع في (131) بيتا.

43- **الوقف على كلا وبلى**[3] : لمكي أيضا.

44- **الوقف التام**[4] : لمكي أيضا.

45- **المكتفى في الوقف والابتداء**[5] : لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي، (ت444هـ).

46- **الاهتداء في الوقف والابتداء**[6] : لأبي عمرو الداني أيضا.

47-**الوقف على كلا وبلى**[7] : للداني أيضا.

في القرن السادس الهجري :

48- **المرشد في معنى الوقف التام والحسن والكافي والصالح والجائز والمفهوم وبيان تهذيب القراءات وتحقيقها وعللها**[8]: لأبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني، توفي بعد الخمسمائة.

49- **المغني في معرفة وقوف القرآن** : للعماني أيضا، قال ابن الجزري: " له في الوقوف كتابان، أحدهما المغني، والآخر المرشد وهو أتمّ منه وأبسط..".[9]

---

(7) ذكره محقق كتاب **المكتفى** يوسف المرعشلي ص 65 نقلا عن : **مفتاح السعادة** لطاش كبرى زاده ج 2ص84.

(8) ذكره محقق المكتفى يوسف المرعشلي عن **فهرس المخطوطات بالرباط**، ص35 وفيه : أنّه يوجد منه نسخة مخطوطة في الخزانة العامة بالرباط رقم 672 . مقدمة تحقيق **المكتفى** للداني ص66.

(1) طبع بتحقيق : حسين نصّار، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى 1423هـ/2003م،القاهرة مصر، وذكر محقق المكتفى أنّه طبع أولا بتحقيق : أحمد حسن فرحات، دار المأمون، الطبعة الأولى1399هـ/1978م، دمشق سوريا. مقدمة تحقيق **المكتفى** للداني ص66.

(2) **كشف الظنون** لحاجي خليفة ج2ص810.

(3) طبع بتحقيق : يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1404هـ/1984م، بيروت لبنان.

(4) يوجد منه نسخة مخطوطة في المكتبة الأزهرية بالقاهرة، رقم : [276] 22283 ضمن مجموع بقلم معتاد. مقدمة تحقيق **المكتفى** للداني ص66.

(5) أشار إليه الداني في كتابه **المكتفى**، في التعليق على الآية : 112 من سورة البقرة ص171.

(6) يوجد منه نسخة مخطوطة في جامعة استانبول، القسم العربي رقم (6827). مقدمة تحقيق **المكتفى** للداني ص67، نقلا عن : **نوادر المخطوطات** ج2ص162.

(7) **غاية النهاية في طبقات القراء** لابن الجزري ج1ص223.

50- **الوقف والابتداء**[1] : لأبي الحسن علي بن أحمد بن الحسن الغزال النّيسابوري، المقرئ، (ت516).

51- **الوقف والابتداء**[2] : لأبي محمد عمر بن عبد العزيز بن مازة الحنفي، المعروف بالصّدر الشّهيد، (ت536هـ).

52- **نظام الأداء في الوقف والابتداء**[3] : لأبي الفتح عبد العزيز بن علي بن محمد بن سلمة المعروف بابن الطحان البسماتي الأندلسي، (ت560هـ).

53- **علل الوقوف**[4] : لأبي عبد الله محمد بن طيفور الغزنوي السَّجَاوِنْدِي، المقرئ المفسّر النّحوي، (ت560هـ).

54- **الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي**[5] : لأبي العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهمذاني العطار، إمام العراقيين، (ت569هـ).

في القرن السابع الهجري :

55- **الاهتداء في الوقف والابتداء**[6] : لموفق الدين عيسى بن عبد العزيز التميمي الاسكندري المالكي، المقرىء، (ت629هـ).

56-**علم الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء**[7] : لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي، (ت643هـ).

57- **التنبيهات على معرفة ما يخفى من الوقوفات**[8] : لعبد السلام بن علي بن عمر بن سيد الناس الزواوي، المالكي المقرىء الفقيه، (ت681هـ).

---

(8) يوجد منه نسخة مخطوطة بالخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية، رقم : (162). **المكتفى** للداني ص67.

(1) **المكتفى** ص66، وذكره محقق الكتاب عن : **كشف الظنون** ج2ص1471، لكني لم أجده فيه.

(2) طبع الكتاب بتحقيق : علي حسين البواب، نشر مكتبة المعارف بالرياض سنة 1406هـ/1985م.

(3) طبع بتحقيق : محمد بن عبد الله بن محمد العيدي، نشر مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى 1415هـ/ 1994م.

(4) يوجد منه نسخة مخطوطة في توبكابي بتركيا رقم : (1642). مقدمة تحقيق **المكتفى** ص68.

(5) **المكتفى** للداني ص69، فقد ذكره محقق الكتاب عن : **إيضاح المكنون** للبغدادي ج1 ص151.

(6) طبع ضمن جمال القراء وكمال الإقراء بتحقيق : عبد الكريم الزبيدي، دارالبلاغة، الطبعة الأولى1413هـ/ 1993م، بيروت لبنان.

(7) **المصدر نفسه** ص69، فقد ذكره محقق الكتاب عن : **كشف الظنون** ج2ص1471، غير أني لم أجده فيه.

58-**الاقتضاء أو الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء**[1] : لأبي محمد معين الدين عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عمر بن أبي زيد النكزاوي، (ت683هـ).

في القرن الثامن الهجري :

59- **وصف الاهتداء في الوقف والابتداء**[2] : لأبي محمد إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الربعي الجعبري، المحقق المصنّف، (ت732هـ).

60- **علم الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء**[3] : لأبي عبد الله محمد بن محمد بن علي بن همام، المعروف بابن الإمام، (ت745هـ).

في القرن التاسع الهجري :

61- **الاهتداء في الوقف والابتداء**[4] : لأبي الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الشهير بابن الجزري، المقرئ الدمشقي، (ت833هـ).

62- **تعليق على وصف الاهتداء في الوقف والابتداء للجعبري**[5] : لابن الجزري أيضا.

63- **لحظة الطرف في معرفة الوقف**[6] : لبرهان الدين إبراهيم بن موسى الكركي الشافعي، المقرئ، (ت853هـ).

في القرن العاشر الهجري :

64- **المقصد لتلخيص ما في المرشد**[1] : لأبي يحي زكريا بن محمد بن أحمد بن بن زكريا الأنصاري المصري الشافعي، القاضي المفسر المحدث، (ت926هـ).

---

(8) يوجد منه نسخة مخطوطة في دار الكتب الظاهرية بدمشق رقم : (8390)، ونسخة ثانية رقم : (8380)، وثالثة في المكتبة الأزهرية في القاهرة رقم : (10979/122). مقدمة تحقيق **المكتفى** ص69.

(1) يوجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة طرابرون بتركيا رقم : (418). مقدمة تحقيق **المكتفى** ص69، نقلا عن **نوادر المخطوطات** ج1ص408.

(2) ذكره محقق كتاب **المكتفى** ص 69 نقلا عن : **كشف الظنون** ج2ص/1160، ولكني لم أجده فيه.

(3) **النشر في القراءات العشر** لابن الجزري ج1ص177.

(4) يوجد منه نسخة مخطوطة في المكتبة الوطنية بتونس رقم : (3983م). مقدمة تحقيق **المكتفى** ص70.

(5) **كشف الظنون** لحاجي خليفة ج2ص459.

65- **تحفة العرفان في بيان أوقاف القرآن**[2] : لأبي الخير أحمد بن مصطفى عصام الدين طاش كبرى زاده، (ت968هـ).

في القرن الحادي عشر الهجري :

66- **منار الهدى في الوقف والابتداء**[3] : لأحمد بن عبد الكريم الأشموني الشافعي، المقرئ الفقيه، من أعيان القرن الحادي عشر الهجري.

في القرن الثاني عشر الهجري :

67- **أوائل الندى المختصر من منار الهدى في بيان الوقف والابتداء**[4] : لعبد الله بن مسعود المصري مولدا، الفاسي المغربي أصلا، المالكي مذهبا، من رجال القرن الثاني عشر.

في القرن الثالث عشر الهجري :

68- **كنوز ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن**[5] : لمحمد صادق الهندي، كان حيا سنة 1290هـ.

في القرن الرابع عشر الهجري :

69- **تحفة من أراد الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء**[1] : لحسين الجوهري.

---

(6) طبع عدة مرات الأولى : 1281هـ/1864م في مطبعة بولاق بمصر، ثمّ : 1291هـ/ 1874م، ثمّ : 1301هـ/1883م. مقدمة تحقيق **المكتفى** ص70. كما طبع مؤخرا مع منار الهدى للأشموني، علّق عليه شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1422هـ/2002م، بيروت لبنان.

(7) يوجد منه نسخة مخطوطة في الخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية رقم : (502). **المرجع نفسه** ص70.

(1) طبع عدة مرات، الأولى : 1286هـ/1869م على الحجر في مطابع بولاق بالقاهرة، الثانية : 1307هـ/1889م، الثالثة : 1322هـ/1904م بالمطبعة الميمنية بمصر. **المرجع نفسه** ص70، كما طبع مؤخرا بتعليق : شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1422هـ/2002م، بيروت لبنان.

(2) يوجد منه نسختان مخطوطتان في المكتبة الأزهرية بمصر : الأولى تحت رقم : [8]704، والثانية تحت رقم : [1283]بخيت43671. **المرجع نفسه** ص71.

(3) طبع بمطبعة كاستلي : 1290هـ. مقدمة تحقيق **المكتفى** ص71، ويوجد للكتاب نسخة مخطوطة في جامعة الإمام محمد سعود الإسلامية بمكة رقم : (1139). مقدمة تحقيق **علل الوقوف** ج1ص41.

70- **معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء**[2] : لمحمود خليل الحصري.

في القرن الخامس عشر الهجري :

71- **أضواء البيان في معرفة الوقف والابتداء**[3] : لأبي عبد الرحمن جمال بن إبراهيم القرش.

ومن العلماء من أدرج هذا العلم ضمن مباحث علوم القرآن، كأبي عمرو الداني في : **التيسير في القراءات السبع** : ص54، والسخاوي : في **جمال القراء وكمال الإقراء** : ج1ص377، والزركشي في : **البرهان في علوم القرآن** : ج1ص415، وابن الجزري في : **التمهيد في علم التجويد** : ص177، و **النشر في القراءات العشر** : ج1ص177، والسيوطي في : **الإتقان في علوم القرآن** : ج1ص83، وشهاب الدين القسطلاني في : **لطائف الإشارات لفنون القراءات** :ج1ص247، وأحمد بن عبد الغني الديمياطي الشهير بالبناء في : **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر** : ص100، والصفاقسي في : **تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين** : ص120، وعبد الفتاح المرصفي في : **هداية القاري إلى تجويد كلام الباري** :ج1ص365.

ثالثا : حكم الوقف على رؤوس الآي

رأس الآية : هو آخر كلمة فيها[1]، نحو ﴿ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[الفاتحة : 2]، ﴿ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾[البقرة : 5].

---

(4) يوجد منه نسخة مخطوطة بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة رقم : (1342) إمبابي 48132. مقدمة تحقيق كتاب **المكتفى** ص71.

(5) طبعه المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة : 1387. مقدمة تحقيق **علل الوقوف** ج1ص42، كما طبع مؤخرا في مكتبة السنة، الطبعة الأولى 1423هـ/2002م، القاهرة مصر.

(1) طبع : دار العالمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1426هـ/2005م، الإسكندرية، مصر.

وقد اختلف العلماء في الوقف على رؤوس الآي على مذاهب :

المذهب الأوّل :

جواز الوقف عليها، والابتداء بما بعدها مطلقا مهما اشتدّ تعلّقها بما بعدها، وتعلّق ما بعدها بها، كالوقف على قوله تعالى ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[الحجر : 92]، والابتداء بقوله تعالى ﴿ عَمَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾[الحجر : 93] ؛ والوقف على قوله تعالى ﴿ أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ﴾[العلق : 09]، والابتداء بقوله تعالى ﴿ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ﴾[العلق : 10] ؛ حتى ولو كان الوقف عليها يؤدي إلى معنى فاسد، كالوقف على قوله تعالى ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ﴾[الماعون : 04]، فإنّ الوقف على﴿ لِّلْمُصَلِّين ﴾، وهو رأس آية يفهم منه أنّ الله ﷻ توعّد المصلين بالويل والهلاك، وهذا المعنى غيّر المراد من الآية ؛ أو كان الوقف على رأس الآية سائغا، ولكن الابتداء بما بعدها يفضي إلى معنى باطل كالوقف على قوله تعالى ﴿ أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴾[الصافات : 151]، والابتداء بقوله تعالى ﴿ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَـٰذِبُونَ ﴾ [الصافات : 152]، فإنّ هذا الابتداء يؤدي إلى ثبوت الولد لله ﷻ تنزّه عن ذلك وتقدّس.

فالوقف على رؤوس الآي على هذا المذهب سائغ مطلقا مهما تعلّق ومهما ترتّب عليه فساد المعنى.

واختار هذا المذهب البيهقي[2]،ونقله عنه ابن القيم[3] ، والداني[4]، وابن الجزري[1]،وجعلوا ذلك سنّة عن النبيّ ﷺ، واستدلوا لذلك بحديث أمّ سلمة عندما سئلت

---

(2) بدر الدين الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، علّق عليه مصطفى عبد القادر عطا، دار الفكر، الطبعة الأولى 1408هـ/1988م، بيروت لبنان، ج1ص83.

(1) أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى البيهقي النيسابوري، من أئمة الحديث، (ت457هـ). تاج الدين السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق محمود محمّد الطناحي وعبد الفتاح الحلو، ج4ص8.

(2) أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي المشهور بـ : ابن القيم، فقيه، أصولي، مفسّر، (ت751هـ). **الأعلام** ج6ص56.ونقله في كتابه : **زاد المعاد في هدي خير العباد** ج1ص326.

(3) **المكتفى** ص145.

عن قراءة النبيّ ﷺ، " **فَإِذَا هِيَ تَنْعَتُ قِرَاءَتَهُ مُفَسَّرَةً حَرْفًا حَرْفًا** "[2]، وفي لفظ : أنّها قالت : " **كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا قَرَأَ يُقَطِّعُ قِرَاءَتَهُ آيَةً آيَةً، يَقُولُ** ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ **ثُمَّ يَقِفُ، ثُمَّ يَقُولُ** ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾، **ثُمَّ يَقُولُ** ﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ ، **ثُمَّ يَقِفُ** ".[3]

فهذا الحديث هو عمدة العلماء الذين قالوا إنّ الوقف على رؤوس الآي سنّة، فقد استدلوا بذلك، ووجه دلالته أنّ رسول الله ﷺ قد وقف على ﴿ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾، وعلى ﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾، ففصل بين الموصوف وصفاته مع ما بينها من وثيق الصلة.

قال ابن القيّم : " وكان النبيّ ﷺ يقطّع قراءته، ويقف عند كلّ آية.. وذكر الزهري أنّ قراءة رسول الله ﷺ كانت آية آية، وهذا هو الأفضل، الوقوف على رؤوس الآيات وإن تعلّقت بما بعدها، وذهب بعض القرّاء إلى تتبع الأغراض والمقاصد، والوقوف عند انتهائها، و إتباع هدي النبيّ ﷺ وسنّته أولى.

وممن ذكر ذلك البيهقي في شعب الإيمان وغيره، ورجح الوقوف على رؤوس الآي وإن تعلّقت بما بعدها ".[4]

---

(4) **النشر في القراءات العشر** ج1ص178.

(5) رواه الترمذي، كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء كيف كانت قراءة النبي ﷺ، ح رقم : 2923. **سنن الترمذي**ج5ص167.

(1) رواه الترمذي، كتاب القراءات، باب في فاتحة الكتاب، ح رقم : 2927. **سنن الترمذي** ج5ص170، والنسائي، كتاب الافتتاح، باب تزيين القرآن بالصوت.**سنن النسائي** ج2ص178، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب استحباب الترتيل في القراءة، ح رقم : 1466. **سنن أبي داود** ج2ص74، وأحمد في أبواب صفة الصلاة، باب (26) جامع صفة القراءة من سر وجهر ومد وترتيل وغير ذلك، ح رقم : 598. **الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني** للبنا ج3ص237، والحاكم، كتاب الصلاة، باب التأمين، ح رقم : 847، وقال : صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه. **المستدرك على الصحيحين** ج1ص356.

(2) ابن القيم، **زاد المعاد في هدي خير العباد**، حققه شعيب وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1418هـ/1997م، بيروت لبنان، ج1ص326.

قال السخاوي : " وهو مذهب يؤيّده الحديث والمعنى، أمّا الحديث فقد ذكر، وأمّا المعنى فإنّ هذه الفواصل إنّما أنزل القرآن بها ليوقف عليها، وتقابل أختها، و إلاّ فما المراد بها ؟ ألا ترى أنّ ﴿ بِمُصَيْطِرٍ ﴾ يقابل ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴾[الغاشية : 21] ؛ وكذلك ﴿ ٱلْأَكْبَرَ ﴾ يماثل ﴿ مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴾ [الغاشية : 23]".[1]

وعليه فرؤوس الآي بمنزلة فواصل السجع في النثر، وبمنزلة القوافي في الشّعر من حيث إنّها محال الوقف.

المذهب الثاني :

جواز الوقف على رؤوس الآي، والابتداء بما بعدها إن لم يكن ارتباط لفظي[2] بينها وبين ما بعدها، أو لم يكن في الوقف عليها أو الابتداء بما بعدها إيهام خلاف المراد.

فإن كان هناك ارتباط لفظي بين رأس الآية، وبين ما بعدها نحو قوله تعالى ﴿ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ ﴾[المطففين : 04]، فإنّه يجوز للقارئ الوقف عليه عملا بحديث أمّ سلمة السابق ؛ ولكن ينبغي له أن يرجع، فيَصِلَهُ بما بعده وهو قوله ﷻ ﴿ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ مراعيا التعلّق اللّفظي، وحينئذ يكون قد جمع بين العمل بالحديث، وملاحظة التعلّق اللّفظي ؛ قال الأشموني : " فلا يوقف على ﴿ مَّبْعُوثُون ﴾ لتعلّق اللاّم ".[3]

وإذا كان الوقف على رأس الآية صحيحا لا يوهم شيئا، ولكن الابتداء بما بعده يوهم معنى فاسدا، كالوقف على قوله ﴿ أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴾[الصافات : 151]، والبدء بقوله تعالى ﴿ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴾[الصافات : 152]، فإنّه يجوز للقارئ الوقف على رأس الآية عملا بالحديث السّابق، ولكنّه بعد الوقف على رأس الآية يتعيّن عليه أن يرجع فيَصِلَهُ بما بعده دفعا لتوهم المعنى الباطل ، وتنبيها على المعنى المراد.

---

(3) **جمال القراء وكمال الإقراء** للسخاوي ج2ص387.

(1) الارتباط والتعلق اللفظي هو أن يكون ما بعد الوقف متعلقا بما قبله من جهة الإعراب كأن يكون صفة أو معطوفا بشرط أن يكون ما قبله كلاما تاما. **المنح الفكرية** للقاري ص251.

(2) **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا** للأشموني ص838.

وأمّا إذا كان الوقف على رأس الآية يوهم معنى فاسدا، كالوقف على ﴿ فَوَيۡلٌ لِّلۡمُصَلِّينَ ﴾[الماعون : 04] ؛ فلا يجوز الوقف عليه حينئذ، بل يتعيّن وصله بما بعده، وذلك دفعا لتوهم المعنى الفاسد، ومسارعة إلى بيان المعنى المقصود.

وممن اختار هذا المذهب السخاوي حيث قال : " إلاّ أنّ من الفواصل ما لا يحسن الوقف عليه، كقوله ﷻ ﴿ فَوَيۡلٌ لِّلۡمُصَلِّينَ ﴾، لأنّ المراد : فويل للساهين عن صلاتهم، المرائين فيها، فلا يتمّ هذا المعنى إلاّ بالوصل".[1]

المذهب الثالث :

جواز السكت بلا تنفس على رأس كلّ آية بناء على أنّ السكت يجوز في رؤوس الآي مطلقا سواء صحت الرواية به أم لم تصح حال الوصل لقصد البيان أي بيان أنّها رؤوس آي.

ومستند هذا الرأي ما ذكره أبو عمرو الداني بسنده حيث قال: " حدثنا اليزيدي عن أبي عمرو أنّه كان يسكت على رأس كلّ آية، وكان يقول : إنّه أحبّ إليّ إذا كان رأس آية أن يسكت عندها ".[2]

وقد حمل أصحاب هذا المذهب الوقف في حديث أمّ سلمة على السّكت.[3]

إنّ هذا الأثر المروي لا يصلح سندا لهذا المذهب ؛ لأنّ المتقدمين من القرّاء كثيرا ما يذكرون لفظ السّكت والقطع، ويقصدون بها الوقف[4]، ولم يفرّق بين معانيها إلاّ المتأخرون.

فبناء عليه يكون المراد بالسّكت في هذا الأثر الوقف، وبالتّالي فلا يصلح دليلا لهذا المذهب ؛ وحمل الوقف في حديث أمّ سلمة على السّكت خلاف الظاهر.

المذهب الرابع :

---

(3) **جمال القراء وكمال الإقراء** للسخاوي ج2ص387.

(1) **المكتفى** للداني ص146.

(2) **الإضاءة في بيان أصول القراءة** للضباع ص34. وقال : " وحكى الداني والخزاعي عن ابن مجاهد أنّه جائز – يعني : السكت – في رؤوس الآي مطلقا حال الوصل لقصد البيان، وحمل بعضهم قول أمّ سلمة على ذلك".

(3) قد مرّ معنا بيان استعمال المتقدمين والمتأخرين من القراء لهذه الألفاظ الثلاثة في ص9 وما بعدها.

حكم الوقف على رؤوس الآي كحكمه على غيرها مما ليس برأس آية، فحينئذ ينظر إلى ما بعد رأس الآية من حيث التعلّق وعدمه ؛ فإن كان له تعلّق لفظي برأس الآية فلا يجوز الوقف على رأس الآية، وإن لم يكن له به تعلّق لفظي جاز الوقف.

فليس ثمّ فرق بين رأس الآية وغيره من حيث الوقف وعدمه على هذا المذهب، ولهذا وضع أصحاب هذا المذهب علامات الوقف المختلفة فوق رؤوس الآي، كما وضعوها فوق غيرها مما ليس برأس آية ؛ وأيضا منعوا الوقف على رأس بعض الآيات بالنّسبة لقراءة، وأجازوه بالنّسبة لأخرى.

ومن أمثلة ذلك لفظ ﴿ وَٱلْأَصَال ﴾ في قوله تعالى ﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْأَصَالِ ﴾[النور : 36] فهو رأس آية، ولكن لا يجوز الوقف عليه بالنّسبة لقراءة ﴿ يُسَبِّح ﴾، وهي قراءة الجمهور[1] نظرا للتعلّق اللّفظي، وهو أنّ لفظ ﴿ رِجَالٌ ﴾ في قوله تعالى ﴿ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ فاعل لقوله ﴿ يُسَبِّح ﴾.

ويجوز الوقف عليه بالنسبة لقراءة الفتح لعدم التعلّق اللّفظي ؛ لأنّ ﴿ رِجَالٌ ﴾ على هذه القراءة يكون خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هم رجال. [2]

وهذا مذهب علماء الوقف كالسجاوندي[3]، والأنصاري، والأشموني.[4]

وقد أجاب أصحاب هذا المذهب عن حديث أمّ سلمة بجوابين :

1- أنّ سنده غير متصل.

قال الشوكاني[5]: " أخرجه أيضا الترمذي [*] في القراءة، و لم يذكر التّسمية

(1) قرأ : ابن عامر، وشعبة بفتح الباء، وقرأ الجمهور بكسرها. **السبعة** لابن مجاهد ص456.

(2) **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر** ص311.

(3) أبو عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي الغزنوي، مفسّر لغوي قارئ، (ت560هـ).**غاية النهاية** لابن الجزري ج2ص157، **معرفة القراء الكبار** للذهبي ج3ص1056.

(4) **المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية** لملاّ علي القاري ص250.

(5) أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله الشوكاني، فقيه، مفسّر، أصولي،(1250/1172 هـ). **الأعلام** للزركلي ج6ص298.

(*) أبو عيسى محمّد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الترمذي، من أئمة علماء الحديث وحفاظه، (ت279هـ). **تقريب التهذيب** لابن حجر ج2ص206.

وقال : غريب وليس إسناده بمتّصل ؛ وقد أعلّ الطحاوي (**) الخبر بالانقطاع فقال : لم يسمعه ابن مليكة (***) من أمّ سلمة، واستدل على ذلك برواية الليث (****) عن ابن مليكة عن يعلى بن مملك (*) عن أمّ سلمة.

قال الحافظ – يعني ابن حجر- (**) : وهذا الذي أعل به ليس بعلة فقد رواه الترمذي من طريق ابن مليكة عن أم سلمة بدون واسطة وصححه ورجحه الذي فيه يعلى بن مملك".(1)

2- أنّ مقصود النبيّ ﷺ من الوقف على رؤوس الآي هو بيان جواز الوقف عليها وتعليم الصحابة رضي الله عنهم الفواصل.

قال القسطلاني : " لكن تعقب الجعبري في كتاب الاهتداء الاستدلال بهذا الحديث على سنية وقف الفواصل، بأنّه لا دلالة فيه على ذلك، لأنّه إنّما قصد به إعلام الفواصل، قال : وجهل قوم هذا المعنى فسموه وقف السّنة، إذ لا يسن إلاّ ما فعله تعبدا ؛ ولكن هو وقف البيان "(2)، أي بيان الفواصل.

قال التربشتي(3): " هذه الرواية – يعني : " **كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا قَرَأَ يُقَطِّعُ قِرَاءَتَهُ آيَةً آيَةً** " – ليست بسديدة في الألسنة، ولا بمرضية في اللّهجة العربية، بل هي ضعيفة لا يكاد يرتضيها أهل البلاغة، ولا ريب أنّه ﷺ كان أفصح النّاس لهجة، فالأظهر

(**) أبو جعفر أحمد بن محمّد بن سلامة بن سلمة الأزدي الطحاوي، فقيه حنفي، (ت 933هـ). **وفيات الأعيان** لابن خلكان ج1ص71.

(***) عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة بن عبد الله بن جدعان المدني، أدرك ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ، ثقة فقيه، (ت 117هـ). **تقريب التهذيب** لابن حجر ج1ص407.

(****) أبو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي المصري، ثقة فقيه، إمام مشهور، (ت 175هـ). **المصدر نفسه** ج2ص147.

(*) يعلى بن مملك المكي، مقبول. **تقريب التهذيب** لابن حجر ج2ص388.

(**) أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمّد الكناني العسقلاني، ابن حجر، من أئمة الحديث والتاريخ، (ت852هـ). **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع** للسخاوي ج2ص38.

(1) **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار** للشوكاني ج1ص656.

(2) **لطائف الإشارات لفنون القراءات** للقسطلاني ج1ص253.

(3) أبو عبد الله شهاب الدين فضل الله بن حسن التربشتي، فقيه حنفي له كتب بالفارسية، (ت616هـ). **الأعلام** للزركلي ج5ص152.

أنّه ﷺ إنّما كان يقف ليبيّن للمستمعين رؤوس الآي، ولو لم يكن لهذا لما وقف على ﴿ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[الفاتحة :02]، ولا ﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾[الفاتحة :03] لما في الوقف عليهما من قطع الصّفة عن الموصوف، ولا يخفى ما في ذلك". (1)

فالحديث ليس فيه دلالة على أنّ وقف الرسول ﷺ على رؤوس الآيات كان لبيان أنّ الوقف كان جائزا وإن كان هناك تعلّق لفظي، وإنّما كان لتعليم الصحابة الفواصل ورؤوس الآي ؛ وعلى التّسليم أنّ الرسول ﷺ كان يقف على رؤوس الآي لبيان سنية الوقف عليها، فليس في الحديث ما يدلّ على أنّ الرسول ﷺ كان يفعل ذلك في القرآن كلّه، وإنّما كان ذلك خاص بسورة الفاتحة لما لها من مزيد الفضل وعظيم الرفعة.

وهذا المذهب هو المختار لسببين :

أ– أنّ معاني الآيات وسموّ بلاغتها، وسرّ إعجازها، وقوة عبارتها لا تظهر ولا تتّضح إلاّ بربط الجمل ببعضها البعض وتعانق كلماتها.

ب– تعمّد الوقف على رؤوس الآي مطلقا كثيرا ما يترتب عليه الفصل بين المسند والمسند إليه، والمعمول مع عامله، والمقسم عليه إلى المقسم به، والمستثنى إلى المستثنى منه..، ولا شكّ أنّه ينجّم عن هذا الفصل عدم فهم المراد، وتفكك النظم القرآني، وذهاب ما في الآي من روعة وجمال، وما في الأساليب من رصانة وجودة.

ولهذا كلّه اختار كثير من العلماء وأئمة القراء تبيين معاني كلام الله ﷻ وتكميل معانيه، وجعلوا الوقف منبها على المعنى، ومفصلا بعضه على بعض ؛ وبذلك تلذ التلاوة، ويحصل الفهم والدراية.

المبحث الثالث : مصطلحات الوقف وأقسامه في كتب الوقف والابتداء

أولا : مصطلحات ابن الأنباري في كتابه إيضاح الوقف والابتداء

(4) **لطائف الإشارات لفنون القراءات** ج1ص254.

يعدّ كتاب إيضاح الوقف والابتداء من أشهر الكتب المؤلفة في علم الوقف والابتداء، ومؤلفه ابن الأنباري أحد أئمة الكوفة في النّحو واللّغة والأدب وعلوم القرآن.

قال الداني: " سمعت بعض أصحابنا يقول عن شيخ له، إنّ ابن الأنباري لّما صنّف كتابه في الوقف والابتداء جيء به إلى ابن مجاهد (*) فنظر فيه وقال : لقد كان في نفسي أن أعمل في هذا المعنى كتابا، وما ترك هذا الشّاب (يعني ابن الأنباري) لمصنّف ما يصنّف ".(1)

لقد نهج ابن الأنباري في كتابه منهجا متميّزا، أصّل فيه هذا العلم، ووضع قواعده وضوابطه ومستلزماته، وما يتعلّق به من قريب أو بعيد، وجمع فيه أقوال السّابقين وناقش وردّ واحتّج بالأدّلة والبراهين.

وقد ذكر أقسام الوقف في موضعين من كتابه، فقال في الموضع الأوّل عند حديثه عن أهمية معرفة الوقف مانصه : " ومن تمام معرفة إعراب القرآن ومعانيه وغريبه، معرفة الوقف والابتداء فيه ؛ فينبغي للقارئ أن يعرف الوقف التّام، والوقف الكافي الذي ليس بتام، والوقف القبيح الذي ليس بتام ولا كاف ".(2)

فأقسام الوقف عنده ثلاثة : الوقف التام، والوقف الكافي الذي ليس بتام، والوقف القبيح الذي ليس بتام ولا كاف.

وقال في الموضع الثاني : " واعلم أنّ الوقف على ثلاثة أوجه : وقف تام، ووقف حسن ليس بتام، ووقف قبيح ليس بحسن ولا تام ".(3)

وهذا التّقسيم المشار إليه هو التّقسيم الذي سار عليه عند التّطبيق على سور القرآن ؛ وهكذا نجد أنّ ابن الأنباري ذكر الوقف الكافي في القول الأوّل ولكن عند التّطبيق لم يذكره، وإنّما استعمل مكانه مصطلح الحسن.

(*) أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي الحافظ، شيخ الصنعة وأوّل من سبّع السبعة، (ت324هـ). **غاية النهاية في طبقات القراء** لابن الجزري ج1ص139.

(1) **غاية النهاية في طبقات القراء** لابن الجزري ج2ص231.

(2) **إيضاح الوقف والابتداء** لابن الأنباري ج1ص108.

(3) **المصدر نفسه** ج1ص149.

وبعد ذكره للتقسيم المستقر عليه عنده، شرع في تعريف كلّ مصطلح على حدّة مع التمثيل فقال : " فالوقف التّام هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، ولا يكون بعده ما يتعلّق به كقوله تعالى ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة : 05] ".[1]

فالوقف على ﴿ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ تام عنده لأنّه انتهاء ذكر أوصاف المؤمنين، وما بعده هو بداية ذكر أوصاف الكافرين بقوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ﴾ [البقرة : 06].

أمّا الوقف الحسن فعرّفه بقوله : " هو الذي يحسن الوقف عليه و لا يحسن الابتداء بما بعده "[2]، كقوله تعالى ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [الفاتحة : 01] لأنّ الوقف عليه حسن لأنّك إذا قلت ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ عقل عنك ما أردت وليس بتام لأنّك إذا ابتدأت ﴿ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ قَبح الابتداء بالمخفوض، وكذلك الوقف على ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ﴾ حسن وليس بتام لأنّك تبتدئ ﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ بالخفض.[3]

وأخيرا ذكر القسم الأخير وهو الوقف القبيح بقوله : " والوقف القبيح الذي ليس بتام و لا حسن كقوله تعالى ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ﴾ فالوقف على ﴿ بِسْمِ ﴾ قبيح لأنّه لا يعلم إلى أي شيء أضفته، وكذلك الوقف على ﴿ مَٰلِكِ ﴾ والابتداء بـ ﴿ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ قبيح ".[4]

ثانيا : مصطلحات الداني في كتابه المكتفى في الوقف والابتداء

---

(4) **المصدر نفسه** ج1ص149.

(1) **إيضاح الوقف والابتداء** لابن الأنباري ج1ص150.

(2) **المصدر نفسه** ج1ص150.

(3) **المصدر نفسه** ج1ص150.

أشار محقّق كتاب المكتفى أنّ الداني اعتمد اعتمادا كبيرا على كتاب الإيضاح لابن الأنباري حتى يكاد أن يكون نسخه كاملا، فقال : " وقد قمت بتتبع الكتابين آية آية من أولهما لآخرهما، فوجدت بينهما تشابها كبيرا لدرجة أنّ الداني لا يذكر إلاّ المواقف التي يذكرها ابن الأنباري مع أنّ هناك مواقف كثيرة أغفلها ابن الأنباري، وتبعه على ذلك الداني، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو ينتصر لرأيه ويرجّح أقواله في المسائل الخلافية ".[1]

وهذا يدلّ أنّ الداني اعتمد كتاب الإيضاح لابن الأنباري كأساس في عمله، وقد ذكر أنّ الوقف على أربعة أقسام : تّام، وكاف، وحسن، وقبيح.[2]

فجعل الداني القسمة رباعية، حيث زاد قسما رابعا على تقسيم ابن الأنباري جعله في مرتبة بين التّام والحسن سمّاه الوقف الكافي ؛ وقال في علّة اختياره لهذا التقسيم ما يلي : " لأنّ القارئ قد ينقطع نَفَسُه دون التّام والكافي فلا يتهيآن له، وذلك عند طول القصّة وتعلّق الكلام بعضه ببعض، فيقطع حينئذ على الحسن المفهوم تيسيرا وسعة إذ لا حرج في ذلك ولا ضيق فيه في سنّة ولا عربية ".[3]

ثمّ بعد ذكره للتّقسيم الذي ارتضاه، بوّب لكل قسم، فقال في بيان الوقف التّام ما يلي : " اعلم أنّ الوقف التّام هو الذي يحسن القطع عليه والابتداء بما بعده لأنّه لا يتعلّق بشيء ممّا بعده "[4] ؛ أي لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى.

ثمّ ذكر العلامات الدالة عليه، وذلك :

– عند تمام القصص وانقضائهنّ موجودا في الفواصل ورؤوس الآي، كقوله تعالى ﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة : 29]، والابتداء بقوله ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَئِكَةِ ﴾ [البقرة : 30]، وقد يوجد كذلك قبل انقضاء الفاصلة كقوله تعالى ﴿ لَّقَدْ

(4) **مقدّمة تحقيق كتاب المكتفى للداني** ليوسف المرعشلي ص87.

(1) **المكتفى** للداني ص138.

(2) **المصدر نفسه** ص139.

(3) **المصدر نفسه** ص140.

أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكۡرِ إِذۡ جَآءَنِي ﴾ [الفرقان : 29] هذا التمام لأنّه انقضاء كلام الظّالم، ثمّ قال الله ﷻ ﴿ وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِلۡإِنسَٰنِ خَذُولاً ﴾ [الفرقان : 30].

– وقد يوجد بعد انقضاء الفاصلة بكلمة، كقوله ﴿ وَإِنَّكُمۡ لَتَمُرُّونَ عَلَيۡهِم مُّصۡبِحِينَ وَبِٱلَّيۡلِ ﴾ [الصافات : 137-138]، فرأس الآية﴿ مُّصۡبِحِين ﴾، والتمام ﴿ وَبِٱلَّيۡلِ ﴾ لأنّه معطوف على المعنى، أي في الصبح وباللّيل.[1]

ثمّ نبّه على أنّ التّام قد يكون أحيانا في درجة الكافي، وهذا من جهة تعلّق الكلام من طريق المعنى لا من طريق اللفظ.

ومثّل له بقوله تعالى ﴿ وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ﴾[الكهف :4] ، فالوقف على ﴿ وَلَدًا ﴾ تام، وهو كاف في نفس الأمر لأنّ ما بعده مستغن عنه وهو وقوله ﴿ مَّا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ ﴾[الكهف :5].[2]

وبعد ذلك شرع في بيان الوقف الكافي فقال : " واعلم أنّ الوقف الكافي هو الذي يحسن الوقف عليه أيضا والابتداء بما بعده، غير أنّ الذي بعده متعلّق به من جهة المعنى دون اللفظ "[3] ؛ وهذا يعني أنّ الجملة الموقوف عليها جملة مفيدة بنفسها، وإن كان هناك تعلّق في المعنى العام وسياق الموضوع.

ومن أمثلته كما ذكر الوقف على قوله تعالى ﴿ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَن تَأۡكُلُواْ مِنۢ بُيُوتِكُمۡ ﴾ [النور : 61]، والابتداء بما بعد ذلك وهو قوله تعالى﴿ أَوۡ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمۡ ﴾ ؛ وكذلك قوله تعالى ﴿ ٱلۡيَوۡمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ﴾ [المائدة : 04]،والابتداء بما بعد ذلك وهو قوله تعالى ﴿ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ ﴾ لأنّه معطوف بعضه على بعض، فما بعده متعلّق بما قبله .[4]

---

(4) **المصدر نفسه** ص140-141.

(1) **المكتفى** للداني ص141-142.

(2) **المصدر نفسه** ص143.

(3) **المصدر نفسه** ص144.

ثمّ انتقل إلى تعريف الوقف الحسن بقوله : " واعلم أنّ الحسن هو الذي يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلّقه من جهة اللّفظ والمعنى جميعا "[1]؛ وهذا لكونه إمّا موصوفا والآخر صفة، أو مبدلا منه والثاني بدل، أو مستثنى منه والآخر مستثنى، ونحو ذلك من كلّ كلام تعلّق بما بعده لفظا ومعنى، كالوقف على﴿ لِلَّهِ ﴾ من قوله تعالى ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ﴾ [الفاتحة : 02]، ثمّ يبتدئ بـ ﴿ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾؛ فهذا وإن كان كلاما أفهم معنى لكنّه تعلّق بما بعده لفظا ومعنى، فإنّ ما بعده لفظ الجلالة متعلّق به على أنّه صفة.

وأمّا القسم الرابع وهو الوقف القبيح، فذكره بقوله : " واعلم أنّ الوقف القبيح هو الذي لا يعرف المراد منه وذلك نحو الوقف على قوله ﴿ بِسۡمِ ﴾ [الفاتحة : 01]، و ﴿ رَبِ ﴾ [الفاتحة : 02]، و﴿ مَٰلِكِ ﴾ [الفاتحة : 04]، وما أشبهه، والابتداء بقوله تعالى ﴿ ٱللَّهِ ﴾، و﴿ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾، و﴿ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾، لأنّه إذا وقف على ذلك لم يعلم إلى أيّ شيء أضيف ".[2]

وسمّاه كذلك وقف الضرورة لتمكّن انقطاع النّفس عنده[3] ؛ ثمّ بيّن ما كان عليه القرّاء وأهل الأداء إذا اضطر القارئ للوقف عليه فقال : " والجلّة من القرّاء وأهل الأداء ينهون عن الوقف على هذا الضّرب وينكرونه ويستحبون لمن انقطع نفسه عليه أن يرجع إلى ما قبله حتّى يصله بما بعده ".[4]

فممّا سبق يتّضح أنّ مصطلحات الوقف عند الداني أربعة : الوقف التّام، والوقف الكافي، والوقف الحسن، والوقف القبيح.

ثالثا : مصطلحات السَّجَاوِنْدِي في كتابه علل الوقوف

---

(4) **المصدر نفسه** ص145.

(1) **المكتفى** للداني ص148.

(2) **المصدر نفسه** ص148.

(3) **المصدر نفسه** ص148.

ذكر السَّجَاوِنْدِي أنّ الوقف على خمس مراتب : **لازم**، **ومطلق**، **وجائز**، **ومجوز لوجه**، **ومرخص ضرورة**.[1]

فالوقف اللاّزم هو ما لو وُصِل طرفاه غَيَّرَ المراد [2] ؛ يعني أنّه الذي يلزم الوقف عليه والابتداء بما بعده، لأنّه لو وُصِل بما بعده لأوهم وصله معنى غير المعنى المراد، نحو قوله تعالى﴿ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ﴾ [البقرة: 08]، إذ لو وصل بقوله تعالى ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ ﴾ [البقرة : 09] : " صارت الجملة صفة للمؤمنين ؛ فانتفى الخداع عنهم وتقرر الإيمان خالصا عن الخداع كما تقول : ما هو بمؤمن مخادع، ومراد الله تعالى نفي الإيمان وإثبات الخداع ".[3]

وكذلك قوله ﴿ فَمَا تُغۡنِ ٱلنُّذُرُ ۝ فَتَوَلَّ عَنۡهُمۡ ﴾ [القمر : 05-06]، فلو وصل ﴿ عَنۡهُم ﴾ بـ ﴿ يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ ﴾ صار الظرف ظرفا لقوله ﴿ فَتَوَلَّ عَنۡهُمۡ ﴾، وكان المعنى : فتوّل عنهم عندما ينفخ في الصّور وهو محال .[4]

أمّا **الوقف المطلق** فعرّفه بقوله : " ما يحسن الابتداء بما بعده " [5] ؛ أي بعد الوقف، ومعنى ذلك أنّه يحسن الوقف عليه، ويجوز الابتداء بما بعده، ويجوز وصله بما بعده ما دام وصله لم يغيّر المعنى .

و مثّل له بقوله : " كالاسم المبتدأ به نحو قوله تعالى ﴿ ٱللَّهُ يَجۡتَبِيٓ إِلَيۡهِ مَن يَشَآءُ ﴾ [الشورى : 13] ؛ والفعل المستأنف مع السين كقوله تعالى ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة : 142]، أو كقوله تعالى ﴿ سَيَجۡعَلُ ٱللَّهُ بَعۡدَ عُسۡرٖ يُسۡرٗا ﴾ [الطلاق : 07] ؛ أو بغير السين كقوله تعالى ﴿ يَعۡبُدُونَنِي لَا يُشۡرِكُونَ بِي شَيۡـٔٗا ﴾ [النور : 55] ؛ ومفعول المحذوف كقوله تعالى ﴿ وَعۡدَ ٱللَّهِ ﴾ [الروم : 03] أي وعد الله وعدا، فلمّا حذف

---

(4) **علل الوقوف** ج1ص108، و **الإتقان في علوم القرآن** للسيوطي ج1ص84.

(5) **المصدر نفسه** ج1ص108.

(1) **علل الوقوف** للسجاوندي ج1ص108.

(2) **المصدر نفسه**ج1ص113.

(3) **المصدر نفسه** ج1ص116.

الفعل أضيف المصدر إلى الفاعل ؛ والشّرط كقوله تعالى ﴿ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ ﴾ [الأنعام : 39]، وكقوله تعالى ﴿ إِن يَكُن مِّنكُمۡ عِشۡرُونَ ﴾ [الأنفال : 65] ؛ والاستفهام كقوله تعالى ﴿ أَتُرِيدُونَ أَن تَهۡدُواْ مَنۡ أَضَلَّ ٱللَّهُ ﴾ [النساء : 88] ".[1]

ومن **المطلق** كذلك : ما يقتضيه العدول من الإخبار إلى الحكاية أو عكسه، كقوله تعالى ﴿ وَلَقَدۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَبَعَثۡنَا مِنۡهُمُ ٱثۡنَيۡ عَشَرَ نَقِيبٗا ﴾ [المائدة : 12] : " لأنّ قوله ﴿ وَبَعَثۡنَا ﴾ معدول بالحكاية عن الإخبار في قوله تعالى ﴿ وَلَقَدۡ أَخَذَ ٱللَّهُ ﴾، وكذلك قوله تعالى ﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مَعَكُمۡ ﴾ [المائدة : 12] معدول بالإخبار عن الحكاية في قوله تعالى ﴿ وَبَعَثۡنَا مِنۡهُمُ ٱثۡنَيۡ عَشَرَ نَقِيبٗا ﴾ ".[2]

وكذلك العدول من الماضي إلى المستقبل وعكسه كقوله تعالى ﴿ فَـَٔامَنَّا بِهِۦ ﴾ [الجن: 02] : " لأنّ قوله تعالى ﴿ وَلَن نُّشۡرِكَ بِرَبِّنَآ أَحَدٗا ﴾وهو مستقبل بعد قوله ﴿ فَـَٔامَنَّا بِهِۦ ﴾ وهو ماض ".[3]

وكذلك العدول عن الاستخبار إلى الإخبار كقوله تعالى ﴿ مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ ﴾ [البقرة: 214] على الإخبار بعد تمام الاستفهام على قوله تعالى ﴿ أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَأۡتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُم ﴾ .[4]

أمّا **الجائز** فهو : " ما يجوز فيه الوصل والفصل لتجاذب الموجبين من الطرفين، كقوله تعالى ﴿ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ ﴾ [البقرة: 04]، لأنّ واو العطف يقتضي الوصل، وتقديم المفعول على الفعل يقطع النّظم فإنّ التقدير : ويوقنون بالآخرة ؛ وقوله تعالى ﴿ وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ ﴾ [البقرة: 30] لأنّ انتهاء الاستفهام على قوله ﴿ وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ ﴾

---

(4) **المصدر نفسه** ج1ص116-117.

(1) **علل الوقوف** للسجاوندي ج1ص125.

(2) **المصدر نفسه** ج1ص125.

(3) **المصدر نفسه** ج1ص126.

الفصل، احتمال الواو معنى الحال في قوله تعالى ﴿ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ ﴾ يقتضي الوصل ".[1]

ومثّل له كذلك بقوله تعالى ﴿ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ ﴾ [البقرة : 134] لأنّ واو العطف يقتضي الوصل، واختلاف جملتي المعطوف و المعطوف عليه يقتضي الفصل ؛ فإنّ قوله تعالى ﴿ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ ﴾ جملة من مبتدأ وخبر ، أو جار وخبره، وقوله تعالى ﴿ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ بعدها جملة من فعل مجهول ومفعوله .[2]

وذكر **الوقف المجوّز لوجه** كقوله تعالى ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْأَخِرَةِ ﴾ [البقرة : 86]، وعلّله بقوله : " لأنّ الفاء في قوله تعالى ﴿ فَلَا يُخَفَّفُ ﴾ بعدها لتعقيب يتضمّن معنى الجواب والجزاء، وذلك يوجب الوصل إلاّ أنّ نظم الفعل على الاستئناف يري للفصل وجها ".[3]

وكذلك قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ ﴾ [البقرة :89] لأنّ فاء الجواب والجزاء آكد في الوصل، ونظم الابتداء في قوله تعالى ﴿ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴾ بعدها في وجه جواز الفصل أضعف.[4]

وعرّف **الوقف المرخّص ضرورة** بقوله : " ما لا يستغني ما بعده عمّا قبله لكنّه يرخّص الوقف ضرورة انقطاع النّفس لطول الكلام، ولا يلزمه الوصل بالعود لأنّ ما بعده جملة مفهومة "[5] ؛ كقوله تعالى ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً ﴾ [البقرة :22] لأنّ قوله تعالى ﴿ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ﴾ بعدها لا يستغني عن سياق الكلام ؛ فإنّ فاعله ضمير يعود إلى الصّريح المذكور قبله، غير أنّها جملة مفهومة لكون الضّمير مستكنا وإن كان لا يبرز إلى النّطق.

---

(4) **المصدر نفسه** ج1ص128.

(5) **المصدر نفسه** ج1ص129-130.

(1) **علل الوقوف** للسجاوندي ج1ص130.

(2) **المصدر نفسه** ج1ص130.

(3) **المصدر نفسه** ج1ص131.

وقوله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ ﴾ [الرعد :25] لأنّ قوله تعالى ﴿ وَيَقْطَعُونَ ﴾ بعدها معطوف على قوله تعالى ﴿ يَنقُضُون ﴾ أي أنّ الجمل المفهمة، ولكن أسند فعلها إلى ضمير الفاعل في ﴿ يَنقُضُون ﴾.(1)

وأخيرا قيّد المصطلحات التي ذكرها بحروف، فرمز للوقف اللاّزم بحرف (م)، والمطلق بحرف (ط)، والجائز بحرف (ج)، والمجوّز بحرف (ز)، والمرخصّ ضرورة بحرف (ص)(2)، ولكنّه عند التطبيق على آيات القرآن أضاف علامة أخرى على ما لا يوقف عليه، ورمز لها بحرف (لا).(3)

رابعا : مصطلحات الأشموني في كتابه منار الهدى في بيان الوقف والابتدا

تبع الأشموني في تعريف أنواع الوقف وتقسيماته من سبقه من العلماء، غير أنّه رتّب كل نوع على حدة فقال : " وأشرت إلى مراتبه بتّام أو أتّم، وكاف وأكفى، وحسن وأحسن، وصالح وأصلح، وقبيح وأقبح.

فالكافي والحسن يتقاربان، والتّام فوقهما، والصّالح دونهما في الرتبة، فأعلاهما الأتّم ثمّ الأكفى، ثمّ الحسن، ثمّ الأصلح، ويعبر عنه بالجائز ".(4)

ومن أمثلة التّام قوله تعالى ﴿ وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ﴾ [النمل: 34] لأنّه آخر كلام بلقيس، ثمّ قال تعالى ﴿ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ وهو أتّم، ورأس آية أيضا.(5)

أمّا الوقف الكافي فـ : " يتفاضل في الكفاية، نحو ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾[البقرة :

(4) **المصدر نفسه** ج1ص131-132.

(5) **المصدر نفسه** ج1ص169.

(1) **علل الوقوف** للسجاوندي ج1ص171-172.

(2) **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا** للأشموني ص28.

(3) **المصدر نفسه** ص29.

10] صالح، ﴿ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ﴾ أصلح منه، ﴿ عَذَابٌ أَلِيمُۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ ﴾ أصلح منهما ".[1]

أمّا الوقف القبيح فمثّل له بقوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ ﴾ [البقرة: 26]، فإنّه يوهم وصفا لا يليق بالباري سبحانه وتعالى، ونحو قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [النّساء : 43]، يوهم إباحة ترك الصّلاة بالكلية .[2]

وأمّا الأقبح : " فلا يخلو : إمّا أن يكون الوقف والابتداء قبيحين كأن يقف بين القول والمقول نحو ﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ ﴾ [التوبة: 30] ثمّ يبتدأ ﴿ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ ﴾، وشبه ذلك من كلّ ما يوهم خلاف ما يعتقده المسلم ".[3]

خامسا : توضيحات لهذه المصطلحات والموازنة بينها

وهكذا يلاحظ أنّه تعددت آراء العلماء في أنواع الوقف، قال ابن الجزري : " وقد اصطلح الأئمة لأنواع أقسام الوقف والابتداء أسماء، وأكثر من ذلك الشيخ أبو عبد الله محمّد بن طيفور السجاوندي، وأكثر ما ذكر النّاس في أقسامه غير منضبط ولا منحصر ".[4]

و لهذا ساغ لكلّ عالم أن يصطلح ما شاء لبيان أقسام الوقف حرصا على تفهيم كلام الله وأداء تلاوته على أتّم وجه.

اعتمدت غالب الكتب مصطلحات : التّام والكافي والحسن والقبيح، كما هو الحال بالنسبة لكتاب ابن الأنباري، والداني ومن سار على نهجهما ؛ بينما اعتمد السَّجَاوِنْدِي مصطلحات أخرى هي : لازم ومطلق وجائز ومجوّز لوجه ومرخّص ضرورة وما لا يوقف عليه.

---

(4) **المصدر نفسه** ص32.

(5) **المصدر نفسه** ص35.

(1) **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا** ص36-37.

(2) **النشر في القراءات العشر** ج1ص178.

جعل علماء الوقف الذين قسّموا الوقف إلى تام وكاف وحسن وقبيح، اللفظ والمعنى عمدةً في التفريق بين هذه المصطلحات، وذكر بعضهم علّة هذا التقسيم، ومنهم ابن الجزري حيث قال : " وأقرب ما قلته في ضبطه أنّ الوقف ينقسم إلى اختياري واضطراري، لأنّ الكلام إمّا أن يتمّ أو لا يتمّ، فإن تمّ كان اختياريا، وكونه تامّا لا يخلو إمّا أن لا يكون له تعلّق بما بعده البتة، أي لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى فهو الوقف الذي اصطلح عليه الأئمة بالتّام لتمامه المطلق، يوقف عليه و يبتدأ بما بعده ؛ وإن كان له تعلّق فلا يخلو هذا التعلّق إمّا أن يكون من جهة المعنى فقط وهو الوقف المصطلح عليه بالكافي للاكتفاء به عمّا بعده واستغناء ما بعده عنه، وهو كالتّام في جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده ؛ وإن كان التعلّق من جهة اللفظ فهو الوقف المصطلح عليه بالحسن لأنّه في نفسه حسن مفيد يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده للتعلق اللفظي....وإن لم يتمّ الكلام كان الوقف عليه اضطراريا وهو المصطلح عليه بالقبيح لا يجوز تعمّد الوقف عليه إلاّ لضرورة انقطاع نفس ونحوه لعدم الفائدة أو لفساد المعنى .[1]

وهذا الذي ذكره ابن الجزري واضح الدلالة على صحة التقسيم وعلله، لكنّه يبقى وغيره ممن تقدمه من العلماء لم يوضّحوا المراد باللفظ والمعنى توضيحا جليا، غير أنّ بعض العلماء المتأخرين بيّنوا المراد بالتعلّق اللفظي، وقالوا بأنّه ما يكون ما بعده متعلّقا بما قبله من جهة الإعراب كأن يكون صفة أو معطوفا بشرط أن يكون ما قبله كلاما تاما.[2]

وما نصّ عليه هؤلاء العلماء ظاهر من تتبع كتب الوقف، وخاصة عند ذكرهم باب ما لا يوقف عليه، حيث يعتمدون على الإعراب، ومن ذلك ما ذكره ابن الأنباري في باب ما لا يتمّ الوقف عليه حيث قال : " اعلم أنّه لا يتمّ الوقف على المضاف دون ما أضيف إليه، ولا على المنعوت دون النّعت، ولا على الرافع دون المرفوع، ولا على المرفوع دون الرافع، ولا على النّاصب دون المنصوب، ولا على المنصوب دون

(1) **النشر في القراءات العشر** ج1ص178، ويقارن بـ : **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا** ص27 .
(2) **المنح الفكرية في شرح المقدّمة الجزرية** لملا علي القاري ص251.

النّاصب...الخ [1] ؛ وهذا يدل أنّ كثيرا من الوقوف لا يمكن أن تفهم إلاّ بدون معرفة علم النحو و الإعراب.

ومن أمثلة اعتماد علم النحو في الحكم على الوقف، ما ذكره الداني في أسباب قبح الوقف، ومثّل له بالتعلّق اللفظي ؛ كالوقف على ﴿ بِسۡمِ ﴾[الفاتحة : 01] من قوله تعالى ﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ ﴾، لأنّه إذا وقف على ذلك لم يعلم إلى أيّ شيء أضيف. [2]

وبهذا يظهر أنّ المراد بالتعلّق اللفظي التأثير الإعرابي، ولأجل ذلك قد يقع اختلاف في تحديد الوقف ونوعه بسبب الاختلاف في الحكم الإعرابي ؛ كأن يختلف في الواو بين أن تكون استئنافية أو عاطفة ؛ فعلى الأولى ينعدم التأثير، وعلى الثانية يكون التأثير موجودا.

ومن أمثلته ما ذكره أبو جعفر النّحاس كذلك عند قوله تعالى ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقًا لَّكُمۡ ﴾ [البقرة : 22]، حيث قال : " ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشًا ﴾ ليس بوقف كاف، لأنّ ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً ﴾ معطوف داخل في الصّلة، فإن قدرت ﴿ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ﴾ عطفا أيضا دخل في الصلة، و لم يجز أن يقف على بناء، وإن قدرته مستأنفا، و لم ترفع ﴿ ٱلَّذِى ﴾ بالابتداء جاز الوقف على ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً ﴾ ".[3]

يعني هذا أنّ الواو تحتمل معنيين، أن تكون عاطفة وبذلك يكون التأثير الإعرابي، ولأجل هذا يكون الوقف ليس كافيا، وإنّما هو وقف حسن للتعلّق اللفظي ؛ وأن تكون مستأنفة فهنا ينعدم التأثير الإعرابي، ويبقى التعلّق المعنوي ، وبذلك يصبح الوقف كافيا لا حسنا.

أمّا المعنى، فيظهر أنّه نوعان :

---

(3) **إيضاح الوقف والابتداء** ج1ص116.

(4) **المكتفى** ص148.

(1) **القطع و الائتناف** لأبي جعفر النحاس ص54.

1- الجملة القصيرة المكتفية بنفسها، فإذا رأى علماء الوقف والابتداء أنّه قد تمّ كلام، وانتُقل بعده إلى غيره، فإنّه تّام وإن كان السياق والحديث لا زال في موضوع معيّن.

2- القصة الواحدة، أو مجموعة الآيات التي تتحدث في موضوع واحد، وهذه يقع فيها الوقف تّاما كذلك.

وبسبب النوع الأوّل يصعب تحديد المراد بالمعنى عند علماء الوقف والابتداء، لأنّهم لم يبيّنوا مرادهم به، ولذا تجدهم يختلفون في الحكم على موضع بين التمام والكفاية، وهذا نظرا لاختلافهم في المعنى، وكذلك تجد من يجعل شيئا ممّا به تعلّق في اللفظ من قسم الوقف الكافي الذي يكون فيه التعلّق بالمعنى، وهذا يدلّ دلالة واضحة على عدم وضوح المراد بالمعنى.

ومن الأمثلة التي وقع فيها الحكم بالتعلّق بالمعنى، وفيه تعلّق لفظي، ما ذكره الداني في تمثيله للوقف الكافي، إذا قال : " وذلك نحو الوقف على قوله ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ ﴾ [النساء : 23]، والابتداء بما بعد ذلك في الآية كلّها ".[1]

وقد انتقد بعض العلماء الداني في تمثيله للوقف الكافي، ومن ذلك ما قاله السخاوي : " وهذا ليس بالوقف الكافي، لأنّ هذه المواقف يتعلّق ما بعدها بما قبلها في اللفظ والمعنى، وإنّما هي من الأوقاف الحسان ".[2]

وقال ملاّ علي القاري في تعليقه على تمثيل ابن ابن الجزري بهذا المثال : " وفيه أنّ الظاهر أنّ ما بين المعطوف والمعطوف عليه تعلّق لفظي، فهو من قبيل الوقف الحسن".[3]

وما ذكره السخاوي وملاّ علي القاري هو الصواب، لأنّ العطف رابط لفظي إعرابي ؛ ثمّ إنّ البدء بقوله تعالى ﴿ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّٰتُكُمْ وَخَٰلَٰتُكُمْ وَبَنَاتُ

(1) **المكتفى** للداني ص143.

(2) **جمال القراء وكمال الإقراء** للسخاوي ج2ص406.

(3) **المنح الفكرية في شرح المقدّمة الجزرية** لملاّ علي القاري ص248.

ٱلۡأَخِ وَبَنَاتُ ٱلۡأُخۡتِ وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِيٓ أَرۡضَعۡنَكُمۡ..﴾ [النساء : 23]، لا يفيد معنى مستقلاّ، لأنّه متعلّق بقوله تعالى ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ ﴾ [النساء : 23].

وإنّما يجوز البدء بأحد هذه المعطوفات للضّرورة، وقد نبّه ابن الجزري أنّ مثل هذا الطول ممّا يتسامح الوقف فيه فقال : " ويغتفر في طول الفواصل والقصص والجمل المعترضة ونحو ذلك..... ما لا يغتفر في غير ذلك، فربّما أجيز الوقف والابتداء لبعض ما ذكر، ولو كان لغير ذلك لم يبح ".[1]

ولّما كان المعنى في النوع الأوّل غير محدد تحديدا دقيقا، فإنّه يوجد كثيرا ممّا حكى فيه العلماء التمام بينه وبين ما بعده علاقة في المعنى تمنع أن يكون من قسم التّام ؛ ومن أمثلة ذلك حكم علماء الوقف والابتداء على قوله تعالى ﴿ قَالَتۡ إِنَّ ٱلۡمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرۡيَةً أَفۡسَدُوهَا وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهۡلِهَآ أَذِلَّةً ﴾ [النّمل : 34].

قال ملاّ علي القاري : " قال ابن المصنّف (يعني ابن ابن الجزري) : وهذا الوقف تّام لأنّه انقضاء كلام بلقيس، وهو رأس آية.

يعني قوله تعالى ﴿ وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ ﴾ [النّمل : 34]، ابتداء كلام من الله شهادة على ما ذكرته، وفيه أنّ له تعلّقا معنويا فلا يكون وقفه تّاما بل كافيا.

وقال بعض المفسرين إنّ قوله تعالى ﴿ وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ ﴾ [النّمل : 34]، أيضا من كلامها تأكيدا لما قبلها، فالوقف على ﴿ أَذِلَّةً ﴾ كاف، وعلى ﴿ يَفۡعَلُونَ ﴾ تّام، وقد يقال إنّه كاف أيضا لأنّ ما بعده من جملة مقولها، فله تعلّق معنوي بما قبله ".[2]

ومما سبق يتضّح أنّ المراد بالمعنى غير واضح ، وليس له تعريف محدّد، ممّا يجعله غير منضبط، وبسبب ذلك يقع الخلاف في الحكم على بعض المواطن بالتمام والكفاية.

---

(4) **النشر في القراءات العشر** ج1ص186.

(1) **المنح الفكرية** ص248.

وإذا أُقِيمَت موازنة بين هذه المصطلحات : **تّام، وكاف، وحسن، وقبيح** ؛ والمصطلحات التي ذكرها السجاوندي، وهي : **لازم، ومطلق، وجائز، ومجوز لوجه، ومرخص ضرورة** ، يتبيّن ما يلي :

– الوقف اللاّزم أعمّ من غيره، وأوسع دائرة، وذلك لأنّه يشمل الوقف التّام والوقف الكافي وربما يشمل الوقف الحسن.

فمن اللاّزم التّام قوله تعالى ﴿ فَتَوَلَ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ ﴾ [القمر: 06] ؛ فالوقف على قوله تعالى ﴿ فَتَوَلَ عَنْهُمْ ﴾ لازم عند السجاوندي[1]، وعلته أنّه إذا وصل بما بعده تغيّر المعنى، وهو مقطوع عمّا بعده لفظا ومعنى ولأجل ذلك حكم كل من الداني[2] والأنصاري والأشموني[3] أنّه وقف تّام.

ومن اللاّزم الكافي قوله تعالى ﴿ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾[البقرة: 08-09] ؛ فالوقف على ﴿ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ لازم عند السجاوندي[4]، لأنّه إذا وصل بما بعده غيّر المعنى، وهذا الوقف كاف لأنّه انقطع عمّا بعده لفظا لا معنى، لأنّ سياق الموضوع وهو ذكر صفات المنافقين لم يكتمل بعد، ولأجل هذا كلّه حكم الداني عليه بأنّه كاف[5]، وكذا الأنصاري حيث قال : " صالح، وقال أبو عمرو : كاف ".[6]

ومن اللاّزم الحسن قوله تعالى ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَيْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْأَخَرِ ﴾[المائدة:27] ؛ فالوقف على ﴿ وَٱتْلُ

---

(2) **علل الوقوف** للسجاوندي ج3ص980.

(3) **المكتفى** ص545.

(4) **المقصد لتلخيص المرشد** ص752، و **منار الهدى** ص751.

(1) **علل الوقوف** ج1ص180-181.

(2) **المكتفى** ص160.

(3) **المقصد لتلخيص ما في المرشد** ص82.

عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ بِٱلۡحَقِّ ﴾ لازم عند السجاوندي[1] لأنّ ﴿ إِذ ﴾ ليس ظرفا لقوله تعالى ﴿ وَٱتۡلُ ﴾، بل عامل ﴿ إِذ ﴾ محذوف، أي : اذكر إذ .[2]

– الوقف المطلق كذلك أعمّ من الوقف التّام والوقف الكافي ، لأنّه ما يحسن الابتداء بما بعده[3] أي أنّه يحسن الوقف عليه، ويجوز الابتداء بما بعده لكنّه إذا لم يتعلّق بشيء ممّا بعده لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى فهو تام ؛ وإن تعلّق بما بعده من جهة المعنى فهو كاف.

فمثال المطلق التّام قوله تعالى ﴿ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدۡ ظَلَمَ نَفۡسَهُۥۚ لَا تَدۡرِي لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا ﴾[الطلاق: 01] ؛ فالوقف على قوله تعالى ﴿ فَقَدۡ ظَلَمَ نَفۡسَهُۥ ﴾ وقف مطلق عند السجاوندي[4] ، وهو تام عند الداني[5] الداني[5]
والأنصاري.[6]

ومثال المطلق الكافي قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَۖ تَبۡتَغِي مَرۡضَاتَ أَزۡوَٰجِكَۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾ [التحريم: 01] ؛ فالوقف على ﴿ أَزۡوَٰجِكَ ﴾ مطلق عند السجاوندي[7]، بينما حكم عليه الداني[8] والأشموني[9] والأنصاري[10] بالكفاية.

---

(4) **علل الوقوف** ج2ص449.
(5) **المصدر نفسه** ج2ص450.
(6) **المصدر نفسه** ج1ص116.
(7) **المصدر نفسه** ج3ص1023.
(8) **المكتفى** للداني ص573.
(1) **المقصد لتلخيص ما في المرشد** ص790.
(2) **علل الوقوف** ج3ص1026.
(3) **المكتفى** ص576.
(4) **منار الهدى** ص791.
(5) **المقصد لتلخيص ما في المرشد** ص791.

– الوقف الجائز وهو الذي يتجاذبه الوصل والفصل، فقد يكون كافيا، وقد يكون حسنا، ومثاله قوله تعالى ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ .. ﴾[البقرة: 96] ؛ فالوقف على ﴿ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ جائز عند السجاوندي[1] لأنّ ما بعده يصلح مستأنفا، وبالتالي فالمعنى لم يتّم ولأجل ذلك حكم عليه الداني[2] والأنصاري[3] بالكفاية، ويصلح أن يكون حالا، وبالتالي فالتعلّق الإعرابي الإعرابي موجود، ولأجل ذلك حكم عليه الأشموني بأنّه حسن.[4]

– الوقف المجوّز لوجه هو الذي يتجاذبه الوصل والفصل، إلاّ أنّ علة الوصل أقوى من علّة الوقف، وعند تتبع الأمثلة عند السجاوندي[5] وجدت أنّ الوصل أقوى بسبب وجود التعلّق الإعرابي والتعلّق المعنوي وهو الوقف الحسن، أو التعلّق المعنوي وحده وهو الوقف الكافي.

ومن أمثلته قوله تعالى ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُواْ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾[البقرة: 186]؛ فالوقف على قوله ﴿ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ مجوّز لوجه عند السجاوندي[6]، والواو عاطفة[7]، ولأجل ذلك وجد التعلّق الإعرابي وبسببه حكم الأشموني على هذا الوقف بأنّه حسن [8] ، وحكم عليه النحاس بأنّه وقف كاف[9]، وعليه فالواو ليست للعطف. للعطف.

---

(6) **علل الوقوف** ج1ص219.

(7) **المكتفى** ص169.

(8) **المقصد لتلخيص ما في المرشد** ص105.

(9) **منار الهدى** ص105.

(10) **علل الوقوف** ج1ص201-213-214-217-221-243-254-253-276.

(1) **علل الوقوف** ج1ص276.

(2) أبو بكر بن الأنباري، **البيان في إعراب غريب القرآن**، تحقيق بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم بيروت لبنان ص134.

(3) **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا** للأشموني ص125.

(4) **القطع والإئتناف** ص92.

قال النحاس : " وقيل الواو مقحمة، وقال الفراء : المعنى ولتكملوا العدّة فعل هذا، وهذا قول حسن، ومثله ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ ﴾ [الأنعام :75]، أي وليكون من الموقنين فعلنا ذلك ".[1]

– الوقف المرخص ضرورة وهو ما لا يستغني ما بعده عمّا قبله لكنّه يرخّص ضرورة انقطاع النّفس لطول الكلام، ولا يلزمه الوصل بالعود لأنّ ما بعده جملة مفهومة، وهو نفسه الوقف الحسن لأنّه يحسن الوقف عليه لكونه يؤدي كلاما مفهوما، لكنّه مرتبط بما بعده من جهة اللفظ ومن جهة المعنى.

وأمثلته كثيرة ومنها قوله تعالى ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ عَنۡهَا فَأَخۡرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِۖ وَقُلۡنَا ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞ ﴾[البقرة: 36] ؛ فالوقف على قوله تعالى ﴿ مِمَّا كَانَا فِيهِۖ ﴾ مرخص ضرورة لعطف الجملتين المتفقتين[2]، والعطف كما هو معلوم رابط لفظي، والجملة مفهومة وهي مرتبطة بما بعدها لفظا ومعنى، ولأجل ذلك حكم كل من ابن الأنباري والأشموني[3] على هذا الوقف بأنّه حسن.

ويتلخص من هذه الموازنة أنّ مصطلحات السجاوندي أعم، وأوسع دائرة من مصطلحات علماء الوقف الآخرين.

فالوقف اللازم يشمل : الوقف التّام،والوقف الكافي، والوقف الحسن، والوقف المطلق يشمل : الوقف التام، والوقف الكافي.

والوقف الجائز يشمل : الوقف الكافي والحسن، وكذلك الوقف المجوز لوجه يشمل : الوقف الكافي والحسن، بينما الوقف المجوز ضرورة قد يكون كذلك حسنا.

أمّا ما لا يوقف عنده، فقال فيه ابن الجزري : " وقد أكثر السجاوندي من هذا القسم، وبالغ في كتابه (لا) والمعنى عنده لا تقف... وقد توهم من لا معرفة له من

---

(5) أبو جعفر النحاس، **إعراب القرآن**، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، الطبعة الأولى 1421هـ/2001م، بيروت لبنان، ج1ص96.

(6) **علل الوقوف** ج1ص199.

(7) **إيضاح الوقف والابتداء** ج1ص515، و **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا** ص93.

مقلدي السجاوندي أنّ منعه من الوقف على ذلك يقتضي أنّ الوقف عليه قبيح، وليس كذلك بل هو من الحسن، يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده ".[1]

ومثّل لذلك بقوله تعالى ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة :02]، حيث قال : " لأنّ ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ.. ﴾ [البقرة :03] صفتهم، واختار كثير من أئمتنا كونه كافيا، وعلى كل تقدير فيجوز الوقف عليه والابتداء بما بعده، فإنّه وإن كان صفة ﴿ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ فإنّه يكون من الحسن، وسوّغ ذلك كونه رأس آية ".[2]

المبحث الرابع : مصطلحات الوقف وأقسامه في المصاحف المطبوعة

أولا : المصحف المصري

اصطلحت لجنة أزهرية عام 1342هـ/1923م تحت إشراف مشيخة الأزهر، وبإقرار اللجنّة المعيّنة [3] من قبل الملك فؤاد الأوّل [*] وبكتابة الشيخ محمّد بن علي بن خلف الحسيني [*] شيخ المقارىء المصرية في وقته على وضع علامات الوقف التالية :

: علامة الوقف اللاّزم، نحو قوله ﷻ ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ ۘ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴾ [الأنعام :36].

: علامة الوقف الممنوع، نحو قوله ﷻ ﴿ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ ۙ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [النحل :32].

---

(1) **النشر في القراءات العشر** ج1ص185.

(2) **المصدر نفسه** ج1ص184-185.

(3) **مباحث في علوم القرآن** لصبحي الصالح ص100، و **التبيين في أحكام تلاوة الكتاب المبين** لفايز دريان ص567.

(*) أحمد فؤاد الأوّل ابن الخديوي إسماعيل بن إبراهيم بن محمّد بن علي، ملك مصر، رفع الحماية عن بلده سنة 1922م، وفي أيامه أنشئ مجمع اللغة العربية بمصر، (ت 1936م). **الأعلام** للزركلي ج1ص196.

(*) محمد بن علي بن خلف الحسيني الحداد، شيخ عموم المقارىء المصرية، (ت 1357هـ)، لم أعثر على ترجمة له في الأعلام للزركلي وغيرها من المراجع.

 : علامة الوقف الجائز جوازا مستوى الطرفين، نحو قوله ﷻ ﴿ نَّحۡنُ نَقُصُّ عَلَيۡكَ نَبَأَهُم بِٱلۡحَقِّۚ إِنَّهُمۡ فِتۡيَةٌ ءَامَنُواْ بِرَبِّهِمۡ وَزِدۡنَٰهُمۡ هُدٗى ﴾ [الكهف :13].

 : علامة الوقف الجائز مع كون الوصل أولى، نحو قوله ﷻ ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴾ [البقرة :07].

 : علامة الوقف الجائز مع كون الوقف أولى، نحو قوله ﷻ ﴿ مَّا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا قَلِيلٞۗ فَلَا تُمَارِ فِيهِمۡ إِلَّا مِرَآءٗ ظَٰهِرٗا ﴾ [الكهف :23].

: علامة تعانق الوقف بحيث إذا وقفت على أحد الموضعين لا يصحّ الوقف على الآخر، نحو قوله ﷻ ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة : 02].[1]

وقد كُتب هذا المصحف وضُبِط على ما يوافق رواية حفص لقراءة عاصم، وقد تلقى العالم الإسلامي هذا المصحف بالقبول وأصبحت ملايين النسخ تطبع منه سنويا، لإجماع العلماء في مشارق الأرض ومغاربها على الدّقة الكاملة في رسمه وكتابته.[2]

ثانيا : مصحف المجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية

اجتمعت لجنة مكوّنة من العلماء [3] وذلك بموجب القرار رقم (799) وتاريخ 20-04-1404هـ[1]، فقامت بمراجعة علامات الوقف الموجودة في المصحف المصري، وتصحيح ما وقع فيها من أخطاء.

---

(1) **المصحف المصري** المطبوع بتاريخ 28 شوال 1411هـ/13-05-1991م ص527.

(2) **مباحث في علوم القرآن** لصبحي الصّالح ص100.

(1) وهم : 1 - الدكتور عبد العزيز عبد الفتاح القاري رئيس اللجنة.

2- الشيخ علي بن عبد الرحمن الحذيفي نائب رئيس اللجنة.

3- الشيخ محمود سيبويه عضوا.

4- الشيخ عبد الفتاح المرصفي عضوا.

5- الشيخ عبد الرافع رضوان عضوا.

6- الشيخ محمود جادو عضوا.

جاء في التّقرير العلمي : " ولا تغمط اللّجنة ما سبقها من المصاحف حقّها في ذلك، فعلى إثرها مشينا، وبما فيها اهتدينا...كمعظم المصاحف التي طبعت في مصر والشام وغيرها، وعلى رأسها المصحف الذي كتبه الشيخ محمّد بن علي بن خلف الحسيني شيخ المقارىء المصرية في وقته.

فاختارت اللجنة أن تمضي في رموز الوقف على هذا المذهب، فالرموز فيه موجزة ومحررة ودقيقة ".[2]

وهذه الرموز هي نفسها الرموز التي كُتِبَ بها المصحف المصري وهي : (م) للوقف اللاّزم، (قلي) لما كان فيه الوقف أولى مع جواز الوصل، (صلي) لما كان فيه الوصل أولى مع جواز الوقف، (ج) للوقف الجائز مع تساوي الطرفين الوقف والوصل، (لا) للوقف الممنوع والقبيح، (⫢ ⫢) هذه النقاط الثلاث لوقف المعانقة.

وقد استعرضت اللّجنة مواضع هذه الرموز في المصحف المصري موضعا موضعا، فما وجدته صحيحا أبقت عليه، وما وجدت فيه إشكالا نوقش في اجتماعات اللّجنة كما هو مذكور في التّقرير العلمي.

" وبلغت المواضع التي خالف فيها مصحف المدينة النبوية المصحف الذي كتبه محمّد بن علي بن خلف الحسيني خمسةً وخمسين وخمسمائة (555) موضع، وهي محصورة في قوائم موجودة بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة ".[3]

ومن بين هذه المواضع :

1- قوله تعالى ﴿ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ﴾، ﴿ لَّوۡ كَانُواْ يَفۡقَهُونَ ﴾ :

7- الشيخ عبد الرزاق علي موسى عضوا.

8- الشيخ عبد الحكيم عبد السلام عضوا.

9- الشيخ عبد العظيم الشناوي عضوا.

10- الشيخ الدكتور عبد العزيز محمّد عثمان عضوا.

11- الشيخ عامر بن السيّد عثمان عضوا.

(2) **التقرير العلمي عن مصحف المدينة النبوية**، حرره عبد العزيز عبد الفتاح القاري ص05-06.

(3) **المرجع نفسه** ص50-51.

(1) **التقرير العلمي عن مصحف المدينة النبوية** ص51.

وردت ﴿ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ﴾ في سبعة مواضع في القرآن، وهي : في سورة البقرة في موضعين ؛ وهما قوله ﷻ ﴿ وَلَبِئۡسَ مَا شَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ﴾ [البقرة :102]، وقوله ﷻ ﴿ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ لَمَثُوبَةٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ خَيۡرٞۖ لَّوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ﴾ [البقرة :103]، وفي سورة النحل في قوله تعالى ﴿ وَلَأَجۡرُ ٱلۡأٓخِرَةِ أَكۡبَرُۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ﴾ [النحل :41]، وفي العنكبوت في موضعين : قوله تعالى ﴿ وَإِنَّ أَوۡهَنَ ٱلۡبُيُوتِ لَبَيۡتُ ٱلۡعَنكَبُوتِۖ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ﴾ [العنكبوت :41]، وقوله تعالى ﴿ وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَ لَهِيَ ٱلۡحَيَوَانُۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ﴾ [العنكبوت :64]، وفي سورة الزمر وهي قوله تعالى ﴿ وَلَعَذَابُ ٱلۡأٓخِرَةِ أَكۡبَرُۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ﴾ [الزمر :26]، وفي سورة القلم في قوله تعالى ﴿ وَلَعَذَابُ ٱلۡأٓخِرَةِ أَكۡبَرُۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ﴾ [القلم :33].

ووردت﴿ لَّوۡ كَانُواْ يَفۡقَهُونَ ﴾ في موضع واحد في سورة التوبة وهي قوله تعالى ﴿ قُلۡ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرّٗاۚ لَّوۡ كَانُواْ يَفۡقَهُونَ ﴾ [التوبة :81]، وقد جاء في التقرير العلمي : " وقد وضع رمز الوقف اللاّزم على الكلمة التي قبل لو في جميع هذه المواضع في بعض المصاحف، والمعنى المحذور عندهم أنّ في الوصل تعليقا للحكم المذكور قبل ﴿ لَو ﴾ على علمهم، وهذا معنى بعيد فلا ينبغي اعتباره ؛ مع ما في جملة ﴿ لَو ﴾ من ارتباط شديد بما قبلها، لذلك اختارت اللجنة أن تضع على جميع هذه المواضع رمز الوقف الجائز بدلا من رمز الوقف اللاّزم، ما عدا موضعين هما الموضع الثاني في سورة البقرة في الآية رقم (103)، والموضع الأوّل من سورة العنكبوت في الآية رقم (41)، فاختارت لهما رمز الوقف الجائز مع أولوية الوصل (صلي) ، وذلك لما في هذين الموضعين، ففي قوله تعالى ﴿ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ لَمَثُوبَةٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ خَيۡرٞۖ لَّوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ﴾ معنى

التمني لإيمانهم وتقواهم، أي لو كانوا يعلمون أنّ ذلك الثواب من عند الله خير لهم لآمنوا واتقوا ".[1]

2- قوله تعالى ﴿ ذَٰلِكُمۡ فِسۡقٌۗ ﴾ [المائدة :03]:

في المصحف الذي كتبه الشيخ محمد بن علي بن خلف الحسيني وُضع هنا رمز الوقف الجائز مع تساوي الطرفين (ج)، مع أنّ الجملة هنا تّامة بمبتدئها وخبرها، والجملة التي بعدها منفصلة عنها، إذ كلمة ﴿ ٱلۡيَوۡمَ ﴾ منصوبة على الظرفية متعلّقة بـ ﴿ يَئِسَ ﴾، وهو ابتداء معنى جديد هو الإخبار عن حصول اليأس لدى الكفّار من نيلهم من هذا الدين، فكان الأولى الوقف على كلمة ﴿ فِسۡقٌۗ ﴾ للفصل بين المعنيين، وبناء على ذلك وضعت اللّجنة على كلمة ﴿ فِسۡقٌۗ ﴾ رمز (قلي) لبيان أنّ الوقف أولى.

3- قوله تعالى ﴿ وَقَالُواْ لَوۡ شَآءَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مَا عَبَدۡنَٰهُمۡ ﴾ [الزخرف :20]:

ففي المصحف المصري وضع هنا على كلمة ﴿ عَبَدۡنَٰهُمۡ ﴾ رمز الوقف الجائز مع تساوي الطرفين (ج)، ولكنّ الوقف هنا أولى : " لأنّه ينتهي عنده مقول قولهم، وما بعده قول الله تعالى ردّا عليهم، فالأولى الفصل بين المقولين ".[2]

ثالثا : مقارنة بين هذه الرموز ومصطلحات السجاوندي

مرّ معنا أنّ السّجاوندي اصطلح على رموز للوقف، ورموزه هي : الوقف اللاّزم وعلامته (م)، والوقف المطلق وعلامته (ط)، والوقف الجائز وعلامته (ج)، والوقف المجوّز لوجه وعلامته (ز)، والوقف المرخص ضرورة وعلامته (ص)، وما لا يوقف عليه وعلامته (لا)، بينما المصحف المصري والمصحف المنبثق عنه والمسمّى بمصحف المدينة النّبوية والذي طبعه مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف استعمل بعض الرموز التي ذكرها السّجاوندي، وعليه فقد استفاد من رموزه وإن خالفه في بعض مواطن الوقف، أو في الزيادة عليه في المصطلحات التي هي في الحقيقة نابعة منه.

(1) **التقرير العلمي عن مصحف المدينة** ص52-53.

(1) **المرجع نفسه** ص60.

ووقوف هذه المصاحف هي : الوقف اللاّزم وعلامته (م) ، والوقف الجائز وعلامته (ج)، والوقف أولى وعلامته (قلي)، والوصل أولى وعلامته (صلي)، ووقف المعانقة وعلامته ( ) ثلاث نقاط على جملة المعانقة أو كلمتها، والوقف الممنوع وعلامته (لا).

والملاحظ أنّه لا يوجد فيها الوقف المطلق، والوقف المرخص ضرورة، والوقف المجوز لوجه التي هي من وقوف السّجاوندي، كما يوجد في المصحف المصري ومن تبعه وقف المعانقة، والوقف الأولى، والوصل الأولى، وهذه لم ينصّ عليها السّجاوندي، لكن بالنّظر إلى أنواع الوقف الجائز عنده تجد أنّها موجودة عنده، وإن لم ينصّ عليها.

وعند تتبع تطبيقات الوقف الجائز عند السّجاوندي[1]، ظهر أنّه على ثلاث مراتب :

1- ما يستوي فيه موجب الوقف وموجب الوصل، وهذا الذي اصطلح عليه بأنّه الجائز.

2- ما يكون الوصل فيه أولى من الوقف، وهذا الذي اصطلح عليه بأنّه المجوّز لوجه، وهو ما تكون علّة الوصل فيه أقوى من علّة الوقف، لكن يجوز الوقف لأجل هذه العلّة المرجوحة.

3- ما يكون الوقف فيه أولى من الوصل، وهذا القسم لم يذكر السجاوندي له مصطلحا كالسّابقين، لكنّه ظهر عنده في بعض تطبيقاته، حيث ينصّ في بعض مواطن الوقف على جواز الوصل والوقف، ويرجّح الوقف على الوصل.

ومن أمثلته الوقف على لفظ ﴿ أَزْوَاجًا ﴾ الثاني من قوله تعالى ﴿ فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا ۖ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ۚ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى :11]، حيث حكم عليه بالجواز، وقال في علّة ذلك الوقف الجائز : " لأنّ ضمير ﴿ فِيه ﴾ قد يعود إلى الأزواج الذي هو

---

(2) **علل الوقوف** ج1ص173، 177، 180، 183، 184، 187، 193، 197، 201، وغيرها من المواضع.

مدلول قوله ﴿ أَزْوَاجًا ﴾، والأصحّ أنّه ضمير الرَّحِم، وإن لم يسبق ذكره، فكان الوقف أوجه ".[1]

أمّا وقف التعانق أو المعانقة المرموز له بالنقاط الثلاث، فقد كان يسمّى عند المتقدّمين وقف المراقبة، قال ابن الجزري : " وأوّل من نبّه على المراقبة في الوقف الأستاذ أبو الفضل الرازي، أخذه من المراقبة في العروض ".[2]

وقد أشار السجاوندي إلى هذا الوقف في قوله تعالى ﴿ فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِى سَوْءَةَ أَخِيهِ ۚ قَالَ يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِىَ سَوْءَةَ أَخِى ۖ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ﴿٣١﴾ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [المائدة :32]، حيث قال : " ﴿ ٱلنَّٰدِمِين ﴾ جائز، ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ ﴾ جائز كذلك ؛ أي هما جائزان على سبيل البدل، لا على سبيل الاجتماع، لأنّ تعلّق ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ ﴾ يصلح بقوله ﴿ فَأَصْبَح ﴾، ويصلح بقوله ﴿ كَتَبْنَا ﴾، وعلى ﴿ أَجْلِ ذَٰلِكَ ﴾ أجوز ؛ لأنّ ندمه من أجل أنّه لم يوار أظهر ".[3]

ومعنى ذلك أنّ القارئ إذا وقف على ﴿ ٱلنَّٰدِمِين ﴾، فإنّه لا يوقف على ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ ﴾ ، وإذا لم يقف على ﴿ ٱلنَّٰدِمِين ﴾ وقف على ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ ﴾، فالوقفان لا يثبتان معا، ولا يسقطان معا كذلك، بل يوقف على أحدهما ويوصل الآخر، وهذا فيه معنى المعانقة.

رابعا : المصحف المغربي[4]

---

(1) **علل الوقوف** للسجاوندي ج3ص907.

(2) **النشر في القراءات العشر** لابن الجزري ج1ص188.

(1) **علل الوقوف** للسجاوندي ج2ص451.

(2) وأقصد به المصاحف المطبوعة في المغرب العربي الكبير: مصحف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالجزائر، ومصحف المملكة المغربية، وتونس وليبيا، وكلّها اعتمدت أوقاف محمّد بن أبي جمعة الهبطي(ت930هـ).

سلك بعض العلماء المغاربة قديما منهجا تتّبعوا من خلاله مواضع الوقف وجمع الكلمات الموقوف عليها، وتعيينها في مواضع من السّور وترتيبها حسب المصحف دون تعليل أو شرح أو تعليق، وقد سميّ هذا المنهج بـ : (التقييد).

وممن اشتهر به من المغاربة محمّد بن أبي جمعة المعروف بالهبطي[1] صاحب كتاب : (**تقييد وقف القرآن الكريم**) ، ويعدّ وقف الهبطي أبرز ظاهرة في التّلاوة والمصحف المغربيين، أمّا كونه أبرز ظاهرة في المصحف المغربي فيتضح من كون علامة (صه) هي الحلية التي يمتاز بها المصحف المغربي عن غيره من المصاحف الأخرى، وأمّا كونه أبرز ظاهرة في التلاوة المغربية فذلك واضح من الالتزام الحرفي به .[2]

وقد كانت الغاية من وضع هذا التّقييد ما ذكره محقّق الكتاب بقوله : " تنظيم أصوات الجماعة في الحزب الراتب المعهود بالمغرب من عهد الموحدين، لأنّ القراءة الجماعية المنظّمة تحتاج إلى تواطىء القرّاء على مقاطع معيّنة للاستراحة عندها والابتداء بما بعدها، وإلاّ اختلفت الأصوات واضطرب حبل التّلاوة وقفا ووصلا، وتلافيا لهذا وضع الهبطي مراحل معيّنة للوقف في القرآن ".[3]

وبسببه اختلفت أنظار النقاد المغاربة وغيرهم حول هذا التقييد، فبينما تسامح بعضهم في الثناء عليه وارتضوه جملة وتفصيلا، هناك آخرون تتّبعوا مواضع الضعف فيه فرفضوها و لم يعدّوها صالحة في التلاوة، بل منهم من أنكر هذا التّقييد جملة وتفصيلا.

وممن تتبع مواضع الضّعف في هذا التقييد ما ذكره صاحب النجوم الطوالع بقوله : " واعلم أنّ أوقاف الشيخ الهبطي ﷺ كلّها مرضية موافقة جارية على قواعد فن القراءات ووقوفه وما تقتضيه العربية وأصولها، نعم هناك وقوف تعدّ بالأصابع استُشْكِل وقفه عليها لعدم موافقتها بحسب الظاهر لوقوف علماء القراءة والعربية ".[4]

---

(3) أبو عبد الله محمّد بن أبي جمعة الهبطي منسوب لبلاد الهبط الصماتي الفاسي، مقرئ، نحوي، فرضي، (ت930هـ). مقدّمة تحقيق كتاب **تقييد وقف القرآن الكريم للهبطي** للحسن بن أحمد وكاك، ص18.

(4) يعرف هذا كلّ من حفظ القرآن في المدارس القرآنية، إذ يكتب الطلبة القرآن في الألواح مع وضع علامة الوقف (ص) التي هي اختصار كلمة (صه) ويلتزمون بها كذلك في القراءة الجماعية والتي تسمّى بالحزب الراتب.

(1) مقدّمة تحقيق كتاب **تقييد وقف القرآن الكريم للهبطي** للحسن بن أحمد وكاك، ص125.

(2) **النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرا الإمام نافع** للمارغيني ص253.

ولقد مرّ فيما سبق أنّ الذين قيّدوا أماكن الوقف في المصحف المصري، ومصحف المدينة النّبوية لِجَان أشرفت على تحقيق المصاحف المطبوعة بواسطة علامات ورموز بحيث شرحوا رموزهم وبيّنوا المقصود منها باستثناء الهبطي الذي ترك البيان، إذ اقتصر على رمز واحد في التقييد، ويعدّ عمله هذا قاصرا من أوجه :

– الرمز الواحد (صه)[1] لا يفيد ما تفيده الرموز المتعدّدة من بيان مراتب الوقف زيادة على تعيين أماكنه.

– كونه رمزا مسكوتا عنه، فلم يبيّن صاحبه غايته منه لا في داخل المصحف ولا في خارجه كما هو الحال في التعريف بالمصحف المصري الذي ذكر فيه واضع رموزه أنّه أخذها على حسب ما اقتضته المعاني التي ترشد إليها أقوال أئمة التّفسير .[2]

– علامة (صه) من ناحية دلالتها اللّغوية غير مطابقة للمعنى الاصطلاحي الذي قُصِدْ، لأنّ معناها اللّغوي : اسكت، والسّكت غير الوقف المراد بها في اصطلاح واضعها الذي هو من المتأخرين.

وبناء عليه يمكن القول بأنّ عمل تلك اللجان في المصاحف المطبوعة خير من عمل الهبطي، لأنّ غاية تلك اللجان بيان مراتب الوقف بالإضافة إلى تقييد أماكنه، ولأجل ذلك استعملت رموزا متعددة مرنة مشروحة بينما كانت غاية الهبطي مجرّد تقييد أماكن الوقف دون ما تمييز لمراتبه، ولذلك استعمل رمزا واحدا غير مشروح.

ويتلخص مما سبق اهتمام علماء الوقف والابتداء بهذا العلم اهتمام علميا وعمليا، علميا بما خصّه جماعة منهم، وإفرادهم إيّاه بالتأليف، وعمليا بما بيّنوه ووضحوه بوضع مصطلحات في كتبهم، ورموز في المصحف تدل عليه.

وبعد الانتهاء من هذا الفصل النظري، انتقل إلى جانب مهم، وهو الجانب التطبيقي التمثيلي مبيّنا علاقة الوقف وصلته الوثيقة مع المعنى ومتصلا بالتّفسير، وذلك بدراسة بعض رموز الوقف في المصحف الشّريف، وهي الوقف المتعانق، والوقف الجائز مستوي الطرفين، والوقف الجائز مع أولوية الوصل، والوقف الجائز مع أولوية الوقف،

---

(3) توضع علامة (صه) على مكان الوقف، وهي لا تدل على أكثر من قولك قف هنا.

(4) **المصحف المصري** ص524.

ممثلا بأمثلة من القرآن الكريم، ومناقشة أقوال علماء الوقف على كل وقف معتمدا على التفسير والمعنى من جهة، وعدم مخالفة وجوه الإعراب من جهة أخرى.

الفصل الثاني

أثر الوقف على علامات المصحف في التفسير

ويشمل :

المبحث الأوّل : وقف المعانقة وأثره في التفسير.

المبحث الثاني : الوقف الجائز مستوي الطرفين وأثره في التفسير.

المبحث الثالث : الوقف الجائز مع أولوية الوصل وأثره في التفسير.

المبحث الرابع : الوقف الجائز مع أولوية الوقف وأثره في التفسير.

الفصل الثاني : أثر الوقف على علامات المصحف في التفسير

إنّ قارئ القرآن الكريم بحاجة إلى ما يوضّح له مراد كلام الله وفهم معانيه ؛ إذ إنّ معانيه ومقاصده ذات علوم كثيرة، وهي موزعة على آياته بل وكلماته وحروفه ؛ فظهر بذلك الاعتناء بالوقوف وضبطها، تيسيرا لفهمه على قارئه، وروعي فيها ما يراعى في تفسير الآيات، وهنا يظهر العلم بمواقع الجمل، بل تظهر صلة الوقوف بالمعنى، حيث يتمّ الكلام عند انتهاء جملة مستقلة أو قصة أو نحو ذلك، فكان ضبط الوقوف مقدّمة لما يفاد من المعاني، ولا يوفق للصواب في الوقف والوصل إلاّ من أوتي حظا من علم التفسير.

ولقد اتبعت في تحديد أماكن الوقف عند التمثيل مصحف مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف المنبثق عن المصحف المصري، لأنّ علاماته محررة ودقيقة.[1]

المبحث الأول : وقف المعانقة وأثره في التفسير

أولا : تعريف وقف المعانقة

1- تعريفه في اللغة :

المعانقة في اللغة : من عانق : وضع كلّ من الرَجُلين ذقنه على كتف الآخر،

---

(1) **التقرير العلمي لمصحف المدينة**، حرره عبد العزيز القارئ، ص51، وجاء فيه ص19-20 ما يلي : " وروعي في تشكيل اللجنة أن تتضمن علماء مختصين في سائر العلوم المتصلة بالمصحف، وهي : التجويد، القراءات، الرسم، الضبط، عد الآي، الوقوف، التفسير، الفقه، اللغة، النحو، والصرف.كما روعي أيضا أن يكون الأعضاء الأساسيون من حفاظ القرآن المتقنين... يعطى كل عضو نسخة من المصحف (الأصل) ؛ فيطالعه على انفراده من أوّله إلى آخره، ويسجّل ما يجد من ملاحظات في بيان موقّع باسمه، ثمّ تجمع هذه البيانات وتصاغ في بيان موحّد بعد حذف المكرر، وعندئذ يجتمع أعضاء اللجنة جميعا لمناقشة هذا البيان الموحّد فقرة فقرة ؛ فما أجمع عليه الأعضاء أثبت في بيان نهائي يوقع عليه رئيس اللجنة، ويسلّم للمطبعة، حيث يجري تصحيح (الأصل) بموجبه، وطبع نسخة مصححة (تجربة) تسلم للّجنة، لتقوم بالمراجعة مرة أخرى بنفس الطريقة. وقد ختم المصحف أكثر من مائتي مرّة أثناء المراجعة، يقرأ فيها قراءة متأنية، مع الفصح الدقيق للنص القرآني آية آية، وكلمة كلمة، بل حرفا حرفا، وحركة حركة، مع الفحص الدقيق أيضا للاصطلاحات والرموز".

وعنقه على عنقه، وضمّه إلى نفسه، وتعانقا واعتنقا فهو عنيقه.

وقيل : المعانقة في المودّة، والاعتناق في الحرب، وقد يجوز الاعتناق في المودّة كالتعانق.[1]

2- تعريفه في الاصطلاح :

وقف المعانقة : " وهو أن يكون الكلام له مقطعان على البدل، كلّ واحد منهما إذا فرض فيه الوقف به وجب الوصل في الآخر".[2]

قال ابن الجزري :" قد يجيزون الوقف على حرف، ويجيز آخرون الوقف على آخر، ويكون بين الوقفين مراقبة على التضاد، فإذا وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر ".[3]

وأوّل من نبّه على المراقبة في الوقف الأستاذ أبو الفضل الرازي ، أخذه من المراقبة في العروض.[4]

وعلامة وقف المعانقة أو المراقبة في المصحف الشريف ( )، وهذه العلامة لا تكون في موضع واحد كما هو الحال في سائر علامات الوقف، بل تكتب على الكلمتين اللتين بينهما معانقة أو مراقبة على التضاد.

ثانيا : أمثلة تطبيقية لوقف المعانقة من خلال المصحف الشريف

1- قوله تعالى ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾[البقرة :02].

ففي هذه الآية الكريمة تراقب بين كلمتي ﴿ لَا رَيۡبَۛ ﴾، و﴿ فِيه ﴾، ويصح الوقف على كلّ واحدة منهما، لكن إذا وُقف على قوله ﴿ لَا رَيۡبَۛ ﴾، امتنع الوقف

(1) ينظر : **لسان العرب** لابن منظور ج4ص444، **مختار الصحاح** للرازي 383-384.
(2) **البرهان في علوم القرآن** للزركشي ج1ص443.
(3) **النشر في القراءات العشر** لابن الجزري ج1ص187.
(4) **المصدر نفسه** ج1ص188.

على ﴿ فِيه ﴾، بل تُوصَل بقوله ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾.

وإذا لم يقف القارئ على ﴿ لَا رَيْبَ ۛ ﴾، فله أن يقف على ﴿ فِيه ﴾، فهو مخيّر بين الكلمتين، ولا يسوغ له الوقف عليهما معا ؛ لئلا يختل المعنى.

إنّ لكل وقفٍ تقدير في الإعراب، فالوقف على ﴿ لَا رَيْبَ ۛ ﴾، باعتبار أنّ ﴿ هُدًى ﴾ مرفوع بـ ﴿ فِيه ﴾، أو بالابتداء، و ﴿ فِيه ﴾ خبره، ويكون معنى ﴿ لَا رَيْبَ ۛ ﴾ لاشكّ، ويضمر العائد على ﴿ ٱلْكِتَٰب ﴾ لاتضاح المعنى، وذلك بأن ينوي القارئ خبرا لـ ﴿ لا ﴾، تقديره : لا ريب فيه، ﴿ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾.

قال الزمخشري [1] : " ولابدّ للواقف من أن ينوي خبرا " [2] ، واستدل على صحة هذا الوقف بقوله تعالى ﴿ قَالُواْ لَا ضَيْرَ ۖ ﴾ [الشعراء :50]، وقول العرب : لا بأس، وهي كثيرة في لسان أهل الحجاز.[3]

وهذا الوقف مروي عن نافع وعاصم.[4]

وقيل : هو خبر، ومعناه النهي ؛ أي لا ترتابوا، وتمّ الكلام.[5]

وقيل : هو في موضع نصب على الحال ؛ أي هذا الكتاب حقا، أو غير ذي

---

(1) أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري الملقّب بـ : جار الله، مفسّر، لغوي، نحوي، متكلّم، (ت538 هـ).**طبقات المفسرين** للسيوطي ص104، **طبقات المفسرين** للأدنروي ص172.

(2) الزمخشري، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، ضبط وتوثيق أبي عبد الله الداني، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1427هـ/2006م، بيروت لبنان، ج1ص41.

(3) ينظر : ابن جزي الأندلسي، **التسهيل لعلوم التنزيل**، تحقيق رضا فرج الهمامي، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى 1423هـ/2003م،بيروت لبنان،ج1ص96، محمّد بن علي الشوكاني، **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1421هـ/2000م، بيروت لبنان، ج1ص32، محمود الألوسي،**روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني**، تحقيق محمد أحمد الأمد وعمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى 1420هـ/1999م، بيروت لبنان، ج1ص145.

(4) **الكشاف** للزمخشري ج1ص41.

(5) محمد الطاهر بن عاشور، **التحرير والتنوير**، مؤسسة التاريخ العربي، الطبعة الأولى 1420هـ/2000م، بيروت لبنان ج1ص220، **الجامع لأحكام القرآن** للقرطبي ج1ص178.

شك.[1]

وأمّا الوقف على ﴿ فِيه ﴾، فعلى تقدير أنّ ﴿ فِيه ﴾ خبر لـــ ﴿ لَا ﴾، ويتعلّق محذوف تقديره : لا ريب كائن فيه.[2]

وقد ذهب الرازي[3]، وابن كثير[4] إلى ترجيح الوقف على كلمة ﴿ فِيه ﴾، واستدلوا لذلك بقوله تعالى ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[السجدة :02]، فإنّه لا وقف هنا على ﴿ لَا رَيْبَ ﴾ اتفاقا[5] ؛ لأنّهم يشترطون لصحة الوقف صحة الوقف على نظير ذلك الموضع.

وذكر ابن كثير علّة أخرى للترجيح فقال : " والوقف على قوله تعالى ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾، أولى للآية التي ذكرناها، ولأنّه يصير قوله تعالى ﴿ هُدًى ﴾ صفة للقرآن، وذلك أبلغ من كون فيه هدى ".[6]

قال الطاهر بن عاشور[7] : " يجوز أن يكون المجرور وهو قوله ﴿ فِيه ﴾، متعلّقا بـــ ﴿ لَا رَيْبَ ﴾ على أنّه ظرف لغو، فيكون الوقف على قوله ﴿ فِيه ﴾، وهو مختار الجمهور على نحو قوله تعالى ﴿ وَتُنذِرَ يَوْمَ ٱلْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾[الشورى :07] ، وقوله

---

(1) العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، دار الفكر، 1421هـ/2001م، بيروت لبنان، ج1ص20.

(2) **المصدر نفسه** ج1ص20.

(3) أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التميمي البكري، مفسّر، أصولي، متكلم، (544-606 هـ). **طبقات المفسرين** للسيوطي ص100، الرازي، **التفسير الكبير**، قدم له محي الدين الميس، دار الفكر، 1414هـ/1993م، بيروت لبنان، ج1ص22 -23،

(4) **تفسير القرآن العظيم** لابن كثير ج1ص70.

(5) لم يذكر أي عالم من علماء الوقف وقفا على لا ريب. ينظر : **القطع والائتناف** للنحاس ص409، **الإيضاح** لابن الأنباري ج2ص876، **المكتفى** للداني ص456، **علل الوقوف** للسجاوندي ج2ص809، **منار الهدى** للأشموني ص609، **تقييد وقف القرآن** للهبطي ص265.

(6) **تفسير القرآن العظيم** ج1ص70، ويقارن بـــ : **التفسير الكبير** للرازي ج1ص22-23.

(7) محمد الطاهر بن عاشور، رئيس المفتين المالكيين بتونس، وشيخ جامع الزيتونة وفروعه بتونس، (1296/ 1393 هـ). ينظر : **الأعلام** للزركلي ج6ص174.

﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوۡمٖ لَّا رَيۡبَ فِيهِ ﴾[آل عمران :09] ".[1]

إنّ الاحتجاج بآية السجدة التي ذكرها ابن كثير، وآيتا آل عمران والشورى التي ذكرهما الطاهر بن عاشور لا يصح ، وهذا بسبب اختلاف نظم هذه الآيات وآية البقرة، فكل موضع بحسبه.

وأمّا كون ﴿ هُدٗى ﴾ صفة لـ ﴿ ٱلۡكِتَٰبُ ﴾، فلم أعثر في كتب إعراب القرآن من ذكره.

قال الزجاج[2] : " ونصبه من وجهين : أحدهما أن يكون منصوبا على الحال من قولك : القرآن ذلك الكتاب هدى، ويجوز أن يكون انتصب بقولك : لا ريب فيه في حال هدايته، فيكون حالا من قولك : لا شكّ فيه هاديا ".[3]

ولأجل ما سبق يظهر أنّ الوقف على ﴿ فِيهِ ﴾، ليس مرجّحا على الوقف على ﴿ لَا رَيۡبَۛ ﴾، فلكل منهما وجه في اللغة وفي التفسير ؛ فيجوز الوقف على أحدهما ووصل الآخر، ولكنّه يمتنع الوقف عليهما معا.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

تعددت آراؤهم في هذين الموضعين على أقوال :

الموضع الأوّل : ﴿ لَا رَيۡبَۛ ﴾

الأوّل : تام، وهو قول ابن الأنباري[4]، والأشموني[5]، والأنصاري.[6]

---

(1) **التحرير والتنوير** ج1ص220.

(2) أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد بن السري الزجاج، عالم باللغة والنحو والتفسير،(ت 310هـ). **الفهرست** لابن النديم ص 84-85.

(3) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق عبد الجليل عبد شلبي، دار الحديث، سنة الطبع 1424هـ/2004م، القاهرة مصر ج1ص70، وينظر : مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، حققه ياسين محمد السواس، دار اليمامة، الطبعة الثالثة 1423 هـ/2002م، بيروت لبنان ص40، **و إعراب القرآن** للنحاس ج1ص25، **التبيان في إعراب القرآن** للعكبري ج1ص 21.

(4) **الإيضاح** ج1ص488.

(5) **منار الهدى** ص76.

(6) **المقصد** ص75.

الثاني : كاف، وهو قول النحاس[1]، والداني.[2]

الثالث : جائز، وبه قال السجاوندي.[3]

الرابع : وقفه الهبطي تبعا لنافع.[4]

وأولى الأقوال هو القول الأوّل والثاني،وكونه كافيا أقرب، وهذا لأنّ الجملة مرتبطة بما بعدها من جهة المعنى، فالسياق لا زال في موضوع القرآن، والدليل على هذا الهاء في ﴿ فِيه ﴾ فهي تعود على القرآن.

أمّا التعلّق في اللفظ فهو غير موجود لأنّ الجملة ليست مرتبطة بما بعدها من جهة الإعراب، فخبر لا النافية للجنس محذوف تقديره لا ريب فيه.

أمّا حكم السجاوندي عليه بالجواز فلأنّ موجب الوصل والفصل قد تساويا، فقوله تعالى ﴿ فِيه ﴾ يحتمل أن يكون هو خبر لا النافية للجنس، ويحتمل أن يكون خبرا للمبتدأ ﴿ هُدًى ﴾.

الموضع الثاني : ﴿ فِيه ﴾

الأوّل : حسن عند ابن الأنباري.[5]

الثاني : تام عند النحاس.[6]

الثالث : التفصيل بين التمام والكفاية،وهو قول الأشموني: " تام إن رفع هدى بالابتداء أو رفع بظرف محذوف غير المذكور تقديره فيه فيه هدى، وكاف إن جعل خبر مبتدأ محذوف أي هو هدى ".[7]

وأولى الأقوال القول الثاني، والثالث وهو قول من حكم عليه بالتمام والكفاية،

---

(1) **القطع والائتناف** ص44.

(2) **المكتفى** ص158.

(3) **علل الوقوف** ج1ص173.

(4) **تقييد وقف القرآن** ص197.

(5) **الإيضاح** ج1ص490.

(6) **القطع والائتناف** ص44.

(7) **منار الهدى** ص77.

وكونه كافيا هو الأقرب لأنّ جملة ﴿ هُدًى ﴾ مستأنفة لا تعلّق لها بما قبلها من جهة الإعراب بينما لها تعلق من جهة المعنى، لأنّ الحديث عن مزايا القرآن لم يتم بعد.

2- قوله تعالى ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴾[المائدة :26].

يوجد تعانق في هذه الآية بين كلمتين ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾، و ﴿ سَنَةً ﴾، ويصح الوقف على كلّ واحدة منهما، بينما إذا وقف القارئ على ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾، فلا يقف على ﴿ سَنَةً ﴾، بل يصلها بما بعدها، وإذا وقف القارئ على ﴿ سَنَةً ﴾، امتنع الوقف على ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾، بل يصلها بما بعدها، وإذا وقف القارئ على الكلمتين معا اختل المعنى.

وقد بيّن مكي بن أبي طالب القيسي [1] علة هذا التعانق في الوقف بقوله : " ﴿ أَرْبَعِين ﴾ ظرف زمان، والعامل فيه ﴿ يَتِيهُون ﴾ ؛ على أن تجعل التحريم لا أمد له، فتكون ﴿ يَتِيهُون ﴾ على هذا القول حالا من الهاء والميم في ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾، ولا تقف على ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ في هذا القول لأنّه متعلّق بالحال إلاّ أن تجعل ﴿ يَتِيهُون ﴾ منقطعا ممّا قبله، فتقف على ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ .

وإن جعلت للتحريم أمدا، وهو : أربعون سنة، نصبت ﴿ أَرْبَعِين ﴾ بـ ﴿ مُحَرَّمَة ﴾، ويكون ﴿ يَتِيهُون ﴾ حالا من الهاء والميم أيضا في ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ ؛ ولا يجوز الوقف على هذا القول على ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ البتة لأنّها متعلّقة بالحال أيضا، ولا تقف على ﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾، في هذا القول البتة، وتقف عليه في هذا القول إن جعلت ﴿ يَتِيهُون ﴾ منقطعا غير حال ".[2]

---

(1) أبو محمّد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد الأندلسي القيسي، مقرئ، مفسر، (355-437 هـ). **غاية النهاية في طبقات القراء** لابن الجزري ج2ص309.

(2) **مشكل إعراب القرآن** ص203-204، وينظر : **التبيان في إعراب القرآن** للعكبري ج1ص324.

ومنع الزجاج أن يكون الظرف انتصب بـــ ﴿ مُحَرَّمَة ﴾ حيث قال : " أمّا نصبه بـــ ﴿ مُحَرَّمَة ﴾ فخطأ، لأنّ التفسير جاء بأنّها محرّمة عليهم أبدا، فنصب أربعين سنة بقوله ﴿ يَتِيهُون ﴾ ".[1]

قال الفراء [2]: " ﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾ منصوبة بالتحريم، ولو قطعت الكلام فنصبتها بقوله ﴿ يَتِيهُون ﴾ كان صوابا ".[3]

وقد ذكر ابن الجوزي [4]خلاف المفسرين فقال : " فذهب الأكثرون، منهم عكرمة، وقتادة [*] ، إلى ما قال الزجاج، وأنّها حرمت عليهم أبدا، قال عكرمة : فإنّها محرّمة عليهم أبدا يتيهون في الأرض أربعين سنة، وذهب قوم منهم الربيع بن أنس [**] إلى أنّها حرّمت عليهم أربعين سنة، ثمّ أمروا بالسير إليها ".[5]

واختار الطبري[6]، وابن جزي [7] القول بأنّ العامل في ﴿ أَرْبَعِين ﴾، ﴿ مُحَرَّمَة ﴾، فقال ابن جزي: " والعامل في أربعين : محرّمة على الأصح، فيجب وصله

---

(1) **معاني القرآن وإعرابه** للزجاج ج2ص133-134.

(2) أبو زكريا يحي بن زياد بن عبد الله بن منظور بن مروان الأسلمي الديلمي الكوفي مولى بني أسد المعروف بالفراء، نحوي، عالم باللغة، (ت207هـ). **الفهرست** لابن النديم ص91.

(3) أبو زكريا الفراء، **معاني القرآن**، قدّم له إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1423هـ/ 2002م، بيروت لبنان، ج1ص209.

(4) أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي القرشي التيمي البكري، مفسر، فقيه، مؤرخ، (ت597هـ). **طبقات المفسرين** للسيوطي ص50-51.

(*) أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، البصري، ثقة ثبت، (ت117هـ). **تقريب التهذيب** لابن حجر ج2ص130.

(**) الربيع بن أنس البكري، أو الحنفي، بصري، نزل خرسان، له أوهام، (ت 140هـ). **المصدر نفسه** ج1ص240.

(5) ينظر : **زاد المسير** لابن الجوزي ج1ص535، **معالم التنزيل** للبغوي 369، **روح المعاني** للألوسي ج6ص382، **تفسير القرآن العظيم** لابن كثير ج2ص539، **فتح القدير** للشوكاني ج1ص562.

(6) **جامع البيان** ج4ص222.

(7) أبو القاسم محمّد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي الأندلسي، مقرئ، مفسر، أصولي، فقيه، (693/ 741هـ).**غاية النهاية في طبقات القراء** لابن الجزري، ج2ص83.

معه، وقيل العامل فيه ﴿ يَتِيهُونَ ﴾، فعلى هذا يجوز الوقف على قوله ﴿ مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡۚ ﴾، وهذا ضعيف لأنّه لا حامل على تقديم المعمول هنا مع أنّ القول الأوّل أكمل معنى لأنّه لبيان مدّة التحريم والتيه ".[1]

والذي أميل إليه أنّ الوقفين كلاهما صحيح، فعلى الأوّل وهو أنّ التحريم كان مؤبدا، لم يدخلوها هم، وإنّما دخلها أولادهم، قاله : ابن عباس كما نقله عنه القرطبي[2]، وعلى الثاني وهو أنّ التحريم كان أربعين سنة، فمن بقي منهم بعد ذلك دخلها، وقد ذكر القرطبي من بقي منهم ومن دخلها فقال : " و لم يبق منهم إلاّ يوشع و كالب، فخرج منهم يوشع بذرياتهم إلى تلك المدينة وفتحوها ".[3]

أقوال علماء الوقف والابتداء :

تعددت آراؤهم في هذين الموضعين على أقوال :

الموضع الأوّل : ﴿ مُحَرَّمَة عَلَيۡهِمۡۚ ﴾ ينصِب ﴿ أَرۡبَعِين ﴾

الأوّل : غير تام، وهو قول ابن الأنباري.[4]

الثاني : تام، وبه قال النحاس حيث قال : " قال يعقوب : هذا الوقف التمام، وكذا قال الأخفش ونافع وأبو حاتم " [5]، والداني.[6]

الثالث :كاف، وبه قال الأنصاري.[7]

الرابع : وقفه الهبطي.[8]

وأولى الأقوال هو القول الثاني والثالث، وهو قول من حكم بالتمام والكفاية، والحكم بالكفاية أقرب ؛ لأنّ الجملة فيها بيان لمدّة التيه الواقع عليهم، وبهذا تكون مرتبطة

---

(1) **التسهيل لعلوم التنزيل** ج1ص375.

(2) **الجامع لأحكام القرآن** ج6ص129.

(3) **المصدر نفسه** ج6ص129، وينظر : **المكتفى** للداني ص237.

(4) **الإيضاح** ج2ص616.

(5) **القطع والائتناف** ص174.

(6) **المكتفى** للداني ص238.

(7) **المقصد** ص246.

(8) **تقييد وقف القرآن** ص214.

بما بعدها من جهة المعنى، فالذين وقع عليهم التيه هم بعض الذين حرم عليهم دخول المدينة، والدليل على ذلك الضمير (هم) العائد عليهم كما ذكره القرطبي.

أمّا قول ابن الأنباري بأنّه غير تام، فإن قصد به أنّه كاف فقد تمّ الحديث عليه، وإن قصد به بأنّه حسن فهو محل نظر لأنّه لا وجود للتعلق الإعرابي على هذا الوقف.

الموضع الثاني : ﴿ أَرۡبَعِينَ سَنَةً ﴾منصوب بـ ﴿ يَتِيهُونَ ﴾

الأوّل :تام، وهو قول ابن الأنباري [1]، والداني.[2]

الثاني : كاف، وهو قول الأنصاري.[3]

الثالث : جائز، وبه قال السجاوندي.[4]

وكل الأقوال صحيحة، ولكنّ الحكم بالكفاية هو الأقرب، وهذا لأنّ السياق يدل عليه، فالضمير في ﴿ يَتِيهُونَ ﴾ يعود على المذكورين قبل، وبذلك وجد التعلّق في المعنى دون اللفظ، أمّا حكم السجاوندي عليه بالجواز فلأنّ موجب الوصل والفصل قد تساويا، فـ﴿ أَرۡبَعِينَ سَنَةً ﴾يصلح لأن يكون ظرفا للتيه بعده وللتحريم قبله.

3- قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْۛ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ لَمۡ يَأۡتُوكَۖ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦۖ يَقُولُونَ إِنۡ أُوتِيتُمۡ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمۡ تُؤۡتَوۡهُ فَٱحۡذَرُواْ... ﴾[المائدة : 41].

تضمنت الآية الكريمة وقفا متعانقا بين كلمتي ﴿ قُلُوبُهُمۡۛ ﴾، و﴿ هَادُواْۛ ﴾، فمن وقف على كلمة ﴿ قُلُوبُهُمۡۛ ﴾، لم يقف على كلمة ﴿ هَادُواْۛ ﴾، بل عليه أن يصلها بقوله تعالى ﴿ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ لَمۡ يَأۡتُوكَ ﴾، ومن

(1) **الإيضاح** ج2ص616.

(2) **المكتفى** ص237.

(3) **المقصد** ص247.

(4) **علل الوقوف** ج2ص449.

وقف على كلمة ﴿ هَادُواْ ﴾، فعليه أن لا يقف على كلمة ﴿ قُلُوبُهُمۡ ﴾، بل يصلها بما بعدها حتى يتم المعنى، فالقارئ لهذه الآية مخيّر بين الوقفين، ولا يصح الوقف عليهما معا.

والعلّة أنّ قوله تعالى ﴿ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ ﴾ فيه الإعراب التالي :

الأوّل : أن يكون مبتدأ وما قبله خبره، والتقدير : من الذين هادوا قوم سماعون فتكون الجملة مستأنفة، وعليه يكون الوقف على قوله ﴿ قُلُوبُهُمۡ ﴾، والابتداء بقوله ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ ﴾، وهذا لبيان حال فريق آخر من الناس وهم اليهود.

قال ابن جزي : " ويحتمل أن يكون ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ ﴾ استئنافا منقطعا ممّا قبله، و﴿ سَمَّٰعُونَ ﴾ راجع إليهم خاصة ".[1]

واختار السجاوندي الوقف على قوله ﴿ قُلُوبُهُمۡ ﴾، وعلل ذلك بقوله : " والأوّل أجود لأنّ التحريف محكي عنهم، وهو مختص باليهود ".[2]

الثاني : أن يكون قوله ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ ﴾، معطوفا على قوله ﴿ مِن ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ ﴾، وعليه يكون الوقف على قوله ﴿ هَادُواْ ﴾، والابتداء بقوله ﴿ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ لَمۡ يَأۡتُوكَ ﴾، أي هم سامعون وهو راجع إلى الفئتين المنافقين واليهود.[3]

ورجّح هذا الوجه من المفسرين السمين الحلبي [4] بقوله : " إلاّ أنّ الوجه الأوّل

---

(1) **التسهيل لعلوم التنزيل** ج1ص382.

(2) **علل الوقوف** ج2ص453.

(3) السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق علي محمد عوض وآخرين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1414هـ/1994م، بيروت لبنان، ج2ص526، ومحي الدين الدرويش، **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، دار ابن كثير، الطبعة السادسة 1419هـ/ 1999م، دمشق سوريا، ج2ص229.

(4) أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم السمين الحلبي، مفسر، فقيه، نحوي، مقرئ،(ت 756هـ). ينظر : **طبقات المفسرين** لأحمد بن محمد الأدنروي ص287، **غاية النهاية** لابن الجزري ج1ص153.

(أي العطف) مرجّح بقراءة الضحّاك : سماعين ، على الذمّ بفعل محذوف، فهذا يدل على أنّ الكلام ليس جملة مستقلة، بل قوله ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ ﴾، عطف على ﴿ مِن ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ ﴾، وقوله ﴿ سَمَّٰعُونَ ﴾ مثال مبالغة ".[1]

قال الشوكاني : " ﴿ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡ ﴾ هم المنافقون ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ ﴾ يعني اليهود، وهو معطوف على ﴿ مِن ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا ﴾، وهو تمام الكلام، والمعنى : أنّ المسارعين في الكفر طائفة المنافقين وطائفة اليهود ".[2]

والعطف هو اختيار الداني [3]، ومال إليه الطاهر بن عاشور فقال : " والظاهر أنّ الضمير المقدّر عائد على الفريقين : المنافقين واليهود، بقرينة الحديث عن الفريقين ".[4]

أقوال علماء الوقف والابتداء :

تعددت آراؤهم في هذين الموضعين على أقوال :

الموضع الأوّل : ﴿ قُلُوبُهُمۡ ﴾

الأول : تام، وبه قال ابن الأنباري[5]، والنحاس حيث قال : " وهذا مذهب الأخفش ونافع وأحمد بن موسى وأبي حاتم ".[6]

الثاني : كاف، وهو قول الداني.[7]

الثالث : حسن، وهو قول الأشموني. [8]

---

(1) **الدر المصون** للحلبي ج2ص526، ويقارن بـ : **روح المعاني** للألوسي ج6ص317.

(2) **فتح القدير** للشوكاني ج1ص573.

(3) **المكتفى** ص240.

(4) **التحرير والتنوير** ج5ص106.

(5) **الإيضاح** ج2ص619.

(6) **القطع والائتناف** للنحاس ص177.

(7) **المكتفى** ص239.

(8) **منار الهدى** ص249.

الرابع : جائز، وبه قال السجاوندي.[1]

الخامس : وقفه الهبطي.[2]

وأولى الأقوال القول الأوّل وهو من حكم عليه بالتمام، والقول الثاني وهو من حكم عليه بالكفاية، والحكم بالتمام هو الأقرب هنا لأنّ جملة ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ ﴾ تحتمل أن تكون مستأنفة كما ذكره ابن جزي وحكاه السجاوندي، فهي غير مرتبطة إعرابا بالجملة التي قبلها، أمّا من حيث المعنى، فالجملة التي قبلها نزلت في شأن المنافقين، وهذه الجملة جاءت في شأن اليهود، فلا وجه لارتباطهما في المعنى، أمّا من حكم بالكفاية فلأنّ الجملتان معطوفتان في المعنى، وهما كذلك معطوفتان بحرف العطف، ولأجل ذلك وُجد التعلّق في الإعراب والتعلّق في المعنى فيصح الحكم عليه بالحسن.

أمّا حكم السجاوندي عليه بالجواز فهو محل نظر لأنّه اختار الفصل أي الاستئناف على الوصل وهو العطف، وضابط الوقف الجائز عنه أن يتساوى موجبا الوصل والفصل.

الموضع الثاني : ﴿ هَادُواْ ﴾

الأول : تام، وبه قال النحاس[3]،والأنصاري.[4]

الثاني : كاف، وبه قال الداني.[5]

الثالث: حسن، وبه قال الأشموني.[6]

والقول المختار هو القول الأوّل وهو من حكم عليه بالتمام، والقول الثاني وهو من حكم عليه بالكفاية، وأميل إلى القول الثاني لأنّ كلمة ﴿ سَمَّٰعُونَ ﴾ راجعة في المعنى إلى الفريقين وهو ما ذكره السمين الحلبي وحكاه الشوكاني، وبذلك وجد التعلّق في

---

(1) **علل الوقوف** ج2ص453.

(2) **تقييد وقف القرآن** ص214.

(3) **القطع والائتناف** ص176.

(4) **المقصد** ص250.

(5) **المكتفى** ص240.

(6) **منار الهدى** ص249.

المعنى دون اللفظ لأنّها الجملة مستأنفة وهو ضابط الوقف الكافي، وأمّا من حكم عليه بالحسن فهو محل نظر لعدم وجود التعلق في اللفظ.

4- قوله تعالى ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُواْ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ ﴾[الأعراف :172].

وضعت علامة التعانق في المصحف على كلمتين ﴿ بَلَىٰ ۛ ﴾، و﴿ شَهِدْنَا ﴾، وإذا وقف القارئ على الأولى منهما وجب عليه وصل الثانية بما بعدها ؛ وإذا وقف على الثانية امتنع الوقف على الأولى، بل يصلها بها، ولا يجوز الوقف عليهما في آن واحد.

والسبب في ذلك اختلاف المفسرين في قوله تعالى ﴿ شَهِدْنَا ﴾ هل هو من كلام الملائكة، أو من كلام الذريّة ؟ على قولين :

القول الأوّل : أنّ قوله تعالى ﴿ شَهِدْنَآ ۛ ﴾ من كلام الملائكة.

قال القرطبي :" ويكون ﴿ شَهِدْنَآ ۛ ﴾ من قول الملائكة لّما قالوا ﴿ بَلَىٰ ۛ ﴾ قال الملائكة ﴿ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُواْ ﴾ أي لئلا تقولوا، وقيل : معنى ذلك أنّهم لّما قالوا بلى، فأقروا له بالربوبية، قال الله تعالى للملائكة : اشهدوا قالوا شهدنا بإقراركم لئلا تقولوا، وهذا قول مجاهد والضحاك والسدي ".[1]، فـ ﴿ بَلَىٰ ۛ ﴾ تمام كلام بني آدم، وعليه يحسن الوقف عليها.

وفي قوله تعالى ﴿ تَقُولُوا ﴾ قراءتان متواترتان، فقرأ أبو عمرو بن العلاء بالياء على الغيبة، والباقون بالتاء على الخطاب.[2]

والقراءة بالتاء تناسب هذا القول، لأنّ ﴿ أَن ﴾ متعلّقة بما بعد ﴿ بَلَىٰ ۛ ﴾ من

---

(1) ينظر : **الجامع لأحكام القرآن** للقرطبي ج7ص303، **الوقف على كلاّ وبلى في القرآن** لابن أبي طالب القيسي ص80-81، **تفسير الرازي** ج8ص56.

(2) ينظر : **السبعة** لابن مجاهد ص298، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر** للدمياطي ص293.

قوله ﴿ شَهِدْنَآ ﴾.[1]

القول الثاني : أنّ قوله تعالى ﴿ شَهِدْنَآ ﴾ من كلام الذريّة.

قال القرطبي : " وقال ابن عباس وأبي بن كعب : قوله ﴿ شَهِدْنَآ ﴾ هو من قول بني آدم ؛ والمعنى : شهدنا أنّك ربنا وإلهنا، وقال ابن عباس : أشهد بعضهم على بعض ".[2]

و ﴿ أَن ﴾ تعلّقت بمحذوف أي : فعلنا ذلك لئلا تقولوا، فلا يوقف على ﴿ بَلَىٰ ﴾ لتعلّق ما بعدها بما قبلها.[3]

ورجّح الطبري[4] الوقف على ﴿ شَهِدْنَآ ﴾، وذكر أنّ هذا خبر من الله عن قيل بعض بني آدم لبعض، حين أشهد الله بعضهم على بعض.

وممن اختار هذا القول ابن جزي حيث قال : " ﴿ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآ ﴾ قولهم : بلى إقرار منهم بأنّ الله ربّهم، فإنّ تقديره أنت ربنا ".[5]

والقراءة بالياء تناسب هذا القول، لأنّ ﴿ أَن ﴾ متعلّقة بما قبل ﴿ بَلَىٰ ﴾ من قوله ﴿ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ﴾.[6]

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الموضع الأوّل : ﴿ بَلَىٰ ﴾

الأوّل : كاف، وبه قال الأشموني.[7]

---

(1) **المكتفى** للداني ص280، **الوقف على كلاّ وبلى** لابن أبي طالب القيسي ص 81.

(2) **الجامع لأحكام القرآن** للقرطبي ج7ص303، وينظر : أبومحمد الحسين بن مسعود البغوي، **معالم التنزيل**، دار ابن حزم، الطبعة الأولى 1423هـ/2002م، بيروت لبنان ص500، **زاد المسير** لابن الجوزي 2ص167.

(3) **علل الوقوف** للسجاوندي ج2ص522، **منار الهدى** للأشموني ص314.

(4) **جامع البيان** ج9ص141

(5) **التسهيل لعلوم التنزيل** ج2ص101.

(6) ينظر : **المكتفى** للداني ص280، **الوقف على كلاّ وبلى** لابن أبي طالب القيسي ص 81.

(7) **منار الهدى** للأشموني ص315.

الثاني : تام وبه قال الأنصاري[1]، وقال النحاس : " هذا التمـــام "[2]، وقـــال الداني : " وهو قول : نافع و محمد بن عيسى (*) و القتيبي (**) و الدينوري (***) ".[3]

الثالث : جائز، وهو قول السجاوندي.[4]

الرابع : وقفه الهبطي.[5]

وأولى الأقوال هو القول الثاني وهو من حكم عليه بالتمام، لأنّ الوقـــف علـــى ﴿ بَلَىٰ ۛ ﴾ لا تعلّق له بما بعده، لا لفظا ولا معنى[6]،لأنّه انتهاء كلام الذرية كمـــا نـــص عليه القرطبي.

الموضع الثاني : ﴿ شَهِدۡنَا ﴾:

الأوّل: تام، وبه قال الأشموني[7]، وقال النحاس : " وهو قول أبي حاتم وأحمد بن بن موسى ".[8]

الثاني : كاف، وبه قال الأنصاري[9]، والداني.[10]

---

(1) **المقصد لتلخيص ما في المرشد** ص314.

(2) **القطع والائتناف** ص222.

(*) أبو عبد الله محمّد بن عيسى بن إبراهيم، مقرئ، لغوي، ألّف في الوقف والابتـــداء، (ت253هـــ). **غايـــة النهاية** لابن الجزري ج2ص223.

(**) أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة بن مسلم المروزي الدينوري، عالم باللغة، والنحو، وغريـــب القـــرآن، والشعر، والفقه، (ت276هـــ). **الفهرست** لابن النديم ص105.

(***) أبو الحسين أحمد بن جعفر بن محمّد البغدادي الدينوري، مقرئ، ثقة، (ت 336هـــ). **غاية النهاية** لابـــن الجزري ج1ص44.

(3) **المكتفى** للداني ص278.

(4) **علل الوقوف** ج2ص522.

(5) **تقييد وقف القرآن** ص223.

(6) **منار الهدى** ص314.

(7) **المصدر نفسه** ص314.

(8) **القطع والائتناف** للنحاس ص222.

(9) **المقصد لتلخيص ما في المرشد** ص315.

(10) **المكتفى** ص278.

والقولان صحيحان، والذي أميل إليه هو الحكم عليه بالكفاية لأنّ ﴿ أَن ﴾ تعلّقت بما قبلها من جهة المعنى، وهو ما ذهب إليه الطبري واختاره ابن جزي.

5- قوله تعالى ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ ۛ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۛ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَقَالُوٓاْ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴾[إبراهيم :09].

في هذه الآية تراقب بين كلمتين ﴿ وَثَمُودَ ۛ ﴾، و﴿ بَعْدِهِمْ ۛ ﴾، وعلّة هذا التعانق إعراب جملة ﴿ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ﴾، ففيها وجهان [1] :

الوجه الأوّل : أنّ جملة ﴿ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ﴾ في محل رفع مبتدأ ، وجملة ﴿ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ في محل رفع خبر، والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر هي الجملة المعترضة.

ويجوز أن يكون ﴿ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ﴾ مستأنفا.[2]

وعليه يحسن الوقف على ﴿ وَثَمُودَ ۛ ﴾.

قال الألوسي [3]: " والمعنى على الوجهين أنّهم من الكثرة بحيث لا يعلم عددهم عددهم إلاّ الله ".[4]

الوجه الثاني : أن تكون معطوفة على الموصول الأوّل ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾، أو على

---

(1) ينظر : أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط في التفسير**، بعناية صدقي محمّد جميل، دار الفكر، 1413هـ/1992م، بيروت لبنان، ج6ص312، **الكشاف** للزمخشري ج1ص398، **الدر المصون** للحلبي ج4ص253، **التبيان في إعراب القرآن** للعكبري ج2ص82، **إعراب القرآن وبيانه** للدرويش ج4ص130.

(2) **التبيان في إعراب القرآن** للعكبري ج2ص82.

(3) أبو الثناء شهاب الدين محمود أفندي الألوسي البغدادي، مفسر، محدّث، فقيه أصولي، (ت 1270هـ). **مقدمة تفسيره** ص06.

(4) **روح المعاني** للألوسي ج13ص242.

﴿ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ ﴾، وتكون جملة ﴿ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ جملة معترضة، وبهذا يحسن الوقف ﴿ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۛ ﴾.

قال الألوسي : " ﴿ وَثَمُودَ ۛ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۛ ﴾ أي من بعد هؤلاء المذكورين عطف على قوم نوح وما عطف عليه، وقوله ﴿ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ اعتراض ".[1]

وممن اختار هذا الوجه الطاهر بن عاشور حيث قال : " وجملة ﴿ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ معترضة بين ﴿ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۛ ﴾ وبين جملة ﴿ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ﴾ الواقعة حالا من ﴿ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۛ ﴾، وهو كناية عن الكثرة التي يستلزمها انتفاء علم الناس بهم ".[2]

أقوال علماء الوقف والابتداء :

تعددت آراؤهم في هذين الموضعين على أقوال :

الموضع الأوّل : ﴿ وَثَمُودَ ۛ ﴾

الأوّل : تام، وبه قال ابن الأنباري[3]، والنحاس حيث قال : " فإنّ هذا التمام عند أبي حاتم "[4] ، والداني[5]، والأنصاري.[6]

الثاني : كاف، وبه قال الأشموني.[7]

الثالث : مطلق، وبه قال السجاوندي.[8]

---

(1) **روح المعاني** ج13ص241.

(2) **التحرير والتنوير** ج12ص228.

(3) **الإيضاح** ج2ص739.

(4) **القطع والائتناف** ص282.

(5) **المكتفى** ص339.

(6) **المقصد** ص415.

(7) **منار الهدى** ص415.

(8) **علل الوقوف** ج2ص622.

فعلى الوجه الأوّل وهو أنّ جملة ﴿ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ ﴾ جملة مستأنفة، فالتعلّق في الإعراب بما بعد الوقف غير موجود، وبالتالي فالوقف تام وهو قول من سبق من علماء الوقف والابتداء، وكونه كافيا هو الأقرب لأنّ الضمير في ﴿ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ ﴾ يعود على من ذكر قبل.

أمّا حكم السجاوندي عليه بأنّه مطلق فلأنّ ضابط الوقف المطلق عنده أن يحسن الابتداء بما بعده، وهنا إذا وقف القارئ على ﴿ وَثَمُودَ ۚ ﴾ فإنّه يحسن الابتداء بما بعده، لأنّ ﴿ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ ﴾ مبتدأ.

الموضع الثاني : ﴿ بَعۡدِهِمۡ ۚ ﴾

الأوّل : تام، وبه قال النحاس.[1]

الثاني : كاف، وبه قال الأشموني[2]، والأنصاري.[3]

الثالث : مطلق، وبه قال السجاوندي.[4]

الرابع : وقفه الهبطي.[5]

والقول الأوّل والثاني هو الأقرب في الحكم ، وكونه كافيا أقرب ، لأنّ الضمير (هم) في ﴿ لَا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ يعود على قوم نوح وعاد وثمود والذين من بعدهم، وبذلك وجد الرابط في المعنى دون اللفظ، وهو ضابط الوقف الكافي كما سبق.

أمّا حكم السجاوندي عليه بأنّه مطلق فكذلك لأنّ ضابطه موجود ، وهو حسن الابتداء بما بعد الوقف وهو الجملة الفعلية ﴿ لَا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ .

---

(1) **القطع والائتناف** ص282.

(2) **منار الهدى** ص415.

(3) **المقصد** ص416.

(4) **علل الوقوف** ج2ص622.

(5) **تقييد وقف القرآن** ص235.

المبحث الثاني : الوقف الجائز مستوي الطرفين وأثره في التفسير

أولا : تعريف الوقف الجائز

1- تعريفـــه في اللغة :

الجائز : اسم فاعل من جاز، يقال : جاز المكان، يجوزه جوازا، وجاوزه جوازا، وجازه، أي : صار فيه وسلكه، وجوزت الشيء وتجاوزته : تعدّيتـــه، وتجـــاوزت عـــن المسيء : عفوت عنه وصفحت.

ويقال : أجازه، أي : خلفه وقطعه، وأجازه : أنفذه، يقال : أجزيـــت العقـــد جعلته جائزا نافذا، وأجاز رأيه وجوزه : أنفذه، وجوز له ما صنعه، وأجاز له : أي سوّغ له ذلك.[1]

2- تعريفـــه في الاصطلاح :

الوقف الجائز : هو ما يجوز فيه الوصل والفصل ؛ لتجـــاذب المـــوجبين مـــن الطرفين[2]، ومعناه : هو الوقف على كلمة تعلّق ما بعدها بها، أو بما قبلها تعلقا لفظيا أو معنويا على سبيل الجواز، أي تساوى فيها موجب الوصل مع موجب الوقف مـــن غـــير ترجيح أحدهما على الآخر.

ويرمز للوقف الجائز في المصحف الشريف برمز (ج)، والذي نهج منهج الوقف الجائز من الأئمة هو السجاوندي حيث أورده في كتابه، ووضع له علامـــة (ج) الدالـــة عليه.[3]

ثانيا : أمثلة تطبيقية للوقف الجائز من خلال المصحف الشريف

1- قوله تعالى ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ

(1) ينظر : **لسان العرب** لابن منظور ج1ص486، **مختار الصحاح** للرازي ص111.

(2) **علل الوقوف** للسجاوندي ج1ص128.

(3) **المصدر نفسه** ج1ص169.

أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾[النساء :162].

تضمنت الآية القرآنية وقفان جائزان :

الوقف الأوّل : قوله تعالى ﴿ قَبْلِك ﴾، وعلته أنّ جملة ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ ﴾ تصلح أن تنصب على المدح، أي : أمدح المقيمين الصلاة.

قال الأشموني : " وهو قول سيبويه والمحققين "[1]، وعلى هذا الوجه يجوز الوقف على قوله ﴿ مِن قَبْلِكَ ﴾ والابتداء بـــ ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ ﴾.

وإنّما قطّعت هذه الصفة عن بقية الصفات، لبيان فضل الصلاة على غيرها.[2]

ويجوز أن تكون جملة ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ ﴾ معطوفة على الضمير ﴿ مِنْهُم ﴾، أي : لكن الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة، ويجوز أن يكون معطوفا على الكاف في ﴿ إِلَيْك ﴾ أي : يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة وهـــم الأنبيـــاء، ويجوز أن تكون معطوفة على ﴿ مَا ﴾ في ﴿ بِمَآ أُنزِلَ ﴾ أي : يؤمنون بما أنزل إلى محمّد ﷺ، وبالمقيمين.

قال السمين الحلبي : " ويعزى هذا للكسائي ".[3]

وعلى هذه الأوجه الثلاثة، فليس قوله ﴿ مِن قَبْلِكَ ﴾ بوقف.[4]

واختلف المفسرون في ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ ﴾ ، فـــذهب ابـــن عطيـــة[5]، و الزمخشري[6]إلى أنّهم : الأنبياء.

---

(1) **منار الهدى** ص234.

(2) **المصدر نفسه** ص234.

(3) **الدر المصون** للحلبي ج2ص462.

(4) **منار الهدى** ص234، وينظر : **الدر المصون** ج2ص462، **زاد المسير** ج1ص497.

(5) ابـــن عطيـــة الأندلســـي، **المحـــرر الـــوجيز في تفســـير الكتـــاب العزيـــز**، دار ابـــن حـــزم، الطبعـــة الأولى 1423هـــ/ 2002م، بيروت لبنان ص499، وهو أبو محمّد عبد الحق بن غالب بن عبد الملك بن غالب بن تمام بن عطية الغرناطي، فقيه، مفسّر، (480-541هـــ). **طبقات المفسرين** للسيوطي ص50-51.

(6) **الكشاف** ج1ص453.

واختار الطبري[1] بأنهم الملائكة لدوامهم على الصلاة والتسبيح والاستغفار.

فالوصل على وجه العطف، تساوى مع الفصل على وجه المدح، ولذلك حُكم بالجواز في هذا الموضع.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على قولين:

الأوّل : كاف، وهو قول النحاس.[2]

الثاني : حسن، وهو قول الأشموني[3]، والنحاس[4]، والأنصاري.[5]

والقولان يحملان على وجهي الإعراب السابق، فمن حكم عليه بأنّه وقف حسن لأنّ الواو عاطفة، والعطف رابط إعرابي، ومن حكم عليه بأنّه وقف كاف لأنّه إذا انتصب ﴿ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ ﴾ على المدح، فالتعلّق في المعنى موجود وهو عود ضمير ﴿ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ ﴾ على ﴿ ٱلرَّٰسِخُون ﴾.

الوقف الثاني : قوله تعالى ﴿ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ ﴾، وعلتّه أنّ جملة ﴿ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ تصلح أن تكون جملة مستأنفة، وإمّا أن تكون خبرا لمبتدأ محذوف تقديره : وهم المؤتون، أو مبتدأ خبره ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ أَجۡرًا ﴾، وعلى هذا يجوز الوقف على ﴿ ٱلصَّلَوٰة ﴾ والابتداء بقوله ﴿ وَٱلۡمُؤۡتُون ..﴾.[6]

واختار الطبري[7] والشوكاني أن يكون العطف على ﴿ وَٱلۡمُؤۡمِنُون ﴾.

---

(1) **جامع البيان** ج6ص34.

(2) **القطع والائتناف** ص167.

(3) **منار الهدى** ص234.

(4) **القطع والائتناف** ص168.

(5) **المقصد** ص235.

(6) ينظر : أبو البركات ابن الأنباري، **البيان في إعراب غريب القرآن**، تحقيق بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم،بيروت لبنان ص238، **التبيان في إعراب القرآن** للعكبري ج1ص309، **الدر المصون** للحلبي ج2ص463، **تفسير الطبري** ج6ص34، **فتح القدير** للشوكاني ج1ص528.

(7) **جامع البيان** ج6ص35.

قال الشوكاني : " ﴿ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ عطفا على ﴿ وَٱلۡمُؤۡمِنُون ﴾، لا على قول سيبويه أنّ (المؤتون الزكاة) مرفوع على الابتداء، أو على تقدير مبتدأ محذوف، أي : هم المؤتون الزكاة ".[1]

وليس بوقف إذا عطف قوله ﴿ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ على قوله ﴿ ٱلرَّٰسِخُون ﴾.[2]

وهذا حتى لا يفصل بين جملة المعطوف و المعطوف عليه.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

لم ينص علماء الوقف على الحكم في هذا الموضع ، سوى أبي جعفر النحاس الذي حكم عليه بأنّه تام[3]، ووقفه الهبطي كعادته بدون ذكر نوعه.[4]

والذي أميل إليه هو الحكم عليه بأنّه حسن لأنّ الواو عاطفة، والعطف رابط إعرابي، أمّا كون جملة ﴿ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ مستأنفة فيكون تاما،كما حكم عليه النحاس.

2- قوله تعالى ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرۡسَىٰهَاۖ قُلۡ إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّيۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقۡتِهَآ إِلَّا هُوَۚ ثَقُلَتۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾[الأعراف :187].

إنّ الوقف الجائز في هذه الآية هو آخر قوله ﴿ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقۡتِهَآ إِلَّا هُوَۚ ﴾، وعلته أنّ جملة ﴿ ثَقُلَتۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ هل هي جملة مستأنفة[5] جديدة، أو هي من تتمة الكلام السابق.

---

(1) **فتح القدير** ج1ص528.

(2) **منار الهدى** للأشموني ص235.

(3) **القطع والائتناف** ص168.

(4) **تقييد وقف القرآن** ص213.

(5) **إعراب القرآن وبيانه** للدرويش ج3ص84.

وفي﴿ ثَقُلَتۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ : " أربعة أقوال :

أحدها : ثقل وقوعها على أهل السماوات والأرض، قاله ابن عباس، ووجهه أنّ الكلّ يخافونها، محسنهم ومسيئهم.

الثاني: عظم شأنها في السماوات والأرض، قاله عكرمة، ومجاهد، وابن جريج(*).

الثالث : خفي أمرها، فلم يعلم متى كونها، قاله السدي.

الرابع : أنّ ﴿ فِي ﴾ بمعنى (على) فالمعنى : ثقلت على السماوات والأرض، قاله قتادة ".(1)

واختار الطبري(2)، والفراء(3) أن يكون معنى﴿ ثَقُلَتۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾، أي ثقل علمها.

قال الشوكاني : " ﴿ ثَقُلَتۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ وهذه الجملة كالتي قبلها في التقرير ".(4)

وتبعه الألوسي فقال : " ﴿ ثَقُلَتۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ : استئناف كما قبله مقرّر لما سبق ".(5)

أقوال علماء الوقف والابتداء:

اختلف علماء الوقف والابتداء في الحكم على هذا الموضع على أقوال :

الأوّل: تام، وهو قول نافع، نقله النحاس.(6)

(*) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم، المكي، ثقة، فقيه فاضل، (ت150هـ). **تقريب التهذيب** لابن حجر ج1ص482.

(1) **زاد المسير** ج2ص175، وينظر : **تفسير ابن عطية** ص766، **التسهيل لعلوم التنزيل** ج2ص105.

(2) **جامع البيان** ج9ص166.

(3) **معاني القرآن** ج1ص268.

(4) **فتح القدير** ج1ص797.

(5) **روح المعاني** ج9ص177.

(6) **القطع والائتناف** ص224.

الثاني : كاف، وهو قول الداني [1]، والأشموني.[2]

الثالث : حسن، وبه قال الأنصاري.[3]

الرابع : مطلق، وهو قول السجاوندي.[4]

الخامس : وقفه الهبطي.[5]

والقول الثاني هو القول المختار، وهو من حكم عليه بالكفاية، فلكون الجملة ﴿ ثَقُلَتۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ مستأنفة كما ذكره الألوسي، فالتعلّق الإعرابي منعدم، وأمّا كونها مقررة لما قبلها كما ذكره الشوكاني، فوجد التعلق في المعنى، فالتاء الساكنة في الفعل ﴿ ثَقُلَت ﴾ تعود على ﴿ ٱلسَّاعَة ﴾ قبلها، فالسياق لم يتمّ بعد.

3- قوله تعالى ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَيۡ رَحۡمَتِهِۦۚ وَأَنزَلۡنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ طَهُورٗا ﴾[الفرقان :48].

فالوقف على كلمة ﴿ رَحۡمَتِهِۦۚ ﴾ في قوله تعالى ﴿ بَيۡنَ يَدَيۡ رَحۡمَتِهِۦۚ ﴾ وقف جائز، وقد بيّن السجاوندي علة جواز الوقف الجائز بقوله : " للعدول ".[6]

أي عدول الخطاب من الغيبة إلى التكلم ، وهذه علة جواز الوقف، أمّا علة جواز الوصل، فهي اتحاد مقصود الكلام، حيث إنّ الكلام لا يزال في ذكر تعداد الآيات الدالة على توحيد الله ﷻ[7].

---

(1) **المكتفى** ص282.

(2) **منار الهدى** ص316.

(3) **المقصد** ص317.

(4) **علل الوقوف** للسجاوندي ج2ص526.

(5) **تقييد وقف القرآن الكريم** ص223.

(6) **علل الوقوف** للسجاوندي ج2ص750.

(7) وهبة الزحيلي، **التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج**، دار الفكر، الطبعة الأولى 1411هـ/ 1991م، بيروت لبنان ج19ص79.

أقوال علماء الوقف والابتداء:

اختلف علماء الوقف والابتداء في الحكم على هذا الموضع على أقوال :

الأوّل : كاف، وبه قال الأشموني.[1]

الثاني : صالح، وبه قال الأنصاري.[2]

الثالث : جائز، وبه قال السجاوندي.[3]

الرابع : وقفه الهبطي.[4]

والحكم بالكفاية هو القول المختار ، وهذا لأنّ سياق الحديث عن أدلة وجود الله تعالى لم تتمّ بعد ، ولأجل هذا وجد التعلّق في المعنى دون اللفظ، وأما حكم السجاوندي عليه بالجواز فبسبب تساوي علة الوصل وعلة الوقف كما سبق.

4- قوله تعالى ﴿ لِّيَسْـَٔلَ ٱلصَّـٰدِقِينَ عَن صِدْقِهِمْۚ وَأَعَدَّ لِلْكَـٰفِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾[الأحزاب :08].

فالوقف على قوله ﴿ صِدْقِهِمْۚ ﴾ جائز ؛ لأنّ جملة ﴿ وَأَعَدَّ لِلْكَـٰفِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ تحتمل وجهين[5] من الإعراب :

الوجه الأوّل : أن تكون جملة مستأنفة سيقت لبيان ما أعدّه الله للكافرين، وهي جملة مبدوءة بفعل ماض ﴿ وَأَعَد ﴾، ولأنّ الماضي لا ينعطف على المستقبل[6] ؛ وعلى هذا يجوز الوقف على قوله ﴿ صِدْقِهِمْۚ ﴾، والابتداء بقوله ﴿ وَأَعَدَّ لِلْكَـٰفِرِينَ ﴾.

الوجه الثاني : أن يكون قوله تعالى ﴿ وَأَعَدَّ لِلْكَـٰفِرِينَ ﴾ كما قال الشوكاني :

---

(1) **منار الهدى** ص551.

(2) **المقصد** ص551.

(3) **علل الوقوف** للسجاوندي ج2ص750.

(4) **تقييد وقف القرآن** ص255.

(5) ينظر : **الدر المصون** للحلبي ج5ص404، **الفتوحات الإلهية** للجمل ج6ص154-155، **فتح القدير** للشوكاني ج2ص490، **روح المعاني** للألوسي ج21ص207.

(6) **علل الوقوف** للسجاوندي ج3ص816.

" معطوف على ما دلّ عليه ﴿ لِّيَسْـَٔلَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴾ إذ التقدير : أثاب الصادقين، وأعدّ للكافرين، ويجوز أن يكون معطوفا على ﴿ أَخَذْنَا ﴾[الأحزاب :07]، لأنّ المعنى : أكدّ على الأنبياء الدعوة إلى دينه، ليثيب المؤمنين، وأعد للكافرين، وقيل : إنّه قد حذف من الثاني ما أثبت مقابله في الأوّل، ومن الأوّل ما أثبت مقابله في الثاني، والتقدير : ليسأل الصادقين عن صدقهم، فأثابهم، ويسأل الكافرين عما أجابوا به رسلهم، وأعد لهم عذابا أليما ".[1]

وعلى هذا الوجه من الإعراب يجوز وصل قوله ﴿ صِدْقِهِمْ ۚ ﴾ بقوله ﴿ وَأَعَدَّ لِلْكَـٰفِرِينَ ﴾.

أقوال علماء الوقف والابتداء:

اختلف علماء الوقف والابتداء في الحكم على هذا الموضع على أقوال :

الأوّل : كاف، وبه قال النحاس[2]، والداني.[3]

الثاني : حسن، وبه قال ابن الأنباري[4]، والأشموني[5]، والأنصاري.[6]

الثالث : جائز، وبه قال السجاوندي.[7]

الرابع : وقفه الهبطي.[8]

وهذه الأقوال تحمل على وجهي الإعراب المذكور قبل، فالحكم بالكفاية للنحاس والداني فسببه وجود التعلّق في المعنى لأنّ جملة ﴿ وَأَعَدَّ لِلْكَـٰفِرِينَ ﴾مستأنفة، ولأنّ سياق الآية لم يتمّ بعد، فهي نتيجة ما سبق.

---

(1) **فتح القدير** للشوكاني ج2ص490.

(2) **المقصد** ص412.

(3) **المكتفى** ص457.

(4) **الإيضاح** ج2ص841.

(5) **منار الهدى** ص614.

(6) **المقصد** ص614.

(7) **علل الوقوف** ج3ص816.

(8) **تقييد وقف القرآن** ص266.

أمّا الحكم بالحسن فسببه وجود التعلّق في الإعراب لأنّ جملة ﴿ وَأَعَدَّ لِلۡكَٰفِرِينَ ﴾ معطوفة على ما سبق، والعطف رابط إعرابي، فوجوده يجعل الوقف حسنا.

أمّا حكم السجاوندي عليه بالجواز فسببه جواز الوصل، والوقف على قوله ﴿ صِدۡقِهِمۡۚ ﴾ جوازا مستوي الطرفين.

5- قوله تعالى ﴿ قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجۡعَلُ لَكُمَا سُلۡطَٰنٗا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيۡكُمَاۚ بِـَٔايَٰتِنَآ أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلۡغَٰلِبُونَ ﴾ [القصص :35].

موضع الوقف الجائز في هذه الآية هو كلمة ﴿ إِلَيۡكُمَاۚ ﴾، وسببه كما بيّنه السجاوندي بقوله : " أي لا يصلون إليكما بسبب آياتنا ".[1]

ويجوز أن يكون ﴿ بِـَٔايَٰتِنَا ﴾ [2]:

1- متعلّقا بمحذوف، تقديره : اذهبا بآياتنا على نحو ما قدّر في قوله تعالى ﴿ وَأَدۡخِلۡ يَدَكَ فِي جَيۡبِكَ تَخۡرُجۡ بَيۡضَآءَ مِنۡ غَيۡرِ سُوٓءٖۖ فِي تِسۡعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ وَقَوۡمِهِۦٓۚ إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَوۡمٗا فَٰسِقِينَ ﴾ [النمل :12]،أي : اذهبا في تسع آيات، وقد صرح بذلك في قوله تعالى ﴿ قَالَ كَلَّاۖ فَٱذۡهَبَا بِـَٔايَٰتِنَآۖ إِنَّا مَعَكُم مُّسۡتَمِعُونَ ﴾[الشعراء :15].

2- متعلقا بما قبله، ويجوز أن يكون ﴿ وَنَجۡعَلُ لَكُمَا سُلۡطَٰنٗا ﴾ ، أي : " سلطانا عليهم بآياتنا حتى تكون رهبتهم منكما آية من آياتنا ".[3]

ويجوز أن يتعلّق بـ ﴿ فَلَا يَصِلُونَ إِلَيۡكُمَا ﴾، والمعنى كما قال ابن الجوزي : " تمتنعان منهم بآياتنا وحججنا فلا يصلون إليكما ".[4]

---

(1) **علل الوقوف** ج2ص780.

(2) ينظر : **جامع البيان** ج20ص89-90، **الجامع لأحكام القرآن** ج13ص297، **البحر المحيط** ج8ص305، **الدر المصون** ج5ص345، **روح المعاني** ج20ص383، **فتح القدير** ج2ص400.

(3) **التحرير والتنوير** للطاهر بن عاشور ج20ص54.

(4) **زاد المسير** لابن الجوزي ج3ص384.

3- متعلقا بما بعده، وهو قوله ﴿ ٱلۡغَٰلِبُونَ ﴾، والمعنى : بآياتنا أنتما ومن اتبعكما الغالبون، أي : تغلبون بآياتنا. [1]

وهو اختيار الطبري [2]، وذكر ابن كثير أنّ هذا المعنى صحيح. [3]

قال الطاهر بن عاشور : " وتقديم المجرور على متعلّقه في هذا الوجه للاهتمام بعظمة الآيات التي سيعطيانها ". [4]

4- ويجوز أن يكون قسما، جوابه : لا يصلون، مقدما عليه، أو من لغو القسم، وهو قول الزمخشري [5]، وهو تأكيد لهما بأنّهما الغالبون وتثبيتا لقلوبهما، وتعقبه أبو حيان [6] بقوله : " فإنّه لا يستقيم على قول الجمهور، لأنّ جواب القسم لا تدخله الفاء، الفاء، وأمّا قوله : أو من لغو القسم، فكأنّه يريد والله أعلم : إنّه لم يذكر له جواب، بل حذف لدلالة عليه، أي : بآياتنا لتغلبنّ ". [7]

قال محي الدين الدرويش : " ولا أرى موجبا للترجيح في هذه الأوجه، فاختر منها ما ترى ترجيحه ". [8]

وعلى الوجوه كلّها، فالآيات تشمل الآيات المشاهدة مثل الآيات التسع، والخفية كصرف قوم فرعون عن الإقدام على أذاهما. [9]

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف والابتداء في الحكم على هذا الموضع على قولين :

---

(1) **زاد المسير** لابن الجوزي ج3ص384.

(2) **جامع البيان** ج20ص90.

(3) **تفسير القرآن العظيم** ج5ص281.

(4) **التحرير والتنوير** ج20ص54.

(5) **الكشاف** ج2ص309.

(6) أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي الجياني، عالم باللغة والتفسير، (654-745هـ). **غاية النهاية في طبقات القراء** لابن الجزري ج2ص285.

(7) **البحر المحيط** لأبي حيان ج8ص305.

(8) **إعراب القرآن وبيانه** ج5ص611.

(9) ينظر : **التحرير والتنوير** ج20ص54.

الأوّل : تام، وبه قال الأخفش نقله عنه النحاس [1]، وهو قول الأشموني [2]، والأنصاري.[3]

الثاني : جائز، وبه قال السجاوندي.[4]

والأقوال كلّها تُحمل على الإعراب المذكور آنفا، فمن حكم عليه بالتمام، فلأنّ قوله ﴿ بِـَٔايَـٰتِنَا ﴾ متعلق بما بعده ، وهو قوله ﴿ ٱلۡغَـٰلِبُونَ ﴾ وهو اختيار الطبري ، أو هو قسم، وهو ما ذكره الزمخشري، وبذلك انقطع الكلام لفظا ومعنى.

أمّا من حكم عليه بالجواز وهو السجاوندي، فهو على وجه الإعراب الثاني والثالث.

6- قوله تعالى ﴿ ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَۚ قَوۡلَ ٱلۡحَقِّ ٱلَّذِى فِيهِ يَمۡتَرُونَ ﴾[مريم :34].

موضع الوقف الجائز في هذه الآية كلمة ﴿ ٱبۡنُ مَرۡيَمَۚ ﴾، وسببه قوله تعالى ﴿ قَوۡلَ ٱلۡحَقِّ ﴾ بعده، حيث وردت فيه قراءتان، واحدة بالنّصب في ﴿ قَوۡلَ ﴾، و أخرى بالرّفع.[5]

فمن رفع جاز له الوقف مستأنفا على تقدير : هو قول الحقّ، وجاز له الوصل أيضا على أن يكون ﴿ قَوۡلَ ﴾ بدلا لعيسى عليه السلام، وهذا لعدم الفصل بين البدل والمبدل منه، ومن نصب جاز له الوصل حالا على نية التنوين، أي : قولا حقا، والعامل معنى الإشارة في ﴿ ذَٰلِكَ ﴾، وجاز له الوقف مستأنفا على تقدير : أقول قول الحق.[6]

---

(1) **القطع والائتناف** 387.

(2) **منار الهدى** ص582.

(3) **المقصد لتلخيص ما في المرشد** ص583.

(4) **علل الوقوف** ج2ص780.

(5) فقرأ عاصم، وابن عامر بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع. ينظر : **كتاب السبعة** لابن مجاهد ص409، **إتحاف فضلاء البشر** للبنا ص377.

(6) **المصدر السابق** للسجاوندي ج2ص680.

وقد أورد المفسرون [1]هذه الأوجه من الإعراب ومعانيها، فالرّفع في ﴿ قَوْلَ ﴾ لسببين :

1- أنّه خبر مبتدأ محذوف، أي : هو قول الحق الذي لا ريب فيه، فنسبته إلى أمّه فقط قولُ الحقّ، والضمير المقدّر (هو) للكلام السابق، أو لتمام القصة.

قال مكي بن طالب القيسي : " وقيل : إنّ (هو) المضمر كناية عن عيسى عليه السلام ؛ لأنّه بكلمة الله جلّ وعزّ كان، وقد سمّاه الله كلمة، إذ بالكلمة تكوّن ".[2]

فسميّ عليه السلام بـ (قول الحقّ) كما سميّ (كلمة الله).[3]

2- أنّه بدل ، أو خبر بعد خبر لـ ﴿ ذَٰلِكَ ﴾، أو هو الخبر و ﴿ عِيسَى ﴾ بدل أو عطف بيان، والمراد في جميع ذلك : كلمة الله تعالى.[4]

أمّا النّصب في ﴿ قَوْلَ ﴾ فبسببين :

1- أن يكون مصدرا مؤكدا لمضمون الجملة، كقولك : هو عبد الله الحقُّ لا الباطل، أي : أقول قول الحقّ، فالحقّ : الصّدق، أي أنّ هذا الإخبار عن عيسى أنّه ابن مريم ثابت صدق ليس منسوبا لغيرها، أي إنّها ولدته من غير مس بشر، وهو من إضافة الموصوف إلى صفته.[5]

2- أن يكون منصوبا على الحال من ﴿ عِيسَى ﴾، وسميّ قولا كما سميّ كلمة لأنّه عنها نشأ.[6]

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف والابتداء في الحكم على هذا الموضع على أقوال :

---

(1) ينظر : **جامع البيان** ج16ص،98، **تفسير البغوي** ص802، **تفسير الرازي** ج11ص218، **زاد المسير** ج3ص131، **الدر المصون** للحلبي ج4ص506، **الجامع لأحكام القرآن** للقرطبي ج11ص112.

(2) **مشكل إعراب القرآن** ص430.

(3) **فتح القدير** للشوكاني ج2ص69.

(4) **روح المعاني** للألوسي ج16ص544.

(5) **البحر المحيط** لأبي حيان ج7ص260.

(6) **روح المعاني** للألوسي ج16ص544.

الأوّل : تام، وبه قال يعقوب، نقله عنه النحاس.[1]

الثاني : كاف، وبه قال الأشموني [2]، في قراءتي الضمّ والرّفع، والأنصاري[3] في قراءة النّصب.

الثالث : ممنوع، وبه قال أيضا الأشموني[4]، إذا رفع بدلا، ومنعه كذلك الأنصاري [5]، والداني[6] إذا نصب مصدرا.

الرابع : جائز، وبه قال السجاوندي.[7]

الخامس : وقفه الهبطي.[8]

إنّ الأحكام كلّها تحمل على الإعراب السابق، فمن حكم عليه بالتمام، فبسبب قراءة الرّفع على الاستئناف لأنّ الجملة لا تعلّق لها بما بعدها لفظا ولا معنى.

أمّا من حكم عليه بالكفاية في قراءة الرفع، فلأنّ ﴿ قَوْلَ ﴾ خبر مبتدأ محذوف، وهي جملة مستأنفة، غير أنّ التعلّق في المعنى موجود، والدليل عليه أنّ الهاء في ﴿ فِيه ﴾ تعود على ﴿ عِيسَى ﴾.

أمّا من حكم عليه بالكفاية في قراءة النصب، فلأنّ ﴿ قَوْلَ ﴾ مصدر مؤكد لمضمون الجملة، فوجد التعلّق في المعنى، والدليل على أنّ الضمير في ﴿ فِيه ﴾ يعود على ﴿ عِيسَى ﴾ كذلك.

أمّا من حكم عليه بالمنع، فلأنّ ﴿ قَوْلَ ﴾ في قراءة الرفع بدل من ﴿ عِيسَى ﴾، ولا يجوز الفصل بين البدل والمبدل منه، وأمّا حكم الأنصاري والداني عليه

---

(1) **القطع والائتناف** ص316.

(2) **منار الهدى** ص478.

(3) **المقصد** ص478.

(4) **منار الهدى** ص478.

(5) **المقصد** ص479.

(6) **المكتفى** ص375.

(7) **علل الوقوف** ج2ص680.

(8) **تقييد وقف القرآن** ص245.

بالمنع في قراءة النّصب لكونه مصدرا فهو محل نظر، لأنّه كاف كما مرّ، وإنّما يمنع في قراءة النّصب لكونه حالا من ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ لأنّه لا يفصل بين الحال وصاحبه، وأمّا حكم السجاوندي عليه بالجواز، فللإعراب المتقدم.

7- قوله تعالى ﴿ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ إِلَى ٱلطَّيۡرِ فَوۡقَهُمۡ صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَۚ مَا يُمۡسِكُهُنَّ إِلَّا ٱلرَّحۡمَٰنُۚ ﴾ [الملك :19].

موضع الوقف الجائز في هذه الآية هو كلمة ﴿ وَيَقۡبِضۡنَ ﴾، وسببه أنّ جملة ﴿ مَا يُمۡسِكُهُنَّ إِلَّا ٱلرَّحۡمَٰنُۚ ﴾ في إعرابها وجهان كما ذكره العكبري، فإمّا أن تكون مستأنفة، أو حالا من الضمير في ﴿ وَيَقۡبِضۡنَ ﴾، ومفعول ﴿ يَقۡبِضۡنَ ﴾ محذوف، أي : أجنحتهنّ.[1]

فالوجه الأوّل، وهو كون الجملة مستأنفة لبيان كمال قدرة الله سبحانه، والمعنى : أنّه ما يمسكهنّ في الهواء عند الطيران إلاّ الرحمن القادر على كلّ شيء.[2]

وبهذا الوجه يجوز الوقف على ﴿ وَيَقۡبِضۡنَ ﴾.

أمّا الوجه الثاني، وهو كون الجملة في محل نصب على الحال، فيجوز الوصل.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف والابتداء في الحكم على هذا الموضع على أقوال :

الأوّل : حسن، وبه قال ابن الأنباري.[3]

الثاني : تام، وهو به قال نافع، نقله عنه النحاس[4]، وهو قول الأشموني[1]، الأشموني[1]،

---

(1) **التبيان في إعراب القرآن** للعكبري ج2ص461، وهو نفسه ما ذكره صاحب : **إعراب القرآن الكريم وبيانه** ج8ص16، **الدر المصون** ج6ص346، **روح المعاني** ج29ص28.

(2) **فتح القدير** للشوكاني ج2ص1054، **التحرير والتنوير** للطاهر بن عاشور ج29ص37.

(3) **الإيضاح** ج2ص942.

(4) **القطع والائتناف** 538.

والأنصاري.[2]

الثالث : كاف، وبه قال الداني.[3]

الرابع : مطلق، وبه قال السجاوندي.[4]

الرابع : وقفه الهبطي.[5]

والأقوال كلّها تُحمل على الإعراب السابق، فأمّا من حكم عليه بالتمام والكفاية فلأنّ الجملة مستأنفة، غير أنّ كونه كافيا هو الأقرب لوجود التعلّق في المعنى، والدليل عليه هو النّون في ﴿ يُمْسِكُهُن ﴾ فهي تعود على المذكور قبل وهو الطير، وبالتالي فالمعنى لم يتمّ بعد.

أمّا من حكم عليه بالحسن، فلأنّه يلزم منه التعلّق في الإعراب وهو غير موجود.

وأمّا قول السجاوندي بأنّه مطلق فهو محل نظر، والأولى الحكم عليه بالجواز لتساوي موجب الوصل والفصل.

وأمّا وضع الهبطي علامة الوقف عليه، فبسبب اتباعه قول نافع.

المبحث الثالث : الوقف الجائز مع أولوية الوصل وأثره في التفسير

أولا : تعريف الوقف الجائز مع أولوية الوصل

لقد مرّ في المبحث الرابع تعريف الوقف الجائز مستوي الطرفين، وأنّه الذي تجاذبه موجب للوصل، وموجب للوقف مع عدم ترجيح أحدهما على الآخر، فالموجبان متسويان.

---

(5) **منار الهدى** ص796.

(1) **المقصد** 795.

(2) **المكتفى** ص579.

(3) **علل الوقوف** ج3ص1032.

(4) **تقييد وقف القرآن الكريم** ص295.

أمّا الوقف الجائز مع أولوية الوصل، فهو الذي ترجّح فيه موجب الوصل على موجب الوقف، بمعنى أنّ موجب الوصل يقدّم على موجب الوقف، أو أنّ علة الوصل تكون أقوى من علة الوقف.

ولقد ذكر السجاوندي في كتابه هذا النوع من الوقف الجائز، ووضع له مصطلحا كغيره من الأنواع، وسمّاه الوقف المجوّز لوجه[1] ، وهو ما كانت علة موجب الوصل راجحة على علة موجب الوقف، ورمز له بالرمز (ز).[2]

أمّا في المصحف المصري، و في مصحف المدينة النبوية المنبثق عنه، فقد خالفت اللجنة السجاوندي في هذه العلامة بالذات، فقد وضعت لهذا النوع من الوقف الجائز في هذه المصاحف مصطلحا ورُمِزَ له بالرمز (صلى)، وهذا الرمز مأخوذ من تسميته : الوصل أولى، فقد أخذت (ص) من كلمة : الوصل، وأضيفت إلى (لى) من كلمة : أولى، واختصرت في هذا الرمز (صلى).

ثانيا : أمثلة تطبيقية للوقف الجائز من خلال المصحف الشريف

1- قوله تعالى ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴾ [البقرة :07].

تضمنت هذه الآية وقفان جائزان مع أولوية الوصل، وموضعهما على التوالي : كلمة ﴿ سَمۡعِهِمۡۖ ﴾ ، وكلمة ﴿ غِشَٰوَة ﴾.

الوقف الأوّل : على كلمة ﴿ سَمۡعِهِمۡۖ ﴾

فالواو في قوله تعالى ﴿ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ ﴾ محتملة في الحرفين أن تكون عاطفة على ما قبلها، وأن تكون استئنافية.

---

(1) **علل الوقوف** للسجاوندي ج1ص130.

(2) **المصدر نفسه** ج1ص169.

الاحتمال الأوّل : أنّها عاطفة في الحرف الأوّل، فالوقف يكون على كلمة ﴿ سَمْعِهِمْ ﴾، وجملة ﴿ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ﴾ جملة مستأنفة، وبالتالي يكون الختم واقع على القلوب والسمع.

وهو ما ذهب إليه : الطبري[1]، وابن جزي[2]، وحكاه السمين الحلبي حيث قال : " وإنّما كرّر حرف الجر وهو (على) ليفيد التأكيد، أو ليشعر بتغاير الختمين، وهو أنّ ختم القلوب غير ختم الأبصار "[3]، ونصره الطاهر بن عاشور[4].

قال الفراء : " انقطع معنى الختم عند قوله ﴿ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ﴾، ورفعت ﴿ غِشَٰوَة ﴾ بـ ﴿ عَلَى ﴾ ".[5]

واستدل أصحاب هذا القول بقوله تعالى ﴿ أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً ﴾[الجاثية :23]، فجعل هنا الختم على السمع والقلب، وجعل الغشاوة على البصر.

وذكروا كذلك قراءة شاذة في كلمة ﴿ غِشَٰوَةٌ ﴾ بالنصب لعاصم[6]، ووجهوا هذه القراءة على إضمار فعل لائق أي : وجعل على أبصارهم غشاوةً، لأنّه صرّح به في آية الجاثية قبل.

والاحتمال الثاني : على أنّ الواو مستأنفة في الحرف الأوّل، فالوقف يكون على كلمة ﴿ قُلُوبِهِم ﴾، ويكون ﴿ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ﴾ خبرا مقدّما، وجملة ﴿ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ ﴾ معطوفة عليها، و ﴿ غِشَٰوَة ﴾ مبتدأ مؤخر، لأنّ النكرة متى كان خبرها

---

(1) **جامع البيان** ج1ص131.

(2) **التسهيل لعلوم التنزيل** ج1ص100.

(3) **الدر المصون** للحلبي ج1ص106.

(4) **التحرير والتنوير** ج1ص254.

(5) **معاني القرآن** ج1ص22.

(6) **البحر المحيط** لأبي حيان ج1ص81.

ظرفا أو حرف جر تاما وقدّم عليها، جاز الابتداء بها، وبالتالي تكون الغشاوة واقعة على الأسماع وعلى الأبصار، وكرر حرف الجرّ ليفيد التأكيد، أو ليشعر بتغاير الغشاوتين.

وما استُدل به من القراءة الشاذة لأصحاب القول الأوّل، استَدل به أصحاب هذا الاحتمال، وهو كون ﴿ غِشَـوَة ﴾ بالنصب اسما وضع موضع المصدر الملاقي لـ ﴿ خَتَم ﴾ في المعنى، فالختم والتغشية يشتركان في معنى الستر، فكأنّه قيل : وختم تغشية على سبيل التأكيد، وبالتالي تكون قلوبهم وسمعهم وأبصارهم مختوما عليها مغشاة.[1]

والذي أميل إليه هو الاحتمال الثاني،وهو الوصل أولى، لأنّ ما ذكره أصحاب القول الأول من الاستدلال بآية الجاثية فهو محل نظر، لأنّ ﴿ غِشَـوَة ﴾ فيها منصوبة بالفعل ﴿ جَعَل ﴾، بينما في هذه الآية، كلمة ﴿ غِشَـوَة ﴾ جاءت مرفوعة، وهي قراءة متواترة، فلا ينبغي حملها على قراءة شاذة هي أضعف منها.

وعلى فرض التسليم به، فلا دليل على تقدير الفعل ﴿ جَعَل ﴾، وإنّما يجعل النّصب على المصدر بفعل يشترك مع ﴿ خَتَم ﴾ في المعنى.

قال القرطبي – بعد حكايته الاحتمال الأوّل – : " وقال آخرون : الختم في الجميع ".[2]

قال ابن عطية : " فقراءة الرّفع أحسن، وتكون الواو عاطفة جملة على جملة ".[3]

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال :

الأوّل : تام، وحكاه النحاس عن الأخفش سعيد ويعقوب[4]، وهو قول الأشموني[5].

---

(1) ينظر : **الدر المصون** للحلبي ج1ص107.

(2) **الجامع لأحكام القرآن** ج1ص209.

(3) **المحرر الوجيز** ص54.

(4) **القطع والائتناف** للنحاس ص47.

(5) **منار الهدى** ص81.

الثاني : كاف، وبه قال النحاس[1]، والداني.[2]

الثالث : التفصيل بين التمام والكفاية، وبه قال الأنصاري :" تام إن رفعت ﴿ غِشَـٰوَة ﴾ بالابتداء أو الظرف : أي استقر، وإن نصبتها فهو كاف ".[3]

الرابع : حسن، وبه قال ابن الأنباري.[4]

الخامس : مطلق، وبه قال السجاوندي.[5]

السادس : وقفه الهبطي.[6]

فمن حكم عليه بالتمام والكفاية، فلأنّ الواو الأولى عاطفة، والثانية مستأنفة، وبذلك وجد التعلّق في المعنى دون الإعراب، وكونه كافيا أقرب لأنّ السياق لم يتمّ بعد، فالضمير في ﴿ أَبۡصَـٰرِهِم ﴾ يعود على المذكورين سابقا، وبالتالي فالكلام مرتبط بما قبله من جهة المعنى، وعليه يكون الختم واقعا على القلوب والسمع.

أمّا حكم ابن الأنباري عليه بأنّه حسن، فلأنّ الواو الأولى مستأنفة، والثانية عاطفة، والعطف رابط إعرابي له تعلّق باللفظ، والتعلّق في المعنى موجود، وبالتالي فالوقف يكون حسنا، وعليه يكون الختم على القلوب، والغشاوة واقعة على الأسماع والأبصار.

أمّا حكم السجاوندي عليه بأنّه مطلق فسببه الاحتمال الأوّل من الإعراب، لأنّ جملة ﴿ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَـٰرِهِمۡ ﴾ مستأنفة، وبالتالي يصح الابتداء بها، وهو ضابط الإطلاق في الوقف عنده.

أمّا وقف الهبطي، فعلى احتمال الإعراب الأوّل كذلك.

الوقف الثاني : على كلمة ﴿ غِشَـٰوَة ﴾

---

(6) **المصدر السابق** للنحاس ص48.

(7) **المكتفى** ص159.

(1) **المقصد** ص70.

(2) **الإيضاح** ج1ص495.

(3) **علل الوقوف** ج1ص179.

(4) **تقييد وقف القرآن الكريم** ص197.

وقد بيّن السجاوندي علّة أولوية الوصل بقوله : " لأنّ الجملتين – جملة ﴿ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ ﴾، وجملة ﴿ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴾ –، وإن اتفقتا نظما، فالأولى : بيان وصف موجود، والثانية : بيان وعيد موعود، والجملة – أي الثانية – عائدة إلى أوّل القصة المذكورة – أي ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ [البقرة :06]، لا إلى الصفة المحصورة – أي الأولى – ".[1]

فقوله : فالجملة – أي الثانية – عائدة إلى أوّل القصة، يفهم منه أنّ جملة ﴿ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴾ معطوفة على ما سبق.[2]

قال الألوسي : " والظاهر أنّ الجملة مساقة لبيان إصرارهم بأنّ مشاعرهم ختمت، وأنّ الشقوة عليهم ختمت، وهي معطوفة على ما قبلها، وليست استئنافا، ولا حالا ".[3]

فعطفت هذه الجملة على قوله ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ ﴾ ، والجامع بينها أنّ هناك ارتباط في المعنى، فالجملة الأولى لبيان حالهم، والثانية لبيان ما يستحقونه، لأنّ اللام في ﴿ لَهُم ﴾ لام الاستحقاق.[4]

فعلة الوصل وهي كون جملة ﴿ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴾ معطوفة على ما سبق، أولى من علة الوقف، وهو كون الجملة مستأنفة، أو حالا.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال :

الأوّل : حسن، وبه قال الأشموني.[5]

الثاني : مجوز لوجه، وهو قول السجاوندي.[6]

---

(1) **المصدر السابق** ج1ص180.

(2) **إعراب القرآن** للدرويش ج1ص43.

(3) **روح المعاني** ج1ص185.

(4) **المصدر نفسه** ج1ص185.

(5) **منار الهدى** ص82.

(6) **علل الوقوف** ج1ص180.

الثالث : صالح، وبه قال الأنصاري.[1]

الرابع : كاف، وبه قال الداني.[2]

الخامس : وقفه الهبطي.[3]

والذي أميل إليه من الأقوال، هو القول الأوّل بأنّه حسن لأنّ الواو في جملة ﴿ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمُۢ ﴾ عاطفة، وبالتالي وجد التعلّق الإعرابي، وكذا التعلّق في المعنى لأنّ ضمير ﴿ وَلَهُمۡ ﴾ عائد على المذكورين قبل، وبالتالي فالوقف حسن.

أمّا حكم السجاوندي بأنّه مجوّز لوجه، فللعلّة التي ذكرها.

أمّا حكم الأنصاري بأنّه صالح، فإن أراد أنّه كاف ، فهو محل نظر لوجود التعلّق في الإعراب، وإن أراد أنّه حسن فيقال فيه مثل ما قيل في التعليق على القول الأوّل.

2- قوله تعالى ﴿ وَ إِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗۖ قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ بِحَمۡدِكَ ﴾ [البقرة :30].

موضع الوقف الجائز مع أولوية الوصل هو كلمة ﴿ خَلِيفَة ﴾، وعلتّه ﴿ إِذ ﴾ المنصوبة في أوّل الآية، فقد اختلف في عاملها على قولين :

الأوّل : أنّ عاملها محذوف، تقديره : واذكر إذ قال ربّك، وهذا الإعراب هو الغالب على ﴿ إِذ ﴾ المذكورة في أوائل القصص في القرآن الكريم.

وهو اختيار أكثر المفسرين كالطبري[4]، و البغوي[5]، و ابن عطية[1]، و ابن ابن كثير [2]،وذكره الزمخشري[3]، والسمين الحلبي.[4]

---

(7) **المقصد** ص82.

(8) **المكتفى** ص160.

(1) **تقييد وقف القرآن** ص197.

(2) **جامع البيان** ج1ص225.

(3) أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي ، الملقب بـ : محي الدين، فقيه، مفسر، قاضي ، (ت516 هـ). **طبقات المفسرين** للسيوطي ص38، **تفسير البغوي** ص24.

وهو اختيار مكي بن طالب القيسي[5]، والعكبري[6]، وغيرهما من المعربين.

الثاني : أنّ عاملها جملة ﴿ قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ ﴾، أي : قالوا ذلك القول وقت قول الله تعالى لهم﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةً ﴾.

وذكره الزمخشري [7]، وهو اختيار أبي حيان. [8]

قال أبو حيان بعد ذكره للإعراب الأوّل : " والذي تقتضيه العربية نصبه بقوله ﴿ قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا ﴾ ، أي وقت قول الله للملائكة ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةً ﴾، كما تقول في الكلام : إذ جئتني أكرمتك، أي وقت مجيئك أكرمتك، وإذا قلت لي كذا قلت لك كذا، فانظر إلى حسن هذا الوجه السهل الواضح، وكيف لم يوفق أكثر النّاس إلى القول به ".[9]

قال السمين الحلبي : " وهذا أسهل الأوجه ".[10]

والذي ذكره أبو حيان، وسهّله السمين الحلبي هو الظاهر من هذه الآية، وعليه فإنّ القارئ يصل جملة ﴿ قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا ﴾ بما سبق حتى لا يفرّق بين العامل والمعمول، وبه يترجّح الوصل.

قال الأشموني : " ووصله أولى ".[11]

أقوال علماء الوقف والابتداء :

---

(4) **المحرر الوجيز** ص70.

(5) **تفسير القرآن العظيم** ج1ص120.

(6) **الكشاف** ج1ص99.

(7) **الدر المصون** ج1ص174

(1) **مشكل إعراب القرآن** ص55.

(2) **التبيان في إعراب القرآن** ج1ص44.

(3) **الكشاف** ج1ص99.

(4) **البحر المحيط** ج1ص224.

(5) **المصدر نفسه** ج1ص225.

(6) **الدر المصون** ج1ص174، ويقارن بـــ : **حاشية الجمل على الجلالين** ج1ص54، فقد ذكر نفس ما رجّحه أبو حيان في تفسيره.

(7) **منار الهدى** ص92.

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال :

الأوّل : تام، وهو قول الأخفش، نقله عنه النحاس.[1]

الثاني : كاف، وبه قال النحاس[2]، والأنصاري.[3]

الثالث : مطلق، وبه قال السجاوندي.[4]

الرابع : وقفه الهبطي.[5]

أمّا القول الأوّل، فسببه الإعراب الأوّل، وهو تقدير أنّ عامل ﴿ إِذ ﴾ محذوف تقديره : واذكر إذ، وهو ما ذكره الطبري ومن نقلت أقوالهم من المفسرين، وكونه كافيا أقرب لأنّ الضّمير في قوله تعالى ﴿ قَالُوٓا ﴾ يعود على الملائكة قبل، وبذلك وجد التعلّق في المعنى، دون التعلّق في الإعراب.

أمّا حكم السجاوندي بأنّه مطلق، فهو على تقدير أنّ العامل في ﴿ إِذ ﴾ محذوف كذلك، وبالتالي يصح الابتداء بما بعد الوقف، وهو ضابط الوقف المطلق.

3- قوله تعالى ﴿ أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَأۡتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُمۖ مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلۡزِلُواْ ﴾[البقرة : 214].

موضع الوقف الجائز مع أولوية الوصل كلمة ﴿ قَبۡلِكُم ﴾، وسببه جملة ﴿ مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ ﴾، حيث ورد في إعرابها قولان :

1- أنّها بيان للمثل وتفسير له، وهو استئناف، كأنّ قائلا قال : كيف كان ذلك المثل ؟ فقيل : مستهم البأساء، وهو قول الزمخشري[6]، وأبي حيان [1]، السمين الحلبي[2]،والشوكاني[3].

---

(8) **القطع والائتناف** ص60.

(1) **القطع والائتناف** ص60.

(2) **المقصد** ص91.

(3) **علل الوقوف** ج1ص196.

(4) **تقييد وقف القرآن** ص198.

(5) **الكشاف** ج1ص196.

وبهذا يتضّح أنّ جملة ﴿ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ ﴾ مرتبطة بما قبلها في المعنى، وليس في اللفظ، لأنّها جملة تفسيرية مستأنفة.

2- أنّها جملة حالية تقدّر بإضمار : قد، وهو رأي أبي البقاء العكبري[4] ؛ وضعّفه أبو حيان، فقال : " وفيه بعد".[5]

فلأجل أنّ الجملة تفسيرية مبيّنة لما قبلها، ترجحت أولوية الوصل، وإن كانت الجملة منقطعة في اللفظ.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال :

الأوّل : مطلق للفصل بين الاستفهام والإخبار، لأنّ قوله ﴿ وَلَمَّا يَأْتِكُم ﴾ عطف على ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن ﴾، تقديره : أحسبتم ولما يأتكم، وبه قال السجاوندي.[6]

الثاني : حسن للفصل بين الاستفهام والإخبار، وبه قال الأشموني.[7]

الثالث : صالح، وإن قيل إنّه حسن، وبه قال الأنصاري.[8]

إنّ اعتماد السجاوندي، والأشموني على أنّ الواو في قوله ﴿ وَلَمَّا يَأْتِكُم ﴾ معطوفة على الاستفهام في ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن ﴾ غير محتمل، فلم تذكر كتب إعراب القرآن أنّ الواو للعطف، بل إنّ أبا حيان[9] والسمين الحلبي[10] ومحي الدين

---

(6) **البحر المحيط** ج2ص373.

(7) **الدر المصون** ج1ص523.

(8) **فتح القدير** ج1ص210.

(1) **التبيان في إعراب القرآن** ج1ص140.

(2) **البحر المحيط** لأبي حيان ج2ص373، و تبعه السمين الحلبي في ذلك، ينظر : **الدر المصون** ج1ص523.

(3) **علل الوقوف** ج1ص293-294.

(4) **منار الهدى** ص131.

(5) **المقصد** ص131.

(6) **البحر المحيط** ج2ص372.

(7) **الدر المصون** ج1ص522.

الدرويش[1]، ذكروا بأنّ الواو للحال، وليست للعطف، والتقدير : غير آتيكم مثلُهم، أي أي والحال أنّه لم يأتكم مثلهم بعد، و لم تبتلوا بما ابتلوا به من الأحوال الهائلة التي هي مثل في الفظاعة والشدّة.[2]

وعليه فحكم السجاوندي عليه بأنّه مطلق فهو صحيح، لكنّه ليس بسبب الفصل بين الاستفهام والخبر، وإنّما لأنّ جملة ﴿ مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ ﴾ تفسيرية مستأنفة يصح الابتداء بها، فضابط الوقف المطلق وهو صحة الابتداء بما بعد الوقف موجود فيها.

ومع هذا الاستئناف، فحكم الأشموني بأنّه حسن محل نظر لأنّ التعلّق الإعرابي غير موجود.

أمّا حكم الأنصاري عليه بأنّه صالح، فإن قصد الكفاية فهو الصواب لوجود التعلّق في المعنى، وإن قصد أنّه حسن، فيقال فيه ما قيل قبل.

4- قوله تعالى ﴿ قَدۡ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغۡتَةً قَالُواْ يَٰحَسۡرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطۡنَا فِيهَا وَهُمۡ يَحۡمِلُونَ أَوۡزَارَهُمۡ عَلَىٰ ظُهُورِهِمۡ ﴾[الأنعام :31].

موضع الوقف الجائز مع أولوية الوصل جملة ﴿ بِلِقَآءِ ٱللَّهِۖ ﴾، وسببه ﴿ حَتَّىٰٓ ﴾، وفي معناها قولان :

أ- أنّها غائية، أي : أنّ ما بعدها غاية لما قبلها، ودخلت على الجملة الشرطية وجوابها، أي : قد خسر الذين كذّبوا بلقاء الله إلى وقت مجيء الساعة.

ب- أنّها ابتدائية، أي : أنّها تؤذن بابتداء كلام مضمونه غاية لكلام قبل ﴿ حَتَّىٰٓ ﴾، وهي لا تفيد الغاية، وإنّما تفيد السببية، أي : فإذا جاءتهم الساعة بغتة.[3]

---

(8) **إعراب القرآن الكريم وبيانه** ج1ص279.

(1) **حاشية الجمل على الجلالين** ج1ص255.

(2) ينظر : **الدر المصون** للحلبي ج2ص311-312، **التحرير والنوير** للطاهر بن عاشور ج6ص58،ص65.

والقول المختار هو القول الأوّل، وهو ما ذهب إليه جمهور المفسرين، وجعلوا الغاية لتكذيبهم، لا لخسرانهم، لأنّ الخسران لا غاية له، والتكذيب مُغَيًا بالحسرة، لأنّه لا يزال بهم التكذيب إلى قولهم ﴿ يَـٰحَسۡرَتَنَا ﴾ وقت مجيء الساعة.[1]

قال الرازي : " وقوله ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغۡتَةً ﴾ اعلم أنّ كلمة ﴿ حَتَّى ﴾ غاية لقوله ﴿ كَذَّبُوا ﴾ ، لا لقوله ﴿ قَدۡ خَسِرَ ﴾ لأنّ خسرانهم لا غاية له، ومعنى ﴿ حَتَّى ﴾ ههنا أنّ منتهى تكذيبهم الحسرة يوم القيامة، والمعنى : أنّهم كذّبوا إلى أن ظهرت الساعة بغتة ".[2]

فلأنّ معنى ﴿ حَتَّى ﴾ الغاية، فتترجح أولوية الوصل في هذا الوقف الجائز.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على قولين :

الأوّل : مطلق، وبه قال السجاوندي : " لأنّ ﴿ حَتَّى ﴾ للابتداء، وعامل ﴿ إِذَا ﴾ قوله ﴿ قَالُواْ يَـٰحَسۡرَتَنَا ﴾ ".[3]

الثاني : التفصيل بين الجواز و المنع، وهو قول الأشموني : " جائز إن جعلت ﴿ حَتَّى ﴾ ابتدائية، وليس بوقف إن جعلتها غائية ".[4]

والقولان يحملان على الإعراب المتقدّم، فإن جُعِلَتْ معنى ﴿ حَتَّى ﴾ الابتداء، جاز الابتداء بها وهو ضابط الوقف المطلق كما نص عليه السجاوندي، وأمّا إن جُعِلَتْ غائية، فيمنع الوقف لعدم إمكان الفصل بين ما قبل الغاية وما بعدها.

---

(3) ينظر : **الكشاف** ج2ص15، **البحر المحيط** ج4ص481، **تفسير الرازي** ج6ص208، **فتح القدير** ج1ص 640، **روح المعاني** ج7ص169، **التحرير والتنوير** ج6ص65.

(1) **تفسير الرازي** ج6 ص208.

(2) **علل الوقوف** ج2ص475.

(3) **منار الهدى** ص268.

5- قولـــه تعـــالى ﴿ قَالَ ٱلۡمَلَأُ مِن قَوۡمِ فِرۡعَوۡنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٞ ١٠٩ يُرِيدُ أَن يُخۡرِجَكُم مِّنۡ أَرۡضِكُمۡۖ فَمَاذَا تَأۡمُرُونَ ﴾[الأعراف :110].

موضع الوقف الجائز مع أولوية الوصل في هذه الآية كلمة ﴿ مِّنۡ أَرۡضِكُمۡ ﴾ ، وسبه جملة ﴿ فَمَاذَا تَأۡمُرُونَ ﴾، هل هي من تمام قول الملأ لفرعـــون، أو مـــن كـــلام فرعون ؟

اختلف المفسرون في القائل ﴿ فَمَاذَا تَأۡمُرُونَ ﴾ إلى فريقين :

الفريق الأوّل : قالوا إنّ جملة ﴿ فَمَاذَا تَأۡمُرُونَ ﴾ ابتداء جواب من فرعـــون، أي : بأي شيء تأمرونني ؟ بدليل قوله تعالى بعده ﴿ قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ ﴾ [الأعراف :111]، قاله الملأ جوابا لكلام فرعون، حيث استشارهم وطلب ما عندهم من الرأي.[1]

الفريق الثاني : قالوا إنّ جملة ﴿ فَمَاذَا تَأۡمُرُونَ ﴾ من كلام المـــلأ، أي قـــالوا لفرعون : فبأي شيء تأمرنا، وخاطبوه بما تخاطب به الجماعة تعظيما له كمـــا يخاطـــب الرؤساء أتباعهم.[2]

وسبب هذا الاختلاف كما نقله الألوسي هو موضع الشعراء، وهو قوله تعالى ﴿ قَالَ (أي فرعون)لِلۡمَلَإِ حَوۡلَهُۥٓ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٞ ٣٤ يُرِيدُ أَن يُخۡرِجَكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِۦ فَمَاذَا تَأۡمُرُونَ ٣٥ قَالُوٓاْ (أي المـــــلأ) أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ وَٱبۡعَثۡ فِي ٱلۡمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ٣٦ يَأۡتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٖ ﴾ [الشـعراء : 35-37]، فقال : " وإنّما التزمـــوا هذا التعسف ليكون مطابقا لما في الشعراء، وفي هذه السورة – أي الأعراف – على مـــا وجهوه كلام الملأ لفرعون، ولعلّهم يحملونه على أنّه قاله لهم مرّة وقالوه له مرّة ".[3]

---

(1) ينظر : **الكشاف** للزمخشري ج2ص104، **المحرر الوجيز** لابن عطية ص730، **حاشية الجمل على الجلالـــين** ج3ص86، **تفسير الرازي** ج7ص205، **حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي** ج4ص342، **فـــتح القـــدير** للشوكاني ج1ص757.

(2) **فتح القدير** للشوكاني ج1ص757.

(3) **روح المعاني** للألوسي ج11ص34.

والذي أميل إليه هو أنّه كلام الملأ، لأنّه منسوق على كلام القوم من غير فاصل، فوجب أن يكون ذلك من بقية كلامهم.[1]

وهذا اختيار الزجاج[2]، ورأي الطبري حيث قال : " وقيل ﴿ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ والخبر بذلك عن فرعون، ولم يذكر فرعون، وقلّما يجيء مثل ذلك في الكلام ".[3]

ولأجل أنّ هذه الجملة من كلام الملأ تترجح أولوية الوصل في هذا الوقف.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال :

الأوّل : كاف، وبه قال النحاس[4]، والداني [5]، والأنصاري [6]إن جعل ﴿ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ من كلام فرعون.

الثاني : التفصيل بين الحسن والمنع، وبه قال الأشموني[7] : " حسن إن جعل جعل ﴿ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ من كلام فرعون، وليس بوقف إن جعل من كلام الملأ ".

الثالث : جائز، وبه قال السجاوندي.[8]

الرابع : وقفه الهبطي.[9]

والمختار من الأقوال هو من حكم عليه بأنّه حسن إذا جعل ﴿ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ من كلام فرعون، لأنّه ابتداء كلام جديد غير أنّه مرتبط بما قبله من جهة المعنى، لأنّ واو

---

(4) ينظر : **تفسير الرازي** ج7ص206.

(5) **معاني القرآن وإعرابه** ج2ص295.

(6) **جامع البيان** ج9ص22.

(1) **القطع والائتناف** ص218.

(2) **المكتفى** ص274.

(3) **المقصد** ص305.

(4) **منار الهدى** ص305-306.

(5) **علل الوقوف** ج2ص511.

(6) **تقييد وقف القرآن** ص222.

الجماعة في الفعل ﴿ تَأۡمُرُونَ ﴾ تعود على المذكورين من قبل وهم الملأ، ويضاف إليه أنّ التعلّق في اللفظ موجود بدليل أنّ الفاء حرف عطف [1]، وهذا ما يجعل الوقف حسنا.

أمّا من حكم عليه بأنّه كاف فلأنّ جملة ﴿ فَمَاذَا تَأۡمُرُونَ ﴾ من كلام الملأ، وبذلك وجد التعلّق في المعنى.

وأمّا قول السجاوندي بأنّه جائز فهو صحيح، لكن تترجح أولوية الوصل لأنّ المعنى لم يتمّ، فجملة ﴿ فَمَاذَا تَأۡمُرُونَ ﴾ من كلام الملأ كما مر.

6- قوله تعالى ﴿ قُلۡنَا ٱهۡبِطُواْ مِنۡهَا جَمِيعٗاۖ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾[البقرة :38].

موضع الوقف الجائز مع أولوية الوصل كلمة ﴿ جَمِيعًا ﴾، وسببه أنّ الفاء في ﴿ فَإِمَّا ﴾ للتعقيب.[2]

قال السمين الحلبي : " الفاء مرّتبة معقبة ".[3]

وقال الألوسي في قوله ﴿ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي ﴾ ما نصه : " لا يدخل في الخطاب غير المكلّف، وأدرج الكثيرون إبليس لأنّه مخاطب بالإيمان ، والفاء لترتيب ما بعدها على الهبوط المفهوم من الأمر ".[4]

ولأجل هذا الترتيب والتعقيب بين المعطوف والمعطوف عليه تترجح أولوية الوصل، وهذه العلة لا تقتصر على هذا الموضع فحسب، بل تعم ما شابهها من المواضع.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

---

(7) **إعراب القرآن وبيانه** للزجاج ج3ص19.

(1) التعقيب هو الاتصال الزمني الحاصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالفاء، نحو قوله تعالى ﴿ ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقۡبَرَهُۥ ﴾[سورة عبس :21]، ولا يلزم من التعقيب الزمني أن يقع المعطوف بالفاء عقب المعطوف عليه مباشرة. ينظر : **معجم المصطلحات النحوية والصرفية** ص155.

(2) **الدر المصون** ج1ص197.

(3) **روح المعاني** ج1ص323.

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال :

الأوّل : حسن، وبه قال ابن الأنباري[1]، و الأشموني.[2]

الثاني : كاف، وبه قال النحاس[3]، والداني [4]، والأنصاري.[5]

الثالث : جائز، وبه السجاوندي.[6]

الرابع : وقفه الهبطي.[7]

والمختار القول الأوّل، لأنّ الفاء في ﴿ فَإِمَّا ﴾ للتعقيب، والعطف رابط إعرابي، وبذلك وجد التعلّق في اللفظ، وجملة ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي ﴾ كذلك مرتبطة بما قبلها في المعنى، لأنّ الضمير (كم) فيها عائد على من سبق، وبذلك وجد التعلّق في المعنى، وعليه يحكم بأنّه حسن، وهو جائز كذلك كما نص عليه السجاوندي لكن مع أولوية الوصل.

أمّا من حكم عليه بأنّه كاف، فهو محل نظر، لأنّه يلزم منه عدم وجود التعلّق في اللفظ وهو موجود.

7- قوله تعالى ﴿ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا ۖ وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَالِدُونَ ﴾ [الأنبياء :102].

موضع الوقف الجائز مع أولوية الوصل كلمة ﴿ حَسِيسَهَا ﴾ ، وسببه جملة ﴿ وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَالِدُونَ ﴾.

فقد تحتمل أن تكون مستأنفة مقررة لما قبلها لا موضع لها من الإعراب، وتحتمل أن تكون في موضع نصب على الحال[8]، وهو الظاهر، ويؤيدّه التفسير.

---

(4) **الإيضاح** ج1ص516.

(5) **منار الهدى** ص93

(6) **القطع والائتناف** ص62.

(7) **المكتفى** 164.

(8) **المقصد** ص93.

(9) **علل الوقوف** ج1ص200.

(1) **تقييد وقف القرآن** ص189.

(2) ينظر : **الدر المصون** للحلبي ج5ص114.

قال الطبري : " فإن قال قائل : فكيف لا يسمعون حسيسها، وقد علمت ما روي من أنّ جهنّم يؤتى بها يوم القيامة فتزفر زفرة لا يبقى ملك مقرّب ولا نبيّ مرسل إلاّ جثا على ركبتيه خوفا منها ؟ قيل إنّ الحال التي لا يسمعون فيها حسيسها هي غير تلك الحال "[1]، ثمّ ساق أثرا عن ابن عباس في قوله ﴿ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وَهُمْ فِي مَا ٱشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَٰلِدُونَ ﴾ بقوله : " لا يسمع أهل الجنّة حسيس النار إذا نزلوا منزلهم من الجنّة ".[2]

ولأجل هذا تتعيّن أولوية الوصل لعدم الفصل بين الحال ﴿ وَهُمْ فِي مَا ٱشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَٰلِدُونَ ﴾، وعامله ﴿ يَسْمَعُونَ ﴾.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال :

الأوّل : حسن، وهو قول الأشموني.[3]

الثاني : كاف، وهو قول الأنصاري.[4]

الثالث : جائز، وهو قول السجاوندي.[5]

والمختار من الأقوال قول من حكم عليه بأنّه حسن وهو قول الأشموني، لأنّ الواو للحال كما مرّ وبذلك وجد التعلّق الإعرابي، والتعلّق في المعنى موجود كذلك لأن الضمير ﴿هُم ﴾ عائد على المذكورين قبل، وبالتالي فوجود التعلّق في الإعراب والتعلّق في المعنى يجعل الوقف حسنا.

أمّا قول الأنصاري بأنّه كاف، إذا اعتبرت الجملة مستأنفة مقررة لما قبلها، وعليه فالتعلّق في الإعراب غير موجود، وضابط الوقف الكافي أن يخلو من التعلّق الإعرابي.

أمّا قول السجاوندي بأنّه جائز فهو الصواب لكن مع أولوية الوصل.

---

(3) **جامع البيان** ج18ص116.

(4) **المصدر نفسه** ج18ص116.

(1) **منار الهدى** ص508.

(2) **المقصد** 509.

(3) **علل الوقوف** ج2ص712.

المبحث الرابع : الوقف الجائز مع أولوية الوقف وأثره في التفسير

أولا : تعريف الوقف الجائز مع أولوية الوقف

لقد مرّ تعريف الوقف الجائز مستوي الطرفين، وهو الذي تجاذبه موجب للوصل، وموجب للوقف مع عدم ترجيح أحدهما على الآخر، فالموجبان متسويان.

أمّا الوقف الجائز مع أولوية الوقف، فهو الذي ترجّح فيه موجب الوقف على موجب الوصل، بمعنى أنّ موجب الوقف يقدّم على موجب الوصل، أو أنّ علة الوقف تكون أقوى من علة الوصل، وهو عكس الجائز مع أولوية الوصل.

و لم يذكر السجاوندي في كتابه هذا النوع من الوقف الجائز، و لم يضع له مصطلحا كغيره من الأنواع، ولا تسمية، و لم يضع له رمزا كذلك، وإنّما ذكره في بعض تطبيقاته على آيات القرآن الكريم، وهو ما كانت علة موجب الوقف راجحة على علة موجب الوصل.

أمّا المصحف المصري، ومصحف المدينة النبوية المنبثق عنه، فقد اصطلحت اللجنة فيهما على وضع مصطلح، ورمزت له بالرمز (قلى)[1]، وهذا الرمز مأخوذ من تسميته : الوقف أولى، فقد أخذت (ق) من كلمة : الوقف، وأضيفت إلى (لى) من كلمة : أولى، واختصرت في هذا الرمز (قلى).

ثانيا : أمثلة تطبيقية للوقف الجائز من خلال المصحف الشريف

1- قوله تعالى ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى

(1) **المصحف المصري** ص527، و **مصحف المدينة** ص : ي عند التعريف بهذا المصحف في آخره.

هُوَ أَدۡنَىٰۚ بِٱلَّذِي هُوَ خَيۡرٌۚ ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلۡتُمۡۗ وَضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلۡمَسۡكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٖ مِّنَ ٱللَّهِۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ كَانُواْ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ﴾ [البقرة :61].

تضمنت هذه الآية ثلاثة أوقاف جائزة مع أولوية الوقف، وأخص بالبحث فيها الوقف على كلمة ﴿ سَأَلۡتُمۡ ﴾.

وسببه أنّ قوله ﴿ وَضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلۡمَسۡكَنَةُ ﴾ إلى قوله ﴿ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾[البقرة :62] كلام معترض.

والاعتراض حاصل من خلال القصص المتعلقة بحكاية أحوال بني إسرائيل الذين كانوا في عهد موسى، ويدل عليه قوله ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ كَانُواْ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ ﴾ فإنّ قتل الأنبياء إنّما كان من فروعهم وذريتهم. (1)

ويدل عليه كذلك أنّ هذه الجملة ﴿ وَضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلۡمَسۡكَنَةُ ﴾ معطوفة بالواو وبدون إعادة ﴿ إذ ﴾ ابتداء من قوله ﴿ وَإِذۡ نَجَّيۡنَٰكُم مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ ﴾ [البقرة :49].

قال الطاهر بن عاشور : " وليس متفرعا على قول موسى لهم ﴿ أَتَسۡتَبۡدِلُونَ ٱلَّذِي هُوَ أَدۡنَىٰۚ بِٱلَّذِي هُوَ خَيۡرٌۚ ﴾ لأنّهم لم يشكروا النعمة.. والضمير في قوله ﴿ وَضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلۡمَسۡكَنَةُ وَبَآءُو﴾ عائدة إلى جميع بني إسرائيل، لا إلى خصوص الذين أبوا دخول القرية، والذين قالوا ﴿ لَن نَّصۡبِرَ عَلَىٰ طَعَامٖ وَٰحِدٖ ﴾ بدليل قوله ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ كَانُواْ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ ﴾ فإنّ الذين قتلوا النبيئين هم أبناء الذين أبوا دخول القرية..وليس هو من الالتفات، إذ ليس

(1) **حاشية الجمل على الجلالين** ج1ص87.

قوله ﴿ وَضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ ﴾ من بقية جواب موسى إياهم لشموله للمتحدّث عنهم الآبين دخول القرية ولغيرهم ممن أتى بعدهم ".[1]

فأولوية الوقف في هذا الموضع للفصل بين الجملة المعترضة وبين الجمل المعطوفة.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال :

الأوّل : تام بلا خلاف، وبه قال الداني.[2]

الثاني : صالح، وبه قال النحاس.[3]

الثالث : حسن، ويقارب التام لأنّ الواو بعده للاستئناف وليست عاطفة، وبه قال الأشموني.[4]

الرابع : مطلق، وبه قال السجاوندي.[5]

الخامس :وقفه الهبطي.[6]

وأولى الأقوال هو قول من حكم عليه بالتمام للفصل بين الجمل المعطوفة والجملة المعترضة، فالكلام مستأنف.

أمّا حكم السجاوندي عليه بأنّه مطلق فلأنّ ضابط الوقف المطلق عنده موجود، وهو صحة البدء بما بعد الوقف.

وأمّا قول الأشموني بأنّه حسن فهو محل نظر لأنّه يلزم منه التعلّق الإعرابي وهو منعدم لأنّ الكلام مستأنف.

---

(2) **التحرير والتنوير** للطاهر بن عاشور ج1ص509-510.

(3) **المكتفى** ص164.

(1) **القطع والائتناف** ص68.

(2) **منار الهدى** ص97.

(3) **علل الوقوف** ج1ص205.

(4) **تقييد وقف القرآن** ص199.

2- قولـــــه تعـــــالى ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ نُؤۡمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا وَيَكۡفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَهُمۡۗ قُلۡ فَلِمَ تَقۡتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبۡلُ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾ [البقرة :91].

موضع الوقف الجائز مع أولوية الوقف هو آخر قوله ﴿ وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَهُمۡ ﴾، وســـببه انفصـــال جملـــة ﴿ قُلۡ فَلِمَ تَقۡتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبۡلُ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾ عما قبلها من جهة المعنى، فالأولى فيها حكاية أفعال بني إسرائيل الشنيعة، والثانية فيها خطاب للنبي ﷺ بأن يقول لهم ذلك.[1]

وقد ذهب الشوكاني إلى أنّ جملة ﴿ قُلۡ فَلِمَ تَقۡتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبۡلُ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾ اعتراض من الله لّما قالوا ﴿ نُؤۡمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا ﴾، وهو واقع بهذه الجملة المشتملة على الاستفهام المفيد للتوبيخ، أي إن كنتم تؤمنون بما أنزل عليكم فكيف تقتلون الأنبياء وقد نهيتم عن قتلهم فيما أنزل عليكم؟.[2]

قال الطاهر بن عاشور : " وقوله ﴿ قُلۡ فَلِمَ تَقۡتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبۡلُ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾ فصله عما قبله لأنّه اعتراض في أثناء ذكر أحوالهم قصد به الرد علـــيهم في معذرتهم هذه لإظهار أنّ معاداة الأنبياء دأب لهم، وأنّ قولهم ﴿ نُؤۡمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا ﴾ كذب ".[3]

فأولوية الوقف للفصل بين المعنيان.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال :

الأوّل : كاف، وبه قال الداني [4]، والأنصاري.[1]

---

(5) ينظر : **جامع البيان** للطبري ج1ص483، **البحر المحيط** لأبي حيان ج1ص492، **الجامع لأحكام القـــرآن** للقرطبي ج2ص34، **تفسير الرازي** ج2ص201.

(1) **فتح القدير** ج1ص111.

(2) **التحرير والتنوير** ج1ص590.

(3) **المكتفى** ص168.

الثاني : صالح، وبه قال النحاس.[2]

الثالث : حسن، وبه قال الأشموني.[3]

الرابع : مطلق، وبه قال السجاوندي.[4]

الخامس : وقفه الهبطي.[5]

وأولى الأقوال هو قول من حكم عليه بالكفاية، لأنّ التعلّق من جهة المعنى موجود، ودليله ضمير الجمع في ﴿ تَقْتُلُون ﴾ العائد عليهم وعلى أسلافهم.

أمّا حكم الأشموني عليه بأنّه حسن فهو محل نظر، لأنّه يلزم وجود التعلّق في الإعراب، وهو منعدم لأنّ جملة ﴿ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ معترضة مستأنفة.

وأمّا حكم النحاس بأنّه صالح، فإن أراد أنّه كاف فهو صحيح لما تقدم، وإن أراد أنّه حسن فهو محل نظر كذلك.

وأمّا حكم السجاوندي بأنّه مطلق فلأنّ ضابط الوقف المطلق موجود هنا وهو صحة الابتداء بما بعده.

3- قوله تعالى ﴿ وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴾ [البقرة :111].

تضمنت الآية الكريمة وقفين جائزين مع أولوية الوقف، وهذا في كلمة ﴿ نَصَـٰرَىٰ ﴾، وكلمة ﴿ أَمَانِيُّهُم ﴾ ، وسببه أنّ جملة ﴿ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ﴾ معترضة بين قولهم ذلك، وطلب الدليل على صحة دعواهم.[6]

---

(4) **المقصد** ص104.

(5) **القطع والائتناف** ص76.

(6) **منار الهدى** ص104.

(7) **علل الوقوف** ج1ص218.

(8) **تقييد وقف القرآن الكريم** ص199.

(1) ينظر : **البحر المحيط** لأبي حيان ج1ص562، **روح المعاني** للألوسي ج1ص489.

فجملة ﴿ تِلۡكَ أَمَانِيُّهُمۡ ﴾ المؤلفة بين المبتدأ والخبر اعتراض بين دعواهم بأن لا يدخل الجنة إلاّ من كان هودا أو نصارى، وبين دليل هذه الدعوى.

قال الطاهر بن عاشور : " والإشارة بـــ ﴿ تِلۡكَ ﴾ إلى القولة الصادرة منهم ﴿ لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ ﴾ كما هو الظاهر، فالإخبار عنها بصيغة الجمع إمّا لأنّها لمّا كانت أمنية كل واحد منهم صارت إلى أماني كثيرة، وإمّا إرادة أنّ كل أمانيهم كهذه ".[1]

وقال الألوسي : " ﴿ قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ ﴾ أي على ما ادعيتموه من اختصاصكم بدخول الجنة، فهو متصل معنى بقوله تعالى ﴿ وَقَالُواْ لَن يَدۡخُلَ ﴾ على أنّه جواب له لا غير ".[2]

فأولوية الوقف هو أنّ جملة ﴿ تِلۡكَ أَمَانِيُّهُمۡ ﴾ معترضة.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذين الموضعين على أقوال :

الموضع الأوّل : ﴿ نَصَٰرَىٰ ﴾

الأوّل : حسن، وبه قال الأشموني.[3]

الثاني : كاف، وبه قال الأنصاري.[4]

الثالث : مطلق، وبه قال السجاوندي.[5]

الرابع : وقفه الهبطي.[6]

---

(2) **التحرير والتنوير** ج1ص655.

(1) **روح المعاني** ج1ص489.

(2) **منار الهدى** ص109.

(3) **المقصد** ص109.

(4) **علل الوقوف** ج1ص229.

(5) **تقييد وقف القرآن** ص200.

وأولى الأقوال هو قول من حكم عليه بأنّه كاف وهو قول الأنصاري، لأنّ التعلّق في المعنى موجود، ودليله الضمير في قوله ﴿ أَمَانِيُّهُمْ ﴾، فهو يعود على المذكورين قبل، وهم اليهود والنصارى، أمّا حكم الأشموني عليه بأنّه حسن، فهو غير صحيح، وهذا لعدم وجود التعلّق في اللفظ لعدم وجود الرابط الإعرابي، فجملة ﴿ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ﴾ المكونة من المبتدأ والخبر مكتفية بنفسها، وأمّا ما حكم عليه السجاوندي بأنّه مطلق، فلوجود ضابطه، وهو صحة الابتداء بما بعد الوقف.

الموضع الثاني : ﴿ أَمَانِيُّهُم ﴾

الأوّل : حسن، وبه قال ابن الأنباري[1]، الأشموني.[2]

الثاني :كاف، وبه قال الداني.[3]

الثالث : تام، وبه قال النحاس نقلا عن أبي حاتم.[4]

الرابع : مطلق، وبه قال السجاوندي.[5]

الخامس: وقفه الهبطي.[6]

وأولى الأقوال هو قول من حكم عليه بالتمام والكفاية، وكونه كافيا هو الأقرب لوجود التعلّق في المعنى، فسياق الآية لم يتم بعد بدليل الضمير في قوله ﴿ بُرْهَانَكُم ﴾، فهو يعود على المذكورين قبل، وهو رابط في المعنى.

أمّا من حكم عليه بأنّه حسن فهو محل نظر، لعدم وجود الرابط اللفظي، وأمّا حكم السجاوندي عليه بأنّه مطلق فلوجود ضابطه وهو صحة الابتداء بما بعد الوقف.

---

(6) **الإيضاح** ج1ص529.

(7) **منار الهدى** ص109.

(1) **المكتفى** ص171.

(2) **القطع والائتناف** ص79.

(3) **علل الوقوف** ج1ص229.

(4) **تقييد وقف القرآن** ص200.

4- قوله تعالى ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَهۡتَدُونَ ﴾ [البقرة :170].

موضع الوقف الجائز مع أولوية الوقف هو قوله ﴿ ءَابَآءَنَا ﴾، وسببه الابتداء بالاستفهام.(1)

فجملة ﴿ أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَهۡتَدُونَ ﴾ جملة استئنافية، فيها رد على مقولتهم السابقة.

قال الألوسي : " جواب الشرط محذوف، أي : لو كان آباؤهم جهلة لا يتفكرون في أمر الدين، ولا يهتدون إلى الحق لاتَّبعوهم، والهمزة إنكار مضمون تلك الجملة، وهو التزامهم الإتباع على تقدير ينافيه وهو كونهم غير عاقلين ولا مهتدين".(2)

ونقل عن الرضي أنّه اختار أنّ الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثل هذا اعتراضية، وعنى بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين أجزاء الكلام، أو يجيء آخره متعلّقا به معنى مستأنفا لفظا.(3)

قال الطاهر بن عاشور : " ﴿ أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَهۡتَدُونَ ﴾ كلام من جانب آخر للرد على قولهم ﴿ نَتَّبِعُ مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآ ﴾، فإنّ المتكلّم لما حكاه عنهم ردّ قولهم هذا باستفهام يقصد منه الردّ ثمّ التعجيب، فالهمزة مستعملة في الإنكار كناية وفي التعجيب إيماء، والمراد بالإنكار الرد والتخطئة لا الإنكار بمعنى النفي "(4)، فعلّة الوقف هو كون الجملة فيها ردّ على من سبق بالاستفهام التعجبي. التعجبي.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال :

---

(5) ينظر : **علل الوقوف** للسجاوندي ج1ص266، **منار الهدى** للأشموني ص121.

(6) ينظر : **روح المعاني** ج2ص598.

(1) **روح المعاني** ج2ص599.

(2) **التحرير والتنوير** ج2ص105.

الأوّل : مطلق، وبه قال السجاوندي.[1]

الثاني: كاف، وبه قال الأنصاري[2]، والأشموني.[3]

الثالث: وقفه الهبطي.[4]

والأقوال كلّها صحيحة، فمن حكم عليه بالكفاية فلوجود التعلّق في المعنى بدليل الضمير المتصل هم في قوله ﴿ ءَابَآؤُهُمۡ ﴾، فهو يعود على المذكورين قبل، ومن حكم عليه بأنّه مطلق فلوجود ضابط الوقف المطلق، وهو صحة الابتداء بما بعد الوقف، وهو الابتداء بالاستفهام الذي له الصدارة في الكلام.

5- قوله تعالى ﴿ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا ﴾ [آل عمران :07].

موضع الوقف الجائز مع أولوية الوقف في هذه الآية هو قوله ﴿ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾، وسببه الواو في قوله ﴿ وَٱلرَّٰسِخُون ﴾، هل هي للعطف أم للاستئناف ؟

اختلف أئمة التفسير اختلافا كبيرا، وتضاربت آراؤهم على هذه الواو على قولين:

الأوّل : أنّ الواو في قوله ﴿ وَٱلرَّٰسِخُون ﴾ استئنافية، وأنّ الكلام قد تمّ عند قوله ﴿ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾، وأنّ ما بعده كلام جديد وهو قوله ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾، فلو وُصِلَ لَفُهِمَ أنّ الراسخين يعلمون تأويل المتشابه كما يعلمه الله، وعليه فـ ﴿ وَٱلرَّٰسِخُون ﴾ مبتدأ، وجملة ﴿ يَقُولُون ﴾ خبر المبتدأ.

وهذا القول مروي عن جمهور السلف، فهو مروي عن أبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وعائشة، وعبد الله بن عباس[1].

---

(3) **علل الوقوف** ج1ص266.

(4) **المقصد** ص121.

(5) **منار الهدى** ص121.

(6) **تقييد وقف القرآن** ص201.

قال أبو جعفر النحاس : " وروِيناه عن نيف وعشرون رجلا من الصحابة والتابعين والقراء والفقهاء وأهل اللغة ".[2]

وقد اختاره : مالك[3]، والفراء[4]، وابن الأنباري[5]، والزجاج[6]، ورجّحه من المفسرين : ابن جرير الطبري[7]،ومال إليه الرازي[8]، وأبو حيان[9]،والشوكاني[10]، والألوسي.[11]

الثاني : أنّ الواو في قوله ﴿ وَٱلرَّٰسِخُون ﴾ عاطفة على لفظ الجلالة ﴿ ٱللَّهُ ﴾، وعليه فالراسخون يعلمون تأويل المتشابه، وجملة ﴿ يَقُولُون ﴾ لها وجهان من الإعراب :

أحدهما : أنّها منصوبة على الحال، أي قائلين : آمنّا به.

والثانية : أنّها خبر مبتدأ محذوف تقديره : هم يقولون.

وهذا قول مجاهد، ورواه عن ابن عباس حيث قال : " أنا ممن يعلم تأويله ".[12]

واختاره من المفسرين : الزمخشري[13]، وأبو جعفر النحاس[14]، وابن عطية الأندلسي.[15]

---

(1) ينظر : **جامع البيان** للطبري ج3ص214، **الدر المنثور** للسيوطي ج2ص10-11، **زاد المسير** لابن الجوزي ج1ص261.

(2) **القطع والائتناف** ص118.

(3) **جامع البيان** ج3ص215.

(4) **معاني القرآن** للفراء ج1ص137.

(5) **الإيضاح** ج2ص565.

(6) **معاني القرآن وإعرابه** للزجاج ج2ص320

(7) **جامع البيان** ج3ص216.

(8) **مفاتيح الغيب** ج3ص191.

(1) **البحر المحيط** ج3ص28.

(2) **فتح القدير** ج1ص309.

(3) **روح المعاني** ج5ص111و ما بعدها.

(4) **جامع البيان** ج3ص215.

(5) **الكشاف** ج1ص259.

(6) **إعراب القرآن** ج1ص144.

(7) **المحرر الوجيز** ص276-277.

ومن المفسرين[1] من فصلّ في هذا المقام، وقال : التأويل يطلق في القرآن ويراد به معنيان:

أحدهما : التأويل بمعنى حقيقة الشيء التي يؤول إليها، أي : يرجع إليها، ومنه قوله تعالى ﴿ هَـٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَـٰيَ مِن قَبۡلُ ﴾[يوسف :100]، وقوله ﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ ﴾[الأعراف :53]، وقوله ﴿ بَلۡ كَذَّبُواْ بِمَا لَمۡ يُحِيطُواْ بِعِلۡمِهِۦ وَلَمَّا يَأۡتِهِمۡ تَأۡوِيلُهُۥ ﴾[يونس :39].

وعلى هذا فيكون الوقف على ﴿ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾، لأنّ حقائق الأمور لا يعلمها على الجلية إلاّ الله تعالى.

ثانيهما : التأويل بمعنى التفسير والبيان، كقوله تعالى ﴿ نَبِّئۡنَا بِتَأۡوِيلِهِۦٓۖ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ قَالَ لَا يَأۡتِيكُمَا طَعَامٞ تُرۡزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأۡتُكُمَا بِتَأۡوِيلِهِۦ ﴾[يوسف :36-37]، يعني : تفسيره، فإن أريد به هذا المعنى فالوقف على ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ ﴾، لأنّهم يعلمون ويفهمون ما خوطبوا به بهذا الاعتبار، وإن لم يحيطوا علما بحقائق الأشياء على ما هي عليه.

وبالتالي فالمعنيان معتبران، وصحيحان في المعنى، لأنّ لكل منهما وجه من اللغة والتفسير كما ذُكِر.

ولقد درج المصحف المصري على وضع علامة الوقف اللازم على لفظ الجلالة في هذه الآية، وفي ذلك ترجيح لأحد وجهي التفسير وإبطال الوجه الآخر بغير دليل، إذ أنّ كلا الوجهين صحيح في المعنى، وقد ذهب إليه بعض السلف، ولا تعارض بينهما.

جاء في التقرير العلمي لمصحف المدينة ما نصه : " ولما كان كلا الوجهين من حيث المعنى معتبرا، فقد وجدت اللجنة أنّ اللزوم هنا لا يصح في الوقف لأنّ فيه إبطالا

(8) ينظر : **تفسير البغوي** ص189، **زاد المسير** لابن الجوزي ج1ص260، **تفسير القرآن العظيم** ج2ص9، **روح المعاني** ج5ص111، **فتح القدير** ج1ص309، **أضواء البيان** للشنقيطي ج1ص208.

لوجه صحيح، فاختارت جواز الوقف على لفظ الجلالة أو الوصل مع أولوية الوقف، لأنّ القائلين به أكثر، فوضعت رمز (قلى) ".[1]

فمن قال بأن الواو استئنافية، جعل علم تأويله لله تعالى وحمل التأويل على معناه الأوّل ؛ بينما من قال بأن الواو عاطفة، جعل الراسخين في العلم ممن يعلم تأويله وحمل التأويل على المعنى الثاني.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال :

الأوّل : لازم، وبه قال السجاوندي.[2]

الثاني : التفصيل بين كونه تاما وبين كونه غير وقف، وبه قال ابن الأنباري[3]، و الداني[4]، والأنصاري[5]، والأشموني.[6]

الثالث : وقفه الهبطي.[7]

أمّا القول الأوّل وهو من حكم عليه باللزوم، فهو محل نظر لأنّ فيه إبطالا للتفسير الثاني، وقد سبق الردّ عليه.

وأمّا القول الثاني وهو التفصيل، فيحمل على التفسيرين، فمن حمل التأويل على معرفة كنه الأشياء قال بأنّ الواو في ﴿ وَٱلرَّٰسِخُون ﴾ هي للاستئناف، وبالتالي فإنّ المعنى قد تمّ، ولا تعلّق ما بين الكلام الموقوف عليه، ولا بما بعده من جهة اللفظ والمعنى، وأمّا من حمل التأويل على التفسير قال بأنّ الواو عاطفة، وبالتالي فهو ليس بوقف لأنّه لا يفصل بين المعطوف عليه والمعطوف.

---

(1) **التقرير العلمي لمصحف المدينة النبوية** ص55.

(2) **علل الوقوف** ج1ص361.

(3) **الإيضاح** ج2ص565.

(1) **المكتفى** ص195.

(2) **المقصد** ص155.

(3) **منار الهدى** ص154.

(4) **تقييد وقف القرآن** ص205.

6- قولـــه تعـــالى ﴿ قُلۡ إِن تُخۡفُواْ مَا فِي صُدُورِكُمۡ أَوۡ تُبۡدُوهُ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [آل عمران :29].

موضع الوقف الجائز مع أولوية الوقف في هذه الآية هو قولـــه ﴿ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ ﴾، وسببه أنّ الواو للاستئناف وليست معطوفة على جواب الشرط، لأنّ علمه تعالى بمـــا في السماوات وما في الأرض غير متوقف على شرط.[1]

قال البغوي : " ثمّ قال ﴿ وَيَعۡلَمُ ﴾ رفع على الاستئناف ﴿ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ يعني : إذا كان لا يخفى عليه شيء في السماوات ولا في الأرض، فكيـــف يخفى عليه موالاتكم الكفار ".[2]

وذكر الفراء أنّ قوله ﴿ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ ﴾ جزم على الجزاء، و﴿ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ رفع على الاستئناف، كما قال في ســـورة بـــراءة ﴿ قَٰتِلُوهُمۡ يُعَذِّبۡهُمُ ٱللَّهُ بِأَيۡدِيكُمۡ ﴾ [التوبة :14] فجزم الأفاعيل، ثمّ قـــال ﴿ وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ ﴾ [التوبـــة :15].[3]

قال الطاهر بن عاشور : " و جمـــلة ﴿ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ معطوفة على جملة الشرط، فهي معمولة لفعل ﴿ قُل ﴾، وليست معطوفة علـــى جواب الشرط لأنّ علم الله بما في السماوات وما في الأرض ثابت مطلقا غير معلّق علـــى إخفاء ما في نفوسهم ".[4]

وهو من إيراد العام بعد الخاص تأكيدا له وتقريرا.[5]

---

(5) ينظر : **منار الهدى** للأشموني ص163، **التبيان في إعراب القرآن** للعكبري ج1ص205، **إعـــراب القـــرآن الكريم وبيانه** للدرويش ج1ص423، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** للحلبي ج2ص62.

(6) **معالم التنزيل** ص199.

(1) **معاني القرآن** ج1ص147، وينظر : **تفسير الرازي** ج4ص17.

(2) **التحرير والتنوير** للطاهر بن عاشور ج3ص76.

(3) **روح المعاني** للألوسي ج5ص168.

فأولوية الوقف هنا لدفع توهم أنّ علمه سبحانه معلّق على إخفاء ما في نفوسهم.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال :

الأوّل : تام،وبه قال ابن الأنباري[1]، ونقله النحاس عن أبي حاتم[2]، وهو قول الداني[3]، و الأنصاري.[4]

الثاني: كاف، وبه قال الأشموني.[5]

الثالث : مطلق، وبه قال السجاوندي.[6]

الرابع : وقفه الهبطي.[7]

وأولى الأقوال هو قول من حكم عليه بالتمام والكفاية، إلاّ أنّ الحكم بالكفاية أقرب لأنّ السياق لم يتمّ بعد، فالفاعل في ﴿ وَيَعْلَمُ ﴾ هو الله تعالى، وهو يعود على ما سبق، فبالتالي وجد التعلّق في المعنى دون اللفظ.

أمّا حكم السجاوندي عليه بأنّه مطلق، فلأنّ ضابطه موجود، وهو صحة الابتداء بما بعد الوقف.

7- قوله تعالى ﴿ إِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ غَرَّ هَٰٓؤُلَآءِ دِينُهُمْ ۗ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [الأنفال :49].

(4) **الإيضاح** ج2ص574.

(5) **القطع والائتناف** ص123.

(6) **المكتفى** ص199.

(7) **المقصد** ص162.

(8) **منار الهدى** ص163.

(9) **علل الوقوف** ج1ص368.

(1) **تقييد وقف القرآن** ص206.

موضع الوقف الجائز مع أولوية الوقف في هذه الآية هو قوله ﴿ دِينُهُمۡ ﴾، وسببه أنّه آخر كلام المنافقين والذين في قلوبهم مرض.[1]

قال القرطبي : " قيل المنافقون : الذين أظهروا الإيمان وأبطنوا الكفر، والذين في قلوبهم مرض : الشاكون، وهم دون المنافقون، قالوا عند الخروج إلى القتال وعند التقاء الصفين : غرّ هؤلاء دينهم، وقيل : هما واحد ".[2]

وعليه فإنّ مقول قولهم ينتهي عند كلمة ﴿ دِينُهُمۡ ﴾، وجملة ﴿ وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ جملة استئنافية.

قال أبو حيان : " ﴿ وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ هذا يتضمن الرد على من قال ﴿ غَرَّ هَٰٓؤُلَآءِ دِينُهُمۡ ﴾ فكأنّه قيل هؤلاء في لقاء عدوّهم هم متوكلون على الله فهم الغالبون ".[3]

قال الطاهر بن عاشور : " وجملة ﴿ وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ معطوفة على جملة ﴿ وَإِذۡ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَعۡمَٰلَهُمۡ ﴾ [الأنفال :48] لأنّها من جملة الأخبار المسوقة لبيان عناية الله تعالى بالمسلمين، وللامتنان عليهم ".[4]

فأولوية الوقف هنا للفصل بين كلام المنافقين والذين في قلوبهم مرض، وكلامه تعالى في الرد عليهم.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال :

الأوّل : تام، وبه قال الداني[5]، والأشموني.[6]

الثاني : حسن، وبه قال الأنصاري.[1]

---

(2) **منار الهدى** للأشموني ص326.

(3) **الجامع لأحكام القرآن** ج7ص31.

(4) ينظر : **البحر المحيط** ج5ص336، **روح المعاني** ج18ص298.

(1) **التحرير والتنوير** ج9ص130.

(2) **المكتفى** ص199.

(3) **منار الهدى** ص326.

الثالث : مطلق، وبه قال السجاوندي.[2]

الرابع : وقفه الهبطي.[3]

وأولى الأقوال هو القول الأوّل، وهو من حكم عليه بالتمام للعلة السابقة.

وأمّا حكم الأنصاري عليه بأنّه حسن، فهو محل نظر، لأنّه يلزم منه وجود التعلّق في اللفظ والمعنى وهو منعدم لأنّ قوله ﴿ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ جملة مفصولة لفظا ومعنى .

أمّا انفصالها معنى، فلأنّ هذا يعد سياق كلام جديد ردا على مقالتهم الشنيعة، ودعواهم أنّ هؤلاء غرّهم دينهم، وأمّا انفصالها لفظا، فلأنّها جملة استئنافية وليست معطوفة على ﴿ إِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَـٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾.

وأمّا حكم السجاوندي بأنّه مطلق فلوجود ضابطه وهو صحة الابتداء بما بعد الوقف.

8- قوله تعالى ﴿ لَّقَدْ أَضَلَّنِى عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِى ۗ وَكَانَ ٱلشَّيْطَـٰنُ لِلْإِنسَـٰنِ خَذُولاً ﴾ [الفرقان :29].

موضع الوقف الجائز مع أولوية الوقف في هذه الآية هو قوله ﴿ إِذْ جَآءَنِى ۗ ﴾ ، وسببه أنّ جملة ﴿ وَكَانَ ٱلشَّيْطَـٰنُ لِلْإِنسَـٰنِ خَذُولاً ﴾ هل هي من جملة كلام الظالم الذي يبدأ من قوله ﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَـٰلَيْتَنِى ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلاً ﴾ [الفرقان :27] فتكون معطوفة، أو هي من كلام الله تعالى فتكون مستأنفة ؟

اختلف المفسرون في ذلك على قولين :

الأوّل : أنّها تحتمل أن تكون من كلام الظالم[1]، وتحتمل أن تكون من كلام الله

---

(4) **المقصد** ص326.

(5) **علل الوقوف** ج2ص539.

(6) **تقييد وقف القرآن** ص225.

تعالى.

وهو قول أكثر المفسرين : كالزمخشري[2]، وابن عطية الأندلسي[3]، وأبي حيان[4]، والسمين الحلبي[5]، والرازي[6]، وابن جزي[7]،والشوكاني[8].

قال الألوسي : " ﴿ وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِلۡإِنسَٰنِ خَذُولاً ﴾، والجملة اعتراض مقرر لمضمون ما قبله إمّا من جهته تعالى أو من تمام كلام الظالم على أنّه سمّى خليله شيطانا بعد وصفه بالإضلال الذي هو أخصّ الأوصاف الشيطانية، أو على أنّه أراد بالشيطان إبليس لأنّه الذي حمله على مخالفة المضلين ومخالفة الرسول ".[9]

الثاني : أنّ قوله ﴿ لَّقَدۡ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكۡرِ بَعۡدَ إِذۡ جَآءَنِي ﴾ آخر كلام الظالم، وما بعده من قوله تعالى، وهو قول ابن الجوزي[10]، وحكاه القرطبي[11]، ونصره صاحب حاشية الجمل[12]، وبه قال الطاهر بن عاشور.[13]

قال الطاهر بن عاشور : " ﴿ وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِلۡإِنسَٰنِ خَذُولاً ﴾ تذييل من كلام الله تعالى، لا من كلام الظالم تنبيها للناس على أنّ كلّ هذا الإضلال من عمل الشيطان فهو الذي يسوّل لخليل الظالم إضلال خليله ".[1]

---

(1) والظالم المذكور هنا فيه قولان : أحدهما أنّه أبي بن خلف، رواه العوفي عن ابن عباس، والثاني : عقبة بن أبي معيط، قاله مجاهد وسعيد بن جبير وقتادة. ينظر : **زاد المسير** لابن الجوزي ج3ص319.

(2) **الكشاف** ج3ص211.

(3) **المحرر الوجيز** ص1382.

(4) **البحر المحيط** ج8ص102.

(5) **الدر المصون** ج5ص253.

(6) **التفسير الكبير** ج24ص77.

(7) **التسهيل لعلوم التنزيل** ج4ص143.

(8) **فتح القدير** ج2ص302.

(1) **روح المعاني** ج19ص19.

(2) **زاد المسير** ج3ص319.

(3) **الجامع لأحكام القرآن** ج13ص31.

(4) **حاشية الجمل على تفسير الجلالين** ج5ص344.

(5) **التحرير والتنوير** ج19ص42.

والقول المختار: أنّ هذه الجملة من كلام الله تعالى لأنّه تعالى ذكر خذلان الشيطان للإنسان في عدة آيات منها قوله تعالى ﴿ وَقَالَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لَمَّا قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمۡ وَعۡدَ ٱلۡحَقِّ وَوَعَدتُّكُمۡ فَأَخۡلَفۡتُكُمۡۖ ﴾ [إبراهيم :22]، وقوله تعالى ﴿ وَإِذۡ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَعۡمَٰلَهُمۡ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَإِنِّي جَارٞ لَّكُمۡۖ فَلَمَّا تَرَآءَتِ ٱلۡفِئَتَانِ نَكَصَ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِ ﴾ [الأنفال :48].

وعليه تكون الجملة من كلام الله تعالى لا من كلام الظالم، فأولوية الوقف هنا للفصل بين الكلامين.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال :

الأوّل : تام، وبه قال الداني.(2)

الثاني : التفصيل بين التمام وعدم الوقف، وهو اختيار الأشموني حيث قال :" تام لأنّه آخر كلام الظالم وما بعده من كلام الله تعالى، وهذا إن جعل ما بعده مستأنفا، فإنّ جعل الكلام متصلا من قوله ﴿ يَٰلَيۡتَنِي ٱتَّخَذۡتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ ﴾[الفرقان :28-29]إلى آخر كلامه، فلا وقف ".(3)

الثالث : مطلق، وبه قال السجاوندي.(4)

الرابع : وقفه الهبطي.(5)

والأقوال كلّها تحمل على القولين المذكورين آنفا، فمن حكم عليه بالتمام فلأنّ قوله ﴿ ..لَّقَدۡ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكۡرِ بَعۡدَ إِذۡ جَآءَنِي ﴾ آخر كلام الظالم، وما بعده من قول الله تعالى، وأمّا حكم الأشموني عليه بأنّه ممنوع فلأنّ قوله تعالى ﴿ وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ

---

(6) **المصدر نفسه** ج19ص42.

(7) **المكتفى** ص416.

(1) **منار الهدى** ص549.

(2) **علل الوقوف** ج2ص748.

(3) **تقييد وقف القرآن** ص255.

لِلْإِنسَٰنِ خَذُولاً ﴾ هو من كلام الظالم، وهو متصل بما قبله لفظا ومعنى، وأمّا حكم السجاوندي عليه بأنّه مطلق فلأنّ ضابطه موجود وهو صحة البدء بما بعد الوقف.

9- قوله تعالى ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۘ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾ [المنافقون :1].

موضع الوقف الجائز مع أولوية الوقف هو آخر قوله ﴿ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ﴾ لأنّه لو وصل صار قوله ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ ﴾ من مقول المنافقين.(1)

قال الشوكاني : " وجملة ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ ﴾ معترضة مقررة لمضمون ما قبلها، وهو ما أظهروه من الشهادة، وإن كانت بواطنهم على خلاف ذلك ".(2)

وقد بيّن الزمخشري علة هذا الاعتراض بقوله : " فإن قلت : أي فائدة في قوله تعالى ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ ﴾ ؟ قلت : لو قال : قالوا نشهد إنّك لرسول الله والله يشهد إنّهم لكاذبون، لكان يوهم أنّ قولهم هذا كذب ؛ فوسط بينهما قوله ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ ﴾ ليميط هذا الإيهام ".(3)

قال الطاهر بن عاشور : " وجملة ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ ﴾ معترضة بين الجملتين المتعاطفتين، وهذا الاعتراض لدفع إيهام من يسمع جملة ﴿ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾ أنّه تكذيب لجملة ﴿ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ﴾ فإنّ المسلمين كانوا يومئذ محفوفين بفئام من المنافقين مبثوثين بينهم هجّيراهم فتنة المسلمين فكان المقام مقتضيا دفع الإيهام، وهذا من الاحتراس ".(4)

فأولوية الوقف للفصل بين كلام المنافقين وكلام الله تعالى بعده.

---

(4) ينظر : **منار الهدى** للأشموني ص785، **علل الوقوف** للسجاوندي ج3ص1018.

(5) **فتح القدير** ج2ص1022.

(1) **الكشاف** ج4ص407، وهو موجود بمعناه في : **الدر المصون** ج6ص319، **البحر المحيط** ج10ص179.

(2) **التحرير والتنوير** ج28ص210.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

اختلف علماء الوقف في الحكم على هذا الموضع على أقوال :

الأوّل :تام، وحكاه النحاس عن نافع.[1]

الثاني :لازم، وبه قال السجاوندي.[2]

الثالث :كاف، وبه قال الأشموني والأنصاري.[3]

الرابع : وقفه الهبطي.[4]

وأولى الأقوال هو قول من حكم عليه بالتمام والكفاية، وكونه كافيا هو الأقرب لأنّ سياق الآية لم يتم بعد، فجملة ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ ﴾ المعترضة، هي مقررة لما قبلها، وبالتالي وجد التعلّق في المعنى دون اللفظ.

(3) **القطع والائتناف** ص532.

(4) **علل الوقوف** ج3ص1018.

(5) **منار الهدى** ص784، **المقصد** ص784.

(6) **تقييد وقف القرآن** ص293.

الفصل الثالث

الوقف على كلا وبلى وبعض أسماء الإشارة وأثره في التفسير

ويشمل :

المبحث الأوّل : الوقف على كلاّ وأثره في التفسير.

المبحث الثاني : الوقف على بلى وأثره في التفسير

المبحث الثالث : الوقف على بعض أسماء الإشارة وأثره في التفسير.

الفصل الثالث : أثر الوقف على كلاّ وبلى وبعض أسماء الإشارة في التفسير

تختلف بعض معاني الحروف (مثل : كلاّ وبلى)، وبعض أسماء الإشارة (مثل : ذلك وكذلك، وهذا) بالوقف عليها والابتداء بها في القرآن الكريم، ولأجل ذلك اهتم علماء الوقف والابتداء خصوصا وعلماء القراءات واللغة عموما ببيان معاني هذه الحروف وما تدل عليه، وكذا حكم الوقف عليها والابتداء بها، وذلك إسهاما منهم في خدمة القرآن الكريم.

وسأخص بالبحث هذه الحروف وهذه الأسماء بالأمثلة من القرآن، ومبينا آراء المفسرين وعلماء الوقف والابتداء في توضيح معانيها، وحكم الوقف عليها على ضوء التفسير.

المبحث الأول : الوقف على كلاّ وأثره في التفسير

أوّلا : معنى كلاّ في القرآن الكريم

(كلاّ) مركبة عند ثعلب[1] من : كاف التشبيه، و(لا) النافية، وإنّما شدّدت لامها لتقوية المعنى، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين.[2]

وقد اختلف العلماء في معناها والوقف عليها والابتداء بها على مذهبين :

المذهب الأوّل : (كلاّ) حرف الردع والزجر والرد والإنكار، وهو مذهب سيبويه والخليل [3] والمبرّد [4] والزجاج وأكثر البصريين، ومثال ذلك أن تقول لشخص

---

(1) أبو العباس أحمد بن يحي بن زيد بن سيار المعروف بثعلب، نحوي، لغوي، (ت261 هـ). **الفهرست** لابن النديم ص100.

(2) ينظر : ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، 1416هـ/1996م، بيروت لبنان ج1ص212.

(3) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، أوّل من استخرج العروض، (ت170هـ). **الفهرست** لابن النديم ص65.

(4) محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر بن حسان المبرد، نحوي، لغوي، (ت285هـ). **المصدر نفسه** ص82.

: فلان يبغضك فيقول : (كلاّ).

قال مكي بن أبي طالب القيسي : " ومعناها الرد والإنكار لما تقدّم قبلها من الكلام، وقيل : إنّها إذا كانت بمعنى (لا)، فإنّما تدلّ على جملة محذوفة، فيها نفي لما قبلها والتقدير : ليس الأمر كذلك ".[1]

وقال ابن هشام[2] : " لا معنى لها عندهم إلاّ ذلك، حتّى إنّهم يجيزون أبدا الوقف عليها والابتداء بما بعدها، وحتى قال جماعة منهم : متى سمعت (كلاّ) في سورة فاحكم بأنّها مكية لأنّ فيها معنى التهديد والوعيد، وأكثر ما نزل ذلك بمكة ".[3]

المذهب الثاني : أنّ معنى الردع والزجر والرد والإنكار ليس مستمرا فيها، ولذلك زاد بعض العلماء فيها معنى ثانيا يصح أن يوقف دونها ويبتدأ بها، ثمّ اختلفوا في تفسير هذا المعنى على ثلاثة أقوال :

الأوّل : (كلاّ) بمعنى : حقا، وهو قول الكسائي والكوفيون.

الثاني : (كلاّ) بمعنى : ألا الاستفتاحية، وهو مذهب أبي حاتم السجستاني.

الثالث : (كلاّ) حرف جواب بمعنى : إي ونعم، وهو مذهب النضر بن شميل[4] والفراء.

وقد عدّ ابن هشام مذهب أبي حاتم أولى من مذهب الكسائي والفراء فقال : " وقول أبي حاتم عندي أولى من قولهما، لأنّه أكثر اطرادا، فإنّ قول النضر بن شميل لا يتأتى في آيتي المؤمنين والشعراء، وقول الكسائي لا يتأتى في نحو ﴿ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴾[المطففين :18]، ﴿ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ ﴾[المطففين :7] لأنّ إنّ تكسر بعد (ألا) الاستفتاحية، ولا تكسر بعد حقا ".[5]

---

(1) **الوقف على كلاّ وبلى في القرآن** ص51.

(2) أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، نحوي بارع، (ت 761 هـ).**شذرات الذهب** للحنبلي ج6ص191.

(3) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ج1ص212، ويقارن بـ : **الوقف على كلا وبلى** للقيسي ص51.

(4) النضر بن شميل بن خرشة بن يزيد بن كلثوم بن عنثرة، أخذ عن الخليل وعن فصحاء العرب، (ت204هـ). **الفهرست** ص74.

(5) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ج1ص212.

ويؤخذ ممّا تقدّم أنّ لـــ (كلاّ) أربعة معان :

- الردع والزجر والرد والإنكار أو النفي قبلها.
- معنى : حقا.
- معنى : ألا الاستفتاحية.
- معنى : إي ونعم.

وقد تستعمل في بعض المواضع محتملة معنيين أو أكثر من هذه المعاني.

وقد وقعت (كلاّ) في القرآن الكريم في ثلاثة وثلاثين موضعا، في خمس عشرة سورة كلّها في النصف الثاني منه، وليس في النصف الأوّل منها شيء.[1]

قال الزركشي : " وحكمة ذلك أنّ النصف الآخر نزل بمكة، وأكثرها جبابرة، فتكررت هذه الكلمة على وجه التهديد والتعنيف لهم، والإنكار عليهم، بخلاف النصف الأوّل، وما نزل منه في اليهود لم يحتج إلى إيرادها فيه لذلّهم وضعفهم ".[2]

ثانيا : أمثلة تطبيقية للوقف على كلاّ وأثره في التفسير

نظرا إلى اختلاف العلماء في تحديد معنى (كلاّ)، فقد قسمها الزركشـــي إلى ثلاثة أقسام :

إحداها : ما يجوز الوقف عليه والابتداء به جمعا باعتبار معنيين.

والثاني : مالا يوقف عليه ولا يبتدأ به.

والثالث : ما يبتدأ به ولا يجوز الوقف عليه.[3]

ثمّ نقل تقسيم مكي بن أبي طالب وهو أربعة أقسام، وتقسيمه هو المختار.[4]

---

(1) ينظر : **مغني اللبيب** ج1ص213، **الوقف على كلاّ وبلى في القرآن** للقيسي ص53.

(2) **البرهان في علوم القرآن** للزركشي ج1ص447.

(3) **المصدر نفسه** ج1ص447.

(4) قال مكي : " فما ذكرنا فهو الاختيار، وبه نأخذ، والاختلاف في ذلك كثير بين العلماء، ولكنّـــا توســـطنا القول واخترنا ما اجتهدنا في اختياره، وليس مما اخترنا حرف إلاّ وقد قال به جماعة من العلماء، واختاره كثير من القراء، وأكثره روي عن نافع ". **الوقف على كلاّ وبلى** ص69.

القسم الأوّل : ما يحسن الوقف فيه على (كلاّ) على معنى، ويحسن الابتداء بها معنى آخر في أحد عشر موضعا، وهي :

1- قوله تعالى ﴿ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ۝ كَلَّاۚ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا ﴾ [مريم :78-79].

ذكر المفسّرون[1] لـ (كلاّ) في هذه الآية ثلاثة معان :

- أنّها ردع وزجر للكافر الذي تفوّه بهذه المقالة النكراء، فقد نفت (كلاّ) ما تضمنّه قوله تعالى ﴿ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴾.

قال الطبري : " يعني تعالى ذكره بقوله ﴿ كَلَّاۚ ﴾ : ليس الأمر كذلك، ما اطلّع الغيب فعلم صدق ما يقول وحقيقة ما يذكر، ولا اتخذ عند الرحمن عهدا بالإيمان بالله ورسوله والعمل بطاعته، بل كذّب وكفر ".[2]

وقال القرطبي : " وتمّ الكلام عند قوله ﴿ كَلَّاۚ ﴾ ".[3]

وبهذا تكون جملة ﴿ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ ﴾ مستأنفة، و ﴿ كَلَّاۚ ﴾ تعلّقت بما قبلها فيوقف عليها.

- أنّها بمعنى : حقا، والمعنى : حقا سنكتب ما يقول، فهي حينئذ تأكيد لما بعدها، وعليه لا يوقف عليها بل يبتدأ بها لتعلّقها بما بعدها.

- أنّها أداة استفتاح وتنبيه بمعنى : ألا، والمقصود منها التنبيه على أنّ ما بعدها يجب الاهتمام بشأنه، والمعنى : ألا سنكتب ما يقول، وعليه يبتدأ بها ولا يوقف عليها أيضا لتعلّقها بما بعدها.

قال الداني : " ويجوز الابتداء بـ (كلاّ) بتقدير : ألا، وهو قول أبي حاتم ".[4]

---

(1) ينظر : **الدر المصون** ج4ص523، **الجامع لأحكام القرآن** ج11ص154، **البحر المحيط** ج7ص294، **روح المعاني** ج16ص593، **التحرير والتنوير** ج16ص78، **معالم الاهتداء** للحصري ص143، **الوقف على كلا وبلى** ص53.

(2) **جامع البيان** ج16ص141.

(3) **الجامع لأحكام القرآن** ج11ص152.

(4) **المكتفى** ص377.

قال مكي بن أبي طالب بعد ذكره للوجهين : " والوقف : الاختيار ".[1]

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : تام، وبه قال ابن الأنباري[2]، والداني[3]، والأشموني[4]، والأنصاري.[5]

الثاني : مطلق، وبه قال السجاوندي.[6]

الثالث : وقفه الهبطي.[7]

والقولان يحملان على المعنى الأوّل، وهو كون (كلاّ) للردع والزجر، وعليه فالكلام تمّ لفظا ومعنى كما ذكره القرطبي لأنّها متعلّقة بما قبلها.

أمّا حكم السجاوندي فسببه جملة ﴿ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ ﴾، لأنّها مستأنفة على المعنى الأوّل و يجوز الابتداء بها، وهو ضابط الوقف المطلق عنده.

2- قوله تعالى﴿ وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمۡ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّاۚ سَيَكۡفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمۡ وَيَكُونُونَ عَلَيۡهِمۡ ضِدًّا ﴾ [مريم :81-82].

تحتمل (كلاّ) في هذه الآية الأوجه الثلاثة السابقة :

- أنّها ردع وزجر[8] للكافر عن عبادة هذه الآلهة، وعن اعتقادهم فيها العزّة والنصرة.

قال الطبري : " أي : ليس الأمر كما ظنوا وأمّلوا من هذه الآلهة التي يعبدونها من دون الله في أنّها تنقذهم من عذاب الله وتنجيهم منه ومن سوء إن أراده

---

(1) **الوقف على كلاّ وبلى** ص53.

(2) **إيضاح الوقف والابتداء** ج2ص766.

(3) **المكتفى** ص377.

(4) **منار الهدى** ص483.

(5) **المقصد** ص483.

(6) **علل الوقوف** ج2ص688.

(7) **تقييد وقف القرآن** ص245.

(8) ينظر : **المحرر الوجيز** ص1421، **تفسير البغوي** ص812، **زاد المسير** ج3ص146، **الكشاف** ج3ص31، **البحر المحيط** ج7ص296، **فتح القدير** ج2ص85.

بهم ربّهم ".[1]

وعلى هذا المعنى يوقف على (كلاّ) لتعلّقها بما قبلها، وبهذا تكون جملة ﴿ سَيَكۡفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمۡ ﴾ مستأنفة.

- أنّها بمعنى : حقا، والتقدير : حقا سيكفرون بعبادتهم.

- أنّها أداة استفتاح وتنبيه بمثابة : ألا، والتقدير : ألا سيكفرون بعبادتهم.

وعلى هذا الوجه الأخير والذي قبله، فلا يصح الوقف على (كلاّ) لشدّة اتّصالها بما بعدها، بل يبتدأ بها.

قال مكي : " والوقف على (كلاّ) في هذه الآية هو المختار ".[2]

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : تام، وبه قال الداني[3]، والأشموني.[4]

الثاني : مطلق، وهو قول السجاوندي.[5]

الثالث : وقفه الهبطي.[6]

والقولان يحملان على المعنى الأوّل، وهو كون (كلاّ) للردع والزجر، وعليه فالكلام تمّ لأنّها متعلّقة بما قبلها.

أمّا حكم السجاوندي فسببه أنّ (كلاّ) وما قبلها للردع، وجملة ﴿ سَيَكۡفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمۡ ﴾ مستأنفة يجوز الابتداء بها، وهو ضابط الوقف المطلق عنده.

3- قوله تعالى ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلۡمَوۡتُ قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ٩٩ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ﴾ [المؤمنون :99-100].

---

(1) **جامع البيان** ج16ص142.

(2) **الوقف على كلاّ وبلى** ص53.

(3) **المكتفى** ص377.

(4) **منار الهدى** ص483.

(5) **علل الوقوف** ج2ص688.

(6) **تقييد وقف القرآن** ص245.

تحتمل (كلاّ) في هذه الآية ثلاثة معان :

– أن تكون للردع والزجر[1] عن طلب الرجوع إلى الدنيا، بل هي إنكار واستبعاد متضمنة معنى النفي.

قال الطبري : " وقوله ﴿ كَلَّاۚ ﴾ يقول تعالى ذكره : ليس الأمر على ما قال هذا المشرك لن يُرجع إلى الدنيا ولن يعاد إليها ".[2]

فيكون ردا لما تمنى الكافر من الرجوع إلى الدنيا ليعمل صالحا، أي أنّه لو ردّ لم يعمل صالحا لقوله تعالى ﴿ وَلَوۡ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ ﴾ [الأنعام :28].

وعلى هذا يكون الوقف على (كلاّ)، وتصير جملة ﴿ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ﴾ استئنافية قصد بها تقرير معنى (كلاّ) من عدم الإجابة.

– أن تكون بمعنى : (ألا) الاستفتاحية المقصود بها التنبيه، والمعنى : ألاّ إنّها كلمة هو قائلها.

وعلى هذا الوجه لا يوقف على (كلاّ) لوثيق الارتباط بما بعدها.

ولا يصح أن تكون بمعنى : حقا نظرا لكسرة همزة ﴿ إِنَّهَا ﴾، لأنّه يجب فتحها بعد حقا أو ما كان في معناها.[3]

قال السجاوندي : " (كلاّ) للردع عمّا قبلها، أي : لا يرجع، وقد قيل يبتدأ بها بمعنى : ألا وحقا، والأول أحسن ".[4]

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : تام، وهو قول الداني[5]، وحكاه النحاس [1]عن نافع وأبي حاتم وابن وابن

---

(1) ينظر : **الكشاف** ج3ص155، **تفسير البغوي** ص887، **زاد المسير** ج3ص271، **فتح القدير** ج2ص229.

(2) **تفسير الطبري** ج18ص66.

(3) ينظر : **الوقف على كلاّ وبلى** ص54.

(4) **علل الوقوف** ج2ص732.

(4) **المكتفى** ص404.

مجاهد، وهو رأي الأشموني.[2]

الثاني : حسن، وبه قال الأنصاري.[3]

الثالث : مطلق، وبه قال السجاوندي.[4]

الرابع : وقفه الهبطي.[5]

وأولى الأقوال القول الأوّل بسبب كون الوقف على (كلاّ) أبلغ في المعنى وأتم على معنى الردع والزجر وهو اختيار من سبق من علماء الوقف والابتداء والمفسرين.

أمّا حكم السجاوندي فسببه أنّ جملة ﴿ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ﴾ مستأنفة يجوز الابتداء بها وهو ضابط الوقف المطلق عنده.

أمّا تحسين ابن الأنباري فلا وجه له على المعاني لـ (كلاّ).

4- قوله تعالى ﴿ قُلۡ أَرُونِيَ ٱلَّذِينَ أَلۡحَقۡتُم بِهِۦ شُرَكَآءَ كَلَّاۚ بَلۡ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾ [سبأ :27].

إنّ لـ (كلاّ) في هذه الآية ثلاثة معان :

- أن تكون للردع والزجر.[6]

قال الطبري : " (كلاّ) يقول تعالى ذكره : كذبوا، ليس الأمر كما وصفوا، ولا كما جعلوا من أنّ لله شريكا ".[7]

وقال ابن عطية : " (كلاّ) ردّ لما تقرّر من مذهبهم في الإشراك بالله تعالى ".[8]

---

(5) **القطع والائتناف** ص353.

(1) **منار الهدى** ص530.

(2) **المقصد** ص531.

(3) **علل الوقوف** ج2ص732.

(4) **تقييد وقف القرآن** ص252.

(5) ينظر : **الكشاف** ج3ص443، **البحر المحيط** ج8ص548، **روح المعاني** ج11ص430، **فتح القدير** ج2ص550.

(6) **تفسير الطبري** ج22ص115.

(7) **المحرر الوجيز** ص1539.

والمعنى : ارتدعوا عن هذا القول، وتنبّهوا إلى ضلالتكم.

وقيل : إنّ (كلاّ) رد لجوابهم المحذوف، كأنّه قال : أروني الذين ألحقتم به شركاء، قالوا هي الأصنام، فقال : (كلاّ) أي ليس له شركاء.[1]

وعليه تكون جملة ﴿ بَلۡ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾ مستأنفة لبيان علّة هذا الردّ، فـ (كلاّ) تعلّقت بما قبلها وبالتالي يوقف عليها.

- أن تكون بمعنى : (ألا) التي للاستفتاح على معنى : ألا بل هو الله العزيز الحكيم.

- أن تكون بمعنى : حقا على تقدير : حقا بل هو الله العزيز الحكيم.

قال السخاوي : " ويجوز الابتداء بها على معنى : (ألا)، و (حقا) ".[2] فـ (كلاّ) في المعنيين الأخيرين تعلّقت بما بعدها فلا يوقف عليها، وإنّما يبتدأ بها.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : تام، وبه قال الداني[3]، وحكاه النحاس [4]عن أبي حاتم والقتيبي والدينوري، وهو رأي الأشموني والأنصاري.[5]

الثاني : مطلق، وهو قول السجاوندي.[6]

الثالث : وقفه الهبطي.[7]

والقولان يحملان على المعنى الأوّل لـ (كلاّ)، فمن حكم عليه بالتمام لأنّ معناها الردع والزجر، وبالتالي تعلّقت بما قبلها.

أمّا حكم السجاوندي بالإطلاق فسببه أنّ جملة ﴿ بَلۡ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾ مستأنفة يجوز الابتداء بها، وهو ضابط الإطلاق عنده.

---

(1) ينظر : **جامع الأحكام** للقرطبي ج13ص288.

(2) **جمال القراء وكمال الإقراء** ج2ص461، وينظر : **الوقف على كلاّ وبلى** ص56.

(3) **المكتفى** ص465.

(4) **القطع والائتناف** ص420.

(5) **منار الهدى والمقصد** ص627.

(6) **علل الوقوف** ج3ص830.

(7) **تقييد وقف القرآن** ص268.

5- قوله تعالى ﴿ يَوَدُّ ٱلۡمُجۡرِمُ لَوۡ يَفۡتَدِي مِنۡ عَذَابِ يَوۡمِئِذِۭ بِبَنِيهِ ۝١١ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَأَخِيهِ ۝١٢ وَفَصِيلَتِهِ ٱلَّتِي تُـٔۡوِيهِ ۝١٣ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا ثُمَّ يُنجِيهِ ۝١٤ كَلَّآۖ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴾ [المعارج :11-15].

لـــ (كلاّ) في هذا الموضع معنيان :

- أحدها : أن تكون بمعنى الردع والزجر.[1]

قال الطبري : " يقول تعالى ذكره : (كلاّ) ليس ذلك كذلك، ليس ينجيه من عذاب الله شيء ".[2]

وقال ابن عطية : " ﴿ كَلَّآۖ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴾ رد لقولهم وما ودّوه، أي ليس الأمـــر كذلك، ثمّ ابتدأ الإخبار عن لظى ".[3]

وجملة﴿ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴾ استئناف بياني ناشئ عما أفاده حـــرف (كـــلاّ) مـــن الإبطال.[4]

وعلى هذا المعنى يوقف على (كلاّ) لتعلّقها بما قبلها، وتكـــون جملـــة ﴿ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴾ مستأنفة.

- الثاني : أن تكون أداة تنبيه بمعنى : ألا، ويكون التقدير : ألا إنّها لظى.

وعلى هذا المعنى يجوز الابتداء بـــ (كلاّ) لافتتاح الكلام بها.

قال السخاوي : " ويجوز أن يبتدأ بها على معنى : (ألا) لا غير ".[5]

ويقصد بقوله : لا غير أنّه لا يصح أن تكون بمعنى : حقا، لوجود ما يمنع هـــذا الوجه وهو كسر (إنّ)، لأنّه تفتح همزتها وجوبا بعد حقا أو ما كان في معناها.[1]

---

(1) ينظـــر : **الـــدر المصـــون** ج6ص376، **البحـــر المحـــيط** ج10ص274، **حاشـــية الشـــهاب علـــى تفسير البيضاوي** ج9ص269، **روح المعاني** ج15ص96.

(2) **تفسير الطبري** ج29ص89.

(3) **المحرر الوجيز** ص1897.

(4) **التحرير والتنوير** ج29ص151.

(5) **جمال القراء** ج2ص461.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : تام، وبه قال الداني[2] والنحاس [3]والأنصاري.[4]

الثاني : حسن، نقله الأشموني [5]عن الأخفش والفراء وأبي حاتم السجستاني.

الثالث : مطلق، وبه قال السجاوندي.[6]

الرابع : وقفه الهبطي.[7]

وأولى الأقوال الأول، وهو من حكم عليه بالتمام لكون الوقف على (كـــلاّ) أبلغ وأتم لتعلّقها بما قبلها في المعنى.

وأمّا حكم السجاوندي فسببه أنّ الجملة بعد (كلاّ) مستأنفة كما ذكره ابـــن عطية والطاهر بن عاشور، وبالتالي يصح الابتداء بها وهو ضابط الإطلاق عنده.

وأمّا تحسين الأشموني فلا وجه له لأنّه علل ذلك بقوله : " وتكـــون (كـــلاّ) بمعنى : لا، فكأنّه قال : لا ينجيه أحد من عذاب الله، ثمّ ابتدأ إنّها لظى ".[8]

وهذا يدل على التمام، وليس على الحسن وهو ما ذكره من سبق من المفسرين.

6- قوله تعالى ﴿ أَيَطْمَعُ كُلُّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُمْ أَن يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ ﴿٣٨﴾ كَلَّآ ۖ إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّمَّا يَعْلَمُونَ ﴾ [المعارج :38-39].

إنّ لـــ (كلاّ) في هذه الآية معنيان :

- أحدها أن تكون للردع والزجر[9]، أي ردع وزجر الذين كفروا من الطمع

---

(6) ينظر : **الوقف على كلا وبلى** ص56.

(1) **المكتفى** ص586.

(2) **القطع والائتناف** ص544.

(3) **المقصد** ص805.

(4) **منار الهدى** ص805.

(5) **علل الوقوف** ج3ص1047.

(6) **تقييد وقف القرآن** ص296.

(7) **منار الهدى** ص805.

(8) ينظر : **البحر المحيط** ج10ص276، **حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي** ج9ص274، **حاشية الجمل عل تفسير الجلالين** ج8ص113، **روح المعاني** ج15ص103، **زاد المسير** ج4ص339.

في دخول الجنة إن استمروا على الكفر.

قال الطبري : " يقول ﷻ : ليس الأمر كما يطمع فيه هؤلاء الكفار من أن يدخل كل امرئ منهم جنة نعيم ".[1]

وعليه فإنّه يوقف على (كلاّ) لتعلّقها بما قبلها، وحينئذ تكون جملة ﴿ إِنَّا خَلَقْنَاهُم مِّمَّا يَعْلَمُونَ ﴾ مستأنفة.

قال البغوي : " ثمّ ابتدأ سبحانه فقال ﴿ إِنَّا خَلَقْنَاهُم مِّمَّا يَعْلَمُونَ ﴾، أي : من نطفة ثمّ من علقة ثمّ من مضغة ".[2]

وقال الطاهر بن عاشور : " (كلاّ) وهنّا تمّ الكلام على إثبات الجزاء، و﴿ إِنَّا خَلَقْنَاهُم مِّمَّا يَعْلَمُونَ ﴾ كلام مستأنف استئنافا بيانيا ".[3]

- أن تكون (كلاّ) استفتاحية على معنى : ألا إنّا خلقناهم، وعلى هذا المعنى يجوز الابتداء بها.

ويمتنع أن تكون (كلاّ) بمعنى : حقا، نظرا لكسرة همزة إنّا.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول: تام، وبه قال الداني[4]، وحكاه الأشموني [5]عن نافع، وهو قول الأنصاري.[6]

الثاني : مطلق، وبه قال السجاوندي.[7]

الثالث : وقفه الهبطي.[1]

---

(1) **تفسير الطبري** ج29ص103.

(2) **تفسير البغوي** ص1348، وهو نفسه ابن عطية في : **المحرر الوجيز** ص1900، والقرطبي في : **الجامع لأحكام القرآن** ج18ص282.

(3) **التحرير والتنوير** ج29ص165.

(4) **المكتفى** ص587.

(5) **منار الهدى** ص806.

(6) **المقصد** ص806.

(7) **علل الوقوف** ج3ص1050

والقولان يحملان على المعنى الأوّل لـــ (كلاّ)، فمن حكم عليه بالتمام فبسببه، ولأنّ (كلاّ) متعلّقة بما قبلها.

وأمّا حكم السجاوندي فسببه كذلك جملـــة ﴿ إِنَّا خَلَقْنَاهُم مِّمَّا يَعْلَمُونَ ﴾ مستأنفة يجوز الابتداء بها كما ذكره البغوي والطاهر بن عاشور، وهو ضـــابط الوقـــف المطلق عنده.

7- قوله تعالى ﴿ ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ ﴿١٥﴾ كَلَّآ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ لِأَيَـٰتِنَا عَنِيدًا ﴾ [المدثر :15-16].

لـــ (كلاّ) في هذه الآية معنيان :

- الأوّل : أن تكون لردع [2] الكافر الذي تحدّث عنه القرآن في قولـــه تعـــالى ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴿١١﴾ وَجَعَلْتُ لَهُۥ مَالًا مَّمْدُودًا ﴿١٢﴾ وَبَنِينَ شُهُودًا ﴿١٣﴾ وَمَهَّدتُّ لَهُۥ تَمْهِيدًا ﴿١٤﴾ ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ ﴾ [المدثر :11-15].

قال مكي بن أبي طالب القيسي : " والآية نزلت في الوليد بن المغيرة كان لـــه ثلاثة عشر ولدا كلّهم ذو بيت، فلمّا نزلت (كلاّ) في قصته، لم يزل في إدبار من الدنيا عن نفسه وماله وولده حتى هلك ". [3]

وقال القرطبي : " و (كلاّ) قطع للرجاء عما كان يطمع فيه مـــن الزيـــادة، فيكون متصلا بالأوّل ". [4]

وبالتالي يوقف على (كلاّ) لتعلّقها بما قبلها، وتكون جملـــة ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ لِأَيَـٰتِنَا عَنِيدًا ﴾ مستأنفة.

قال الطاهر بن عاشور : " ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ لِأَيَـٰتِنَا عَنِيدًا ﴾ يجوز أن تكون هـــذه

---

(8) **تقييد وقف القرآن الكريم** ص296.

(1) ينظر : **البحر المحيط** ج10ص329، **حاشية الجمل على الجلالين** ج8ص160، **زاد المسير** ج4ص362، **روح المعاني** ج15ص190، **حاشية الشهاب** ج9ص327، **المحرر الوجيز** ص1917، **تفسير البغوي** ص1361.

(2) **الوقف على كلاّ وبلى** ص57.

(3) **الجامع لأحكام القرآن** ج19ص72.

الجملة تعليلا للردع والإبطال، أي لأنّ شدّة معاندته لآياتنا كانت كفرانا للنعمة..، ويجوز أن تكون مستأنفة، ويكون الوقف عند قوله تعالى ﴿ كَلَّآ ﴾ ".[1]

وقال السمين الحلبي : " ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ لِأَيَٰتِنَا عَنِيدًا ﴾ استئناف جواب لسائل سأل : لم لا يزاد مالا ؟ وما باله ردع عن طبعه في ذلك ؟ فأجيب بقوله ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ لِأَيَٰتِنَا عَنِيدًا ﴾ ".[2]

- الثاني : أن تكون بمعنى (ألا) الاستفتاحية، والتقدير : ألا إنّه كان لآياتنا عنيدا.

قال مكي بن أبي طالب : " وروى بعضهم أنّ (كلاّ) نزلت بعد قوله ﴿ ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ ﴾ ، فبهذا التأويل يحسن الابتداء بها بـ (كلاّ) على معنى : ألا إنّه كان لآياتنا عنيدا ".[3]

وبالتالي يبتدأ بـ (كلاّ)، قال النحاس : " وأجازوا الوقف على ﴿ أَن أَزِيدَ ﴾، ويبتدأ بـ ﴿ كَلَّآ ﴾ يجعلها بمعنى : ألا ".[4]

وأورد القرطبي وجها ثالثا لـ (كلاّ) بمعنى : حقا، ولكن لا يحسن الابتداء بها على معنى حقا لأنّه يلزم أن تفتح همزة (إنّ) بعدها، وهذا لم يقرأ به أحد كما نص عليه مكي بن أبي طالب.[5]

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : تام، وبه قال الداني[6] والأشموني.[7]

---

(1) **التحرير والتنوير** ج29ص284.

(2) **الدر المصون** ج6ص415.

(3) **الوقف على كلاّ وبلى** ص57.

(4) **القطع والائتناف** ص551.

(5) ينظر : **الجامع لأحكام القرطبي** ج19ص72، **الوقف على كلاّ وبلى** ص57.

(6) **المكتفى** ص594.

(7) **منار الهدى** ص814.

الثاني : مطلق، وبه قال السجاوندي.[1]

الثالث : وقفه الهبطي.[2]

فمن حكم عليه بالتمام فبسبب المعنى الأوّل لـــ (كلاّ) وهو الردع، وبالتـــالي فهي متعلقة بما قبلها منقطعة عما بعدها.

وأمّا من حكم عليه بالإطلاق فبســـبب أنّ جملـــة ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ لِأَيَٰتِنَا عَنِيدًا ﴾ مستأنفة كما ذكره القرطبي والطاهر بن عاشور، وبالتالي يصح الابتداء بها.

8- قولـــــه تعـــــالى ﴿ بَلۡ يُرِيدُ كُلُّ ٱمۡرِيٕ مِّنۡهُمۡ أَن يُؤۡتَىٰ صُحُفًا مُّنَشَّرَةً ۝٥٢ كَلَّاۖ بَل لَّا يَخَافُونَ ٱلۡأٓخِرَةَ ﴾ [المدثر :52-53].

لـــ (كلاّ) في هذه الآية ثلاثة معان :

- أن تكون للردع والزجر.[3]

قال ابن عطية : " (كلاّ) رد على إرادتهم، أي : ليس الأمـــر كـــذلك "[4]، وقال الألوسي : " (كلاّ) ردع لهم عن إعراضهم ".[5]

وبناء عليه فإنّه يوقف على (كلاّ) لأنّها متعلّقة بما قبلها، وتكون جملة ﴿ بَل لَّا يَخَافُونَ ٱلۡأٓخِرَةَ ﴾ مستأنفة.

- أن تكون بمعنى : حقا، والتقدير : حقا بل لا يخافون الآخرة.

قال الطاهر بن عاشور : " ثمّ أضرب على كلامهم بإبطال آخر بحرف الإضراب فقال ﴿ بَل لَّا يَخَافُونَ ٱلۡأٓخِرَةَ ﴾، أي ليس ما قالـــوه إلاّ تنـــصلا، فإعراض هـــؤلاء

---

(1) **علل الوقوف** ج3ص1061.

(2) **تقييد وقف القرآن** ص298.

(3) ينظر : **البحر المحيط** ج10ص340، **الكشاف** ج4ص495، **حاشية الشهاب** ج9ص337، **حاشية الجمل على الجلالين** ج8ص171، **زاد المسير** ج4ص367،.

(4) **المحرر الوجيز** ص1921.

(5) **روح المعاني** ج29ص208.

المشركين ليس لامتناع إيتاء الصحف، بل لعدم خوفهم من الآخرة ".[1]

- أن تكون بمعنى : (ألا)، أي : ألا بل لا يخافون الآخرة.

وعلى كلا الوجهين يجوز الابتداء بـــ (كلاّ).[2]

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : تام، وهو قول الداني[3]، والأنصاري.[4]

الثاني : كاف، وهو قول الأشموني.[5]

الثالث : مطلق، وبه قال السجاوندي.[6]

فمن حكم عليه بالتمام والكفاية هو الصواب، ولكن الحكـــم بالكفايـــة هـــو الأقرب، لأنّ جملة ﴿ بَل لَّا يَخَافُونَ ٱلۡأٓخِرَةَ ﴾ مستأنفة في اللفظ، ولكنّها غير منقطعة في المعنى كما يفهم من كلام الطاهر بن عاشور.

وأمّا حكم السجاوندي بالإطلاق فسببه جملـــة ﴿ بَل لَّا يَخَافُونَ ٱلۡأٓخِرَةَ ﴾ التي يصح الابتداء بها لكونها مستأنفة.

9- قوله تعالى ﴿ إِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِ ءَايَـٰتُنَا قَالَ أَسَـٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾ كَلَّاۖ بَلۡۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴾ [المطففين :13-14].

لـــ (كلاّ) في هذه الآية ثلاثة معان :

- أن تكون للردع والزجر.[7]

---

(1) **التحرير والتنوير** ج29ص308.

(2) **الوقف على كلاّ وبلى** ص58، **منار الهدى** ص815.

(3) **المكتفى** ص596.

(4) **المقصد** ص815.

(5) **منار الهدى** ص815.

(6) **علل الوقوف** ج3ص1064.

(7) ينظر : **الكشاف** ج4ص541، **البحر المحيط** ج10ص429، **حاشية الشهاب** ج9ص443، **حاشية الجمل على الجلالين** ج8ص269، **روح المعاني** ج30ص392.

قال ابن عطية : " (كلاّ) زجر ورد لقولهم ﴿ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ ".[1]

وقال الطبري : " ﴿ كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾ يقول تعالى ذكره مكذّبا لهم في قيلهم ذلك : (كلاّ) ما ذلك كذلك ".[2]

وعلى هذا المعنى يوقف على (كلاّ) ويبتدأ بما بعدها، إذ إنّ ما بعدها إضراب انتقالي لبيان سبب هذا الزعم والافتراء.

- أن تكون بمعنى : حقا.

وحكاه القرطبي فقال : " وقال الحسن : معناها حقا ".[3]

وهو اختيار مكي بن أبي طالب القيسي لتوكيد غلبة الذنوب والمعاصي على قلوبهم.[4]

- أن تكون بمعنى : ألا الاستفتاحية، والتقدير : ألا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون، وهو قول أبي حاتم.[5]

وعلى الوجهين الأخيرين يجوز الابتداء بـ (كلاّ).

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : تام، وبه قال الداني.[6]

الثاني : ممنوع، حكاه النحاس عن أبي حاتم.[7]

ومن حكم عليه بالتمام فبسبب حمله معنى (كلاّ) على الردع والزجر، كما ذكره الطبري وابن عطية.

وأمّا من حكم عليه بالمنع فبسبب حمله معنى (كلاّ) على تقدير : ألا الاستفتاحية، وهو قول أبي حاتم السابق، فهي شديدة التعلق بما بعدها.

---

(1) **المحرر الوجيز** ص1957.

(2) **تفسير الطبري** ج30ص130.

(3) **الجامع لأحكام القرآن** ج19ص248.

(4) **الوقف على كلا وبلى** ص63.

(5) **المصدر نفسه** ص63.

(6) **المكتفى** ص613.

(7) **القطع والائتناف** ص566.

10- قوله تعالى ﴿ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيۡهِ رِزۡقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ۝١٦ كَلَّاۖ بَل لَّا تُكۡرِمُونَ ٱلۡيَتِيمَ ﴾ [الفجر :16-17].

تحتمل (كلاّ) في هذه الآية المعاني التالية :

- أن تكون للردع والزجر والرد[1] للإنسان الذي ادّعى أنّ تضييق الله ﷻ عليه في الرزق إهانة منه تعالى.

قال الألوسي : " (كلاّ) ردع للإنسان عن قوليه المحكيين، وتكذيب له فيهما لا عن الأخير فقط، وقد نصّ الحسن على ما قلنا ".[2]

وقال القرطبي : " (كلاّ) رد، أي ليس الأمر كما يظن، فليس الغنى لفضله، ولا الفقر لهوانه، وإنّما الغنى من تقديري وقضائي ".[3]

وذكر الفراء بأنّ (كلاّ) في هذا الموضع بمعنى : لم يكن ينبغي له أن يكون هكذا، ولكن يحمده على الأمرين، على الغنى والفقر.[4]

وبهذا المعنى يوقف على (كلاّ) ويبتدأ بما بعدها، إذ إنّ ما بعدها إضراب انتقالي من قبيح إلى ما هو أقبح للترقي في ذمّهم.

قال الطاهر بن عاشور : " وجملة ﴿ بَل لَّا تُكۡرِمُونَ ٱلۡيَتِيمَ ﴾ استئناف كما يقتضيه الإضراب ".[5]

- أن تكون بمعنى : حقا، والتقدير : حقا بل لا تكرمون اليتيم.

- أن تكون بمعنى : ألا، أي : ألا بل لا تكرمون اليتيم.

و هذان المعنيان مذهب الأخفش وأحمد بن موسى نقل ذلك مكي في كتابه.[6]

وعلى كلا المعنيين الأخيرين يبتدأ بـ (كلاّ).

---

(1) ينظر : **تفسير الطبري** ج30ص221، **الكشاف** ج4ص564، **حاشية الجمل على الجلالين** ج8ص317، **البحر المحيط** ج10ص474، **المحرر الوجيز** ص1971، **فتح القدير** ج2ص1231.

(2) **روح المعاني** ج30ص54.

(3) **الجامع لأحكام القرآن** ج20ص54.

(4) ينظر : **معاني القرآن** ج3ص151.

(5) **التحرير والتنوير** ج30ص294.

(6) ينظر : **الوقف على كلاّ وبلى** ص64.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : تام، وبه قال الداني [1] والأشموني.[2]

الثاني : حسن، وبه قال ابن الأنباري.[3]

الثالث : جائز، وبه قال السجاوندي.[4]

الرابع : وقفه الهبطي.[5]

فمن حكم عليه بالتمام فسببه المعنى الأوّل لـــ (كلاّ) على الردع والزجر لمـــا قبلها، فهي متعلقة بما قبلها منقطعة عما بعدها، وهو رأي القرطبي والألوسي، ويؤكده أنّ جملة ﴿ بَل لَّا تُكۡرِمُونَ ٱلۡيَتِيمَ ﴾ مستأنفة كما ذكره الطاهر بن عاشور.

أمّا حكم السجاوندي بالجواز فسببه تساوي معاني (كلاّ) في هذا الموضع، إذ لا أرجحية لمعنى على آخر.

أمّا تحسين ابن الأنباري فلا وجه له، لأنّ على المعنى الأوّل يكون الوقف تامـــا كما ذكر، وعلى المعنى الثاني والثالث يكون ممنوعا لشدّة التعلّق فيه بين (كـــلاّ) ومـــا بعدها في اللفظ والمعنى.

11- قوله تعالى ﴿ يَحۡسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخۡلَدَهُۥ ۝٣ كَلَّاۖ لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ ۝٤ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحُطَمَةُ ﴾ [الهمزة :3-4].

لـــ (كلاّ) في هذه الآية ثلاثة معان :

- أن تكون للردع والزجر.[6]

قال الطاهر بن عاشور : " و (كلاّ) إبطال لأن يكون المال مخلّدا لهم،وزجـــر

---

(1) **المكتفى** ص619.

(2) **منار الهدى** ص849.

(3) **إيضاح الوقف والابتداء** ج2ص849.

(4) **علل الوقوف** ج3ص1126.

(5) **تقييد وقف القرآن** ص304.

(6) ينظر : **الكشاف** ج4ص602، **البحر المحيط** ج10ص541، **حاشية الجمل على الجلالـــين** ج8ص401، **تفسير البغوي** ص1432.

عن التلبس بالحالة الشنيعة التي جعلتهم في حال من يحسب أنّ المال يخلّد صاحبه ".[1]

وعليه يوقف على (كلاّ)، وقوله تعالى ﴿ لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ ﴾ مستأنف.

قال الألوسي : " وقوله ﴿ لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ ﴾ جواب قسم مقدّر، والجملة استئناف مبيّن لعلّة الردع، أي : والله ليطرحن بسبب أفعاله المذكورة في الحطمة ".[2]

- أن تكون بمعنى : حقا، أي : حقا لينبذنّ في الحطمة.

- أن تكون بمعنى : ألا الاستفتاحية، والمعنى : ألا لينبذنّ في الحطمة.

وعلى كلا الوجهين الأخيرين يبتدأ بـ (كلاّ) لتعلّقها بما بعدها.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : تام، وبه قال الداني[3]، ونقله النحاس [4]عن نافع وأبي حاتم، وذهب إليه إليه الأشموني.[5]

الثاني : جائز، وهو قول السجاوندي.[6]

الثالث : وقفه الهبطي.[7]

فمن حكم عليه بالتمام فسببه المعنى الأوّل لـ (كلاّ) على الردع والزجر لما قبلها، فهي متعلّقة بما قبلها منقطعة عما بعدها، ويؤكد هذا أنّ جملة ﴿ لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ ﴾ مستأنفة وهو ما ذكره الألوسي.

أمّا حكم السجاوندي عليه بالجواز لتساوي معاني (كلاّ) في هذه الآية، لأنّها تصلح ردعا وزجرا، وتصلح أن تكون ابتداء توكيد لقسم محذوف.

---

(1) **التحرير والتنوير** ج30ص474.

(2) **روح المعاني** ج30ص639.

(3) **المكتفى** ص628.

(4) **القطع والائتناف** ص578.

(5) **منار الهدى** ص862.

(6) **علل الوقوف** ج3ص1157.

(7) **تقييد وقف القرآن** ص307.

القسم الثاني : مالا يحسن الوقف فيه على (كلاّ)، ويحسن الابتداء بهـــا في ثمانية عشر موضعا، وهي :

1- قوله تعالى ﴿ وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكۡرَىٰ لِلۡبَشَرِ ۝٣١ كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ ﴾ [المدثر :31-32].

اختلف المفسّرون في معنى (كلاّ) في هذه الآية على قولين :

- أنّها ردع ورد وإنكار للكفار عن كفرهم، وهو قول أكثرهم.(1)

قال الطبري : " يعني تعالى ذكره بقوله : (كلاّ) : ليس القول كما يقول مـــن زعم أنّه يكفي أصحابه المشركين خزنة جهنّم حتى يجهضهم عنها ".(2)

وهذا هو الظاهر من معنى الآية.(3)

وعليه فإنّه يجوز الوقف عليها لأنّها متعلّقة بالكلام السابق.

قال الطاهر بن عاشور بعد ذكره لهذا المعنى : " ويكون قوله ﴿ وَٱلۡقَمَرِ ﴾ ابتداء كلام فيحسن الوقف على (كلاّ) ".(4)

- أن تكون صلة للقسم، وهو قول الفراء نقله عنه القرطبي(5)، فقيل المعنى : ألا ألا والقمر، أو حقا والقمر.(6)

وعلى كلا المعنيين فإنّه لا يحسن الوقف على (كلاّ) لأنّها متعلّقـــة بـــالكلام اللاحق.

و لم يرتض ابن هشام المعنى الذي ذهب إليه الطبري فقال : " وقـــول الطـــبري وجماعة إنّه لمّا نزل في عدد خزنة جهنّم ﴿ عَلَيۡهَا تِسۡعَةَ عَشَرَ ﴾ [المدثر :30]، قال بعضـــهم : اكفوني اثنين وأنا أكفيكم سبعة عشر، فنزل (كلاّ) زجرا له قول متعسف لأنّ الآيـــة

---

(1) ينظر : **تفسير الطبري** ج29ص193، **المحرر الـــوجيز** ص1919، **الزمخشـــري** ج4ص492، **التســـهيل لعلوم التنزيل** ج4ص302، **روح المعاني** ج29ص201، **التحرير والتنوير** ج29ص298.

(2) **تفسير الطبري** ج29ص193.

(3) **فتح القدير** ج2ص1121.

(4) **التحرير والتنوير** ج29ص298.

(5) **الجامع لأحكام القرآن** ج19ص81.

(6) ينظر : **تفسير البغوي** ص1363، **زاد المسير** ج4ص365، **حاشية الجمل على الجلالين** ج8ص16.

لم تتضمن ذلك ".[1]

فكون (كلاّ) للردع والزجر بعيد من وجهين :

أ- أنّ ذلك لا يسوغ في حق الله تعالى أن يخبر أنّها ذكرى للبشر ثمّ ينكّر أن تكون لهم ذكرى.

ب- أنّ ما قالوه لم يتضمنه معنى الآية صراحة، إذ إنّ (كلاّ) التي للردع والزجر لابدّ أن يتقدمها صراحة ما يردع.[2]

وبالتالي فلا يحسن الوقف على (كلاّ) في هذه الآية، لأنّه إذا وقف عليها صارت ردا لما قبلها، وما قبلها لا يرد ولا ينّكر ؛ ويجوز الابتداء بها على معنى : حقا أو ألا.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : منعه الأشموني[3] والأنصاري.[4]

الثاني : حسن، وبه قال ابن الأنباري.[5]

وأولى القولين هو القول الأوّل لأنّ (كلاّ) صلة للقسم تعلّقت بما بعدها، وهي منقطعة عما قبلها.

قال الداني : " ﴿ لِلۡبَشَرِ ﴾ تمام، ثمّ تبتدأ بـ ﴿ كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ ﴾ على معنى : ألا والقمر ".[6]

وأمّا تحسين ابن الأنباري هنا فهو محلّ نظر، لأنّ (كلاّ) بمعنى : ألا.

2- قوله تعالى ﴿ كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذۡكِرَةٌ ﴾ [المدثر :54].

ذكر المفسّرون أنّ لـ (كلاّ) ثلاثة معان :

---

(1) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ج1ص214.

(2) ينظر : **البحر المحيط** ج10ص335، **معالم الاهتداء** ص152.

(3) **منار الهدى** ص814.

(4) **المقصد** ص814.

(5) **إيضاح الوقف والابتداء** ج2ص955.

(6) **المكتفى** ص 595، وهو ما ذكره النحاس في : **القطع والائتناف** ص551.

- أن تكون للردع والزجر[1] تأكيدا لـ (كلاّ) التي قبلها في قوله تعالى ﴿ كَلَّآ ۖ بَل لَّا يَخَافُونَ ٱلۡأٓخِرَةَ ﴾ [المدثر :53].

قال مكي بن أبي طالب : " فإن جعلتها للنفي على أنّها تأكيد لـ (كلاّ) الأولى جاز الوقف عليها عند بعض العلماء، وهو مذهب أبي حاتم والكسائي ".[2]

ويصير المعنى : ردع وزجر وإنكار عدم خوفهم من الآخرة، وهو ما سلبهم الخوف منها، وبالتالي يجوز الوقف عليها لأنّها متعلّقة بما قبلها.

واعترض مكي بن أبي طالب الوقف عليها وعلله بقوله : " لأنّك كنت تنفي فيها ما حكى الله عنهم من أنّهم لا يخافون الآخرة ".[3]

وردّ على القائلين بأنّها تأكيد للأولى فقال : " وهذا بعيد لأنّ التأكيد لا يفرّق بينه وبين المؤكّد...فلا يحسن الوقف عليها عندنا ".[4]

- أنّها بمعنى : حقا إنّه تذكرة، وهو رأي البغوي[5]، وابن الجوزي[6] ، وابن كثير.[7]

ومنعه مكي بن أبي طالب أيضا لأنّه يلزم فتح (إنّ)، ولا يجوز فتحها على معنى حقا إذ لم يقرأ به أحد.[8]

- أنّها بمعنى : ألا التي للاستفتاح.[9]

قال السخاوي : " والابتداء بها على معنى : ألا جيد ".[10]

---

(1) ينظر : **تفسير الطبري** ج30ص204، **المحرر الوجيز** ص1922، **البحر المحيط** ج10ص340، **روح المعاني** ج30ص208، **التحرير والتنوير** ج29ص307.

(2) **الوقف على كلاّ وبلى** ص58.

(3) **المصدر نفسه** ص58.

(4) **المصدر نفسه** ص58.

(5) **تفسير البغوي** ص1364.

(6) **زاد المسير** ج4ص367.

(7) **تفسير القرآن العظيم** ج7ص165.

(8) ينظر : **الوقف على كلاّ وبلى** ص59.

(9) ينظر : **حاشية الجمل على تفسير الجلالين** ج8ص171.

(10) **جمال القراء وكمال الإقراء** ج2ص463.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

لم يذكر علماء الوقف والابتداء وقفا على (كلاّ) في هذا الموضع لأنّ بالوقف عليها تنفي ما حكى الله عنهم من أنّهم لا يخافون الآخرة، وهذا رأي أكثر القراء.[1]

3- قوله تعالى ﴿ يَقُولُ ٱلۡإِنسَٰنُ يَوۡمَئِذٍ أَيۡنَ ٱلۡمَفَرُّ ۝ كَلَّا لَا وَزَرَ ﴾ [القيامة :10-11].

تحتمل (كلاّ) في هذه الآية ثلاثة معان :

- أن تكون للردع والزجر والرد.[2]

قال القرطبي : " (كلاّ) أي : لا مفرّ، فـ (كلاّ) رد وهو من قول الله تعالى، ثمّ فسّر هذا الرد فقال ﴿ لَا وَزَرَ ﴾ أي : لا ملجأ من النار ".[3]

فهي رد عن طلب الفرار وتمنيه فيوقف عليها، ثمّ يبتدأ بقوله ﴿ لَا وَزَرَ ﴾، وفي هذا تكرير المعنى للتأكيد.

ومنع مكي بن أبي طالب الوقف عليها فقال : " لأنّك لو وقفت عليها لنفيت ما حكى الله جلّ ذكره من قول الإنسان يوم القيامة : أين المفر ؟ ".[4]

وحكى قول المفسرين ولكنّ معناه قد تضمنه قوله ﴿ لَا وَزَرَ ﴾، فيحسن الوقف عليها، وليس على (كلاّ).

- يرى بعض المفسرين أنّها بمعنى : حقا، قاله الشوكاني.[5]

ونصر هذا القول مكي بن أبي طالب بقوله : " وكونها بمعنى : حقا أمكن وأبلغ في المعنى، لأنّها تكون تأكيدا لعدم الملجأ من الله يوم القيامة ".[6]

---

(1) ينظر : **إيضاح الوقف والابتداء** ج2ص956، **القطع والائتناف** ص551، **المكتفى** ص596، **منار الهدى** ص815، ، **علل الوقوف** ج3ص1064، **تقييد وقف القرآن** ص298.

(2) ينظر : **الكشاف** ج4ص498، **البحر المحيط** ج10ص346، **حاشية الجمل** ج8ص174، **روح المعاني** ج29ص217، **التحرير والتنوير** ج29ص320

(3) **الجامع لأحكام القرآن** ج19ص96.

(4) **الوقف على كلاّ وبلى** ص59.

(5) **فتح القدير** ج2ص1128.

(6) **الوقف على كلاّ وبلى** ص59.

– أنّها بمعنى : ألا، وهو رأي السخاوي، وقد ردّ على من قال بأنّها بمعنى : حقا فقال : " وما أرى ذلك وما أحسب ذلك كما قال (يعني به : مكي بن أبي طالب)، لأنّها لو كانت للتأكيد بمعنى : حقا، لجاز أن تقع بعد ما هي توكيد له ويوقف عليها حينئذ، وكونها بمعنى : حقا هو عندي أضعف الوجوه ".[1]

وعلى كلا الوجهين الأخيرين، فيوقف على ﴿ ٱلۡمَفَرُّ ﴾ لأنّه رأس آية، ويبتدأ بـ (كلاّ) على معنى : ألا، أو حقا.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

لم يذكر علماء الوقف والابتداء وقفا على (كلاّ)[2] سوى السجاوندي[3] والأنصاري[4]، وحكما عليه بأنّه جائز.

أمّا من لم يذكر وقفا على (كلاّ) هنا، فهي عنده بمعنى : ألا أو حقا، وهي متعلقة بما بعدها.

أمّا من حكم عليه بالجواز، فسببه أنّ (كلاّ) احتملت أن تكون ردعا عن الفرار، وكذا معنى ألا أو حقا على حدّ سواء، فلا أرجحية لمعنى عن الآخر.

4– قوله تعالى ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا بَيَانَهُۥ ۝١٩ كَلَّا بَلۡ تُحِبُّونَ ٱلۡعَاجِلَةَ ﴾ [القيامة :19-20].

يرى المفسرون أنّ لـ (كلاّ) في هذه الآية معنيان :

– أنّها للردع والنفي والإبطال.[5]

قال الزمخشري : " (كلاّ) ردع لهم عن إنكارهم البعث ".[6]

---

(1) **جمال القراء وكمال الإقراء** ج2ص463.

(2) ينظر : **إيضاح الوقف والابتداء** ج2ص958، **المكتفى** ص597، **القطع والائتناف** ص552، **منار الهدى** ص818، **وتقييد وقف القرآن** ص299.

(3) **علل الوقوف** ج3ص1067.

(4) **المقصد** ص818.

(5) ينظر : **الكشاف** ج4ص498، **البحر المحيط** ج10ص350، **فتح القدير** ج2ص1129، **التحرير والتنوير** ج30ص325.

(6) **الكشاف** ج4ص498.

وقال الألوسي : " (كلاّ) إرشاد لرسوله ﷺ وأخذ به عن عادة العجلة وترغيب له ﷺ في الأناة ".[1]

وبهذا المعنى يحسن الوقف على (كلاّ) والابتداء بقوله تعالى ﴿ بَلۡ تُحِبُّونَ ٱلۡعَاجِلَةَ ﴾.

ومنعه مكي بن أبي طالب وعللّه بقوله : " لأنّك كنت تنفي ما تضمنّ الله لنا من بيان كتابه ".[2]

قال السخاوي : " ولا يوقف فيه على (كلاّ) ".[3]

فالمنفي هو ما تضمنه قوله تعالى ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا بَيَانَهُۥ ﴾ أي : بيان الكتاب العزيز، وهو غير جائز.

- أنّها بمعنى : حقا، والتقدير : حقا بل تحبون العاجلة.

وهو قول الرازي والمعنى : أنّهم يحبّون الدنيا ويعملون لها ويتركون الآخرة ويعرضون عنها.[4]

قال مكي بن أبي طالب : " وكونها بمعنى : حقا أحسن لتوكيد ما أخبر الله عن عباده من محبتهم للدنيا وزهدهم عن الآخرة، وذلك صحيح في كلّ الخلق إلاّ من عصمه الله ووفقه ".[5]

- أنّها بمعنى : ألا الاستفتاحية، والمعنى : ألا بل تحبون العاجلة.[6]

فالوقف يكون على كلا الوجهين يكون في قوله تعالى ﴿ بَيَانَهُۥ ﴾، والابتداء بـ (كلاّ)بمعنى : ألا أو حقا.

---

(1) **روح المعاني** ج29ص220.

(2) **الوقف على كلاّ وبلى** ص59.

(3) **جمال القراء وكمال الإقراء** ج2ص464.

(4) **تفسير الرازي** ج30ص227.

(5) **الوقف على كلاّ وبلى** ص59.

(6) **حاشية الجمل على الجلالين** ج8ص177.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

منعه الأنصاري [1]، و لم يذكر باقي علماء الوقف وقفا على (كلاّ).[2]

وما ذهب إليه غالب علماء الوقف والابتداء من عدم ذكر وقف، ومنعه الأنصاري هو الصواب، لأنّ (كلاّ) في هذا الموضع بمعنى : ألا أو بمعنى : حقا كما ذكره مكي بن أبي طالب والسخاوي، وليست للنفي والردع والإبطال.

5- قوله تعالى ﴿ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ ۝٢٤ تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ۝٢٥ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴾ [القيامة :24-26].

ذكر المفسّرون أنّ لـ (كلاّ) في هذه الآية معنيان :

- أنّها للردع والزجر والنفي.[3]

قال الطبري : " ليس الأمر كما يظن هؤلاء المشركون من أنّهم لا يعاقبون على شركهم ومعصيتهم ربّهم ".[4]

وقال الألوسي : " (كلاّ) ردع عن إيثار العاجلة على الآخرة، كأنّه قيل : ارتدعوا عن ذلك وتنبّهوا لما بين أيديكم من الموت ".[5]

وعلى هذا المعنى يحسن الوقف على (كلاّ) والابتداء بقوله تعالى ﴿ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴾.

قال الشوكاني : " ثمّ استأنف فقال ﴿ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴾ ".[6]

---

(1) **المقصد** ص818.

(2) ينظر : **إيضاح الوقف والابتداء** ج2ص959، **المكتفى** ص599، **القطع والائتناف** ص552، **منار الهدى** ص818، **علل الوقوف** ج3ص1068، **تقييد وقف القرآن** ص299.

(3) ينظر : **المحرر الوجيز** ص1926، **الكشاف** ج4ص498، **البحر المحيط** ج10ص350، **معاني القرآن وإعرابه** للزجاج ج5ص198، **زاد المسير** ج4ص372، **فتح القدير** ج2ص1131.

(4) **تفسير الطبري** ج29ص231.

(5) **روح المعاني** ج29ص226.

(6) **فتح القدير** ج2ص1131.

ولكن منع مكي بن أبي طالب الوقف عليها معللا ذلك بأنّه إذا وقفت عليها لنفيت ما حكى الله لنا عن الكفار يوم القيامة : وجوههم عابسة قد أيقنوا بوقوع العذاب عليهم، فقال : " وذلك حقّ لا يجوز نفيه ".[1]

وأمّا ما ذهب إليه الطبري من النفي فقد ردّه السخاوي بقوله : " وليس هذا النفي الذي قدّره الطبري بموجود في الآية ".[2]

قال السجاوندي : " (كلاّ) لا تصلح للردع ".[3]

ولهذا لا يحسن الوقف على (كلاّ) لخلوّ ما قبلها عن هذا النفي.

– أنّه بمعنى : حقا، وهو رأي النحاس[4] وحكاه الرازي عن بعض المفسرين.[5]

المفسرين.[5]

قال القرطبي : " وقيل (كلاّ) معناه حقا "[6]، وعلى هذا المعنى يحسن الابتداء بـ (كلاّ) بتقدير : حقا إذا بلغت التراقي.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

منعه الأنصاري[7]، و لم يذكر باقي علماء الوقف والابتداء وقفا على (كلاّ) في في هذا الموضع.[8]

وما ذهب إليه السجاوندي من عدم صلاحية (كلاّ) للردع هو الصواب، وأمّا حكم الأنصاري بالمنع فسببه المعنى الثاني لـ (كلاّ) لأنّها متعلّقة بما بعدها، ولأنّ بالوقف عليها تكون نافية ومعناها هذا مردود كما ذكره مكي بن أبي طالب والسخاوي.

---

(1) **الوقف على كلاّ وبلى** ص60.

(2) **جمال القراء وكمال الإقراء** ج2ص464.

(3) **علل الوقوف** ج3ص1068.

(4) **معاني القرآن وإعرابه** ج5ص60.

(5) **تفسير الرازي** ج 30ص231.

(6) **الجامع لأحكام القرآن** ج19ص108.

(7) **المقصد** ص818.

(8) ينظر : **إيضاح الوقف والابتداء** ج2ص959، **القطع والائتناف** ص552، **المكتفى** ص599، **منار الهدى** ص818، **تقييد وقف الهبطي** ص299.

6- قوله تعالى ﴿ ٱلَّذِى هُمۡ فِيهِ مُخۡتَلِفُونَ ۝٣ كَلَّا سَيَعۡلَمُونَ ۝٤ ثُمَّ كَلَّا سَيَعۡلَمُونَ ﴾ [النبأ :3-5].

لـــ (كلاّ) الأولى في هذه الآية المعاني الآتية :

- أنّها للردع والزجر والرد والنفي.[1]

قال القرطبي : " أي سيعلمون عاقبة القرآن، أو سيعلمون البعث أحق هـــو أم باطل، و(كلاّ) رد عليهم في إنكارهم البعث أو تكذيبهم القرآن ".[2]

فعلى هذا المعنى يوقف على (كلاّ) لأنّها متعلّقة بما قبلها، ويبتدأ بقوله تعـــالى ﴿ سَيَعۡلَمُونَ ﴾.

وقد منعه مكي بن أبي طالب لأنّ الواقف ينفي ما حكى الله لنا من اخـــتلافهم في النبأ العظيم وهو القرآن، وذلك لا ينفى لأنّه قد كان[3]، وبالتالي لا يوقـــف علـــى (كلاّ) لأنّ الوقف عليها ينفي ما قبلها.

- أنّها بمعنى : حقا، أو معنى : ألا، وجوّزه القرطبي.[4]

وعلى هذين المعنيين يصح الابتداء بـــ (كلاّ).

وكونها بمعنى : حقا أحسن ليؤكّد بها وقوع العلم منهم، ويحقق بها لفظ التهديد الذي تضمنّه الخطاب.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

منعه الأنصاري[5]، و لم يذكر باقي علماء الوقف والابتداء وقفا عليها.[6]

---

(1) ينظـــر : **المحـــرر الـــوجيز** ص1937، **تفســـير البغـــوي** ص1375، **الكشـــاف** ج4ص515، **البحـــر المحيط** ج10ص383، **حاشية الشهاب** ج9ص379، **حاشية الجمـــل** ج8ص213، **زاد المســـير** ج4ص388، **التحرير والتنوير** ج30ص11، **روح المعاني** ج30ص284.

(2) **الجامع لأحكام القرآن** ج19ص165.

(3) **الوقف على كلاّ وبلى** ص60.

(4) ينظر : **الجامع لأحكام القرآن** ج19ص165.

(5) **المقصد** ص826.

(6) ينظر : **الإيضاح** ج2ص963، **المكتفى** ص604، **علل الوقوف** ج3ص1080.

أمّا منع الأنصاري فسببه المعنى الأخير لـــ (كلاّ) لأنّها متعلّقة بما بعدها، ولأنّه بالوقف عليها تكون نافية، وهو مردود كما ذكره مكي بن أبي طالب.

7- قوله تعالى ﴿ فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ ۝ كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ﴾ [عبس :10-11].

تحتمل (كلاّ) في هذه الآية المعاني الآتية :

- أنّها للردع والزجر والنفي.

قال القرطبي : " أي ما الأمر كما تفعل مع الفريقين، أي لا تفعل بعدها مثلـــها من إقبالك على الغني، وإعراضك عن المؤمن الفقير ".[1]

وعلى هذا المعنى يجوز الوقف على (كلاّ) والابتداء بقوله ﴿ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ﴾.

ويرى مكي بن أبي طالب أنّ الوقف عليها لا يحسن، لأنّ به ينفي ما حكى الله تعالى من أمر النبي ﷺ مع ابن أمّ مكتوم.[2]

- أنّها بمعنى : ألا الاستفتاحية.

قال مكي بن أبي طالب : " والابتداء بـــ (كلاّ) أحسن على معنى : ألا إنّهـــا تذكرة ".[3]

وجوّز الطاهر بن عاشور أن يكون ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ﴾ استئنافا بيانيا موجها إلى من كان النبي ﷺ يدعوه قبيل نزول السورة.[4]

وبالتالي يحسن الابتداء بها.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : تام، وبه قال الداني[5]، وحكاه النحاس[6] عن نافع، والأنصاري.[7]

---

(1) **الجامع لأحكام القرآن** ج19ص205.

(2) **الوقف على كلاّ وبلى** ص61.

(3) **المصدر نفسه** ص61، وينظر : **جمال القراء وكمال الإقراء** ج2ص466.

(4) **التحرير والتنوير** ج30ص101.

(5) **المكتفى** ص806.

(6) **القطع والائتناف** ص562 .

(7) **المقصد** ص833.

الثاني : وقفه الهبطي.[1]

أمّا من حكم عليه بالتمام فقد حمل معنى (كلاّ) على الردع والزجر، وبالتالي فهي متعلقة بما قبلها وهي من تمام الكلام.

ومن لم يذكر وقفا عليها فقد حمل معناها على ألا الاستفتاحية، فهي متعلقة بما بعدها وهما ابتداء الكلام.

8- قوله تعالى ﴿ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ۝٢٢ كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴾ [عبس :22-23].

تحتمل (كلاّ) في هذه الآية عدة معان :

- أنّها للردع والزجر والنفي.

قال الطبري : " وقوله ﴿ كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴾ يقول تعالى ذكره : كلاّ ليس الأمر كما يقول هذا الإنسان الكافر ".[2]

وعلى هذا المعنى يحسن الوقف على (كلاّ) والابتداء بقوله ﴿ لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴾.

وقد منعه مكي بن أبي طالب بقوله : " لأنّك لو وقفت عليها لكنت تنفي البعث ".[3]

فبسبب النفي فلا يحسن الوقف عليها، بل توصل بما بعدها.

- أنّها بمثابة : ألا الاستفتاحية، والمعنى : ألا لمّا يقض ما أمره.

- أنّها بمعنى : حقا، وهو مروي عن الحسن ذكره ابن الجوزي[4]، والمعنى : لم يعمل ما أمر به.

قال الألوسي : " والظاهر أنّ (كلاّ) بمعنى حقا ".[1]

---

(1) **تقييد وقف القرآن** ص301.

(2) **تفسير الطبري** ج30ص71.

(3) **الوقف على كلاّ وبلى** ص62.

(4) **زاد المسير** ج4ص402.

وبناءا على المعنيين السابقين لـــ (كلاّ)، فإنّه يحسن الوقف على ﴿ أَنشَرَهُۥ ﴾ لأنّه رأس آية، والابتداء بـــ (كلاّ) لأنّها متعلّقة بما بعدها.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

لم يذكر علماء الوقف والابتداء وقفا على (كلاّ)[2] في هذا الموضـــع لأنّهـــم يحملونها على معنى : ألا الاستفتاحية أو حقا.

9- قوله تعالى ﴿ فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ۝٨ كَلَّا بَلۡ تُكَذِّبُونَ بِٱلدِّينِ ﴾ [الانفطـــار :8-9].

تحتمل (كلاّ) في هذه الآية المعاني التالية :

- أن تكون للزجر والردع.

قال الألوسي : " (كلاّ) ردع عن الاغترار بكرم الله تعالى وجعله ذريعـــة إلى الكفر والمعاصي مع كونه موجبا للشكر والطاعة ".[3]

ولكونها بهذا المعنى فإنّه يجوز الوقف على (كلاّ) والابتداء بقوله تعـــالى ﴿ بَلۡ تُكَذِّبُونَ بِٱلدِّينِ ﴾.

ولم يجوزه مكي بن أبي طلب لأنّ به تنفي ما أخبرنا الله به مـــن أنّـــه يصـــوّر الإنسان في أي صورة، وذلك حق لا يجوز نفيه.[4]

فبسبب أنّها تنفي ما قبلها فلا يحسن الوقف عليها، بل توصل بما بعدها.

- أن تكون بمعنى : ألا الاستفتاحية، وبالتالي يصح الابتداء بها على معـــنى : ألا بل تكذّبون.

- أن تكون بمعنى : حقا، وهو المختار [1] ليفيد تأكيد تكذيبهم بالدين، وهـــو

---

(5) **روح المعاني** ج30ص347.

(1) ينظر : **الإيضاح** ج2ص966، **القطع والائتناف** ص562، **منـــار الهـــدى** ص833، **المكتفـــى** ص608، **المقصد** ص833، **علل الوقوف** ج3ص1094، **تقييد وقف القرآن** ص301.

(2) **روح المعاني** ج30ص279.

(3) **الوقف على كلاّ وبلى** ص62.

الجزاء في الآخرة.

وعلى المعنيين الأخيرين يمتنع الوقف على (كلاّ) لأنّها متعلّقة بما بعدها.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

منعه أبو حاتم حكاه النحاس [2]عنه، و لم يذكر باقي علماء الوقف والابتداء وقفا على (كلاّ) في هذه الآية.[3]

فمن حكم عليه بالمنع فقد حمل (كلاّ) على المعنى الثاني أو الثالث، فهي متعلّقة بما بعدها منقطعة عما قبلها، ولأجل ذلك لم يذكر باقي العلماء وقفا عليها.

10- قولـــه تعـــالى ﴿ يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٦ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ ﴾ [المطففين :6-8].

11- قوله تعالى ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾ [المطففين :15].

12- قوله تعالى ﴿ ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا۟ ٱلْجَحِيمِ ۝١٦ ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ۝١٧ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴾ [المطففين :17-18].

تحتمل (كلاّ) في هذه الآيات المعاني الآتية :

- أن تكون للردع والزجر، ومعناها في الآية الأولى : أي ليس الأمر على ما هم عليه من تطفيف الكيل والميزان أو تكذيب بالآخرة.[4]

وفي الثانية هي ردع عن الكسب الرائن على قلوبهم.[5]

ومعناها في الثالثة : ليس الأمر كما يقولون ولا كما ظنوا، بل كتابهم في سجّين وكتاب المؤمنين في عليين.[6]

---

(4) **المصدر نفسه** ص62، **وجمال القراء وكما الإقراء** ج2ص466.

(1) **القطع والائتناف** ص565.

(2) ينظر : **الإيضاح** ج2ص968، **المكتفى** ص611، **منار الهدى** ص836، **تقييد وقف القرآن** ص301.

(3) ينظر : **تفسير الطبري** ج30ص117، **الجامع لأحكام القرآن** ج19ص246.

(4) **الكشاف** ج4ص341.

(5) **الجامع لأحكام القرآن** ج19ص250.

وعلى هذه المعاني فإنّه يحسن الوقف على (كلاّ)، والابتداء بالجمل بعدها.

ومنعه مكي بن أبي طالب لأنّ في الأولى تنفي قيام الناس لرب العالمين وهو حق لا شكّ فيه، وفي الثانية تنفي غلبة الذنوب والمعاصي على قلوبهم، وقد أخبرنا بذلك عنهم فلا يحسن نفيه، وفي الثالثة تنفي ما حكى الله أنّه يقال للكافر يوم القيامة هذا الذي كنتم به تكذّبون وهو كائن لابد منه.[1]

وبناء على أنّها تنفي ما قبلها، فلا يحسن الوقف عليها.

- أن تكون بمعنى : ألا الاستفتاحية، والمعنى في الأولى : ألا إنّ كتاب الفجار.

قال السخاوي : " والابتداء بها جيّد على : ألا ".[2]

والمعنى في الثانية : ألا إنّهم عن ربّهم يومئذ لمحجوبون، قال الأشموني : " ولا مقتضى يوجب الوقف على (كلاّ) ".[3]

أما في الثالثة فالمعنى : ألا إنّ كتاب الأبرار لفي عليين،

وبناء عليه فيبتدأ بـ (كلاّ) لأنّها متعلقة بما بعدها.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

لم يذكر علماء الوقف والابتداء[4] وقفا على (كلاّ) في هذه الآيات لأنّهم يحملونها على معنى : ألا الاستفتاحية.

13- قوله تعالى ﴿ وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴿٢٠﴾ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ [الفجر :20-21].

تحتمل (كلاّ) في هذه الآية المعاني الآتية :

- أن تكون للردع والزجر.

قال الزمخشري : " (كلاّ) ردع لهم عن ذلك وإنكار لفعلهم ".[1]

---

(1) **الوقف على كلاّ وبلى** ص62-63-64.

(2) **جمال القراء وكمال الإقراء** ج2ص467.

(3) **منار الهدى** ص838.

(4) ينظر : **الإيضاح** ج2ص970، **القطع والائتناف** ص566، **المكتفى** ص613-614، **منار الهدى** ص838، **علل الوقوف** ج3ص1105- 1106، **تقييد وقف القرآن** ص301.

فهو رد لانكبابهم على الدنيا وجمعهم لها، وعلى هذا المعنى فلا يوقف على (كلاّ) لأنّهما متعلّقة بما قبلها، ويبتدأ بقوله تعالى ﴿ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ﴾ لأنّها مستأنف.[2]

وخالف في إمكانية الوقف عليها مكي بن أبي طالب لأنّ فيه تنفي ما أخبر الله به من كثرة حب المال، وذلك لا يجوز نفيه.[3]

وبناء على أنّها تنفي ما قبلها، فلا يحسن الوقف عليها.

- أن تكون بمعنى : ألا الاسنفتاحية، والمعنى : ألا إذا دكت الأرض ، أو بمعنى : حقا، والمعنى :حقا إذا دكّت الأرض.

وعلى كلا المعنيين لا يوقف على (كلا)، ولكن يحسن الابتداء بها لأنّها متعلّقة بما بعدها.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

تام، وبه قال الداني[4]، وحكاه النحاس[5]، ولم يذكر باقي العلماء وقفا على (كلاّ).

فمن حكم بالتمام فقد حمل معنى (كلاّ) على الردع والزجر، فهي متعلّقة بما قبلها منقطعة عمّا بعدها، فهي من تمام الكلام.

وأمّا عدم ذكر باقي العلماء وقفا عليها فبسبب أنّهم يحملونها على معنى : ألا أو حقا، فهي متعلّقة بما بعدها.

14- قوله تعالى ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ﴾ [العلق :6].

تأتي (كلاّ) في هذه الآية محتملة المعاني التالية :

- أن تكون للردع والزجر.

---

(5) **الكشاف** ج4ص565.

(1) ينظر : **التحرير والتنوير** ج30ص296.

(2) **الوقف على كلاّ وبلى** ص65.

(3) **المكتفى** ص619.

(4) **القطع والائتناف** ص577.

قال الشوكاني : " (كلاّ) ردع وزجر لمن كفر نعم الله عليه بسبب طغيانه وإن لم يتقدّم له ذكر ".[1]

وبناء على هذا المعنى فإنّه يجوز الوقف على (كلاّ) والابتداء بقوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ﴾، وخالف في ذلك مكي بن أبي طالب لأنّك تنفي ما قد حكى الله أنّه علّمنا ما لم نكن نعلم، ونفي ذلك كفر.[2]

فبسب نفيها لما قبلها، فلا يحسن الوقف عليها.

– أن تكون بمعنى : ألا الاستفتاحية، والمعنى : ألا إنّ الإنسان ليطغى.

وهذا هو الظاهر من معناها، ويؤيّده : انقطاع الوحي عند قوله تعالى ﴿ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ﴾، وهو تمام الخمس آيات التي نزلت على النبي ﷺ أوّل ما نزل ونزول ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ﴾ بعد ذلك بمدّة.[3]

وعليه فإنّ معنى (كلاّ) هنا هو : ألا، وليس الردع والزجر، وليس حقا لأنّه يلزم فتح (أنّ) بعدها.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : تام، وبه قال القتيبي والطبري حكاه النحاس عنهما.[4]

الثاني : ممنوع، وهو قول الأشموني.[5]

وأولى الأقوال قول من حكم عليه بالمنع بسبب أنّ (كلاّ) بمعنى : ألا الاستفتاحية، ويؤيّده أنّها وما بعدها نزلت بمدة على ما قبلها كما ذكره القرطبي في التفسير.

وأما من حكم عليه بالتمام فهو محل نظر لأنّ (كلاّ) لم يتقدم عليها هنا ما يزجر عنه.

---

(1) **فتح القدير** ج2ص1264.

(2) ينظر : **الوقف على كلا وبلى** ص65.

(3) ينظر : **الجامع لأحكام القرآن** ج20ص124.

(4) **القطع والائتناف** ص576.

(5) **منار الهدى** ص855.

15- قوله تعالى ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾ [العلق :15].

لـــ (كلاّ) في هذه الآية المعاني التالية :

- أن تكون للردع والزجر.

قال الألوسي : " (كلاّ) ردع للناهي اللعين وزجر له، واللاّم في قولـــه ﴿ لَّمْ يَنتَهِ ﴾ موطئة للقسم ".[1]

أي : والله لئن لم ينته عما هو عليـــه و لم يتزجـــر ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾ أي لنأخذن بناصيته ولنسجنّنه بها إلى نار جهنّم.

وبناء على هذا المعنى فإنّه يجوز الوقف على (كلاّ).

ولكن منعه مكي بن أبي طالب معللا بأنّه يوهم نفي رؤية الله لأعمال عبـــاده، وهو متحقق بقوله ﴿ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴾ [العلق :14].[2]

قال السخاوي : " وأجاز الطبري والقتيبي الوقف على (كلاّ) ههنـــا، أي : لم يعلم أبو جهل بأنّ الله يرى، وفيه بعد ".[3]

وعلى الإيهام بنفي رؤية الله لأعمال العباد فلا يحسن الوقف على (كلاّ) لأنّها متعلّقة بما بعدها.

- أن تكون بمعنى : ألا الاستفتاحية والمعنى : ألا لئن لم ينته لنسفعا بالناصية، أو بمعنى : حقا، والمعنى : حقا لئن لم ينته لنسفعا بالناصية.

قال السخاوي : " ﴿ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴾ هو الوقف والابتداء بـــ (كلاّ) على معنى : ألا، أو حقا ".[4]

أقوال علماء الوقف والابتداء :

تام وهو قول النحاس[5]، و لم يذكر باقي العلماء وقفا على (كلاّ)هنا.

---

(1) **روح المعاني** ج30ص568.

(2) **الوقف على كلاّ وبلى** ص65.

(3) **جمال القراء وكمال الإقراء** ج2ص469.

(4) **المصدر نفسه** ج2ص469.

(5) **القطع والائتناف** ص576.

أمّا من حكم عليه بالتمام، فقد حمل معنى (كلاّ) على الردع والزجر كما أجازه الطبري والقتيبي.

أمّا من لم يذكر وقفا على (كلاّ) فقد حمل معناها على : ألا الاستفتاحية أو حقا، وبالتالي فهي متعلّقة بما بعدها.

16-قوله تعالى ﴿ كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب ﴾ [العلق :19].

يقال فيه مثل ما قيل في سابقه.

17- قوله تعالى ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [التكاثر :3].

تحتمل (كلاّ) في هذه الآية مايلي :

- أن تكون للردع والزجر.

قال الألوسي : " (كلاّ) ردع عن الاشتغال بما لا يعنيه عمّا يعنيه ".(1)

والمعنى : ليس الأمر الذي ينبغي أن يكونوا عليه من التكاثر.

ومنع مكي بن أبي طالب الوقف على (كلاّ) معللا ذلك بأنّ القارئ ينفي ما قبله، ونفيه لا يجوز.(2)

وبناء على معنى النفي فلا يوقف على (كلاّ).

- أن تكون بمعنى : ألا الاستفتاحية والمعنى : ألا سوف يعلمون، أو بمعنى : حقا والمعنى : حقا سوف تعلمون.

قال الأشموني : " لا يوقف على (كلاّ) لأنّها صلة لما بعدها بمعنى : حقا سوف تعلمون ما أنتم عليه من التكاثر بالأموال والأولاد ".(3)

وكذلك لا يوقف عليها على معنى : ألا، ولكن يبتدأ بها.

---

(1) **روح المعاني** ج30ص628.

(2) ينظر : **الوقف على كلا وبلى** ص66.

(3) **منار الهدى** ص861.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : تام، وبه قال الداني[1] والنحاس [2] والأنصاري.[3]

الثاني : منعه الأشموني.[4]

فالمنع للأشموني فسببه أنّه حمل معنى (كلاّ) على ألا الاستفتاحية، فهي صلة لما بعدها.

أما من حكم عليه بالتمام فجعل معنى (كلاّ) الردع والزجر، وبالتالي فهي من تمام الكلام السابق لأنّها متعلّقة به.

18 قوله تعالى ﴿ كَلَّا لَوۡ تَعۡلَمُونَ عِلۡمَ ٱلۡيَقِينِ ﴾ [التكاثر :5].

ويقال فيه ما قد قيل في سابقه.

القسم الثالث : ما يحسن الوقف فيه على (كلاّ) و لايجوز الابتداء بها، وذلك في موضعين :

1- قوله تعالى ﴿ وَلَهُمۡ عَلَيَّ ذَنۢبٞ فَأَخَافُ أَن يَقۡتُلُونِ ١٤ قَالَ كَلَّاۖ فَٱذۡهَبَا بِـَٔايَٰتِنَآۖ إِنَّا مَعَكُم مُّسۡتَمِعُونَ ﴾ [الشعراء :14-15].

اتفق المفسّرون أنّ (كلاّ) في هذه الآية جاءت بمعنى : الردع والزجر عن الخوف.[5]

قال الطبري : " يقول تعالى ذكره (كلاّ) أي : لن يقتلك قوم فرعون ".[6]

---

(1) **المكتفى** ص627-628.

(2) **القطع والائتناف** ص578.

(3) **المقصد** ص861.

(4) **منار الهدى** ص861.

(5) ينظر : **الكشاف** ج3ص231، **البحر المحيط** ج8ص144، **حاشية الجمل** ج5ص377، **المحرر الوجيز** ص1396، **زاد المسير** ج3ص336.

(6) **تفسير الطبري** ج19ص77، وينظر : **تفسير البغوي** ص936.

وقال القرطبي : " (كلاّ) أي كلاّ لن يقتلوك، فهو ردع وزجر عن هذا الظن، وأمر بالثقة بالله تعالى أي : ثق بالله وانزجر عن خوفك منهم، فإنّهم لا يقدرون على قتلك ولا يقوون عليه ".[1]

وعلى هذا المعنى يجوز الوقف على (كلاّ)، وهو ما ذكره مكي بقوله : " الوقف على (كلاّ) حسن جيّد وهو قول نافع ونصير وغيرها.. وتبتدأ ﴿ فَٱذۡهَبَا ﴾ على إضمار قول آخر ، لا تجعل ﴿ فَٱذۡهَبَا ﴾ مقولا محمولا على القول الأوّل ".[2]

ويقصد أنّ المعنى : أن يقتلون قال كلاّ قال فاذهبا بآياتنا.

وأمّا جملة ﴿ إِنَّا مَعَكُم مُّسۡتَمِعُونَ ﴾ فهي تعليل للردع عن الخوف ومزيد تسلية لموسى وهارون بضمان الحفظ والنصرة كقوله ﷻ﴿ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ﴾ [طه :46].[3]

ولا يبتدأ بـــ (كلاّ) في هذا الموضع لأنّها محكية في قول سابق من الله، ولكن يجوز أن يوقف على ﴿ يَقۡتُلُون ﴾، ويبتدأ على أنّها بمعنى : ألا، أو بمعنى : حقا.[4]

ومعناه إذا كانت (كلاّ) بمعنى : حقا، أو بمعنى : ألا، فلا يصح الوقف عليها لأنّها وما بعدها من تتمة مقول القول، كما يمتنع الوقف على ﴿ قَال ﴾ والابتداء بـــ (كلاّ) لأنّها وما بعدها من مقول القول، ولا يجوز الفصل بين القول ومقوله.[5]

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : تام، وبه قال الداني[6] وحكاه النحاس[7] عن نافع والقتيبي ، والأشموني[1]

---

(1) **الجامع لأحكام القرآن** ج13ص100.

(2) **الوقف على كلاّ وبلى** ص55.

(3) ينظر : **روح المعاني** ج10ص89، **فتح القدير** ج2ص325.

(4) ينظر : **جمال القراء وكمال الإقراء** ج2ص460-461.

(5) ينظر : **الوقف على كلا وبلى** ص55.

(6) **المكتفى** ص422.

(7) **القطع والائتناف** ص373- 374.

عن أبي حاتم، وهو قول الأنصاري.[2]

الثاني : وقفه الهبطي.[3]

والحكم بالتمام سببه أنّ معنى (كلاّ) الردع والزجر، فهي من تمام الكلام السابق بدليل أنّها من جملة مقول القول، والأقرب أن يكون كافيا لأنّ موضوع قصة موسى لم يتم بعد.

2- قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴾ [الشعراء :61-62].

لا خلاف بين المفسرين أنّ معنى (كلاّ) في هذه الآية: الردع والزجر[4]، أي أنّ موسى زجرهم وذكّرهم وعد الله له بالنصر والغلبة رادا عليهم ظنهم أنّه سيدركهم فرعون وجنوده.

قال الطبري : " وقوله ﴿ كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴾ قال موسى لقومه : ليس الأمر كما ذكرتم، كلاّ لن تدركوا ".[5]

قال السخاوي : " ويجوز أن يبتدأ بـ ﴿ قَالَ كَلَّآ ۖ ﴾ على معنى : ألا، لا غير، ولا يوقف على ﴿ قَالَ ﴾ ويبتدأ بـ ﴿ كَلَّآ ﴾ ".[6]

وعليه فلا يصح الوقف على (كلاّ) والابتداء بقوله ﴿ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴾ لأنّه من جملة مقول القول، كما لا يصح الوقف على (قال) والبدء بـ (كلاّ) لأنّهما من مقول القول، ولا يسوغ الفصل بين القول ومقوله.[1]

---

(8) **منار الهدى** ص556.

(1) **المقصد** ص556.

(2) **تقييد وقف القرآن** ص256.

(3) ينظر : **البحر المحيط** ج8ص160، **حاشية الجمل** ج5ص388، **زاد المسير** ج3ص340، **تفسير البغوي** ص490، **فتح القدير** ج2ص330، **روح المعاني** ج10ص114، **التحرير والتنوير** ج19ص147.

(4) **تفسير الطبري** ج19ص93.

(5) **جمال القراء وكمال الإقراء** ج2ص461.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : تام، وبه قال الداني[2] وحكاه النحاس[3] عن نافع والقتيبي وأبي حاتم.

الثاني : وقفه الهبطي.[4]

والحكم بالتمام فسببه أنّ معنى (كلاّ) الردع والزجر، فهي من تمام الكلام السابق بدليل أنّها من جملة مقول القول، والأقرب أن يكون كافيا لأنّ سياق القصة لم يتم بعد.

القسم الرابع : مالا يحسن الوقف فيه على (كلاّ) و لا الابتداء بها، وذلك في موضعين :

1- قوله تعالى ﴿ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ [النبأ :5].

جاءت (كلاّ) في هذه الآية تابعة لما قبلها، واقترنت بحرف العطف (ثمّ)، وتحتمل أن تكون : للردع والزجر والرد، أو بمعنى : حقا.

وعلى المعنى الأوّل يمتنع الوقف عليها، لأنّ بالوقف تنفي ما مضى من التهديد والوعيد وتنفي وقوع العلم منهم.

قال مكي بن أبي طالب : " وذلك كفر ".[5]

وعلى المعنى الثاني تكون (كلاّ) تأكيدا أو تكريرا لـ (كلاّ) قبلها في قوله تعالى ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ [النبأ :4]، ولا يوقف عليها كذلك لأنّ ﴿ سَيَعْلَمُونَ ﴾ تأكيد لـ (كلاّ)، ويمتنع التفريق بين بعض التأكيد وبعضه الآخر.

قال ابن الجوزي : " ﴿ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ وعيد على إثر وعيد ".[1]

---

(6) ينظر : **المصدر نفسه** ج2ص461، **والوقف على كلا وبلى** ص55.

(1) **المكتفى** ص423.

(2) **القطع والائتناف** ص375.

(3) **تقييد وقف القرآن** ص256.

(4) **الوقف على كلا وبلى** ص61.

وقال الزمخشري : " وتكرير الردع مع الوعيد تشديد في ذلك، ومعنى (كلاّ) الإشعار بأنّ الوعيد الثاني أبلغ من الأوّل وأشدّ ".[2]

وقال القرطبي : " ﴿ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ أي : حقا ليعلمن صدق ما جاء به محمد ﷺ من القرآن، ومما ذكره لهم من البعث بعد الموت، وجعلت عطفا، والعطف يقتضي التغاير ".[3]

وقال الضحاك : المعنى ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ يعني الكفار على جهة الوعيد، ﴿ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ يعني المؤمنين على جهة الوعد.[4]

وعلى هذا التفسير يجوز الوقف على﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ الأوّل لأنّه للكافرين والابتداء بـ ﴿ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ الثاني لأنّه للمؤمنين.

وبناء على ما تقدّم فإنّه توصل (كلاّ) بما قبلها، وتجعل جملة ﴿ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ إمّا عطفا كما قال الضحاك أو تكريرا وتوكيدا كما قال الزمخشري.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

لم يذكر علماء الوقف والابتداء وقفا على (كلاّ) في هذا الموضع[5] لأنّه لا يحسن الوقف على (كلاّ) لأنّ فيه نفي التهديد والوعيد ووقوع العلم، ولا يحسن الابتداء بها لأنّها إما عطفا أو تكريرا وتوكيدا.

2- قوله تعالى ﴿ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [التكاثر :4].

ويقال فيه ما قيل في سابقه.

---

(5) **زاد المسير** ج4ص388.

(1) **الكشاف** ج4ص516، وينظر : **البحر المحيط** ج10ص384، **الدر المصون** ج6ص462، **روح المعاني** ج30ص285.

(2) **الجامع لأحكام القرآن** ج19ص165.

(3) ينظر : **تفسير الطبري** ج30ص70، **المحرر الوجيز** ص1938.

(4) ينظر : **الإيضاح** ج2ص962، **القطع والائتناف** ص556، **المكتفى** ص604، **منار الهدى والمقصد** ص826، **تقييد وقف القرآن** ص300.

المبحث الثاني : الوقف على بلى وأثره في التفسير

أوّلا : معنى بلى في القرآن الكريم

(بلى) [1]حرف جواب، يجاب بها كلام قبلها، وهي تختص بالنفي بمعنى : أنّها لا تقع إلاّ بعد كلام منفي.

وهي تفيد إبطال النفي قبلها ونقضه سواء كان مجردا أم توبيخا أم تقريرا.

فالمجرد نحو قوله تعالى ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ ﴾ [التغابن :7] : فقد أفادت إبطال نفي البعث، وإذا بطل هذا النفي ثبت البعث، وحينئذ يكون قوله تعالى﴿ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ ﴾ تصريحا بما أفادته (بلى) من إبطال النفي المتقدّم.

والتوبيخ نحو قوله تعالى ﴿ أَمۡ تَحۡسَبُونَ أَنَّا لَا نَسۡمَعُ سِرَّهُمۡ وَنَجۡوَىٰهُمۚ بَلَىٰ ﴾ [الزخرف :80].

والتقرير نحو قوله تعالى ﴿ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ ۝٨ قَالُواْ بَلَىٰ قَدۡ جَآءَنَا نَذِيرٞ ﴾ [الملك :8-9]، فقد دلت على إبطال نفي إتيان النذير، وإذا بطل هذا النفي ثبت إتيانه، وحينئذ يكون قوله تعالى حكاية عن الكفار ﴿ قَدۡ جَآءَنَا نَذِيرٞ ﴾ تصريحا بما دلت عليه (بلى) من إبطال النفي السابق.

قال مكي بن أبي طالب [2]: " اعلم أنّ (بلى) لها موضعان :

الأوّل : أن تكون ردا لنفي يقع قبلها خبرا كان أو نهيا، فينفى بها ما قبلها من النفي وتحقّقه مثل قوله تعالى ﴿ مَا كُنَّا نَعۡمَلُ مِن سُوٓءِۚ بَلَىٰٓ ﴾ [النحل :28]، أي : بل عملتم السوء، فـ (بلى) رد للنفي الذي قبلها.

الثاني : أن تقع جوابا لاستفهام دخل عليه نفي تحققه فيصير معناها التصديق لما

---

(1) ينظر : **مغني اللبيب** ج1ص131، **الوقف على كلاّ وبلى** ص71، **لطائف الإشارات لفنون القراءات** ج1ص258، **معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء** ص105.

(2) ينظر : **الوقف على كلا وبلى** ص73.

قبلها مثل قوله تعالى ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ [الأعراف :172]، أي : بلى وربنا "

ثانيا : أمثلة تطبيقية للوقف على بلى وأثره في التفسير

وردت (بلى) في القرآن في اثنتين وعشرين موضع في ست عشرة سورة، وهي على ثلاثة أقسام [1]:

القسم الأوّل : ما يختار فيه كثير من القراء وأهل اللغة الوقف عليها، لأنّها جواب لما قبلها غير متعلّق بما بعدها، وذلك في عشرة مواضع :

1- قوله تعالى ﴿ وَقَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨٠﴾ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [البقرة :80-81].

أفادت (بلى) في هذه الآية : إبطال قول اليهود ﴿ لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ﴾ وهو رأي جمهور المفسرين.[2]

قال الألوسي : " (بلى) جواب عن قولهم المحكي وإبطال له على وجه أعم شامل لهم ولسائر الكفرة، كأنّه قيل : بل تمسكم وغيركم دهرا طويلا وزمانا مديدا لا كما تزعمون ".[3]

وقال الطاهر بن عاشور : " وكلمات الجواب تدخل على الكلام السابق لا على ما بعد (بلى)، فمعنى (بلى) : بل أنتم تمسكم النار مدة طويلة ".[4]

---

(1) ينظر : **البرهان في علوم القرآن** ج1ص452 وما بعدها.

(2) ينظر : **تفسير الطبري** ج1ص442، **المحرر الوجيز** ص105، **تفسير البغوي** ص46، **زاد المسير** ج1ص83، **الكشاف** ج1ص122، **إعراب القرآن للنحاس** ج1ص63، **معاني القرآن وإعرابه** ج1ص145، **البحر المحيط** ج1ص449، **الدر المصون** ج1ص273، **الجامع لأحكام القرآن** ج2ص16.

(3) **روح المعاني** ج1ص415.

(4) **التحرير والتنوير** ج1ص562.

فالمعنى : بل تمسكم أكثر من ذلك، وحذفت الجملة بعد (بلى) لدلالتها عليه.

وأمّا جملة ﴿ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً ﴾ فهي مستأنفة معنى لا لفظا.

قال الطاهر بن عاشور : " وقوله ﴿ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً ﴾ سند لما تضمنته (بلى) من إبطال قولهم ".[1]

ولأجل كون (بلى) جوابا لما قبلها غير متعلّق بما بعدها، يصح الوقف عليها.

قال مكي بن أبي طالب : " وقد أجاز قوم الابتداء بـــ (بلى) ههنا، والوقـــف عليها أقوى وأحسن لأنّها جواب لما قبلها ".[2]

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : كاف، وبه قال الداني.[3]

الثاني : ممنوع، وبه قال الأنصاري.[4]

وأولى الأقوال من حكم عليه بالكفاية لأنّ ما بعد (بلى) غير متعلّق بما قبلـــها من جهة اللفظ، لأنّ جملة ﴿ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً ﴾ مستأنفة كما سبق، وبالتالي انعدم التعلّق اللفظي.

أما من حيث المعنى فالجملة متعلّقة معنى بما قبلها لأنّ سياق الحديث عن اليهـــود لم يتم بعد، وعليه فالوقف كاف.

وأمّا حكم الأنصاري فهو محلّ نظر، لأنّ التعلق اللفظي منعدم، والتعلّق المعنوي موجود، وعليه يصح الحكم بالكفاية كما قرّره الداني.

2- قوله تعالى ﴿ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿١١١﴾ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ ﴾ [البقرة :111-112].

---

(1) **التحرير والتنوير** ج1ص562.

(2) **الوقف على كلاّ وبلى** ص78.

(3) **المكتفى** ص167.

(4) **المقصد** ص101.

تأتي (بلى) في هذه الآية جوابا للنفي في قول اليهود ﴿ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ﴾، والمعنى : بلى يدخلها غيرهم.(1)

وحذف هذا المعنى لدلالة (بلى) عليه، وجملة ﴿ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ ﴾ مستأنفة معنى غير متعلّقة بما قبلها لفظا.

قال الزمخشري : " (بلى) رد لقولهم، ثمّ يقع ﴿ مَنْ أَسْلَمَ ﴾كلاما مبتدأ، ويكون ﴿ مَنْ ﴾ متضمنا معنى الشرط، وجوابه ﴿ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ ﴾ ".(2)

وقال الطاهر بن عاشور : " وقوله ﴿ مَنْ أَسْلَمَ ﴾ جملة مستأنفة عن (بلى) ".(3)

وعلى هذا المعنى فإنّه يصح الوقف على (بلى).

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : كاف، وبه قال الداني.(4)

الثاني: ممنوع، وبه قال الأنصاري.(5)

وأولى الأقوال قول الداني، لأنّ جملة ﴿ مَنْ أَسْلَمَ ﴾ مستأنفة معنى، وبالتالي وجد التعلق في المعنى، وهي غير متعلّقة بما قبلها لفظا وبالتالي انعدم التعلّق اللفظي وهذا ضابط الكفاية في الوقف.

وأمّا قول الأنصاري فهو محلّ نظر، لأنّ ما بعد (بلى) متعلّق بها معنى لا لفظا كما مرّ.

---

(1) ينظر : **تفسير الطبري** ج1ص567، **المحرر الوجيز** ص125، **تفسير البغوي** ص57، **حاشية الجمل** ج1ص143، **البحر المحيط** ج1ص563، **فتح القدير** ج1ص128، **روح المعاني** ج1ص490.

(2) **الكشاف** ج1ص137.

(3) **التحرير والتنوير** ج1ص656.

(4) **المكتفى** ص171.

(5) **المقصد** ص101.

3- قوله تعالى ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُواْ لَيۡسَ عَلَيۡنَا فِي ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٞ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ٧٥ بَلَىٰ مَنۡ أَوۡفَىٰ بِعَهۡدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران : 75-76].

تأتي (بلى) في هذه الآية جوابا لقولهم ﴿ لَيۡسَ عَلَيۡنَا فِي ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٞ ﴾ وإيجاب لما نفوه، والمعنى : بل عليهم في الأميين سبيل.(1)

قال الزجاج : " فردّ الله قولهم فقال (بلى) وهو عندي – والله أعلم – وقف التمام، ثمّ استأنف فقال ﷻ ﴿ مَنۡ أَوۡفَىٰ بِعَهۡدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾ ".(2)

ووافقه الزمخشري فقال : " وقوله ﴿ مَنۡ أَوۡفَىٰ بِعَهۡدِهِۦ ﴾ جملة مستأنفة مقرّرة للجملة التي سدّت (بلى) مسدّها ".(3)

ويرى الرازي بعد ما ذكر رأي الزجاج أنّ هناك وجه آخر وهو الابتداء بـ (بلى) فقال : " إنّ (بلى) تذكر ابتداء لكلام آخر يذكر بعده، وذلك لأنّ قولهم ليس علينا فيما نفعل، قائم مقام قولهم ﴿ نَحۡنُ أَبۡنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ ﴾ [المائدة: 18] فذكر الله تعالى أنّ أهل الوفاء بالعهد والتقى هم الذين يحبّهم الله تعالى لا غيرهم، وعلى هذا الوجه فإنّه لا يحسن الوقف على (بلى) ".(4)

ولكن ما ذكره الزجاج ووافقه عليه الزمخشري هو الصواب، ولأجل ذلك فيصح الوقف على (بلى) لأنّها جواب لما قبلها.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : تام : حكاه الداني عن الزجاج.(5)

---

(1) ينظر : **تفسير الطبري** ج3ص372، **المحرر الوجيز** ص319، **تفسير البغوي** ص218، **زاد المسير** ج1 ص296، **الدر المصون** ج2ص144، **البحر المحيط** ج3ص225، **حاشية الجمل على الجلالين** ج1ص441.

(2) **معاني القرآن وإعرابه** ج1ص365.

(3) **الكشاف** ج1ص286.

(4) **تفسير الفخر الرازي** ج8ص114.

(5) **المكتفى** ص204.

الثاني : ممنوع، وبه قال الأنصاري.[1]

وما حكاه الداني هو الصواب، وكونه كافيا هو الأقرب لأنّ جملة ﴿ مَنۡ أَوۡفَىٰ بِعَهۡدِهِۦ ﴾ مستأنفة معنى منقطعة لفظا وهو ضابط الكفاية في الوقف.

أمّا قول الأنصاري فهو محمول على المعنى الثاني الذي ذكره الرازي، ولكن كون معنى (بلى) جوابا لما سبق هو الحق وهو اختيار الزجاج و الزمخشري.

4- قوله تعالى ﴿ إِذۡ تَقُولُ لِلۡمُؤۡمِنِينَ أَلَن يَكۡفِيَكُمۡ أَن يُمِدَّكُمۡ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ ١٢٤ بَلَىٰٓۚ إِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ وَيَأۡتُوكُم مِّن فَوۡرِهِمۡ هَٰذَا يُمۡدِدۡكُمۡ رَبُّكُم بِخَمۡسَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴾ [آل عمران :124-125].

تأتي (بلى) في هذه الآية جوابا لما بعد قوله ﴿ أَلَن يَكۡفِيَكُمۡ أَن يُمِدَّكُمۡ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٖ ﴾ وتحقيقا له، وتقديره : بلى يكفيكم الإمداد بالملائكة.[2]

قال الألوسي : " (بلى) إيجاب لما بعد ﴿ أَلَن ﴾ أي : بلى يكفيكم ذلك ".[3]

وعلى هذا الإيجاب تكون جملة ﴿ إِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ وَيَأۡتُوكُم مِّن فَوۡرِهِمۡ ﴾ مستأنفة معنى منقطعة لفظا.

قال القرطبي : " (بلى) وتمّ الكلام ".[4]

ولأجل كون (بلى) جواب لما قبلها في المعنى، غير متعلّقة بما بعدها في اللفظ أمكن الوقف عليها.

---

(1) **المقصد** ص176.

(2) ينظر : **المحرر الوجيز** ص353، **تفسير البغوي** ص241، **الدر المصون** ج2ص206، **البحر المحيط** ج3ص331، **حاشية الجمل** ج1ص476، **الكشاف** ج1ص314، **تفسير الرازي** ج8ص235.

(3) **روح المعاني** ج2ص354.

(4) **الجامع لأحكام القرآن** ج4ص206.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : تام، حكاه النحاس عن نافع.[1]

الثاني : كاف، وبه قال الداني.[2]

الثالث : ممنوع، وهو قول الأشموني[3] والسجاوندي.[4]

وأولى الأقوال هو قول من حكم عليه بالتمام والكفاية، والقول بالكفاية هو الأقرب لأنّ جملة ﴿ إِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ وَيَأۡتُوكُم مِّن فَوۡرِهِمۡ ﴾ مستأنفة معنى منقطعة لفظا وهو ضابط الكفاية في الوقف.

وما ذكره الأشموني والسجاوندي فهو محل نظر، لأنّ ما بعد (بلى) ليس من جملة الجواب، بل هو محذوف دلت عليه (بلى)كما ذكره غير واحد من المفسرين.

5- قوله تعالى ﴿ وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَأَشۡهَدَهُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ شَهِدۡنَآۛ أَن تَقُولُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنۡ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴾ [الأعراف :172].

وقد سبق التعليق على هذه الآية في أمثلة وقف المعانقة.

6- قوله تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِمۡۖ فَأَلۡقَوُاْ ٱلسَّلَمَ مَا كُنَّا نَعۡمَلُ مِن سُوٓءِۭۚ بَلَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾ [النحل :28].

تأتي (بلى) في هذه الآية جوابا للنفي قبلها[5]، وهو قول المشركين ﴿ مَا كُنَّا

---

(1) **القطع والائتناف** ص133.

(2) **المكتفى** ص207.

(3) **منار الهدى** ص186.

(4) **علل الوقوف** ج1ص388.

(5) ينظر : **الكشاف** ج2ص443، **المحرر الوجيز** ص1091، **تفسير البغوي** ص708، **الجامع لأحكام القرآن** ج10ص105، **حاشية الجمل** ج4ص220، **فتح القدير** ج1ص1206

نَعۡمَلُ مِن سُوٓءٖۚ ﴾، والمعنى : بل عملتم سوءا إذ أنّ قولهم انتهى عند كلمة ﴿ سُوٓءٖۚ ﴾، فهي آخر كلام المشركين.[1]

فـ (بلى) تحتمل أن تكون من كلام الله، أو من كلام أولي العلم، أم من كلام الملائكة.

قال الألوسي : " ويتعيّن الأخير على كون القول عند معاينة الموت ومعاناته ".[2]

وقال الطاهر بن عاشور : " (بلى) جواب الملائكة لهم ".[3]

وتكون جملة ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾ مستأنفة تعليلا لمضمون الجملة التي دلت (بلى) عليها وقامت مقامها، وعليه يكون الوقف على ﴿ سُوٓءٖۚ ﴾، لأنّه تمام كلام المشركين.

ويصح كذلك الوقف على (بلى) لأنّها سدّت مسدّ الجواب لكلام المشركين والابتداء بقوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾ لأنّها جملة مستأنفة.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : تام، حكاه النحاس [4]عن نافع، وهو قول الداني.[5]

الثاني : تام عند قوله تعالى ﴿ سُوٓءٖۚ ﴾ عند الأخفش حكاه الأشموني.[6]

الثالث : وقفه الهبطي.[7]

وما حكاه الأشموني عن الأخفش صحيح لانقضاء كلام المشركين، ولكنّ الصواب قول نافع وتابعه عليه الداني، وهو الوقف على (بلى)لأنّها متعلّقة بما قبلها معنى

---

(1) ينظر : **تفسير الرازي** ج20ص33، **البحر المحيط** ج6ص522.

(2) **روح المعاني** ج14ص497.

(3) **التحرير والتنوير** ج13ص112.

(4) **القطع والائتناف** ص293.

(5) **المكتفى** ص350.

(6) **منار الهدى** ص432.

(7) **تقييد وقف القرآن** ص238.

ومنقطعة لفظا بدليل أنّ ما بعدها وهو (إنّ) المكسورة، وهي مما يكسر في الابتداء.

7- قوله تعالى ﴿ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَـٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّـٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [يس :81].

تأتي (بلى) في هذه الآية جوابا للاستفهام الداخل على النفي قبلها، وهو قوله تعالى ﴿ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَـٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ﴾، والمعنى : بلى يقدر على ذلك.[1]

قال الطبري : " بلى هو قادر على أن يخلق مثلهم ".[2]

ولكون (بلى) جوابا للاستفهام الداخل على النفي قبلها يصح الوقف عليها، ومما يدل على صحته أنّ جملة ﴿ وَهُوَ ٱلْخَلَّـٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ المكونة من المبتدأ والخبر تحتمل وجهان من الإعراب :

- أن تكون عطفا على ما يفيده الإيجاب، والتقدير : بلى هو قادر على ذلك وهو الخلاّق العليم.[3]

- أن تكون معترضة في آخر الكلام، والواو اعتراضية أي : هو يخلق خلائق كثيرة وواسع العلم بأحوالها ودقائق ترتيبها.[4]

إنّ الوجه الأوّل وهو كون جملة ﴿ وَهُوَ ٱلْخَلَّـٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ معطوفة على الجملة التي سدت مسدها (بلى) يقتضي منع الوقف على (بلى)، ولكنّه من عطف الجمل لا من عطف المفردات، وبالتالي يسوغ الوقف عليها.

أمّا كونها معترضة فلا يمنع من الوقف على (بلى) إذ هي مستأنفة.

---

(1) ينظر : **تفسير البغوي** ص1087، **الدر المصون** ج5ص493، **حاشية الجمل** ج6ص313، **الجامع لأحكام القرآن** ج15ص62، **زاد المسير** ج3ص534، ، **فتح القدير** ج2ص606.

(2) **تفسير الطبري** ج23ص40.

(3) ينظر : **روح المعاني** ج23ص77.

(4) ينظر : **التحرير والتنوير** ج23ص281.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : تام، حكاه النحاس[1] عن نافع والقتيبي، ورجّحه الأشموني والأنصاري.[2]

الثاني : كاف، وبه قال الداني.[3]

والأقرب الحكم بالكفاية لأنّ جملة ﴿ وَهُوَ ٱلۡخَلَّٰقُ ٱلۡعَلِيمُ ﴾ متعلّقة بما قبلها من جهة المعنى فقط، وبالتالي وجد التعلّق في المعنى وهو ضابط الكفاية في الوقف.

8- قوله تعالى ﴿ قَالُوٓاْ أَوَلَمۡ تَكُ تَأۡتِيكُمۡ رُسُلُكُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِۖ قَالُواْ بَلَىٰۚ قَالُواْ فَٱدۡعُواْۗ وَمَا دُعَٰٓؤُاْ ٱلۡكَٰفِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَٰلٖ ﴾ [غافر :50].

أجابت (بلى) في هذه الآية عن الاستفهام الداخل على النفي قبلها، وهو قول الخزنة للكفار ﴿ أَوَلَمۡ تَكُ تَأۡتِيكُمۡ رُسُلُكُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ ﴾ والمعنى : قالوا بلى أتتنا الرسل بالبيّنات فكذّبناهم و لم نؤمن بهم ولا بما جاءوا من الحجج الواضحة.[4]

وجملة ﴿ قَالُواْ فَٱدۡعُواْ ﴾ هي من قول الخزنة للكفار، وهي مستأنفة.

قال الطبري : " وقوله ﴿ قَالُواْ فَٱدۡعُواْ ﴾يقول جلّ ثناؤه قالت الخزنة لهم – أي : للكفار – : فادعوا إذن ربّكم الذي أتتكم الرسل بادعاء إلى الإيمان به ".[5]

ومعناه : إذا كان الأمر كذلك، فادعوا أنتم فإنّا لا ندعوا لمن كفر بالله وكذّب رسله بعد مجيئهم بالحجج الواضحة.

وعلى هذا فالجملة مستأنفة متعلّقة بما قبلها في المعنى لأنّها من قول خزنة جهنّم، ومنقطعة عنها لفظا، وهو ما يقوي إمكانية الوقف على (بلى).

---

(1) **القطع والائتناف** ص434.

(2) **منار الهدى والمقصد** ص644.

(3) **المكتفى** ص476.

(4) ينظر : **تفسير الطبري** ج24ص86، **المحرر الوجيز** ص1640، **تفسير البغوي** ص1141، **حاشية الجمل على الجلالين** ج6ص484، **فتح القدير** ج2ص716.

(5) **تفسير الطبري** ج24ص86.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : تام حكاه النحاس عن القتيبي.[1]

الثاني : كاف، وبه قال الداني[2] والأشموني [3]والأنصاري.[4]

الثالث : مطلق، وبه قال السجاوندي.[5]

وأولى الأقوال قول من حكم عليه بالتمام والكفاية، وكونه كافيا هو الأقرب لأنّ (بلى) جواب لما قبلها غير متعلّق بما بعدها، وجملة ﴿ قَالُواْ فَٱدۡعُواْ ﴾ متعلّقة بما قبلها معنى لا لفظا لأنّها من قول الخزنة ردا على الكفار، وهو ما يجعل الوقف كافيا.

وأما حكم السجاوندي بالإطلاق فسببه صحة الابتداء بقوله تعالى ﴿ قَالُواْ فَٱدۡعُواْ ﴾ لأنّه مستأنف كما مرّ.

9- قوله تعالى ﴿ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَلَمۡ يَعۡيَ بِخَلۡقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡۦِيَ ٱلۡمَوۡتَىٰۚ بَلَىٰٓ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴾ [الأحقاف :33].

تجيء (بلى) في هذه الآية جوابا عن الاستفهام الداخل على النفي قبلها وهو قوله تعالى ﴿ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ ﴾، والمعنى : بلى يقدر على ذلك.[6]

قال الطاهر بن عاشور : " وحرف (بلى) لمّا كان جوابا كان قائما مقام جملة تقديرها : هو قادر على أن يحي الموتى ".[7]

---

(1) **القطع والائتناف** ص454.

(2) **المكتفى** ص495.

(3) **منار الهدى** ص678.

(4) **المقصد** ص678.

(5) **علل الوقوف** ج3ص893.

(6) ينظر : **تفسير الطبري** ج26ص44، **تفسير البغوي** ص1193، **حاشية الجمل على الجلالين** ج7ص177، **روح المعاني** ج29ص265، **فتح القدير** ج2ص821.

(7) **التحرير والتنوير** ج26ص54.

وعليه يوقف على (بلى)، ويقوي إمكانيته كون جملة ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرُۢ ﴾ استئنافية.

وهو رأي ابن عطية حيث قال : " ثمّ استأنف لفظ الإخبار المؤكد بقوله ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرُۢ ﴾ ".[1]

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : تام، حكاه النحاس[2] عن نافع وكذا الأشموني.[3]

الثاني : كاف، وبه قال الداني.[4]

الثالث : وقفه الهبطي.[5]

والحكم بالتمام والكفاية هو الصواب، وكونه كافيا هو الأقرب لأنّ جملة ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرُۢ ﴾ مستأنفة معنى، ولكنّها منقطعة لفظا عمّا قبلها، وهو ما ذكره ابن عطية، وبذلك وجد التعلّق في المعنى وهو ما يجعل الوقف كافيا.

10- قوله تعالى ﴿ إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ۝١٤ بَلَىٰٓ إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرٗا ﴾ [الانشقاق :14-15].

تقع (بلى) في هذه الآية جوابا عن النفي الواقع قبلها في قوله تعالى ﴿ أَن لَّن يَحُورَ ﴾ أي : أن لن يرجع بعد موته، والمعنى : بلى يحور أي : يرجع إلى الآخرة.[6]

قال الطبري : " بلى ليحورنّ وليرجعنّ إلى ربّه حيا، كما كان قبل مماته ".[7]

---

(1) **المحرر الوجيز** ص1717.

(2) **القطع والائتناف** ص482.

(3) **منار الهدى** ص719.

(4) **المكتفى** ص522.

(5) **تقييد وقف القرآن** ص282.

(6) ينظر : **الكشاف** ج4ص543، **حاشية الجمل** ج8ص280، **المحرر الوجيز** ص1962، **الجامع لأحكام القرآن** ج19ص263، **تفسير البغوي** ص1393، **زاد المسير** ج4ص421.

(7) **تفسير الطبري** ج30ص146.

وبناء عليه تصير جملة ﴿ إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا ﴾ استئنافية تعليلية.

قال الفراء : " ثمّ استأنف فقال ﴿ إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا ﴾ ".[1]

وقال الألوسي : " وقوله تعالى ﴿ إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا ﴾ تحقيق وتعليل للإيجاب، أي : بلى يحور إنّ ربّه ﷻ الذي خلقه كان به وبأعماله الموجبة للجزاء بصيرا بحيث لا يتخفى عليه سبحانه خافية، فلا بدّ من رجعه وحسابه ومجازاته ".[2]

وبالإضافة إلى هذا الاستئناف الواقع في الجملة بعد (بلى)، تصح إمكانية الوقف.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : حسن، وهو قول ابن الأنباري[3] والأشموني والأنصاري.[4]

الثاني : تام، حكاه النحاس عن نافع.[5]

الثالث : كاف، وهو قول الداني.[6]

الرابع : جائز، وهو قول السجاوندي.[7]

وأولى الأقوال هو القول الثاني والثالث، وكونه كافيا هو الأقرب لأنّ التعلّق في المعنى موجود وهو كون جملة ﴿ إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا ﴾ استئنافية تعليلية وهو ما ذهب إليه الفراء والألوسي، ولأنّ الضمير في قوله ﴿ إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ ﴾ يعود على الظان.

أمّا تحسين ابن الأنباري والأشموني والأنصاري فهو محل نظر لأنّ التعلّق في اللفظ غير موجود لأنّ الجملة مستأنفة كما ذكر.

---

(1) **معاني القرآن** ج3ص139.

(2) **روح المعاني** ج30ص406.

(3) **الإيضاح** ج2ص973.

(4) **منار الهدى والمقصد** ص841.

(5) **القطع والائتناف** ص567.

(6) **المكتفى** ص614.

(7) **علل الوقوف** ج3ص1111.

وأمّا حكم السجاوندي فهو محلّ نظر كذلك لأنّ (بلى) متعلّقة بما قبلها معنى، ومنقطعة عما بعدها لفظا، فكان الأولى الحكم بالإطلاق كما هو الحال في الأمثلة السابقة.

القسم الثاني : ما لا يجوز الوقف فيه على (بلى) لتعلّق ما بعدها بها وبما قبلها، وذلك في سبع مواضع :

1- قوله تعالى ﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ قَالَ أَلَيۡسَ هَٰذَا بِٱلۡحَقِّۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَاۚ قَالَ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ ﴾ [الأنعام :30].

من المقرّر أنّ (بلى) في هذه الآية جواب للاستفهام الداخل على النفي في قوله تعالى ﴿ أَلَيۡسَ هَٰذَا بِٱلۡحَقِّ ﴾، وقوله ﴿ وَرَبِّنَاۚ ﴾ قسم متصل بها.

قال القرطبي : " ﴿ قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَاۚ ﴾ يؤكدون اعترافهم بالقسم بقولهم ﴿ وَرَبِّنَاۚ ﴾، وقيل إنّ الملائكة تقول لهم بأمر الله أليس هذا البعث وهذا العذاب حق ؟ فيقولون : بلى وربّنا حق ".[1]

وقال الشوكاني: " ﴿ قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَاۚ ﴾ اعترفوا بما أنكروا، وأكدوا اعترافهم بالقسم ".[2]

فلم يقتصر الجواب على قولهم (بلى) الدال على اعترافهم، بل أكدوا اعترافهم باليمين إظهار لكمال تيقنهم بحقيته، وإيذانا بصدور ذلك عنهم.[3]

ويتضح مما ذكر أنّ مقول الكفار يتنهي عند قوله تعالى ﴿ بَلَىٰ وَرَبِّنَاۚ ﴾، وحينئذ لا يجوز الوقف على (بلى) لعدم فصل بعض المقول عن بعض، ولوجوب وصل المقسم به بالمقسم عليه.

---

(1) **الجامع لأحكام القرآن** ج6ص385.

(2) **فتح القدير** ج1ص639.

(3) **روح المعاني** ج7ص169.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

لم يذكر علماء الوقف والابتداء [1]وقفا على (بلى)، وحكى النحاس[2] عن نافع أنّه تام عند قوله ﴿ بَلَىٰ وَرَبِّنَاۚ ﴾، وكذا ذكره الأنصاري.[3]

وما حكاه النحاس عن نافع هو الصواب لأنّ مقول قول الكفار ينتهي عند قوله تعالى ﴿ بَلَىٰ وَرَبِّنَاۚ ﴾، وعليه لا يوقف على (بلى) لتعلّق ما بعدها بها وبما قبلها.

2- قوله تعالى ﴿ وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُۚ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [النحل :38].

جاءت (بلى) في هذه الآية جوابا للنفي قبلها [4]وهو قوله تعالى ﴿ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُۚ ﴾، والمعنى : بلى يبعثهم، ثمّ حذفت هذه الجملة لدلالة (بلى) عليها.

قال الألوسي : " (بلى) لإيجاب النفي، أي : بلى يبعثهم، و﴿ وَعْدًا ﴾ مصدر مؤكّد لما دلّ عليه (بلى)، إذ لا معنى له سوى الوعد بالبعث والإخبار عنه، ويجوز أن يكون مصدرا لمحذوف أي : وعد ذلك وعدا ".[5]

وبذلك لا يوقف على (بلى) هنا لأنّ جملة ﴿ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا ﴾ توكيد لما دلت عليه، فتوصل بها لأنّه لا يحسن التفريق بين التأكيد والمؤكد.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

لم يذكر علماء الوقف والابتداء [6]وقفا على (بلى) سوى ما حكاه النحاس

---

(1) ينظر : **الإيضاح** ج2ص631، **المكتفى** ص249، **منار الهدى** ص268، **علل الوقوف** ج2ص475، **تقييد وقف القرآن** ص217.

(2) **القطع والائتناف** ص191.

(3) **المقصد** ص268

(4) ينظر : **تفسير الطبري** ج14ص126، **الكشاف** ج2ص445، **حاشية الشهاب** ج5ص584، **المحرر الوجيز** ص1094، **تفسير الرازي** ج20ص33، **الجامع لأحكام القرآن** ج10ص111.

(5) **روح المعاني** ج14ص511، وهو ما ذكره الشوكاني في : **فتح القدير** ج1ص1209.

(6) ينظر : **الإيضاح** ج2ص749، **علل الوقوف** ج2ص638، **تقييد وقف القرآن** ص238.

عن نافع وأبي حاتم بأنّه تام[1]، والداني عن القتيبي.[2]

وما حكاه النحاس والداني عن نافع وأبي حاتم والقتيبي هو حكم محتمل إذا جعلت جملة ﴿ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا ﴾ مستأنفة.

ولكن ما ذكره الألوسي بأنّها تأكيد لما دلت عليه (بلى) هو الصواب، وعليه لا يوقف عليها حتى لا يفصل بين التأكيد والمؤكد بدليل أنّ بعض علماء الوقف والابتداء لم يذكروا وقفا عليها.

3- قوله تعالى ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأۡتِينَا ٱلسَّاعَةُۖ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ ..﴾ [سبأ :3].

فقوله ﷻ ﴿ قُلۡ بَلَىٰ ﴾ هو رد لكلام الكفار منكري البعث، وتأكيد لما نفوه.

قال الزمخشري : " أوجب سبحانه النفي بـ (بلى) على معنى : أنّ الأمر ليس إلاّ إتيانها ".[3]

وأكدّ ما اقتضاه (بلى) من إثبات إتيان الساعة بالقسم ﴿ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ ﴾ على ذلك للدلالة على ثقة المتكلّم بأنّها آنية، وليس ذلك لإقناع المخاطبين، وهو تأكيد يروع السامعين المكذّبين.[4]

فيمتنع الوقف على (بلى) في هذه الآية لأنّ قوله تعالى ﴿ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ ﴾ تأكيد بالقسم على ما دلت عليه من النفي، ولا يفصل بين التأكيد والمؤكد ولا بين المقسم والمقسم عليه.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل :ممنوع، وهو وقول الأشموني.[5]

---

(1) **القطع والائتناف** ص294.

(2) **المكتفى** ص351.

(3) **الكشاف** ج3ص432.

(4) ينظر : **روح المعاني** ج22ص382، **فتح القدير** ج2ص537، **التحرير والتنوير** ج22ص11.

(5) **منار الهدى** ص623.

الثاني : تام، حكاه النحاس عن نافع.[1]

وأولى الأقوال قول الأشموني بالمنع بسبب الفصل بين التأكيد والمؤكد والمقسم به والمقسم عليه، وما حكاه النحاس عن نافع فقد ردّ عليه مكي بأنّ المحذوف بعد (بلى) قد ظهر وهو قوله تعالى ﴿ لَتَأْتِيَنَّكُم ﴾.[2]

4- قوله تعالى ﴿ أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى ٱلْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِى كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾ بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَـٰتِى فَكَذَّبْتَ بِهَا وَٱسْتَكْبَرْتَ وَكُنتَ مِنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴾ [الزمر :58-59].

تأتي (بلى) عموما جوابا للنفي لقصد إثبات ما نفي قبلها، وليس في هذه الآية قبلها نفي، ولذلك اختلف المفسّرون في تحديد النفي قبلها على قولين :

– أنّه مقدّر، وهو رأي ابن عطية حيث قال : " (بلى) جواب لنفي مقدّر في قول هذه النفس كأنّها قالت : فعمري في الدنيا لم يتسع للنظر، أو قالت : فإنّي لم يتبيّن لي الأمر في الدنيا، أو نحو هذا ".[3]

– أنّها نفت قوله تعالى ﴿ لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى ﴾ [الزمر :57]، وهو رأي الطبري[4] وأبا حيان[5] والقرطبي[6] والألوسي [7]والطاهر بن عاشور.[8]

قال الزجاج : " وقوله (بلى) جواب النفي، وليس في الكلام لفظ نفي، ومعنى ﴿ لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى ﴾ و﴿ لَوْ أَنَّ لِى كَرَّةً ﴾ كأنّه قيل : ما هديت، فقيل

---

(1) **القطع** ص417.
(2) **الوقف على كلاّ وبلى** ص82.
(3) **المحرر الوجيز** ص1623.
(4) **تفسير الطبري** ج24ص27.
(5) **البحر المحيط** ج9ص214.
(6) **الجامع لأحكام القرآن** ج15ص261.
(7) **روح المعاني** ج24ص373.
(8) التحرير والتنوير ج24ص118.

﴿ بَلَىٰ قَدۡ جَآءَتۡكَ ءَايَٰتِي فَكَذَّبۡتَ بِهَا وَٱسۡتَكۡبَرۡتَ وَكُنتَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾ ".[1]

فـــ (بلى) نفت ما قبلها لأنّ فيه رائحة النفي، وجملة ﴿ قَدۡ جَآءَتۡكَ ءَايَٰتِي ﴾ مؤكدة ومقرّرة للجملة التي دلت عليها (بلى) وسدّت مسدّها.

قال الطاهر بن عاشور : " وجملة ﴿ قَدۡ جَآءَتۡكَ ءَايَٰتِي ﴾ تفصيل للإبطال وبيان له، وهو مثل الجواب بالتسليم بعد المنع، أي : هداك الله ".[2]

وعليه لا يفصل بين التأكيد والمؤكد.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

منعه الأشموني[3]، و لم يذكر باقي علماء الوقف وقفا عليها.[4]

ورأي الأشموني هو الصواب لأنّ جملة ﴿ قَدۡ جَآءَتۡكَ ءَايَٰتِي ﴾ مؤكدة ومقـــرره للجملة التي دلت عليها (بلى)، فهي من صلتها، ولا يحسن الفصل بين التأكيد والمؤكد، ولأجل ذلك لم يذكر العلماء وقفا عليها.

5- قوله تعالى ﴿ وَيَوۡمَ يُعۡرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَلَى ٱلنَّارِ أَلَيۡسَ هَٰذَا بِٱلۡحَقِّۖ قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَاۚ قَالَ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ ﴾ [الأحقاف :34].

إنّ مقول قول الكفار ينتهي عند قوله تعالى ﴿ بَلَىٰ وَرَبِّنَاۚ ﴾، وعليـــه لا يمكـــن الوقف على (بلى) تجنبا للفصل بين بعض القول عن بعضه الآخر، ولوجـــوب وصـــل المقسم به بالمقسم عليه كالوقف السابق في المثال الأوّل في سورة الأنعام الآية :30.

6- قوله تعـــالى ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلۡتُمۡۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ﴾ [التغابن :7].

---

(1) **معاني القرآن وإعرابه** ج4ص271.

(2) **التحرير والتنوير** ج24ص118.

(3) **منار الهدى** ص669.

(4) ينظر : **الإيضاح** ج2ص869، **القطع والائتناف** ص450، **المكتفى** ص490، **علل الوقوف** ج3ص885.

تقرر فيما سبق أنّ (بلى) لإيجاب للاستفهام الداخل على النفي، وهي هنا تنقض النفي وهو قوله تعالى ﴿ أَن لَّن يُبْعَثُواْ ﴾، وتثبت المنفي وهو البعث، فيصير المعنى : قل بلى وربي لتبعثنّ.

وهو مؤكد بالقسم، وحينئذ لا يوقف على (بلى) تجنبا للفصل بين بعض القول وبعضه الآخر وبين المقسم به والمقسم عليه.

ويقال فيه ما قيل في المثال الأوّل.

7- قوله تعالى ﴿ بَلَىٰ قَـٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ﴾ [القيامة: 4].

فقوله (بلى) إثبات للنفي الواقع قبلها في قوله تعالى ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَـٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴾ [القيامة :3]، والمعنى : بلى نجمعها.[1]

وفي قوله ﴿ قَـٰدِرِين ﴾ وجهان من الإعراب :

- أشهرها : أنّه منصوب على الحال من فاعل الفعل المقدّر والمدلول عليه بحرف الجواب، أي : بلى نجمعها قادرين.

- الثاني : أنّه منصوب على خبر كان مضمرة في الابتداء، أي : بلى كنّا قادرين.[2]

وزاد الفراء وجها ثالثا فقال : " وقوله ﴿ قَـٰدِرِين ﴾ نصبت على الخروج مع ﴿ نَّجْمَع ﴾ كأنّك قلت في الكلام : أتحسب أن لن نقوى عليك بلى قادرين على أقوى منك، يريد : بلى نقوى قادرين ".[3]

وعليه فإنّه لا يحسن الوقف على (بلى)، لأنّ ﴿ قَـٰدِرِين ﴾ على الوجه الأول والثاني من الإعراب متصل بـ (بلى)، فالكلام مرتبط بعضه ببعض، وكلّه هو الجواب.

---

(1) ينظر : **المحرر الوجيز** ص1923، **تفسير الطبري** ج29ص91، **حاشية الشهاب** ج9ص339، **الكشاف** ج4ص497

(2) ينظر : **الدر المصون** ج6ص426.

(3) **معاني القرآن** ج1ص101.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : حسن، وبه قال ابن الأنباري.[1]

الثاني : تام، وحكاه النحاس عن نافع وأبي حاتم.[2]

الثالث : كاف، وبه قال الداني.[3]

الرابع : وقفه الهبطي.[4]

وأولى الأقوال هو قول من حكم عليه بالتمام والكفاية، وكونه كافيا هو الأقرب، وهذا محمول على الوجه الثالث من تفسير الفراء لأنّ جملة ﴿ قَدِرِين ﴾ مستأنفة معنى لا لفظا.

أمّا تحسين ابن الأنباري فلا وجه له، وخاصة على وجهي الإعراب الأول والثاني، لوثيق الصلة بين جملة ﴿ قَدِرِين ﴾، والجملة المحذوفة التي سدّت (بلى) مسدّها.

القسم الثالث : ما اختلفوا في جواز الوقف عليها، والأحسن المنع – أي منع الوقف وأرجحية الوصل – لأنّ ما بعدها متصل بها وبما قبلها، وهي خمسة مواضع :

1- قوله تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ﴾ [البقرة :260].

تأتي (بلى) في هذه الآية جوابا عن الاستفهام الداخل على النفي في قوله تعالى ﴿ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ﴾، والمعنى : بلى قد علمت وآمنت بأنّك قادر على ذلك.[5]

وبالتالي يمكن الوقف عليها والابتداء بقوله تعالى ﴿ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ﴾،

---

(1) **الإيضاح** ج2ص957.

(2) **القطع والائتناف** ص552.

(3) **المكتفى** ص597.

(4) **تقييد وقف القرآن** ص299.

(5) ينظر : **فتح القدير** ج1ص275.

أي : ولكن سألتك ليطمئنّ قلبي.

قال مكي بن أبي طالب : " وهو قول الدينوري ".[1]

ومن أجاز الوقف على (بلى) علل ذلك على تقدير إضمار قول آخر لقوله ﴿ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴾، ويكون المعنى : قال بلى قال ولكن ليطمئن قلبي.

وردّ مكي هذا القول فقال : " وكلّما قدرت على ترك الإضمار كان أحسن ".[2]

ولكنّ الظاهر من الآية أنّ جملة ﴿ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴾ هي من جملة مقول قول إبراهيم عليه السلام.

قال البيضاوي [3]: " ﴿ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴾، أي : بلى آمنت، ولكن سألت ذلك لأزيد بصيرة وسكون قلب بمضامة العيان إلى الوحي والاستدلال ".[4]

وبالتالي لا يمكن الوقف على (بلى) لأنّه لا يفصل بين بعض القول وبعضه الآخر، فيتعين الوصل وهو الراجح.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : تام، وبه قال النحاس.[5]

الثاني : كاف، وبه قال الداني.[6]

الثالث : ممنوع، وبه قال الأشموني.[7]

وأولى الأقوال هو قول من حكم عليه بالمنع، لأنّ جملة ﴿ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴾ من مقول قول إبراهيم، ولا يفرّق بين بعض القول وبعضه الآخر.

---

(1) **الوقف على كلاّ وبلى** ص78.

(2) **المصدر نفسه** ص79.

(3) أبو الخير ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي البيضاوي الشافعي، فقيه، أصولي، مفسّر، قاض، (ت 685هـ). **طبقات المفسرين** للأدنروي ص254.

(4) **حاشية الشهاب على البيضاوي** ج2ص590، وذكره القرطبي في : **الجامع لأحكام القرآن** ج3ص300.

(5) **القطع والائتناف** ص106.

(6) **المكتفى** ص190.

(7) **منار الهدى** ص 142-143.

أمّا قول النحاس والداني، فسببه أنّ (بلى) هي الجواب وحدها، وأنّ جملة ﴿ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴾ مستأنفة، وهو غير ظاهر لأنّ هذه الجملة من تمام مقول إبراهيم عليه السلام كما مرّ.

2-قوله تعالى ﴿ وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [الزمر :71].

تأتي (بلى) في هذه الآية جوابا للاستفهام الداخل على النفي قبلها، وهو قول الخزنة ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ ﴾، والمعنى أنّ الكفّار قالوا : بلى أتتنا الرسل.

قال القرطبي : " ﴿ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ أي : قد جاءتنا، وهذا اعتراف منهم بقيام الحجة عليهم ".[1]

وهو قول نافع.[2]

وعليه فإنّ الوقف يكون على (بلى) نظرا إلى تمام الكلام في الجملة، فالسؤال قد استوفى جوابه، وأمّا قوله تعالى ﴿ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ فهو من قول الخزنة.[3]

ولكنّ الظاهر من الآية أنّ قوله تعالى ﴿ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ من تتمة مقول قول الكفار، وليس من قول الخزنة.

قال الطبري : " ﴿ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ يقول : قالوا – يعني الكفار – ولكن وجبت كلمة الله أنّ عذابه لأهل الكفر به علينا بكفرنا به ".[4]

---

(1) **الجامع لأحكام القرآن** ج15ص272.

(2) **الوقف على كلاّ وبلى** ص84.

(3) ينظر : **المصدر نفسه** ص84.

(4) **تفسير الطبري** ج24ص41.

وقال الطاهر بن عاشور : " فالتقدير : ولكن تكبرنا وعاندنا فحقت كلمة العذاب على الكافرين، وهذا الجواب من قبيل جواب المتندم المكروب فإنّه يوجز جوابه ويقول لسائله أو لائمه : الأمر كما ترى ".[1]

وعليه فجملة ﴿ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ كلّها مقول قول الكافرين، ولأجل ذلك لا يوقف على (بلى) ويترجح الوصل بعدها لما في الوقف عليها من فصل بعض المقول وبعضه الآخر.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل :تام، وحكاه النحاس عن نافع وهو قول القتيبي.[2]

الثاني : كاف، وهو قول الداني.[3]

والذي ذهب إليه الداني، وحكاه النحاس عن نافع والقتيبي هو الصواب إذا جعلت جملة ﴿ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ من قول الخزنة.

أمّا وإنّها من تتمة قول الكافرين فيمنع الوقف بسبب الفصل بين بعض القول وبعضه الآخر.

3- قوله تعالى ﴿ أَمْ تَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴾ [الزخرف :80].

جاءت (بلى) في هذه الآية جوابا لقوله تعالى ﴿ لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ ﴾، ويصير المعنى : بلى نسمعها ونطلع عليها.[4]

قال القرطبي : " (بلى) نسمع ونعلم ".[5]

---

(1) **التحرير والتنوير** ج24ص136-137.

(2) **القطع والائتناف** ص450.

(3) **المكتفى** ص490.

(4) ينظر : **تفسير البغوي** ص1173، **الكشاف** ج4ص201، **حاشية الجمل** ج7ص110، **حاشية الشهاب** ج8ص410.

(5) **الجامع لأحكام القرآن** ج16ص116.

وبالتالي يمكن الوقف على (بلى) والابتداء بـــ ﴿ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴾، فـ ﴿ وَرُسُلُنَا ﴾ : مبتدأ، و﴿ لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴾ : الخبر، وحينئذ يكون الوقف على (بلى) قد أفاد الفائدة المطلوبة لأنّ جملة ﴿ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴾ مبتدئة مستأنفة.

وقد ذكر بعض المفسرين[1] أنّ جملة ﴿ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴾ تحتمل وجهين من الإعراب :

– أن تكون في محل نصب على الحال، والمعنى : نسمع سرهم ونجواهم حال كون رسلنا الذين وكّلوا بحفظ أعمالهم يكتبون ما يصدر عنهم.

– أن تكون معطوفة على الجملة التي تدل عليها (بلى)، والمعنى : نحن نسمع سرهم ونجواهم والحفظة يحصون عليهم جميع ما يصدر عنهم.

وعلى كلا الوجهين يترجح الوصل لعدم إمكانية الفصل بين الحال وصاحبها، والمعطوف والمعطوف عليه.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : كاف، نقله الأشموني[2] عن أبي حاتم، وهو قول الداني.[3]

الثاني : وقفه الهبطي.[4]

والذي نقله الأشموني عن أبي حاتم، وقال به الداني هو الصواب إذا جعلت جملة ﴿ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴾ مبتدئة مستأنفة، لأنّ (بلى) تعلّقت بما قبلها.

ولكن الذي أميل إليه أن يكون الوقف هنا ممنوعا لشدة التعلق بين الحال وصاحبها، والمعطوف والمعطوف عليه، فالجواب هو الجملة ﴿ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴾ كلّها، وليس (بلى) وحدها.

---

(1) ينظر : **فتح القدير** ج2ص784، **روح المعاني** ج25ص143، **التحرير والتنوير** ج25ص295.

(2) **منار الهدى** ص886.

(3) **المكتفى** ص510.

(4) **تقييد وقف القرآن** ص279.

4- قوله تعالى ﴿ يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ ۖ قَالُوا بَلَىٰ وَلَٰكِنَّكُمْ فَتَنتُمْ أَنفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ وَارْتَبْتُمْ وَغَرَّتْكُمُ الْأَمَانِيُّ حَتَّىٰ جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ وَغَرَّكُم بِاللَّهِ الْغَرُورُ ﴾ [الحديد :14].

جاءت (بلى) في هذه الآية جوابا للاستفهام الداخل على النفي قبلها، وهو قول المنافقين للمؤمنين ﴿ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ ﴾، فأجابهم المؤمنون ﴿ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ أي : بلى كنتم معنا، وحذف هذا الجواب لدلالة (بلى) عليه.

وبالتالي يصح الوقف على (بلى) والابتداء بقوله تعالى ﴿ وَلَٰكِنَّكُمْ فَتَنتُمْ أَنفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ.. ﴾.

وهو قول نافع.[1]

ولكنّ الظاهر من الآية أنّ قوله تعالى ﴿ وَلَٰكِنَّكُمْ فَتَنتُمْ أَنفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ.. ﴾ من جملة مقول قول المؤمنين للمنافقين.

قال ابن عطية : " وقوله تعالى ﴿ يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ ۖ ﴾ معناه : ينادي المنافقون المؤمنين : ألم نكن معكم في الدنيا ؟ فيرد المؤمنين عليهم : بل كنتم معنا ولكنّكم عرضتم أنفسكم للفتنة وحبّ العاجل والقتال عليه ".[2]

وعليه فالجواب هو (بلى) والجملة بعدها، وهي كلّها من رد المؤمنين، ولأجل ذلك يمنع الوقف على (بلى) لأنّ فيه تفريقا لبعض القول عن بعضه الآخر.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : تام، وبه قال نافع حكاه النحاس[3] عنه والداني.[4]

الثاني : ممنوع، وهو قول الأشموني.[5]

وما ذهب إليه الأشموني هو الصواب تجنبا للفصل بين بعض القول وبعضه الآخر.

---

(1) **الوقف على كلاّ وبلى** ص86.

(2) **المحرر الوجيز** ص1823-1824، وينظر : **الجامع لأحكام القرآن** ج17ص237-238، **والتحرير والتنوير** ج27ص347.

(3) **القطع والائتناف** ص517.

(4) **المكتفى** ص555.

(5) **منار الهدى** ص766.

وأمّا الحكم بالتمام فهو محل نظر لأنّ الجواب عن الاستفهام لم يتم بعد كما ذكر.

5- قوله تعالى ﴿ كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٞ سَأَلَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ ۝٨ قَالُواْ بَلَىٰ قَدۡ جَآءَنَا نَذِيرٞ فَكَذَّبۡنَا وَقُلۡنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا فِي ضَلَٰلٖ كَبِيرٖ ﴾ [الملك :8-9].

أتى جواب الاستفهام الداخل على النفي في هذه الآية في قوله تعالى ﴿ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ ﴾ ظاهرا وليس مضمرا، وهو قوله تعالى ﴿ بَلَىٰ قَدۡ جَآءَنَا نَذِيرٞ ﴾، فالجملة كلّها هي الجواب.

وقد جمعوا بين حرف الجواب ونفس الجملة المجاب بها مبالغة في الاعتراف بمجيء النذير، وتحسرا على ما فاتهم من السعادة.[1]

وعليه يترجح الوصل لأنّ المحذوف بعد (بلى) قد ظهر، وهو الجواب لما قبله، وكذلك جملة ﴿ قَد جَآءَنَا نَذِيرٞ ﴾ من تمام قول الكفار، فلا يفصل بين بعض القول وبعضه الآخر.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : كاف، وبه قال الداني.[2]

الثاني : ممنوع، وبه قال الأشموني.[3]

وأولى الأقوال هو قول الأشموني لأنّ جملة ﴿ بَلَىٰ قَدۡ جَآءَنَا نَذِيرٞ ﴾ هي الجواب ولا يفصل بين بعضه وبعضه الآخر.

أمّا قول الداني فهو محل نظر لما سبق.

---

(1) ينظر : **روح المعاني** ج29ص18، **التحرير والتنوير** ج29ص24.

(2) **المكتفى** ص579.

(3) **منار الهدى** ص795.

المبحث الثالث : الوقف على بعض أسماء الإشارة (ذلك، كذلك، هذا)وأثره في التفسير

أولا : معنى (ذلك)

يستعمل لفظ (ذلك) في اللغة العربية للانتقال من غرض إلى غرض، ومن شأن إلى شأن، ومن قصة إلى أخرى.

قال الزمخشري : " كما يقدّم الكاتب جملة من كتابه في بعض المعاني، ثمّ إذا أراد الخوض في معنى آخر قال : هذا، وقد كان كذا ".[1]

وقال الطاهر بن عاشور: " (ذلك) : اسم الإشارة مستعمل للفصل بين كلامين، أو بين وجهين من كلام واحد.

والقصد منه التنبيه على الاهتمام بما سيُذكر بعده، فالإشارة مراد بها التنبيه، وذلك حيث يكون ما بعده غير صالح لوقوعه خبرا عن اسم الإشارة فيتعيّن تقدير خبر عنه في معنى : ذلك بيان أو ذكر، وهو من أساليب الاقتضاب في الانتقال ".[2]

وقد وقع هذا اللفظ في مواضع كثيرة في مائتين وثمانين مرة في القرآن الكريم، ولكنّه لم يستعمل في المعنى السابق الذكر إلاّ في مواضع معينة، ولا يصح الوقف عليه إلاّ فيها.[3]

ثانيا : أمثلة تطبيقية للوقف على (ذلك) وأثره في التفسير

1- قوله تعالى ﴿ ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ ﴾ [الحج :30].

ذكر المفسّرون [4] أنّ لفظ (ذلك) في هذه الآية يحتمل أوجها من الإعراب :

---

(1) **الكشاف** ج3ص117.

(2) **التحرير والتنوير** ج27ص182.

(3) **معالم الاهتداء** ص172.

(4) ينظر : **تفسير الطبري** ج17ص180، **المحرر الوجيز** ص1310، **تفسير البغوي** ص866، **الكشاف** ج3ص117، **البحر المحيط** ج7ص505، **الدر المصون** ج5ص145، **الجامع لأحكام القرآن** ج12ص58، **فتح القدير** ج2ص184، **روح المعاني** ج17ص192، **التحرير والتنوير** ج17ص182.

– أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف، وقدّره الزمخشري : الأمر والشأن ذلك[1]، وقدّره ابن عطية : فرضكم ذلك أو الواجب ذلك.[2]

– أن يكون مبتدأ خبره محذوف، وقدّره الطاهر بن عاشور، أي : ذلك بيان ونحوه.[3]

– أن يكون في محل نصب بفعل محذوف، وقدّره القرطبي، أي : امتثلوا ذلك.[4]

قال الألوسي : " واختيار (ذلك) هنا لدلالته على تعظيم الأمر، وبعد مترلته ".[5]

وعلى هذه الأوجه الثلاثة تصح إمكانية الوقف على ذلك، لأنّ جملة ﴿ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ ﴾ استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.[6]

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : جائز، وبه قال السجاوندي.[7]

الثاني : تام، وبه قال الأشموني.[8]

الثالث : وقفه الهبطي.[9]

وما ذكره الأشموني هو الصواب، لأنّ في التقديرات الثلاثة للإعراب ينتفي التعلّق اللفظي بين (ذلك)، وجملة ﴿ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ لأنّها مستأنفة.

والأقرب أن يكون الوقف كافيا لأنّ سياق الكلام لم يتم بعد.

---

(1) **الكشاف** ج3ص117.

(2) **المحرر الوجيز** ص1310.

(3) **التحرير والتنوير** ج17ص182.

(4) **الجامع لأحكام القرآن** ج12ص58.

(5) **روح المعاني** ج17ص192.

(6) **إعراب القرآن ومعانيه** ج5ص129.

(7) **علل الوقوف** ج2ص719.

(8) **منار الهدى** ص515.

(9) **تقييد وقف القرآن** ص250.

وأمّا ما ذهب إليه السجاوندي من كونه جائزا فهو صحيح، لكنّه جائز مع أولوية الوقف لأنّ الجملة بعد (ذلك) مستأنفة.

2- قوله تعالى ﴿ ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴾ [الحج :32].

يحتمل لفظ (ذلك) في هذه الآية نفس أوجه الإعراب في الآية السابقة، ويكون الوقف على (ذلك) كافيا مثل المثال السابق.

3- قوله تعالى ﴿ ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ ﴾ [الحج :60].

إنّ لفظ (ذلك) يحتمل وجوه الإعراب السابقة وهي :

- أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف، والمعنى : الأمر ذلك الذي قصصنا عليك.(1)
- أن يكون مبتدأ لخبر محذوف، والمعنى : ذلك النصر.(2)
- أن يكون مفعولا لفعل محذوف، والمعنى : اعلموا ذلك.

قال الطبري : " يعني تعالى ذكره بقوله (ذلك) لهؤلاء الذين هاجروا في سبيل الله، ثمّ قتلوا أو ماتوا، ولهم مع ذلك أيضا أنّ الله يعدهم النصر على المشركين الذين بغوا عليهم فأخرجوهم من ديارهم ".(3)

وعلى هذه الأوجه الثلاثة تصح إمكانية الوقف على ذلك، لأنّ جملة ﴿ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ﴾ مستأنفة لا محلّ لها من الإعراب.(4)

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : جائز، وبه قال السجاوندي.(5)

---

(1) ينظر : **المحرر الوجيز** ص1319، و**الجامع لأحكام القرآن** ج12ص96.

(2) ينظر : **تفسير البغوي** ص873.

(3) **تفسير الطبري** ج17ص229.

(4) ينظر : **الدر المصون** ج5ص162، **روح المعاني** ج17ص245.

(5) **علل الوقوف** ج2ص719.

الثاني : تام، وبه قال الأشموني.[1]

الثالث : وقفه الهبطي.[2]

وأولى الأقوال هو قول من حكم عليه بالتمام، لأنّ التقديرات الثلاثة للإعراب ينتفي التعلّق اللفظي بين (ذلك) وجملة ﴿ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ﴾ لأنّها مستأنفة وهو ما ذكره السمين الحلبي والألوسي.

وأمّا ما ذهب إليه السجاوندي من كونه جائزا فهو صحيح، لكنّه جائز مع أولوية الوقف لأنّ الجملة بعد (ذلك) مستأنفة.

4- قوله تعالى ﴿ ذَٰلِكَ وَلَوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنۡهُمۡ ﴾ [محمّد :4].

للفظ (ذلك) نفس أوجه الإعراب المذكورة قبل :

- أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف، والمعنى : الأمر ذلك.
- أن يكون مبتدأ خبره محذوف، والمعنى : ذلك حكم الكفار.[3]
- أن يكون في محل نصب بفعل محذوف، والمعنى : افعلوا أو امتثلوا ذلك.

قال الطبري : " وقوله ﴿ ذَٰلِكَ وَلَوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنۡهُمۡ ﴾ يقول تعالى ذكره : هذا الذي أمرتكم به أيها المؤمنون من قتل المشركين إذا لقيتموهم في حرب وشدّهم وثاقا بعد قهرهم وأسرهم والمنّ والفداء ".[4]

وعلى هذه الأوجه الثلاثة تصح إمكانية الوقف على (ذلك)، لأنّ جملة ﴿ وَلَوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنۡهُمۡ ﴾ مستأنفة لا محلّ لها من الإعراب.[5]

---

(1) **منار الهدى** ص515.

(2) **تقييد وقف القرآن** ص250.

(3) **فتح القدير للشوكاني** ج2ص826.

(4) **تفسير الطبري** ج26ص52.

(5) ينظر : **إعراب القرآن وبيانه** ج7ص191.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : مطلق، وبه قال السجاوندي.[1]

الثاني : تام، وبه قال الأشموني.[2]

وأولى الأقوال هو قول من حكم عليه بالتمام، لأنّ التقديرات الثلاثة للإعراب ينتفي فيها التعلّق اللفظي بين (ذلك) وجملة ﴿ وَلَوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنۡهُمۡ ﴾ لأنّها مستأنفة .

وأمّا ما ذهب إليه السجاوندي من كونه مطلق فهو صحيح، لأنّ الجملة مستأنفة يصح الابتداء بها، وهو ضابط الإطلاق عنده.

ثالثا : أمثلة تطبيقية للوقف على (كذلك) وأثره في التفسير

ورد لفظ (كذلك) في أربع وثمانين مرة في القرآن الكريم، ولا يصح الوقف عليه إلاّ في هذه المواضع الآتية [3]:

1- قوله تعالى ﴿ كَذَٰلِكَ وَقَدۡ أَحَطۡنَا بِمَا لَدَيۡهِ خُبۡرٗا ﴾ [الكهف :91].

الكاف في لفظ (كذلك) للتشبيه بمعنى : مثل، والمشبه به شيء تضمنّه الكلام السابق بلفظه أو معناه، ولأجل ذلك تحتمل الأوجه التالية من الإعراب :

- أن تكون في موضع رفع على أنّها خبر لمبتدأ محذوف، وقدّره الطاهر بن عاشور بقوله : " أمر ذي القرنين كذلك، أي : كما سمعت ".[4]

قال الألوسي : " والمشار إليه ما وصف به قبل من بلوغ المغرب والمشرق وما فعله، وفائدة ذلك تعظيمه وتعظيم أمره، أو أمره فيهم كأمره في أهل المغرب من التخيير والاختيار ".[5]

---

(1) **علل الوقوف** ج3ص947.

(2) **منار الهدى** ص515.

(3) ينظر : **معالم الاهتداء** ص 167.

(4) **التحرير والتنوير** ج15ص130.

(5) **روح المعاني** ج16ص475.

– أن تكون صفة لمصدر محذوف لـ ﴿ وَجَد ﴾ [الكهف :90]، والمعنى كما ذكره ابن الجوزي : " كما وجد أولائك عند مغرب الشمس وحكم فيهم، كذلك وجد هؤلاء عند مطلعها وحكم فيهم ".[1]

– أن تكون في محلّ جر على أنّها صفة لـ ﴿ قَوْم ﴾ [الكهف :90]، وقدّره الشوكاني بقوله :" والمعنى : كذلك تطلع على قوم مثل ذلك القبيل الذي تغرب عليهم، فقضى في هؤلاء كما قضى في أولئك من تعذيب الظالمين والإحسان إلى المؤمنين ".[2]

وأمّا جملة ﴿ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا ﴾ فهي مستأنفة.

قال ابن الجوزي : " ثمّ استأنف فقال ﴿ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا ﴾ أي : بما عنده ومعه من الجيوش والعدد ".[3]

وعلى هذه الاحتمالات من الإعراب تصح إمكانية الوقف على لفظ (كذلك) لتعلّقه بما سبق، ولأجل كون الجملة بعده استئنافية.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : تام، وبه قال ابن الأنباري[4]، وحكاه النحاس [5]عن أبي حاتم، وبه قال قال الداني.[6]

الثاني : مطلق، وبه قال السجاوندي.[7]

الثالث : وقفه الهبطي.[8]

والأقوال كلّها صحيحة، وهي تحمل على الإعراب المذكور آنفا.

---

(1) **زاد المسير** ج3ص108.

(2) **فتح القدير** ج2ص45.

(3) **زاد المسير** ج3ص108.

(4) **الإيضاح** ج2ص760.

(5) **القطع والائتناف** ص312.

(6) **المكتفى** ص372.

(7) **علل الوقوف** ج2ص671.

(8) **تقييد وقف القرآن** ص244.

فمن قال بالتمام فسببه أنّ (كذلك) راجعة في المعنى واللفظ إلى ما تقدّم ذكره قبل من قصة ذي القرنين على اختلاف في التقادير، فهو من تمام الكلام.

أمّا من حكم عليه بالإطلاق فلأنّ جملة ﴿ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا ﴾ مستأنفة يصح الابتداء بها.

2- قوله تعالى ﴿ كَذَٰلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [الشعراء :59].

تحتمل الكاف في لفظ (كذلك) الأوجه الإعراب التالية :

- أن تكون في محل رفع خبرا لمبتدأ محذوف، والمعنى : الأمر كذلك.

قال الألوسي : " والمراد تقرير الأمر وتحقيقه ".(1)

- أن يكون صفة لمصدر محذوف، والمعنى : أخرجناهم مثل ذلك الإخراج الذي وصفنا.(2)

- أن تكون في محل جر لـ ﴿ وَمَقَامٍ ﴾ [الشعراء :58]، والمعنى : مقام كريم مثل ذلك المقام الذي كان لهم.

وأمّا جملة ﴿ وَأَوْرَثْنَاهَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ معطوفة على ﴿ فَأَخْرَجْنَٰهُم مِّن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴾ [الشعراء :57].(3)

قال الألوسي : " والجملتان أي ﴿ كَذَٰلِكَ ﴾ و ﴿ وَأَوْرَثْنَاهَا ﴾ معترضتان بين المعطوف عليه وهو ﴿ فَأَخْرَجْنَٰهُم ﴾ والمعطوف ﴿ فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ ﴾ [الشعراء :60] ".(4)

وعليه فالواو تحتمل أن تكون عاطفة، وأن تكون مستأنفة لأنّ الجملتان معترضان.

---

(1) **روح المعاني** ج19ص112.

(2) ينظر : **فتح القدير** ج2ص330.

(3) ينظر : **الدر المصون** ج5ص274.

(4) **روح المعاني** ج19ص112.

وعلى هذه الاحتمالات من الإعراب تصح إمكانية الوقف على لفظ (كذلك) لتعلّقه بما سبق لفظا ومعنى، ولأجل كون الجملة بعده معطوفة أو استئنافية.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : تام، وحكاه النحاس [1]عن نافع، و الداني عنه وعن الدينوري.[2]

الثاني : مطلق، وبه قال السجاوندي.[3]

الثالث : وقفه الهبطي.[4]

فمن قال بالتمام فسببه أنّ (كذلك) متعلّق بما قبله لفظا ومعنى، وجملة ﴿ وَأَوۡرَثۡنَٰهَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ مستأنفة.

وكذلك حكم السجاوندي بالإطلاق لما سبق لأنّ هذه الجملة مستأنفة يصح الابتداء بها.

3- قوله تعالى ﴿ كَذَٰلِكَۗ إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾ [فاطر :28].

إنّ الكاف في لفظ (كذلك) يحتمل وجهين من الإعراب :

- أن يكون متعلّقا بما قبله، ويحتمل :

أ- أن تكون خبرا لمبتدأ محذوف دلّ عليه المقام، وقدره الطاهر بن عاشور : " كذلك الاختلاف، أو كذلك الأمر ".[5]

ب- أن تكون في محل نصب صفة لمصدر ﴿ مُّخۡتَلِفٌ ﴾، قال الألوسي : " والتقدير : مختلف اختلافا كائنا كذلك، أي كاختلاف الثمرات والجبال ".[6]

ومنع الطاهر بن عاشور هذا الوجه فقال : " وأمّا جعل (كذلك) من توابع

---

(1) **القطع والائتناف** ص375.

(2) **المكتفى** ص422.

(3) **علل الوقوف** ج2ص756.

(4) **تقييد وقف القرآن** ص256.

(5) **التحرير والتنوير** ج22ص158.

(6) **روح المعاني** ج22ص497.

الكلام السابق فلا يناسب نظم القرآن لضعفه ".[1]

و أمّا جملة ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾ مستأنفة.

قال القرطبي : " (كذلك) هنا تمام الكلام، أي كذلك تختلف أحوال العباد في الخشية، ثمّ استأنف فقال ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾ ".[2]

- أن يكون متعلقا بما بعده.

قال الحلبي : " والمعنى مثل ذلك المظهر والاعتبار في مخلوقات الله تعالى واختلاف ألوانها يخشى الله العلماء ".[3]

وقال ابن عطية : " وأن يكون من الكلام الثاني – أي متعلّقا بما بعده – يخرج مخرج السبب، كأنّه قال : كما جاءت القدرة في هذا كلّه إنّما يخشى الله من عباده العلماء، أي المحصّلون لهذه العبر ".[4]

وردّه السمين الحلبي وقال بأنّه فاسد حيث أنّ ما بعد ﴿ إِنَّمَا ﴾ مانع من العمل فيما قبلها.[5]

قال الشوكاني : " والراجح الوجه الأوّل ".[6]

وبذلك تتحقق إمكانية الوقف على (كذلك).

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأول : تام، وبه قال ابن الأنباري[7]، وبه قال النحاس[8] وحكاه عن نافع ويعقوب وأبي حاتم، وبه قال الداني.[9]

---

(1) **التحرير والتنوير** ج22ص158.
(2) **الجامع لأحكام القرآن** ج14ص371.
(3) **الدر المصون** ج5ص468.
(4) **المحرر الوجيز** ص1551.
(5) **الدر المصون** ج5ص468.
(6) **فتح القدير** ج2ص571.
(7) **الإيضاح** ج2ص849.
(8) **القطع والائتناف** ص426.
(9) **المكتفى** ص470.

الثاني : جائز، وبه قال الأشموني.[1]

الثالث : مطلق، وبه قال السجاوندي.[2]

الرابع : وقفه الهبطي.[3]

والحكم بالتمام فسببه أنّ (كذلك) تعلّقت بما قبلها، وبالتالي فالمعنى قد تمّ عندها، وجملة ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾ مستأنفة.

وأمّا الحكم بالجواز فسببه أنّ (كذلك) قد تكون متعلّقة بما قبلها فيصح الوقف، وقد تكون متعلّقة بما بعدها فيصح الوصل، إذ لا أرجحية لواحد منهما على الآخر.

وأمّا الحكم بالإطلاق فسببه أنّ (كذلك) تعلّقت بما قبلها، وجملة ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾ مستأنفة يصح الابتداء بها، وهو ضابط الإطلاق في الوقف عنده.

4- قوله تعالى ﴿ كَذَٰلِكَ ۖ وَأَوْرَثْنَٰهَا قَوْمًا ءَاخَرِينَ ﴾ [الدخان :28].

إنّ أوجه الإعراب السابقة في لفظ (كذلك) تتحقق هنا وهي :

- أن تكون مرفوعة المحل خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير : الأمر كذلك، وإليه ذهب الزجاج.[4]

- أن تكون منصوبة المحل، قال الشوكاني : " والإشارة إلى مصدر فعل يدل عليه ﴿ تَرَكُوا ﴾[الدخان :25]، أي : مثل ذلك السلب سلبناهم إياها ".[5]

وقال الزمخشري : " الكاف منصوبة على معنى : مثل ذلك الإخراج أخرجناهم

---

(1) **منار الهدى** ص633.

(2) **علل الوقوف** ج3ص838.

(3) **تقييد وقف القرآن** ص269.

(4) **معاني القرآن وإعرابه** ج4ص325.

(5) **فتح القدير** ج2ص497.

منها وأورثناها ".[1]

وعلى الوجه الأوّل من الإعراب يكون قوله تعالى ﴿ وَأَوۡرَثۡنَٰهَا ﴾ معطوفا على ﴿ تَرَكُوا ﴾، وعلى الوجه الثاني يكون قوله ﴿ وَأَوۡرَثۡنَٰهَا ﴾ معطوفا على الفعل المقدّر.[2]

وهذا العطف هو من عطف الجمل وليس من عطف المفردات، وبالتالي تتحقق إمكانية الوقف على (كذلك).

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : تام، وحكاه النحاس [3]عن أصحاب التمام، وبه قال الداني.[4]

الثاني : وقفه الهبطي.[5]

وما ذهب إليه أصحاب القول الأوّل هو الصواب لأنّ (كذلك) متعلقة بما قبلها، وبالتالي فالمعنى قد تمّ.

رابعا : أمثلة تطبيقية للوقف على (هذا) وأثره في التفسير

ورد لفظ (هذا) في مائة وتسعين مرّة في القرآن الكريم، ولا يوقف عليه إلاّ في هذين الموضعين.

1- قوله تعالى ﴿ هَٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٖ ﴾ [ص :55].

ويحتمل (هذا) في هذه الآية الأوجه الإعرابية التالية :

- أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف، والمعنى : الأمر هذا.

قال الطبري : " يعني تعالى ذكره بقوله (هذا) : الذي وصفت لهؤلاء المتقين،

---

(1) **الكشاف** ج4ص210.

(2) ينظر : **روح المعاني** ج25ص170، **فتح القدير** ج2ص497، **التحرير والتنوير** ج25ص328.

(3) **القطع والائتناف** ص474.

(4) **المكتفى** ص514.

(5) **تقييد وقف القرآن** ص280.

ثمّ استأنف جلّ وعلا الخبر عن الكافرين به فقال ﴿ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ﴾ ".[1]

- أن يكون مبتدأ خبره محذوف، وقدره الزمخشري بقوله : " أو هذا كما ذكر ".[2]

أي : هذا جزاء المؤمنين، ثمّ بيّن جزاء غير المؤمنين فقال تعالى ﴿ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ﴾.

- أن يكون مفعولا لفعل محذوف، وقدره الألوسي بقوله : " أي : خذ هذا ".[3]

وعلى هذه الاحتمالات الثلاث فإنّ الواو في قوله تعالى ﴿ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ﴾ لها وجهان من الإعراب :

أ- أن تكون مستأنفة وهو الظاهر، وهو قول العكبري.[4]

ب- أن تكون عاطفة على قوله تعالى ﴿ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ ﴾ [ص:49].[5]

وبناء على ما سبق تتحقق إمكانية الوقف على (هذا).

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : حسن، وهو وقول ابن الأنباري.[6]

الثاني : كاف، وبه قال النحاس.[7]

الثالث : تام، وبه قال الداني.[8]

---

(1) **تفسير الطبري** ج23ص206.

(2) **الكشاف** ج4ص75.

(3) **روح المعاني** ج23ص283.

(4) **التبيان في إعراب القرآن** ج2ص359.

(5) **إعراب القرآن الكريم وبيانه** ج6ص476.

(6) **الإيضاح** ج2ص863.

(7) **القطع والائتناف** ص443.

(8) **المكتفى** ص484.

الرابع : مطلق، وبه قال السجاوندي.[1]

وأولى الأقوال الحكم بالتمام والكفاية، وكونه كافيا هو الأقرب لأنّ (هـذا) متعلّق بما قبله معنى ولفظا ؛ وجملة ﴿ وَإِنَّ لِلطَّـٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ﴾ مستأنفة، وبالتالي وجد التعلق في المعنى دون اللفظ.

أمّا من حكم عليه بالحسن فسببه أنّ جملة ﴿ وَإِنَّ لِلطَّـٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ﴾ معطوفة على جملة ﴿ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ ﴾ [ص:49]، والعطف رابط إعرابي يجعل الوقف حسنا.

أمّا من حكم عليه بالإطلاق فبسبب أنّ جملة ﴿ وَإِنَّ لِلطَّـٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ﴾ مستأنفة يصح الابتداء بها وهو ضابط الإطلاق في الوقف.

2- قوله تعالى ﴿ هَـٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾ [ص :57].

ذكر بعض المفسرين[2] لـ (هذا) وجوها من الإعراب هي :

- أن يكون في موضع رفع بالابتداء، وخبره ﴿ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾ على التقديم والتأخير، وقدّره الفراء فقال : " هذا حميم وغساق فليذوقوه ".[3]

- أن يكون في موضع رفع بالابتداء، وجملة ﴿ فَلْيَذُوقُوهُ ﴾ في موضع الخبر، ودخلت الفاء للتنبيه، وهو رأي الأخفش.[4]

- أن يكون في موضع رفع خبرا لمبتدأ محذوف، أي : الأمر هذا.

قال السمين الحلبي بعد ذكره لهذا الوجه : " ثمّ استأنف فقال ﴿ فَلْيَذُوقُوهُ ﴾ "[5]، ويرتفع ﴿ حَمِيمٌ ﴾ على تقدير : هذا حميم.

---

(1) **علل الوقوف** ج3ص871.

(2) ينظر : **الجامع لأحكام القرآن** ج15ص211، **الدر المصون** ج5ص54، **روح المعاني** ج23ص284.

(3) **معاني القرآن** ج2ص291.

(4) **الدر المصون** ج5ص540.

(5) **المصدر نفسه** ج5ص540.

- أن يكون في محل نصب بفعل مضمر يفسّره ﴿ فَلْيَذُوقُوهُ ﴾.

قال الألوسي : " أي ليذوقوا هذا فليذقوه ".[1]

فيوقف على ﴿ فَلْيَذُوقُوهُ ﴾ ويبتدأ القارئ ﴿ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾ على تقدير : الأمر حميم وغساق.

أقوال علماء الوقف والابتداء :

الأوّل : كاف، وبه قال النحاس[2]، والأنصاري.[3]

الثاني : تام، وبه قال الداني.[4]

الثالث : ممنوع، وبه قال السجاوندي.[5]

فمن حكم عليه بالتمام والكفاية فبسبب الإعراب الثالث، وهو كون (هذا) خبرا لمبتدأ محذوف أي : الأمر هذا، فهو متعلّق بما قبله، وكونه كافيا هو الأقرب لأنّ السياق لم يتم بعد، فالحديث عن الطاغين وما يلاقونه مازال قائما بدليل الضمير ﴿ فَلْيَذُوقُوهُ ﴾ فهو عائد على من سبق.

أمّا من حكم عليه بأنّه ممنوع فسببه الإعراب الأوّل والثاني، لأنّ فيه فصلا بين المبتدأ والخبر، وهو غير سائغ.

---

(1) **روح المعاني** ج23ص284.

(2) **القطع والائتناف** ص443.

(3) **منار الهدى** ص660.

(4) **المكتفى** ص484.

(5) **علل الوقوف** ج2ص872.

الخاتـــمة

تتضمن الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها، مع جملة من المقترحات والتوصيات.

وأهم النتائج التي توصلت إليها :

إنّ علم الوقف والابتداء من العلوم المهمة التي يحتاج إلى معرفتها قارئ القـــرآن الكريم، لتعلّقه بتلاوته، وهو معين على تدبر وفهم الكتاب العزيز.

لم تكن الغاية من علم الوقف والابتداء استراحة القارىء فحسب، بل إنّه يعطي الملاءمة اللازمة بين القراءة و المعنى، ولذلك اهتّم به العلماء، وصنّفوا فيه المصـــنفات في كلّ قرن، وقعّدوا لأحكامه وأنواعه من حيث التمام والكفاية والحسن وغيرها ؛ وقد ظهر ذلك جليا في كتب القراءات، ثمّ في كتب مفردة عن هذا الموضوع كالوقف والابتـــداء وغيرها.

يدل على أهمية هذا العلم ارتباطه الوثيق بمجموعة مـــن العلـــوم : التجويـــد، والقراءات، والتفسير، والنحو.

بعد البحث في مصطلحات كتب الوقف والابتداء، يمكن تقسيم مدارس هـــذه المصطلحات إلى قسمين :

أ- مدرسة الداني ومن تبعه من علماء الوقف والابتداء ونصره ابـــن الجـــزري وغيره، حيث اعتبرت هذه المدرسة أنّ ضابط التقسيم : هو اللفظ والمعنى.

فقسمت المصطلحات إلى أربعة أقسام، فإذا كان الكلام الموقوف عليه ليس لـــه تعلّق بما بعده فهو التام، وإن كان له تعلّق، فلا يخلو هذا التعلّق إمّا أن يكون من جهـــة المعنى فقط وهو الكافي، أو من جهة اللفظ والمعنى وهو الحسن، وإن لم يتمّ الكلام فهـــو الممنوع أو القبيح.

والمراد باللّفظ هو التعلّق الإعرابي كما ذكره غير واحد مـــن علمـــاء الوقـــف والابتداء، والمراد بالمعنى شيئان : الجملة القصيرة المكتفية بنفسها، والقصة الواحـــدة أو الآيات التي تتحدث في موضوع واحد.

ب- مدرسة السجاوندي حيث قسّم الوقف إلى خمس مراتب ذكرها في كتابه، وهي : لازم، ومطلق، وجائز، ومجوّز لوجه، ومرخّص ضرورة.

ولم يضع السجاوندي ضوابط لهذه الأنواع من المصطلحات، وإنّما وضع عللا، يمكن من خلالها معرفة نوع الوقف، وهذا يظهر جليا من عنوان كتابه : علل الوقوف.

استفاد المصحف المطبوع برواية حفص عن عاصم من الأوقاف التي وضعها السجاوندي مع تغيير طفيف في بعضها، وإضافة مصطلحات أخرى، وهو ما سارت عليه اللجنة التي أشرفت على وضع علامات الوقف فيه ، وهذا يصدق على المصحف المصري، ومصحف المجمّع ملك فهد لطباعة المصحف الشريف المنبثق عنه، أمّا المصحف المغربي المطبوع برواية ورش عن نافع، فقد التُزِم فيه العلامة التي وضعها الهبطي في القرن العاشر وهي علامة (ص)، وهي لا تعني سوى قف هنا.

لم يكن غرض الهبطي في وضعه لهذه العلامة بيان مراتب الوقف كما هو الحال في المصاحف المطبوعة برواية حفص عن عاصم، وإنّما هو تنظيم أصوات القارئين جماعة في الحزب الراتب المعهود بالمغرب من عهد الموحدين.

إنّ الأساس الذي تبعه علماء الوقف والابتداء في تعيين أماكن الوقف في القرآن الكريم شيئان :

1- اعتماد كلمات رؤوس الآي لذلك، وهذا باعتبار أنّ الوقف على رؤوس الآي سنّة، أو لكون رؤوس الآي في نفسها فواصل القرآن.

2- مراعاة كلمات يتم المعنى والإعراب عندها، أو المعنى دون الإعراب، أو الإعراب دون المعنى.

غرض الوقف المتعانق وبيان علله :

الغرض الذي وضع له هذا النوع قسمان، فمنه ما هو متعلّق بالمعنى، وغرضه تكثير المعاني ويقصد به أن يكون للكلام معنيان أو أكثر باختلاف الوقف كما هو الحال في المثال الثاني.

ومنه ما هو متعلّق بالإعراب، وعلله كالآتي :

- أن يكون ما بعد الوقف معطوفا على ما قبله.
- أن يكون ما بعد الوقف مستأنفا أو معترضا.

- أن يكون ما بعد الوقف من مقول ما قبله

غرض الوقف الجائز مستوي الطرفين وبيان علله :

الغرض من هذا النوع إعرابي محض وعلله كالآتي :

- التجاذب بين العطف والمدح.
- التجاذب بين العطف والاستئناف.
- التجاذب بين الاستئناف وتتمة كلام سبق.
- التجاذب بين عدول الخطاب واتحاد مقصود الكلام.
- التجاذب بين محذوف قبلي و الكلام قبل.
- التجاذب بين قراءتين.
- التجاذب بين الحال و الاستئناف.
- التجاذب بين الاستئناف وصلة الموصول.

غرض الوقف الجائز مع أولوية الوصل وبيان علله : الغرض منه كذلك تكـــثير المعنى كما هو الحال في المثال الأوّل ، وإعرابي وعلله كالتالي :

- العطف بالواو، وبـــ ثمّ، وبـــ فاء التعقيب.
- عدم الفصل بين العامل والمعمول (إذ، وقالوا).
- الجملة التفسيرية المبيّنة.
- الكلام الذي لم يتمّ بعد.

الغرض من الوقف الجائز مع أولوية الوقف وعلله :

والغرض من هذا النوع هو دفع ما قد يحصل للقارئ والسامع من تـــوهم غـــير المقصود من كلام الله، إذا لم يراع حسن الوقف، وعلله كالآتي :

- الفصل بين الجملة المعترضة والجمل المعطوفة.
- البدء بالاستفهام.

- علمه تعالى معلّق على سبب.
- انتهاء كلام سابق.
- الفصل بين كلام سابق وكلام الله تعالى جديد.

لاقت بعض الحروف، وبعض أسماء الإشارة عناية لم يحظ بها غيرها من الحروف، وهذا لخصوصية معانيها، وشدّة اتصالها بما قبلها وبما بعدها، ولإمكان الوقف عليها لدلالتها على معان في ذاتها أي أنّها تستقل بالمعنى فيمكن التلفظ بها وحدها.

ذكر العلماء أنّ لـ : كلاّ أربعة معان : الردع والزجر والرد والإنكار أو النفي قبلها، ومعنى : حقا، ومعنى : ألا الاستفتاحية، ومعنى : إي ونعم.

وتستعمل في بعض المواضع محتملة لأكثر من معنى، والذي يحدّده ويكشف المراد هو معنى الآية ومرماها كما يظهر جليا من تقسيمات العلماء لها.

أمّا ما يحسن الوقف فيه عليها ويحسن الابتداء بها معا فسببه أنّ بالوقف تحتمل معنى الردع والزجر والرد والنفي وبالابتداء تحتمل معنى ألا الاستفتاحية أو حقا.

وما لا يحسن الوقف فيه عليها ولكن يحسن الابتداء بها لأنّ بالوقف عليها تنفي معنى سابق متحقق.

أمّا ما يحسن الوقف فيه عليها ولا يجوز الابتداء بها فسببه أنّها محكية في قول سابق، فهي من جملة مقول قول.

وأمّا ما لا يحسن الوقف ولا الابتداء بها لأنّ بالوقف تنفي معنى متحققا.

تكون بلى إمّا ردا لنفي يقع قبلها، أو جوابا لاستفهام دخل على نفي تحققه، وهي بالوقف عليها ثلاثة أقسام :

1- الاختيار الوقف عليها لأنّها جواب لما قبلها غير متعلق بما بعدها.

2- لا يوقف عليها لتعلّقها بما بعدها وبما قبلها لأنّها ليست وحدها هي الجواب، وإنّما :

- هي من مقول قول سابق.
- هي توكيد لما دلت عليه.

3- ما وقع فيه خلاف في الوقف عليها ولكن الأرجح الوصل لأنّ ما بعـــدها متصل بما قبلها، فهي :

- وما بعدها من مقول قول سابق.
- وما بعدها عطفا أو حالا من الجملة التي تدل عليها وتسدّ مسدّها.
- أن يكون المحذوف بعدها ظاهرا هو الجواب.

- ما يتعلّق بالاقتراحات :

يمكن استخراج أقوال نافع في الوقف والابتداء من مثل كتاب ابن الأنباري وأبي جعفر النحاس والداني ثمّ مقارنتها بما ذهب إليه الهبطي، وإجراء مقارنة بين اختياراهما، مع ملاحظة أماكن الاتفاق والاختلاف، وهل لهذا أثر إن وجد.

لاحظت عند الدراسة التطبيقية ما يلي :

- أنّ نافعا يخالف في بعض وقفاته كثيرا من القراء، وعليه يمكن اقتراح : ما خالف فيه نافع باقي القراء في الوقف والابتداء[1]، واستخراج أثر لذلك إن وجد له أثر.
- يتغيّر نوع الوقف باعتبار تغيّر القراءة في الآية القرآنية، فيمكن اقتراح : القراءات القرآنية وأثرها في الوقف، بحيث يستخرج هذه الآيات الـــتي تتأثر باختلاف القراءات مع الوقف ودراستها دراسة مستقلة.
- ظهر حضور علم النحو في تعليلات علماء الوقف والابتـــداء، فـــيمكن اقتراح:

- التوجيه النحوي للوقف في القرآن الكريم.
- عقد مقارنة بين القراء والنحاة، خاصة فيما يخص الوقف على أواخر الكلم.

---

(1) وقد اطلعت على رسالة صغيرة في هذا الموضوع، حيث كتب بعض القراء المغاربة منظومة مسماة : منظومة الوقف والابتداء فيما خالف فيه نافع باقي القراء للمنجرة، والتي تقع في 29 بيت، وقد حصلت على شرح صغير لها للفقيه المقرىء المغربي عبد الرحمن آيت لعميم قد تكون أساسا لهذا الموضوع.

مصحف ورش وعلامات جديدة :

اقترح تشكيل لجنة من القراء المغاربة وهذا لإعادة طبع مصحف ورش مع وضع علامات جديدة غير العلامة التي وضعها الهبطي، واقترح أن تكون العلامات مستنبطة مما نصّ عليه زعيم المدرسة المغربية في القراءات : الإمام أبا عمرو الداني، وهذا حتى يعرف القارئ والتالي للقرآن في هذا المصحف مراتب الوقف كما هو الحال في المصحف المصري ومصحف المدينة المنبثق عنه.

الفهارس العلمية

وتشمل :

أ- فهرس الآيات القرآنية.

ب- فهرس الأحاديث والآثار والأقوال.

ج- فهرس الأعلام.

د- فهرس الأبيات الشعرية.

هـ- فهرس المصادر والمراجع.

و- فهرس محتويات البحث.

أ- فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿ ٱلۡحَمۡد لِلَّهِ ﴾	02	10، 38، 45، 47
﴿ ٱلۡعَٰلَمِين ﴾	02	36، 38، 42، 45، 47، 48
﴿ ٱلرَّحِيم ﴾	03	38، 42، 45
﴿ يَوۡم ٱلدِّينِ ﴾	04	45، 48
سورة البقرة		
﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾	02	61، 62، 72، 73، 74
﴿ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ ﴾	04	50
﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ .. ﴾	05	36، 44
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ﴾	06	45، 109
﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ .....عَظِيمٞ ﴾	07	62، 105
﴿ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ﴾	08	48، 58
﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ ﴾	09	48، 58
﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ ﴾	10	52
﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ ..... ﴾	11	14
﴿ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ ﴾	12	14،6
﴿ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا ..... لَّكُمۡ ﴾	22	51، 55
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ ..... إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴾	26	52

﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى .....شَى عَلِيمٌ ﴾	29	8، 46
﴿ وَ إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ ..... ﴾	30	46، 50، 110
﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا ..... عَدُوٌّ ﴾	36	60
﴿ قُلْنَا ٱهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعًا ..... وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾	38	118
﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ ..... وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ ﴾	61	121
﴿ وَقَالُواْ لَن ..... هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾	81-80	184
﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْأَخِرَةِ ﴾	86	51
﴿ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ ﴾	89	51
﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ ..... مُّؤْمِنِينَ ﴾	91	123، 124
﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ .... أَن يُعَمَّرَ ﴾	96	59
﴿ يُعَلِّمُون ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ..... ﴾	102	20، 64
﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ ... يَعْلَمُونَ ﴾	103	64، 65
﴿ وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ ..... صَٰدِقِينَ ﴾	111	125، 185
﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ .....مُصَلًّى ﴾	125	18، 19
﴿ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ ﴾	134	50
﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾	142	49
﴿ فَٱسْتَبِقُوا ٱلْخَيْرَٰتِ ﴾	148	22
﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ ..... شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾	170	127
﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ..... وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾	186	59، 60
﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ ..... وَزُلْزِلُواْ ﴾	214	50، 112
﴿ وَإِذْ قَالَ .....بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ﴾	260	202

﴿ ٱلَّذِين يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم ..... مِنَ ٱلۡمَسِّ ﴾	275-274	20 ،19
سورة آل عمران		
﴿ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ .....مِّن عِندِ رَبِّنَا ﴾	07	129
﴿ وَتُنذِرَ يَوۡمَ ٱلۡجَمۡعِ لَا رَيۡبَ فِيهِ ﴾	09	75
﴿ قُلۡ إِن تُخۡفُواْ مَا فِي ..... ٱلۡأَرۡضِ ﴾	29	132
﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ ..... بَلَىٰ مَنۡ أَوۡفَىٰ بِعَهۡدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ ﴾	76-75	187
﴿ أَفَغَيۡرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبۡغُونَ ..... يُرۡجَعُونَ ﴾	83	23 ،22
﴿ قُلۡ صَدَقَ ٱللَّهُ ﴾	95	22
﴿ إِذۡ ..... مُنزَلِينَ ﴿١٢٤﴾ بَلَىٰٓ إِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ .. ﴾	125-124	188
سورة النساء		
﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ..... ﴾	23	56
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾	43	52
﴿ وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٌ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ ..... إِلَّا قَلِيلٗا ﴾	83	23
﴿ أَتُرِيدُونَ أَن تَهۡدُواْ مَنۡ أَضَلَّ ٱللَّهُ ﴾	88	49
﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ.....عَظِيمًا ﴾	162	91
سورة المائدة		
﴿ ذَٰلِكُمۡ فِسۡقٞۗ ﴾	03	65
﴿ ٱلۡيَوۡمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ﴾	04	47
﴿ وَلَقَدۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ..... ٱثۡنَيۡ عَشَرَ نَقِيبٗا ﴾	12	50 ،49
﴿ نَحۡنُ أَبۡنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ ﴾	18	187
﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡ ..... ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴾	26	78 ،77
﴿ وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ بِٱلۡحَقِّ..... ٱلۡأٓخَرِ ﴾	27	58

﴿ فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبۡحَثُ ..... ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾	32	67
﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا تَحۡزُنكَ ..... فَٱحۡذَرُواْ ﴾	41	80، 81، 82
﴿ فَٱسۡتَبِقُوا ٱلۡخَيۡرَٰتِ ﴾	48	22
﴿ سُبۡحَـٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أَقُولَ مَا لَيۡسَ لِيۭ ﴾	116	22

سورة الأنعام

﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَـٰلَيۡتَنَا ﴾	27	2
﴿ وَلَوۡ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ ﴾	28	146
﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡ ﴾	30	2، 196
﴿ قَدۡ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ .....عَلَىٰ ظُهُورِهِمۡ ﴾	31	114
﴿ إِنَّمَا يَسۡتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسۡمَعُونَ ..... يُرۡجَعُونَ ﴾	36	62
﴿ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ ﴾	39	49
﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ....ٱلۡمُوقِنِينَ ﴾	75	60

سورة الأعراف

﴿ كَمَا بَدَأَكُمۡ تَعُودُونَ ﴾	29	7
﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ ﴾	53	130
﴿ قَالَ ٱلۡمَلَأُ مِن قَوۡمِ فِرۡعَوۡنَ .... فَمَاذَا تَأۡمُرُونَ ﴾	110	115
﴿ وَإِذ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ..... غَـٰفِلِينَ ﴾	172	84، 184، 189
﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ ..... فِي ٱلسَّمَـٰوَٰتِ ﴾	187	93
﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ ....عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾	189-190	24، 25

سورة الأنفال

﴿ وَإِذۡ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَـٰنُ أَعۡمَـٰلَهُمۡ ﴾	48	134، 137
﴿ إِذۡ يَقُولُ ٱلۡمُنَـٰفِقُونَ ..... حَكِيمٞ ﴾	49	134

﴿ إِن يَكُن مِّنكُمۡ عِشۡرُونَ ﴾	65	49
سورة التوبة		
﴿ وَهُم بَدَءُوكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٍۚ ﴾	13	7
﴿ قَٰتِلُوهُمۡ يُعَذِّبۡهُمُ ٱللَّهُ بِأَيۡدِيكُمۡ ﴾	14	133
﴿ وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ ﴾	15	133
﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ ﴾	30	52
﴿ قُلۡ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرّٗاۚ لَّوۡ كَانُواْ يَفۡقَهُونَ ﴾	81	64
سورة يونس		
﴿ بَلۡ كَذَّبُواْ بِمَا لَمۡ يُحِيطُواْ بِعِلۡمِهِۦ ..... تَأۡوِيلُهُۥ ﴾	39	130
سورة يوسف		
﴿ فَبَدَأَ بِأَوۡعِيَتِهِمۡ قَبۡلَ ..... وِعَآءِ أَخِيهِۚ ﴾	76	7،8
﴿ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَايَ مِن قَبۡلُ ﴾	100	130
﴿ قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ﴾	108	22
سورة الرعد		
﴿ كَذَٰلِكَ يَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ ﴾	17	22
﴿ وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ ﴾	25	51
سورة إبراهيم		
﴿ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ ..... إِلَيۡهِ مُرِيبِۭ ﴾	09	87، 88
﴿ وَقَالَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لَمَّا قُضِيَ ..... فَأَخۡلَفۡتُكُمۡۖ ﴾	22	137
سورة الحجر		
﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسۡـَٔلَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴾	92	37
﴿ عَمَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾	93	37

سورة النحل

﴿ وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خَلَقَهَا ﴾	05	22
﴿ مَا كُنَّا نَعۡمَلُ مِن سُوٓءٖۚ بَلَىٰٓ ﴾	28	183، 189
﴿ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ..... تَعۡمَلُونَ ﴾	32	62
﴿ ۚ بَلَىٰ وَعۡدًا عَلَيۡهِ حَقًّا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ .. ﴾	38	197
﴿ وَلَأَجۡرُ ٱلۡأٓخِرَةِ أَكۡبَرُۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ﴾	41	64

سورة الكهف

﴿ وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗا ﴾	04	47
﴿ مَّا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٖ ﴾	05	47
﴿ عِوَجَا ﴾	18	6
﴿ نَّحۡنُ نَقُصُّ عَلَيۡكَ نَبَأَهُم بِٱلۡحَقِّۚ ..... هُدٗى ﴾	13	62
﴿ مَّا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا قَلِيلٞۗ فَلَا ..... ظَٰهِرٗا ﴾	23	62
﴿ كَذَٰلِكَ وَقَدۡ أَحَطۡنَا بِمَا لَدَيۡهِ خُبۡرٗا ﴾	91	213

سورة مريم

﴿ ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَۚ قَوۡلَ ... فِيهِ يَمۡتَرُونَ ﴾	34	100
﴿ أَطَّلَعَ ٱلۡغَيۡبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ..... مَدّٗا ﴾	79-78	143
﴿ وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةٗ..... ضِدّٗا ﴾	82-81	144

سورة طه

﴿ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ﴾	46	179

سورة الأنبياء

﴿ لَا يَسۡمَعُونَ حَسِيسَهَاۖ .....خَٰلِدُونَ ﴾	102	119
﴿ كَمَا بَدَأۡنَآ أَوَّلَ خَلۡقٖ نُّعِيدُهُۥ ﴾	104	8

سورة الحج

﴿ ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ ... ﴾	30	209
﴿ ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ﴾	32	211
﴿ ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ..... ﴾	60	211

سورة المؤمنون

﴿ كَلَّآ ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ﴾	100-99	145

سورة النور

﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْأَصَالِ ﴾	36	41
﴿ يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْـًٔا ۚ ﴾	55	49
﴿ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ ﴾	61	47

سورة الفرقان

﴿ يَٰلَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ ﴾	28	138
﴿ لَّقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِي ﴾	29	46، 136
﴿ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا ﴾	30	46، 138
﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ ..... تَرْتِيلًا ﴾	32	20
﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ ..... مَآءً طَهُورًا ﴾	48	95

سورة الشعراء

﴿ .... كَلَّا ۖ فَٱذْهَبَا بِـَٔايَٰتِنَآ ۖ إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴾	15-14	178
﴿ قَالَ لِلْمَلَإِ ..... بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ ﴾	37-35	116
﴿ كَذَٰلِكَ وَأَوْرَثْنَٰهَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾	59	215
﴿ فَلَمَّا تَرَٰٓءَا.....قَالَ كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴾	62-61	180

سورة النمل

﴿ فَصَدَّهُمۡ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمۡ ..... لِلَّهِ ﴾	25-24	5
﴿ وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهۡلِهَآ أَذِلَّةٗۖ وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ ﴾	34	52، 57

سورة القصص

﴿ قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ ..... ٱلۡغَٰلِبُونَ ﴾	35	98

سورة العنكبوت

﴿ قُلۡ سِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ..... ٱلۡخَلۡقَۚ ﴾	20	8
﴿ وَإِنَّ أَوۡهَنَ ٱلۡبُيُوتِ لَبَيۡتُ..... يَعۡلَمُونَ ﴾	41	64
﴿ ٱلۡأٓخِرَةَ لَهِيَ ٱلۡحَيَوَانُۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ﴾	64	64

سورة الروم

﴿ وَعۡدَ ٱللَّهِ ﴾	03	49

سورة السجدة

﴿ وَبَدَأَ خَلۡقَ ٱلۡإِنسَٰنِ مِن طِينٖ ﴾	07	8
﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤۡمِنٗا كَمَن كَانَ فَاسِقٗا ﴾	18	22

سورة الأحزاب

﴿ لِّيَسۡـَٔلَ ٱلصَّٰدِقِينَ ..... لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابًا أَلِيمٗا ﴾	08	96

سورة سبأ

﴿ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ ..﴾	3	198
﴿ كَلَّاۚ بَلۡ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾	27	147، 148
﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ ..... رَبِّهِمۡ ﴾	31	2

سورة فاطر

﴿ كَذَٰلِكَۗ إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ..... ﴾	28	216، 217

سورة يس

﴿ مَّرْقَدِنَا ﴾ 52 6

﴿ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى ..... بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ 81 191

سورة الصافات

﴿ وَقِفُوهُمْ ۖ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ ﴾ 24 2

﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ وَبِٱلَّيْلِ ﴾ 138-137 46

﴿ أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴾ 151 37، 39

﴿ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴾ 152 37

سورة ص

﴿ هَٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ﴾ 55 219، 220

﴿ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾ 57 221

سورة الزمر

﴿ وَلَعَذَابُ ٱلْـَٔاخِرَةِ أَكْبَرُ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴾ 26 64

﴿ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ﴾ 71 204

﴿ أَوْ تَقُولَ ..... بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِى ﴾ 58-89 199

سورة غافر

﴿ ..... قَالُوا۟ بَلَىٰ ۚ قَالُوا۟ فَٱدْعُوا۟ ۗ ﴾ 50 192

سورة الشورى

﴿ وَتُنذِرَ يَوْمَ ٱلْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ 07 74

﴿ فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ ..... ٱلْبَصِيرُ ﴾ 11 67

سورة الزخرف

﴿ وَقَالُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم ﴾ 20 65

﴿ أَمْ تَحْسَبُونَ .....سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْ ۚ بَلَىٰ ﴾ 80 183، 205

سورة الدخان

﴿ كَذَٰلِكَ ۖ وَأَوْرَثْنَٰهَا قَوْمًا ءَاخَرِينَ ﴾	28	218

سورة الجاثية

﴿ أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ ..... بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً ﴾	23	106

سورة الأحقاف

﴿ أَوَلَمْ .....ٱلْمَوْتَىٰ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾	33	193
﴿ وَيَوْمَ .....ُ.قَالُوا۟ بَلَىٰ وَرَبِّنَا ۚ ... ﴾	34	200

سورة محمد

﴿ ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ ﴾	4	212

سورة الذاريات

﴿ كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾	17	25

سورة القمر

﴿ فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ ۝ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ ﴾	06-05	57 ،49

سورة الرحمن

﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ خَلَقَ..... ٱلْبَيَانَ ﴾	04-01	12
﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾	26	9
﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾	27	9

سورة الحديد

﴿ يُنَادُونَهُمْ ..... وَغَرَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ ﴾	14	207
﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ ..... ٱلْجَحِيمِ ﴾	19	24 ،23

سورة الممتحنة

﴿ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ ﴾	01	9

سورة المنافقون

﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ ..... لَكَٰذِبُونَ ﴾	01	138

سورة التغابن

﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن ..... قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ ﴾	7	183، 200

سورة الطلاق

﴿ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدۡ ظَلَمَ ..... أَمۡرًا ﴾	01	58
﴿ سَيَجۡعَلُ ٱللَّهُ بَعۡدَ عُسۡرٖ يُسۡرٗا ﴾	07	49

سورة التحريم

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ ..... وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾	01	59

سورة الملك

﴿ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ ..... قَالُواْ بَلَىٰ قَدۡ جَآءَنَا نَذِيرٞ ﴾	9-8	183، 208
﴿ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ إِلَى ٱلطَّيۡرِ فَوۡقَهُمۡ ..... إِلَّا ٱلرَّحۡمَٰنُ ﴾	19	103

سورة القلم

﴿ وَلَعَذَابُ ٱلۡأٓخِرَةِ أَكۡبَرُۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ﴾	33	64

سورة المعارج

﴿ يَوَدُّ ٱلۡمُجۡرِمُ ..... كَلَّآۖ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴾	15-11	149
﴿ أَيَطۡمَعُ .... كَلَّآۖ إِنَّا خَلَقۡنَٰهُم مِّمَّا يَعۡلَمُونَ ﴾	39-38	150، 151

سورة الجن

﴿ فَـَٔامَنَّا بِهِۦ ﴾	02	50

سورة المزمل

﴿ وَرَتِّلِ ٱلۡقُرۡءَانَ تَرۡتِيلًا ﴾	04	12، 16

سورة المدثر

﴿ ثُمَّ يَطۡمَعُ أَنۡ ..... كَلَّآۖ إِنَّهُۥ كَانَ لِأٓيَٰتِنَا عَنِيدٗا ﴾	16-15	152

﴿ عَلَيۡهَا تِسۡعَةَ عَشَرَ ﴾	30	160
﴿ وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكۡرَىٰ لِلۡبَشَرِ ۝٣١ كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ ﴾	32-31	160
﴿ بَلۡ يُرِيدُ كُلُّ ... كَلَّاۖ بَل لَّا يَخَافُونَ ٱلۡأٓخِرَةَ ﴾	53-52	162، 154
﴿ كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذۡكِرَةٌ ﴾	54	161
سورة القيامة		
﴿ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ﴾	4	201
﴿ يَقُولُ ٱلۡإِنسَٰنُ يَوۡمَئِذٍ أَيۡنَ ..... كَلَّا لَا وَزَرَ ﴾	11-10	163
﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا ..... كَلَّا بَلۡ تُحِبُّونَ ٱلۡعَاجِلَةَ ﴾	20-19	164
﴿ وَوُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ ..... كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴾	25-24	166
سورة النبأ		
﴿ ٱلَّذِي ..... كَلَّا سَيَعۡلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعۡلَمُونَ ﴾	5-3	168، 181، 182
سورة النازعات		
﴿ فَحَشَرَ ﴾	23	22
سورة عبس		
﴿ فَأَنتَ عَنۡهُ تَلَهَّىٰ .....كَلَّآ إِنَّهَا تَذۡكِرَةٞ ﴾	11-10	169
﴿ ثُمَّ إِذَا شَآءَ ..... لَمَّا يَقۡضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴾	23-22	170
سورة الانفطار		
﴿ فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ ..... كَلَّا بَلۡ تُكَذِّبُونَ بِٱلدِّينِ ﴾	9-8	171
سورة المطففين		
﴿ أَنَّهُم مَّبۡعُوثُونَ ﴾	4	39
﴿ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٖ ﴾	7	172، 141
﴿ ... كَلَّاۖ بَلۡۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴾	14-13	156، 155

﴿ كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ ﴾	15	172
﴿ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ﴾	18	141، 172
سورة الإنشقاق		
﴿ إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ . بَلَىٰٓ إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا ﴾	15-14	194
سورة الغاشية		
﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٞ ﴾	21	38
﴿ مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴾	23	38
سورة الفجر		
﴿ وَأَمَّآ إِذَا مَا .. ... كَلَّاۖ بَل لَّا تُكۡرِمُونَ ٱلۡيَتِيمَ ﴾	17-16	157
﴿ حُبّٗا جَمّٗا كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ﴾	21-20	173
سورة العلق		
﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ﴾	6	174، 175
﴿ أَرَءَيۡتَ ٱلَّذِي يَنۡهَىٰ ﴾	9	37
﴿ عَبۡدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ﴾	10	37
﴿ أَلَمۡ يَعۡلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴾	14	176
﴿ كَلَّا لَئِن لَّمۡ يَنتَهِ لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾	15	176
﴿ كَلَّا لَا تُطِعۡهُ وَٱسۡجُدۡ وَٱقۡتَرِب ﴾	19	177
سورة القدر		
﴿ لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ خَيۡرٞ مِّنۡ أَلۡفِ شَهۡرٖ ﴾	03	22
سورة التكاثر		
﴿ كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ﴾	3	177
﴿ ثُمَّ كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ﴾	4	182

﴿ كَلَّا لَوۡ تَعۡلَمُونَ عِلۡمَ ٱلۡيَقِينِ ﴾	5	178

سورة الهمزة

﴿ يَحۡسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ ..... كَلَّاۖ لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ ﴾	4-3	158

سورة الماعون

﴿ فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ ﴾	04	37، 39

ب – فهرس الأحاديث و الآثار و الأقوال

طرف الحديث	قائله	الصفحة
ولا يمرّ بآية عذاب	النبي ﷺ	3
إذا قرأت﴿ كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٍ ﴾	الشعبي	9
أنّ النبيّ ﷺ كان إذا قرأ يقطع قراءته آية آية	النبي ﷺ	10-37-42
بيّنه تبيينا	ابن عباس رضي الله عنه	12
اقرأه قراءة بيّنة	الحسن رضي الله عنه	12
بعضه على بعض على تؤدة	مجاهد	12
ترسل فيه ترسلا	مجاهد	12
لَقَدْ عِشْنَا بُرْهَةً من دَهْرِنَا وإنّ أحَدَنا لَيُؤْتَى الإيمانَ قبلَ القُرآن	ابن عمر رضي الله عنه	13
من يطع الله ورسوله فقد رشد	النبي ﷺ	14
إنّي لأقشعر من قراءة أقوام يرى أحدهم	ميمون بن مهران	14
الترتيل : تجويد الحروف ومعرفة الوقوف	علي رضي الله عنه	16
الوقف منازل القرآن	ابن مسعود رضي الله عنه	16
لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلّى	عمر رضي الله عنه	19
﴿ وَلَهُۥٓ أَسۡلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ قال : هذه مفصولة	ابن عباس رضي الله عنه	23
﴿ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ ﴾ فانقطع الكلام	ابن عباس رضي الله عنه	23
﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ ﴾ قال : هذه مفصولة	ابن عباس رضي الله عنه	24

﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ ﴾ هذه مفصولة سماهم..	الضّحاك	24
هذا من الموصول والمفصول ؛ قوله ﴿ جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ﴾في شأن آدم وحواء	السّدي	25
فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ هذه فصل بين آدم خاصة في آلهة العرب...	السدي	25
هذه مفصولة	أبو مالك	25
المحسنون كانوا قليلا، هذه مفصولة	الضّحاك	25
تنعت قراءته مفسّرة حرفا حرفا	أم سلمة	37
كانت قراءته آية آية	الزهري	38

ج- فهرس الأعلام

ابن أبي حاتم : 23-25
ابن الأنباري (أبو البركات): 15-
21-30-43-44-45-46-53-54-
60-75-76-79-80-82-88-97-
103-108-118-126-129-131
133-144-147-158-161-195
202-214-217-220
ابن الجزري (أبو الخير شمس الدين):
3-6-11-15-16-17-20-26-30
32-34-36-37-53-54-56-57-
61-67-72
ابن الجوزي (أبو الفرج) : 78-137-
162-170-181-214
ابن عامر : 18
ابن القيم : 37-38
ابن جزي : 78-81-83-85-87-
106
ابن عباس : 12-23-24-79-85-
94-119-130
ابن عطية الأندلسي : 91-107-110-
130-136-147-149-150-154
156-194-199-207-210-217
ابن عيينة : 24
ابن فارس : 1-7
ابن كثير (أبو الفداء): 12-74-75-
99-110-162
ابن مجاهد (أحمد بن موسى) :30-
43-82-86-157
ابن مسعود : 16
ابن المنذر : 23
أبو الحسن علي بن أحمد الغزال : 32
أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان :
30
أبو الخير أحمد عصام الدين طاش كبرى
زاده : 35
أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني : 31
أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي
الجرجاني (أبو الفضل محمّد بن جعفر)
: 33
أبو الوليد هشام بن عمار السلمي
الدمشقي : 29
أبو أيوب سليمان بن يحي المقرىء : 29
أبو بكر محمد بن الحسن العطار : 31
أبو بكر محمد بن عثمان الشيباني : 29
أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير : 28
أبو حاتم السجستاني : 25-29-79-
82-86-88-127-133-141-
143-146-148-150-156-159

202-198-181-180-172-162
217-214-206
أبو حيـــان : 99-111-112-113-
199-136-134-130
أبو الضحى : 24
أبو عبد الرحمن إبراهيم القرش : 36
أبو عبد الله أحمد بن محمد : 30
أبو عبد الله محمد بن عباد المكي : 30
أبو عبد الله محمد بن علي بن همام : 34
أبو عبد الله محمد بن عيسى البريلـــي :
31
أبو عبيدة : 28
أبو عمرو الداني : 10-13-14-32-
36-37-43-45-46-48-53-54-
56-57-58-59—76-79-80-
82-83-86-88—95-97-102-
104-107-109-117-118-122
124-127-132-133-135-137
143-144-145-146-148-150
151-153-155-156-158-159
161-169-174-178-179-181
185-186-187-188-189-190
192-193-194-195-198-202
203-204-205-206-207-208
214-216-217-219-220-222
أبو عمرو بن العلاء : 84
أبو مالك : 25
أبو محمد الحسن بن علي العماني : 32
أبو محمد عمر بن عبد العزيز الحنفـــي :
33
أبو محمد معين الدين النكزاوي : 34
أبو معاذ : 25
الأخفـــش الأوســـط : 28-79-82-
100-107-111-150-157-190
221
الأشموني (أحمد بن عبد الكريم):4-5-
35-39-41-52-57-59-60-75-
76-82-83-85-86-88-89-91-
92-95-96-97-100-102-103-
107-109-111-113-114-115
117-118-120-123-124-125
126-128-132-133-135-138
139-144-145-147-148-150
151-153-155-158-159-161
173-175-177-178-179-189
190-192-193-194-195-198
199-200-203-206-207-208
210-212-213-218
الأصبهاني (أبو عبـــد الله محمـــد بـــن
عيسى): 29
الألوسي : 87-88-94-95-109-
116-118-125-127-130-136
154-157-158-159-165-166
170-171-176-177-184-188
190-195-197-198-199-210

222-220-216-215-213-212
أم سلمة : 37-39-40-41-42
امرؤ القيس : 2
الأنصاري (أبو يحي زكريـــا) :4-5-
-79-75-59-58-57-41-34-29
-96-95-92-89-88-86-83-80
-109-107-104-102-100-97
118-117-114-113-112-110
138-132-128-126-124-120
150-148-147-144-139-135
167-165-164-161-155-151
186-185-180-178-169-168
222-197-195-193-192-188
برهان الدين إبراهيم الكركي : 34
البناء (أحمد بن عبد الغني الـــدمياطي):
36
البغـــوي : 110-132-151-152-
162
البيهقي : 37-38
التربشتي (أبو عبد الله شهاب الدين):
42
ثعلب (أبو العباس) : 29-140
الجعبري (أبو محمد إبراهيم الربعي) :
34
الحسن : 12-156-157-170
حسين الجوهري : 35
الحسين : 25
حفص (أبو عمرو بن عمر الـــدوري):
6-62
حمزة الكوفي : 27
خلف العاشر (أبو محمّد خلف بن هشام
البزار) : 28
الدينوري (أبو حنيفة أحمد بن داود):
29
الدينوري (أبو الحســين أحمــد بــن
جعفر) : 148-203-216
الرؤاسي (محمد بن أبي سارة): 27
الرازي (أبو الفضل): 67- 72
الرازي (أبو المنذر نصير بن يوســف):
28
الرازي (أبو عبد الله فخــر الــدين):
-167-165-136-129-115-74
188-187
روح (أبو الحسن بن عبد المــؤمن) :
28
رويس : 5
الزجاج (أبو إسحاق): 30-75-78-
199-188-187-140-129-116
218
الزركشي: 36-142
الزمخشـــــري : 73-91-99-100-
138-136-130-112-111-110
188-187-186-182-173-164
220-218-210-209-198

السجاوندي (أبو عبد الله الغزنوي) :
33-41-48-53-57-58-59-60-
61-66-67-41-76-80-81-83-
86-88-89-90-95-96-97-98-
100-102-103-104-105-108
109-110-112-113-114-115
117-118-119-120-121-123
124-125-126-127-128-131
133-134-135-136-138-139
144-145-146-147-148-150
151-152-154-155-158-159
164-167-189-193-195-196
210-211-212-213-214-216
218-221-222
السخاوي : 19-33-36-38-39-
56-148-149-162-164-165-
16-167-173-176-180
السدي : 25-84-94
السمين الحلبي (أبو العباس شهاب الدين):81-83-91-106-110-
111-112-113-118-136-153
212-217-221
السيرافي (أبو سعيد الحسن بن المرزبان) : 31
السيوطي (جلال الدين) :9-23-25-36
الشعبي : 9
الشوكاني : 41-82-83-92-94-
95-96-112-124-130-136-
138-163-166-175-196-214
217-218
شيبة بن نصاح : 26
صدقة : 26
الصفاقسي (أبو الحسن): 1413-16-36
الضحاك : 24-25-82-84-182
ضرار بن صرد : 26
الطاهر بن عاشور :74-75-82-88-
99-106-122-124-125-128-
133-135-137-139-150-151
152-154-155-157-158-160
169-184-185-186-190-193
199-200-205-209-210-213
216
الطبري (ابن جرير) : 23-24-25-
78-85-87-92-94-99-100-
106-110-112-116-119-129
143-144-146-147-149-151
156-160-166-167-170-175
176-177-178-180-191-192
194-199-204-211-212-219
الطحان (أبو الفتح عبد العزيز بن سلمة) : 33
الطرماح : 02

عاصم بن أبي النجود : 15-62-73-106
عبد السلام بن علي الزواوي : 33
عبد الفتاح المرصفي : 36
عبد الله بن مسعود المصري المغربي أصلا : 35
العكبري : 103-111-113-220
عمر بن الخطاب : 18
عكرمة : 103-111-113-220
علي بن أبي طالب : 16
الفـــــراء : 27-60-78-94-106-129-133-141-150-157-160-195-201-202-221
القاري (أبو الحسن ملا) :13
قالون : 28
القتيبي (أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة) : 86-148-175-176-177-179-181-192-193-198
القـــرطبي : 18-20-21-86-107-134-137-143-144-152-153-154-156-157-158-160-163-167-168-169-175-179-182-188-196-199-204-205-210-217
القسطلاني (أبو العباس شهاب الدين) : 3-4-19-36-42
الكسائي : 5-27-141-162
مالك : 129
محمد بن علي بن خلف الحســـني :62-63-64-65
محمد صادق الهندي : 35
محمود خليل الحصري : 35
مجاهد :12-30-43-84-94-130-147
مكي بن أبي طالب القيسي الأندلسي : 31-32-77-101-111-141-142-144-145-152-153-156-157-162-163-164-165-16-167-168-169-170-172-173-174-175-176-177-179-181-183-185-199-203
موفق الدين عيسى الاسكندري : 33
ميمون بن مهران :14-15
نافع المدني : 15-18-27-73-76-79-82-86-94-103-104-139-146-151-159-169-179-181-189-190-192-194-195-197-198-199-202-204-205-207-216-217
النحاس (أبو جعفر): 12-13-14-30-55-60-76-79-82-83-86-88-89-92-93-94-97-100-102-103-107-111-112-117-118-123-124-125-127-129-130-133-139-146-148-150

172-169-167-159-156-153
181-179-178-176-175-174
195-194-193-192-190-189
204-203-202-199-198-197
219-217-216-214-207-205
222-220-
الهبطي (محمد بن أبي جمعـــة): 68-
-93-89-86-83-79-76-70-69
-108-104-102-97-96-95
124-123-119-117-112-110
135-134-132-128-127-126
148-147-145-144-139-138
170-159-158-154-151-150
206-202-194-190-181-180
219-218-216-214-212-210
وكيع (أبو بكر أحمد بن كامل): 31
اليزيدي (أبو عبد الرحمن عبد الله بـــن المبارك) : 28-40
اليزيدي (يحي بن المبارك): 27
يعقوب البصري : 15-27-79-102-
217-107

د- فهرس الأبيات الشعرية

صدر البيت	القافية	الصفحة
	الضاد	
قلّ في	المراض	2
جامحا في	راضي	2
	اللاّم	
قفا نبك	فحومل	2

هـــ- فهرس المصادر والمراجع[1]

- **مصحف الأزهر الشريف** : برواية حفص عن عاصم، 1411هـ/1991م، ملتزم الطبع والنشر مصطفى محمد شحاتة، القاهرة مصر العربية.

- **مصحف دار الفجر الإسلامي** : برواية قالون عن نافع، الطبعة الأولى 1426هـ/2005م، دمشق سوريا.

- **مصحف مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف** : برواية حفص عن عاصم، 1405هـ، المدينة النبوية السعودية.

- **مصحف مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف** : برواية ورش عن نافع، 1410هـ، المدينة النبوية السعودية.

- **مصحف وزارة الأوقاف والشؤون الدينية** : برواية ورش عن نافع،1415هـ/ 1995م، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر العاصمة الجزائر.

أ

- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر** : لأحمد الدمياطي الشهير بالبنّاء (ت1117 هـ)، وضع حواشيه أنس مهرة، دار الكتب العلمية، 1422هـ/2001م، بيروت لبنان.

- **الإتقان في علوم القرآن** : لجلال الدين السيوطي (ت911هـ)، المكتبة الثقافية، 1973م، بيروت لبنان.

- **أحاسن الأخيار في محاسن السبعة الأخيار** : لعبد الوهاب بن وهبان المزي الحنفي (ت 768 هـ)، تحقيق أحمد بن فارس السّلّوم، دار ابن حزم، الطبعة الأولى 1425هـ/2004م، بيروت لبنان.

---

(1) سرت في ترتيب المصادر والمراجع على الطريقة التالي :

1- لم أعتبر في الترتيب (ال) التعريف.

2- الفهرس مرتب على حروف المعجم : (أ، ب، ت...إلخ)، وبدأت بالقرآن الكريم، كلام الله، وهو أجل الكتب.

- **أساس البلاغة** : لجار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 528 هـ)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة الجزائر.
- **الإضاءة في بيان أصول القراءة** : لعلي محمد الضباع، عني به محمد خلف الحسيني، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الأولى 1420هـ/1999م، القاهرة مصر.
- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن** : لمحمد الأمين بم مختار الجكني الشنقيطي، تحقيق محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1417هـ/1996م، بيروت لبنان.
- **أضواء البيان في معرفة الوقف والابتداء** : لأبي رواش محمد بن عبد الحميد، الدار العالمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1426هـ/2005م، الإسكندرية مصر.
- **إعراب القراءات السبع** : لأبي جعفر محمد بن خالويه الأصبهاني (ت 603 هـ)، علّق عليه أبو محمد الأسيوطي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1427هـ/2006م، بيروت لبنان.
- **إعراب القرآن الكريم الميسر بهامش المصحف الشريف** : لمحمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، الطبعة الأولى 1414هـ/2003م، بيروت لبنان.
- **إعراب القرآن الكريم وبيانه** : لمحي الدين الدرويش، دار ابن كثير، الطبعة السادسة 1419هـ/1999م، دمشق سوريا.
- **إعراب القرآن** : لأبي جعفر النحاس (ت 338 هـ)، وضع حواشيه وعلّق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1421هـ/2001م، بيروت لبنان.
- **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم** : لأبي عبد الله بن خالويه (ت 370 هـ)، تحقيق فتح الله أحمد سليمان، دار الحرم للتراث، الطبعة الأولى 1423هـ/2003م، القاهرة مصر العربية.
- **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين** : لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الثامنة 1989م، بيروت لبنان.

- **إنباه الرواة على أنباه النحاة** : لأبي الحسن جمال الدين القفطي (ت624هـ)، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى 1424هـ/2004م، بيروت لبنان.

- **الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء** : لأبي الحسن علم الدين السخاوي (ت 643 هـ)، حققه وعلّق عليه عبد الكريم الزبيدي، دار البلاغة، الطبعة الأولى 1413هـ/1993م، بيروت لبنان.

- **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ** : لأبي بكر بن الأنباري (ت 328 هـ)، تحقيق محي الدين عبد الرحمن رمضان،مطبوعات مجمع اللغة العربية 1391هـ/1971م، دمشق سوريا.

ب

- **البحر المحيط في التفسير** : لأبي حيان الأندلسي (ت 754 هـ)، طبعة بعناية زهير جعيد، دار الفكر 1412هـ/1992م، بيروت لبنان.

- **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدّرة** : لعبد الفتاح القاضي (ت1403 هـ)، تحقيق أحمد عناية، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1425هـ/2004م، بيروت لبنان.

- **البرهان في علوم القرآن** : لبدر الدين الزركشي، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الفكر، الطبعة الأولى 1408هـ/1988م، بيروت لبنان.

- **البيان في إعراب غريب القرآن** : لأبي البركات ابن الأنباري (ت 577 هـ)، تحقيق بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم،بيروت لبنان.

ت

- **تاج العروس من جواهر القاموس** : لمرتضى الزبيدي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان.

- **التبيان في إعراب القرآن** : لأبي البقاء العكبري (ت 616 هـ)، دار الفكر، 1421هـ/2001م، بيروت لبنان.

- **التبيان في علوم القرآن** : لمحمد علي الصابوني، مكتبة رحاب، الطبعة الثالثة 1407هـ/1988م، قسنطينة الجزائر.
- **التبيين في أحكام تلاوة الكتاب المبين** : لعبد اللطيف فايز دريان، تقديم مفتي لبنان محمد رشيد راغب قبّاني،دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى1420هـ/1999م، بيروت لبنان.
- **التحرير والتنوير** : لمحمد الطاهر بن عاشور (ت 1393 هـ)، مؤسسة التاريخ العربي، الطبعة الأولى 1420هـ/2000م، بيروت لبنان.
- **التسهيل لعلوم التنزيل** : لمحمد بن أحمد بن جزي الكلبي الأندلسي (ت 741 هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى 1423هـ/2003م، بيروت لبنان.
- **تفسير البيضاوي** : لأبي سعيد ناصر بن محمد البيضاوي (ت 691 هـ)، ضبطه وخرّج آياته وأحاديثه عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1417هـ/1997م، بيروت لبان.
- **تفسير القرآن العظيم** : لأبي الفداء بن كثير، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثامنة 1406هـ/1986م، بيرون لبنان.
- **التفسير الكبير ومفاتيح الغيب** : لفخر الدين الرازي (ت 604 هـ)، تقديم خليل محي الدين الميس، دار الفكر، 1414هـ/1993م، بيروت لبان.
- **التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج** : لوهبة الزحيلي، دار الفكر، الطبعة الأولى 1411هـ/1991م، بيروت لبنان.
- **تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء** : لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت728 هـ)، تحقيق عبد العزيز بن محمد الخليفة، دار الصميعي، الطبعة الثانية 1425هـ/2004م، الرياض السعودية.
- **تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان** : لنظام الدين النيسابوري (ت 728 هـ)، ضبطه زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1416هـ/1996م، بيروت لبنان.

- **تقريب التهذيب** : لابن حجر العسقلاني (ت 852 هـ)، تحقيق الشيخ خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، الطبعة الثانية 1417هـ/1997م، بيروت لبنان.
- **التقرير العلمي عن مصحف المدينة النبوية** : لعبد العزيز بن عبد الفتاح القاري، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، 1405هـ، المدينة النبوية السعودية.
- **تقييد وقف القرآن الكريم** : لمحمد بن أبي جمعة الهبطي (ت 930 هـ)، دراسة وتحقيق: الحسن بن أحمد وكاك، الطبعة الأولى 1411هـ/1991م، الدار البيضاء المغرب.
- **التمهيد في علم التجويد** : لأبي الخير شمس الدين ابن الجزري (ت 833 هـ)، تحقيق غانم قدّوري حمد، مؤسسة الرسالة ناشرون، الطبعة الأولى 1421هـ/2001م، بيروت لبنان.
- **تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عمّا يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين** : لأبي الحسن الصفاقسي (ت 1118هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى 1407هـ/ 1987م، بيروت لبنان.
- **التيسير في القراءات السبع** : لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت444 هـ)، عني بتحقيقه: أوتويرتزل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1416هـ/1996م، بيروت لبنان.

ج

- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** : لأبي جعفر بن جرير الطبري، ضبط وتعليق محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى1421هـ/2001م، بيروت لبنان.
- **الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي** : لأبي عيسى الترمذي، تحقيق كمال يوسف الحوث، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
- **الجامع لأحكام القرآن** : لأبي عبد الله الأنصاري القرطبي (ت 671 هـ)، راجعه محمد ابراهيم الحفناوي ومحمود حامد عثمان، دار الحديث، الطبعة الثانية 1416هـ/1996م، القاهرة مصر.

ح

- **حجة القراءات** : لأبي زرعة بن زنجلة،(ت)، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة 1418هـ/1997م، بيروت لبنان.

د

- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** : لشهاب الدين أبو العباس بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي (ت 756 هـ)، تحقيق الشيخ علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1414هـ/1994م، بيروت لبنان.

- **الدر المنثور في التفسير بالمأثور** : لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية،الطبعة الثانية1414هـ/ 2004م، بيروت لبنان.

ر

- **رجال تفسير الطبري جرحا وتعديلا من تحقيق : جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأحمد شاكر ومحمود شاكر**، جمع وترتيب محمّد صبحي بن حسن حلاّق، دار ابن حزم، الطبعة الأولى 1420هـ/1999م، بيروت لبنان.

- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني** : لأبي الفضل الألوسي البغدادي (ت 1270هـ)، تحقيق محمد أحمد الأمد وعمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى 1420هـ/1999م، بيروت لبنان.

ز

- **زاد المسير في علم التفسير** : لأبي الفرج ابن الجوزي (ت 597 هـ)، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1422هـ/2001م، بيروت لبنان.

س

- **السبعة في القراءات** : لابن مجاهد(ت324هـ)، تحقيق شوقي ضيف،دار المعارف، الطبعة الثالثة، القاهرة مصر.

- **سنن أبي داود** : لأبي داود سليمان الأزدي، دار الجيل 1412هـ/1992م، بيروت لبنان.

- **السنن الكبرى** : لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي(ت 458 هـ)، مطبعة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى1348هـ، بلدة حيدر آباد الدكن، الهند.

ش

- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** : لعبد الحي بن العماد الحنبلي (ت 1089 هـ)، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الافاق الجديدة، بيروت لبنان.
- **شرح ابن عقيل على الألفية** : لبهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت 769 هـ)، تحقيق محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية، 1418هـ/1997م، بيروت لبنان.
- **شرح قطر الندى وبل الصدى** : لأبي عبد الله بن هشام الأنصاري(ت 761 هـ)، تحقيق عرفان مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، بيروت لبنان.

ص

- **الصفوة من القواعد الإعرابية** : لعبد الكريم بكار، دار القلم، الطبعة الأولى 1408هـ/1987م، دمشق سوريا.

ض

- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع** : شمس الدين السخاوي (ت 643 هـ)، تحقيق عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1424هـ/2003م، بيروت لبنان.

ط

- **طبقات الشافعية الكبرى** : لتاج الدين السبكي، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، بدون رقم الطبعة ولا مكان وسنة الطبع.
- **طبقات المفسرين** : لأحمد بن محمّد الأدنروي من علماء القرن الحادي عشر، تحقيق سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى 1417هـ/1997م، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية.
- **طبقات المفسرين** : لجلال الدين السيوطي (ت911هـ)، راجع النسخة وضبط أعلامها لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

ع

- **عجائب علوم القرآن** : لأبي الفرج بن الجوزي، تحقيق عبد الفتاح عاشور، دار الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى 1407هـ/1986م، القاهرة مصر.

- **علل الوقوف** : لأبي عبد الله بن طيفور السجاوندي (ت 560 هـ)، دراسة وتحقيق محمد بن عبد الله بن محمد العيدي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى1415هـ/1994م، الرياض السعودية.

- **عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي** : لشهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي (ت 1069هـ)، ضبطه وخرّج آياته وأحاديثه عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1417هـ/1997م، بيروت لبان.

غ

- **غاية النهاية في طبقات القراء** : لأبي الخير شمس الدين ابن الجزري (ت833هـ)، عني بنشره:ج برجستراسر،دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة 1402هـ/1982م، بيروت لبنان.

ف

- **الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني** : لأحمد عبد الرحمن البنا، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.

- **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير** : لمحمد بن علي الشوكاني (ت 1250 هـ)، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1421هـ/2000م، بيروت لبنان.

- **الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية** : لسليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمل (ت 1204 هـ)، ضبطه وصححه وخرج آياته إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1416هـ/1996م، بيروت لبنان.

- **الفهرست** : لابن النديم، اعتنى بها وعلق عليها إبراهيم رمضان،دار المعرفة، الطبعة الثانية1417هـ/1997م، بيروت لبنان .

ق

- **القاموس المحيط** : للفيروزأبادي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى1415هـ/1995م، بيروت لبنان.

- **القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب** : لعبد الفتاح القاضي (ت1403 هـ)، تحقيق أحمد عناية، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1425هـ/2004م، بيروت لبنان.

- **القطع والائتناف أو الوقف والابتداء** : لأبي جعفر بن اسماعيل النحاس (ت 338 هـ)، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1423هـ/2002م، بيروت لبنان.

ك

- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** : لجار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 528 هـ)، تحقيق أبو عبد الله الداني بن منير آل زهوي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 1427هـ/2006م، بيروت لبنان.

- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** : لمصطفى بن عبد الله الرومي الحنفي، المعروف بحاجي خليفة (ت 1067 هـ)، دار الفكر 1419هـ/1999م، بيروت لبنان.

- **الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربية** : لمحمد سالم محيسن، دار الجيل، الطبعة الأولى 1412هـ/1992م، بيروت لبنان.

ل

- **لسان العرب** : لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإيفريقي المصري، دار صادر، الطبعة الأولى1997م، بيروت لبنان.

- **لطائف الإشارات لفنون القراءات** : لشهاب الدين القسطلاني (ت923 هـ)، تحقيق وتعليق عامر السيّد عثمان وعبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى1392هـ/ 1972م، القاهرة مصر.

م

- **مباحث في علوم القرآن** : لصبحي الصالح، دار العلم الملايين، الطبعة السابع عشر 1408هـ/1988م، بيروت لبنان.
- **مباحث في علوم القرآن** : لمناع القطان، مكتبة المعارف، الطبعة الثالثة 1421هـ/2000م، الرياض السعودية.
- **مجمع البيان في تفسير القرآن** : لأبي علي الفضل الطبرسي (ت 548 هـ)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1418هـ/1997م، بيروت لبنان.
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** : لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت 541هـ)، دار ابن حزم، الطبعة الأولى 1423هـ/2002م، بيروت لبنان.
- **مختار الصّحاح** : لمحمد بن أبو بكر الرازي، عني بترتيبه محمود خاطر،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى1421هـ/2001م، بيروت لبنان.
- **المستدرك على الصحيحين** : للحاكم النيسابوري، دراسة وتحقيق مصطفة عبد القادر عطا
- **مشكل إعراب القرآن** : لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ)، تحقيق ياسين محمد السّوّاس، الطبعة الثالثة 1423هـ/2002م، بيروت لبنان.
- **معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء** : لمحمود خليل الحصري، مكتبة السنّة، الطبعة الأولى1423هـ/ 2002م، القاهرة مصر.
- **معالم التنزيل** : لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت 516 هـ)، دار ابن حزم، الطبعة الأولى 1423هـ/2002م، بيروت لبنان.
- **معاني القرآن وإعرابه** : لأبي إسحاق إبراهيم بن السريّ الزجاج (ت 311 هـ)، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث 1424هـ/2004م، بيروت لبنان.
- **معاني القرآن** : لأبي الحسن البلخي البصري المعروف بالأخفش الأوسط (ت 215 هـ)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1423هـ/2002م، بيروت لبنان.

- **معاني القرآن** : لأبي زكريا الفراء (ت 207 هـ)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1423هـ/2002م، بيروت لبنان.
- **معجم المصطلحات النحوية والصرفية** : لمحمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان.
- **معجم الوسيط** : لمجمع اللغة العربية، الطبعة الثالثة1405هـ/1985م.
- **معجم متن اللغة** : لأحمد رضا، دار مكتبة الحياة،بيروت لبنان1380هـ/1960م.
- **معجم مقاييس اللّغة** : لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرّازي،(ت 395 هـ) دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1420هـ/1999م، بيروت لبنان.
- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار** : لشمس الدين الذهبي (ت748هـ)، تحقيق طيّار آلتى قولاج،منشورات مركز البحوث الاسلامية التابع لوقف الديانة التركي، الطبعة الأولى 1416هـ/1995م،استانبول تركيا.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** : لأبي عبد الله بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، 1416هـ/1995م، بيروت لبنان.
- **مفردات ألفاظ القرآن** : للراغب الأصبهاني، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم، الطبعة الثانية 1418هـ/1997م، دمشق سوريا.
- **المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء** : لزكريا الأنصاري (ت 926 هـ)، علّق عليه شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1422هـ/2002م، بيروت لبنان.
- **المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل** : لأبي عمرو الداني (ت 444 هـ)، دراسة وتحقيق يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1407هـ/1987م، بيروت لبنان.
- **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا** : لأحمد الأشموني من علماء القرن الحادي عشر، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1422هـ/2002م، بيروت لبنان.

- **مناهل العرفان في علوم القرآن** : لمحمد عبد العظيم الزرقاني، حققه فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، الطبعة الرابعة 1423هـ/2002م، بيروت لبنان.
- **المنح الفكرية في شرح المقدّمة الجزرية** : لملاّ القاري (ت 1014 هـ)، تحقيق أسامة عطايا، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة الأولى 1427هـ/2006م، دمشق سوريا.
- **موجز في علوم القرآن وأصول التفسير** : لعبد الله محمد سلقيني، دار المكتبي، الطبعة الأولى 1423هـ/2002م، دمشق سوريا.

ن

- **النبع الريان في تجويد كلام الرحمن** : لأبي الهيتم محمد محمد بحور آل مطر، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1425هـ/2004م،الرياض السعودية.
- **النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرا الإمام نافع** : لإبراهيم المارغيني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ/1995م، بيروت لبنان.
- **النشر في القراءات العشر** : لأبي الخير شمس الدين ابن الجزري (ت 833 هـ)، قدّم له علي محمد الضباع ، خرّج آياته زكريّا عميرات،دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية 1423هـ/ 2002م، بيروت لبنان.
- **نظام الأداء في الوقف والابتداء** : لأبي الأصبغ الأندلسي المعروف بابن الطحّان، تحقيق علي حسين البواب، مكتبة المعارف، 1406هـ/1985م، الرياض السعودية.
- **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيّد الأخيار** : لمحمد بن علي الشوكاني، خرّج أحاديثه وعلّق عليه خليل مأمون شيحا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1419هـ/1998م، بيروت لبنان.

هـ

- **هداية القاري لكلام الباري** : لعبد الفتاح المرصفي، دار الفجر الإسلامية،الطبعة الأولى 1421هـ/2001م، المدينة المنورة السعودية.

و

- **الوافي في شرح الشاطبية** : لعبد الفتاح القاضي (ت1403 هـ)،مكتبة السوادي ، الطبعة الأولى1420هـ/ 1999م، جدة السعودية.

- **الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** : لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت 468 هـ)، تحقيق صفوت عدنان داوودي، دار القلم، الطبعة الأولى 1415هـ/1995م، دمشق سوريا.

- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** : لأبي العباس شمس الدين بن خلكان (ت681هـ)، حققه إحسان عباس، دار صادر، بيروت لبنان.

- **الوقف القرآني وأثره في الترجيح عند الحنفية** : للدكتور عزت شحاتة كرار، مؤسسة المختار، الطبعة الأولى 1424هـ/2003م، القاهرة مصر.

- **الوقف اللازم في القرآن الكريم دراسة دلالية** : لمحمود زين العابدين محمد، مكتبة دار الفجر، 1419هـ/1998م، المدينة النبوية السعودية.

- **الوقف على كلاّ وبلى في القرآن** : لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ)، تحقيق : حسين نصّار، الناشر مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى 1423هـ/2003م، القاهرة مصر.

- **الوقف في القراءات القرآنية وأثره في الإعراب والمعنى** : للدكتور مجدي محمد حسين، راجعه الدكتور عبده الراجحي، والدكتور طاهر حمودة، دار ابن خلدون، الإسكندرية مصر.

- **الوقوف اللازمة في القرآن الكريم وعلاقتها بالمعنى والإعراب** : لحمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، جامعة الأزهر الشريف، الطبعة الأولى 1416هـ/1996م، القاهرة مصر.

المجلات والدوريات:

- حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، رقم 159، قسم اللغة العربية، الحولية الحادية والعشرون سنة 1422هـ/2001م،القاهرة مصر.

- مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، تصدر عن مجلس النشـــر العلمـــي في جامعـــة الكويت، العدد الأربعون، 1420هـ/2000م.

و- فهرس محتويات البحث

الموضوع	الصفحة
المقدّمـــة	أ- و
أسباب اختيار الموضوع.....	ج
خطة البحث.....	د
الفصل الأوّل : علم الوقف والابتداء	1- 70
المبحث الأوّل : تعريف الوقف والابتداء وأهميتـــه وعلاقتـــه بالتجويـــد والترتيل والقراءات والتفسير	
أوّلا : تعريف الوقف في اللغة و الاصطلاح.....	1
1- تعريفه في اللغة	1
2- تعريفه في الاصطلاح	3
- تعريف ابن الجزري.....	3
- تعريف القسطلاني.....	3
- تعريف الأنصاري.....	4
- تعريف الأشموني.....	4
- شرح التعريفات.....	4
- التعريف المختار.....	6
- شرح التعريف المختار.....	6
3- تعريف الابتداء في اللغة والاصطلاح.....	7
4- الفرق بين الوقف والسكت والقطع.....	9
ثانيا : أهمية علم الوقف والابتداء	11
ثالثا : علاقته بالتجويد والترتيل والقراءات والتفسير.....	16
1- علاقته بالتجويد والترتيل والقراءات.....	16
2- علاقته بالتفسير	19

المبحث الثاني : نشأة علم الوقف والابتداء والمؤلفات فيه و حكم الوقف على رؤوس الآي

أولا : نشأته علم الوقف والابتداء 21

ثانيا : المؤلفات فيه..... 26

ثالثا : حكم الوقف على رؤوس الآي 36

المبحث الثالث : مصطلحات الوقف وأقسامه في كتب الوقف والابتداء

أولا: مصطلحات ابن الأنباري في كتابه : إيضاح الوقف والابتداء..... 43

ثانيا: مصطلحات الداني في كتابه : المكتفى في الوقف والابتداء..... 45

ثالثا: مصطلحات السَّجَاوِنْدِي في كتابه : علل الوقوف..... 48

رابعا: مصطلحات الأشموني في كتابه : منار الهدى 52

خامسا: توضيحات لهذه المصطلحات والموازنة بينها..... 53

المبحث الرابع : مصطلحات الوقف وأقسامه في المصاحف المطبوعة

أولا: المصحف المصري..... 61

ثانيا: مصحف المجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف..... 63

ثالثا: مقارنة بين هذه الرموز ومصطلحات السجاوندي..... 66

رابعا: المصحف المغربي..... 68

الفصل الثاني : أثر الوقف على علامات المصحف في التفسير 75-173

المبحث الأوّل : وقف المعانقة وأثره في التفسير

أولا : تعريف وقف المعانقة..... 71

1- تعريفه في اللغة..... 71

2- تعريفه في الاصطلاح..... 72

ثانيا : أمثلة تطبيقية لوقف المعانقة من خلال المصحف الشريف..... 72

1- قوله تعالى ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَ..... 72

2-قوله تعالى ﴿ قَال فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡ..... 77

3- قوله تعالى ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا تَحۡزُنكَ..... 80
4- قوله تعالى ﴿ وَإِذ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ..... 84
5- قوله تعالى ﴿ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَبَؤُاْ..... 87
المبحث الثالث : الوقف الممنوع وأثره في التفسير
المبحث الثاني : الوقف الجائز مستوي الطرفين وأثره في التفسير
أولا : تعريف الوقف الجائز..... 90
1- تعريفه في اللغة..... 90
2- تعريفه في الاصطلاح..... 90
ثانيا : أمثلة تطبيقية للوقف الجائز من خلال المصحف الشريف..... 90
1- قوله تعالى ﴿ لَّـٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ..... 91
2- قوله تعالى ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ..... 93
3- قوله تعالى ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَـٰحَ..... 95
4- قوله تعالى ﴿ لِّيَسۡـَٔلَ ٱلصَّـٰدِقِينَ عَن صِدۡقِهِمۡ..... 96
5- قوله تعالى ﴿ قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ..... 98
6- قوله تعالى ﴿ ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ..... 100
7- قوله تعالى ﴿ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ إِلَى ٱلطَّيۡرِ فَوۡقَهُمۡ..... 103
المبحث الثالث : الوقف الجائز مع أولوية الوصل وأثره في التفسير
أولا : تعريف الوقف الجائز مع أولوية الوصل..... 104
ثانيا : أمثلة تطبيقية للوقف الجائز من خلال المصحف الشريف..... 105
1- قوله تعالى ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ..... 105
2- قوله تعالى ﴿ وَ إِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَـٰٓئِكَةِ إِنِّي..... 110
3- قوله تعالى ﴿ أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ..... 112

4- قوله تعالى ﴿ قَدۡ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ..... 114
5- قوله تعالى ﴿ قَالَ ٱلۡمَلَأُ مِن قَوۡمِ فِرۡعَوۡنَ..... 115
6- قوله تعالى ﴿ قُلۡنَا ٱهۡبِطُواْ مِنۡهَا جَمِيعٗا..... 118
7- قوله تعالى ﴿ لَا يَسۡمَعُونَ حَسِيسَهَاۖ 119
المبحث الرابع : الوقف الجائز مع أولوية الوقف وأثره في التفسير
أولا : تعريف الوقف الجائز مع أولوية الوقف..... 120
ثانيا : أمثلة تطبيقية للوقف الجائز من خلال المصحف الشريف..... 121
1- قوله تعالى ﴿ وَإِذۡ قُلۡتُمۡ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصۡبِرَ عَلَىٰ طَعَامٖ..... 121
2- قوله تعالى ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ..... 123
3- قوله تعالى ﴿ وَقَالُواْ لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ..... 125
4- قوله تعالى ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ..... 127
5- قوله تعالى ﴿ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ 129
6- قوله تعالى ﴿ قُلۡ إِن تُخۡفُواْ مَا فِي صُدُورِكُمۡ..... 132
7- قوله تعالى ﴿ إِذۡ يَقُولُ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ..... 134
8- قوله تعالى ﴿ لَّقَدۡ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكۡرِ بَعۡدَ إِذۡ جَآءَنِي..... 136
9- قوله تعالى ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ..... 138
الفصل الثالث : أثر الوقف على كلاّ وبلى وبعض أسماء الإشارة في التفسير 140-222
المبحث الأوّل : الوقف على كلاّ وأثره في التفسير
أولا : معنى كلاّ في القرآن الكريم 140
ثانيا : أمثلة تطبيقية للوقف على كلاّ وأثره في التفسير..... 142
القسم الأوّل : ما يحسن الوقف فيه عليها على معنى، ويحسن الابتداء بها 143

على معنى آخر.....
1- قوله تعالى ﴿ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ 143
2- قوله تعالى﴿ وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ..... 144
3- قوله تعالى ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ 145
4- قوله تعالى ﴿ قُلْ أَرُونِىَ ٱلَّذِينَ أَلْحَقْتُم بِهِۦ شُرَكَآءَ 147
5- قوله تعالى ﴿ يَوَدُّ ٱلْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍۭ بِبَنِيهِ 149
6- قوله تعالى ﴿ أَيَطْمَعُ كُلُّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن 150
7- قوله تعالى ﴿ ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ 152
8- قوله تعالى ﴿ بَلْ يُرِيدُ كُلُّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُّنَشَّرَةً 154
9- قوله تعالى ﴿ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَـٰتُنَا قَالَ أَسَـٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ 155
10- قوله تعالى ﴿ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ 157
11- قوله تعالى ﴿ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخْلَدَهُۥ 158
القسم الثاني : ما لا يحسن الوقف فيه على كلاّ، ويحسن الابتداء بها..... 160
1- قوله تعالى ﴿ وَمَا هِىَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ 160
2- قوله تعالى ﴿ كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذْكِرَةٌ 161
3- قوله تعالى ﴿ يَقُولُ ٱلْإِنسَـٰنُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ 163
4- قوله تعالى ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ 164
5- قوله تعالى ﴿ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍۭ بَاسِرَةٌ 166
6- قوله تعالى ﴿ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ 168
7- قوله تعالى ﴿ فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ 169
8- قوله تعالى ﴿ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ 170

9- قوله تعالى ﴿ فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ 171
10- قوله تعالى ﴿ يَوۡمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ 172
11- قوله تعالى ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ 172
12- قوله تعالى ﴿ ثُمَّ إِنَّهُمۡ لَصَالُواْ ٱلۡجَحِيمِ 172
13- قوله تعالى ﴿ وَتُحِبُّونَ ٱلۡمَالَ حُبّٗا جَمّٗا 173
14- قوله تعالى ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ 174
15- قوله تعالى ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمۡ يَنتَهِ لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ 176
16-قوله تعالى ﴿ كَلَّا لَا تُطِعۡهُ وَٱسۡجُدۡ وَٱقۡتَرِب 177
17- قوله تعالى ﴿ كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ 177
18 قوله تعالى ﴿ كَلَّا لَوۡ تَعۡلَمُونَ عِلۡمَ ٱلۡيَقِينِ 178
القسم الثالث : ما يحسن الوقف فيه على كلاّ، ولا يجوز الابتداء بها..... 178
1- قوله تعالى ﴿ وَلَهُمۡ عَلَيَّ ذَنۢبٞ فَأَخَافُ أَن يَقۡتُلُونِ 178
2- قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلۡجَمۡعَانِ قَالَ أَصۡحَٰبُ مُوسَىٰٓ 180
القسم الرابع : ما لا يحسن الوقف فيه على كلاّ ولا الابتداء بها 181
1- قوله تعالى ﴿ ثُم كَلَّا سَيَعۡلَمُونَ 181
2- قوله تعالى ﴿ ثُمَّ كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ 182
المبحث الثاني : الوقف على بلى وأثره في التفسير
أولا : معنى بلى في القرآن الكريم 183
ثانيا : أمثلة تطبيقية للوقف على بلى وأثره في التفسير 184
القسم الأوّل : ما يختار فيه الوقف عليها لأنّها جواب لما قبلها غير متعلق بما بعدها 184
1- قوله تعالى ﴿ وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامٗا 184

2- قوله تعالى ﴿ وَقَالُواْ لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا 185
3- قوله تعالى ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُواْ لَيۡسَ عَلَيۡنَا فِي ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٞ 187
4- قوله تعالى ﴿ إِذۡ تَقُولُ لِلۡمُؤۡمِنِينَ أَلَن يَكۡفِيَكُمۡ 188
5- قوله تعالى ﴿ وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ 189
6- قوله تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِيٓ 189
7- قوله تعالى ﴿ أَوَلَيۡسَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ 191
8- قوله تعالى ﴿ قَالُوٓاْ أَوَلَمۡ تَكُ تَأۡتِيكُمۡ رُسُلُكُم 192
9- قوله تعالى ﴿ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ 193
10- قوله تعالى ﴿ إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ 194
القسم الثاني : مالا يجوز فيه الوقف فيه على بلى لتعلق ما بعدها بها وبما قبلها..... 196
1- قوله تعالى ﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ 196
2- قوله تعالى ﴿ وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ 197
3- قوله تعالى ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأۡتِينَا ٱلسَّاعَةُ 198
4- قوله تعالى ﴿ أَوۡ تَقُولَ حِينَ تَرَى ٱلۡعَذَابَ 199
5- قوله تعالى ﴿ وَيَوۡمَ يُعۡرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَلَى ٱلنَّارِ 200
6- قوله تعالى ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْ 200
7- قوله تعالى ﴿ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ 201
القسم الثالث : ما اختلفوا في جواز الوقف عليها، والأحسن الوصل لأنّ ما بعدها متصل بها وبما قبلها..... 202
1- قوله تعالى ﴿ وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيۡفَ تُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ 202

2-قوله تعالى ﴿ وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ 204
3- قوله تعالى ﴿ أَمۡ تَحۡسَبُونَ أَنَّا لَا نَسۡمَعُ سِرَّهُمۡ وَنَجۡوَىٰهُمۡ 205
4- قوله تعالى ﴿ يُنَادُونَهُمۡ أَلَمۡ نَكُن مَّعَكُمۡ 207
5- قوله تعالى ﴿ كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٞ 208
المبحث الثالث : الوقف على بعض أسماء الإشارة وأثره في التفسير
أولا : معنى ذلك 209
ثانيا : أمثلة تطبيقية للوقف على ذلك وأثره في التفسير..... 209
1- قوله تعالى ﴿ ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمۡ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ 209
2- قوله تعالى ﴿ ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمۡ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ 211
3- قوله تعالى ﴿ ذَٰلِكَ وَمَنۡ عَاقَبَ بِمِثۡلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ 211
4- قوله تعالى ﴿ ذَٰلِكَ وَلَوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنۡهُمۡ 212
ثالثا : أمثلة تطبيقية للوقف على كذلك وأثره في التفسير 213
1- قوله تعالى ﴿ كَذَٰلِكَ وَقَدۡ أَحَطۡنَا بِمَا لَدَيۡهِ خُبۡرٗا 213
2- قوله تعالى ﴿ كَذَٰلِكَ وَأَوۡرَثۡنَٰهَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ 215
3- قوله تعالى ﴿ كَذَٰلِكَۗ إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ 216
4- قوله تعالى ﴿ كَذَٰلِكَۖ وَأَوۡرَثۡنَٰهَا قَوۡمًا ءَاخَرِينَ 218
رابعا : أمثلة تطبيقية للوقف على هذا وأثره في التفسير..... 219
1- قوله تعالى ﴿ هَٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٖ 219
2- قوله تعالى ﴿ هَٰذَا فَلۡيَذُوقُوهُ حَمِيمٞ وَغَسَّاقٞ 221
الخاتمة..... 223
الفهارس العلمية..... 229
أ- فهرس الآيات القرآنية..... 229

ب – فهرس الأحاديث والآثار والأقوال..... 243
ج- فهرس الأعلام..... 245
د- فهرس الأبيات الشعرية..... 251
هـ- فهرس المصادر والمراجع 252
و- فهرس محتويات البحث..... 266